بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

جامعة السّودان للعلوم والتكنولوجيا

كليّة الدّراسات العليا

كليّة اللغات

قسم اللغة العربيّة

الاستثناء بين النحاة والأصوليّين والبلاغيّين

دراسة نحوية دَلاليّة

The exception between the grammarians, the fundamentalists and the rhetoricatians aproved grammar study

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة

إعداد الطالب / أشرف الصديق الخليل عبد الله

إشراف الدكتور / فضل الله النور علي ماهل

٢٠٢١م

بسم الله الـرحمن الرحيم

الاستهلال

قال الله تعالي:

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾

البقرة: "٢٥٥"

الإهداء

إلى روح والدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

إلى رجل الكفاح، إلى مَنْ زرع القيم والمبادئ، إلى النور الذي يضيء لي درب النجاح والدي الحبيب

متعه الله بالصحة والعافية.

إلى ابْنَيّ محمد وأحمد.

إلى مَنْ كانت نعم السّند في رحلتي العلمية والبحثية ولم تدخر جهداً في مساعدتي زوجتي الغالية.

إلى إخوتي وأخواتي الكرام.

إلى أساتذتي الأجلاء الذين أخذوا بيدي في طريق العلم والمعرفة جزاهم الله عني خيراً.

إلى كل من شجعني وساعدني على إتمام هذا البحث.

إليهم جميعاً أُهدي هذا البحث، وأسأل الله العلي القدير أن يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الشكر والتقدير

أشكر الله مولاي وخالقي على أنْ وفقني ويسر لي إتمام هذا البحث، وأسأل الله أن يتقبلَه مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فالشكر والعرفان لجامعة السّودان للعلوم والتكنولوجيا التي كان لها الفضل في منحي فرصة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، وأيضاً الشكر موصول للمكتبات السودانية، ومكتبة المسجد النبوي الشريف.

وأتقدم بوافر الشكر والعرفان للجنة الحكم والمناقشة المكونة من

د/ فضل الله النور علي ماهل / مشرفاً

د/ عبد الرحيم سفيان حامد / مناقشاً خارجياً ورئيساً

د/ محمد علي أحمد عمر / مناقشاً داخلياً

على تفضلهم بمناقشتي وإثراء هذا البحث بآرائهم وتوجيهاتهم السديدة فجزاهم الله عني خير الجزاء وأخص فضيلة الدكتور فضل الله النور علي ماهل الذي ذلل لي كل الصعاب في سبيل إنجازه وإتمامه، وعلى ما أسداه إليّ من النصح والتوجيه، وقد قلّ في حقه الشكر والثناء متعه الله بالصحة والعافية.

ولابد أن أزجي الثناء الجزيل للبروفيسور مبارك حسين نجم الدين والدكتور أيمن مصطفى طه والدكتور محمد عبد القادر، والشكر والتقدير لزملائي ورفقاء دربي.

وشكري لكل مَنْ أسهم في إنجاز هذا البحث باقتراحاته أو توجيهاته أو مدّ يد العون لي في المصادر والمراجع، وأتمنى للجميع دوام الصحة والعافية.

المُستخلَص

تناول هذا البحث الاستثناء بين النحاة والأصوليين والبلاغيين دراسة دلاليّة موازنة، وكان من أهداف البحث، دراسة أدوات الاستثناء ومعانيها وأكثرها دوراناً وآراء النحاة والأصوليين والبلاغيين فيها، عارضاً ومحللاً لها، ثم ذكر الصلة التي تجمع بينهم وأثر كل منهم في الآخر موضحاً نقاط الالتقاء والاختلاف بينهم، وترجيح الصواب مع عرض الشواهد التي تعضد ما ذهب إليه البحث؛ لأنّ الكلام يتغيّر معناه تبعاً لمعاني أدوات الاستثناء، وقد يخرج من معناه الأصلي إلى معنًى فرعيّ يقتضيه سياق الجملة ومن هذا ندرك أحد الأسباب التي جعلت الفقهاء يحدث بينهم الاختلاف عند الاستنباط للأحكام الفقهيّة من الأدلة التفصيلية ومرجعه إلى سعة اللغة العربية وما فيها من معانٍ غزيرة ومبانيها المتناهية في الدقّة مما جعلها بصورة ليس لها نظير. وتناول هذا البحث الأساليب البلاغيّة في الاستثناء وذلك مِنْ خلال بعض أدواته مِنْ أجل الوقوف على الأغراض البيانيّة لتنوع الأسلوب تبعاً لدلالة السياق وتنوع المقامات التي تتعلق بالإعجاز، وانفرد القصر من واقع البيان النبوي بسمات خاصة تطلُبها أساليب الدعوة، وتعمق المعنى وتظهره في إطار يناسب درجة أهميته لأغراض مختلفة، وقد يأتي للتدرج في التأكيد وصولاً إلى الغاية المناسبة اقتصاداً في التأثير وبلاغة في سياسة النفوس. وتناول البحث تأكيد المدح بما يشبه الذم، وتأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو مبني على أسلوب بلاغي واحد وهو بناء حكم معنوي موهم بخلاف المقصود ثم الاستثناء منه بما يثبت غرض المتكلم وهو من محاسن الكلام، وغايته أن تبرز الوظيفة الدلالية في الصياغة، وله أثر فاعل في إضفاء المعنى البلاغي على الخطاب، والأسلوب الذي يقوم على مفاجأة السامع بصفة من الصفات، وذلك باستخدام الأدوات كما جاء في علم البديع، وأنّ ما ورد يدل على أنّ للأدوات معانِيَ في ذاتها، وإن كانت جملة لا تتضح إلا باستعمالاتها في الجملة، وعندئذٍ يتضح المعنى الذي تفيده في التركيب. وكان المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل البحث إلى نتائج كثيرة من أهمها:

١- أهمية أدوات الاستثناء في توضيح المعنى الدقيق.
٢- "إلا" هي أم أدوات الاستثناء لكثرة استعمالها فيه.
٣- اهتمام الأصوليين والبلاغيين بأدوات الاستثناء.
٤- اتفاق النحاة والأصوليين والبلاغيين على بعض الأدوات.

Abstract

This research dealt with the exception between grammarians, fundamentalists and rhetoricatians and a semantic balance study. One of the objectives of the research that the evidence is corroborated according to the meanings of the tools of exception, the mostrotating of its original meaning to a sub-meaning required by the context of the sentence. Stenbat doctrinal provisions of the detailed evidence and was due to the Arabic language and the capacity of meaning its ultra accurate bulldings making it more is unrivaled. This research dealt with rhetorical methods in the exception, through some of its tools in order to identify the graphical purposes of the diversity of the method according to the significance of the context and diversity of shrines related to miracle, and minors from the reality of the prophetic statement with special features required by the methods of advocacy, and intensify the meaning and appear in a framework that suits the degree of importance for the purposes of Different, and may come to the gradual emphasis to reach the appropriate end economically influence and eloquence in the policy of souls. The research dealt with the confirmation of praise, which is similar to the defame and the affirmation of the slander, which is based on a rhetorical one, which is to build a moral judgment illusory other than the intended and then

exclude it to prove the purpose of the speaker is a good speech, and its purpose to emphasize the semantic function in the wording, and has an effective effect In the rhetorical meaning of the discourse, and the method that is based on the surprise of the listener, using the tools as stated in the science of Budaiya, and that what is said indicates that the tools have meanings in themselves, albeit a sentence that only becomes clear by its use in the sentence, then the meaning is clear Which is useful in installation. The methodology used in this research is the descriptive analytical approach, the research has reached many results of the most important:

1-The importance of exclusion tools in explaining the precise meaning.

2-except is the mother of the tools of exception for the frequent use in it.

3-the interest of fundamentalists and rhetoric by the tools of exception.

4-Agreement of grammarians, fundamentalists and rhetoricatians on some of the tools.

المقدّمة

إنّ دراسة اللغة العربيّة من أجلّ العلوم الإنسانية ، ومازالت هي المتقدّمة على غيرها، وذلك لتعلقها بالقرآن الكريم، فكان لزاماً علينا معرفة دقائقها وأسرارها من علومها المختلفة التي يتصدرها النحو العربي.
وعلى هذا رأيت أن يكون بحثي في النحو ووسمته بـ "الاستثناء بين النحاة والأصوليّين والبلاغيّين دراسة دلاليّة موازنة" و يشمل البحث الموقف النحوي من الجملة الاستثنائية ومحلها من الإعراب، حيث إنّ القضية خلافية بين مجموعة من النحاة والمدارس النحوية. ولهذا البحث أهميّة عند الأصوليين فمن المسلّم به أنّ الأصوليين خاضوا بتفصيل في كثير من القضايا النحويّة، وأظهروا ما بُني عليها من أحكام فقهيّة وأصوليّة. وكان أسلوب الاستثناء النحوي من أعظم تلك الظواهر النحويّة التي نثروها في تأليفهم. والبحث في هذا الأسلوب لدى الأصوليين يظهر وجهاً جديداً من أوجه الرابط القائم بين الأصول ونحو اللغة العربية، لأنّ النحو قانون يتوصل به إلى كلام العرب، وكلام العرب يتوصل به إلى فهم الأحكام الشرعيّة. وهنالك قضايا ترتبط ببناء الأحكام الأصوليّة الفقهيّة من مسائل الاستثناء، مثل الشروط التي يشترط تحقيقها في الاستثناء حتى يصح استنباط الحكم بمقتضاه، والخلاف الذي جرى بين الأصوليين في قضية الاستثناء من الجملة المنفيّة والمثبتة، ومسألة تعدد المستثنيات، وهل تكون مستثناة من المستثنى منه الأول أو كل واحد يستثنى من الذي قبله.
وللاستثناء عند البلاغيين أساليب يتوصل بها المتكلم إلى غايته في مقامات الإنكار، وفي المواقف التي تنزل منزلة الإنكار، أو المجهولة بالنسبة للمخاطب، وللنفي في العربية دلالات كثيرة، بحسب الأدوات المستعملة فيه، والنفي والاستثناء من أكثر الأساليب قدرة على التعبير عن التوحيد وقصر الألوهيّة والعبادة على الله تعالى لما فيه من القوة التي يمنحها تعاضد النفي مع الاستثناء. فالشكل الاستثنائي للحصر عند البلاغيين هو الذي يشغلني في الدراسة، وسأمرُّ عبر هذه المحاولة بتعريف المصطلحات المتداخلة والمتداولة بين كتب النحو والأصول والبلاغة لأميّز اختلافها في ذاتها وفي حقيقة الأمر بالنسبة إلى ما تطلق عليه.

منهج البحث :

سأعتمد المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الأقوال عند النحاة والأصوليين والبلاغيين ثم مناقشة الآراء وترجيح بعضها على بعض بعد الرجوع إلى أمّات الكتب إذا وجد خلاف في هذا.

مشكلة البحث .

مشكلة هذا البحث تكمن في إحصائية أدوات الاستثناء، ودلالاتها في سياق الكلام، وأثرها في الجملة عند النحاة والأصوليين والبلاغيين، ونقاط الالتقاء والاختلاف والموازنة بينهم.

أهداف البحث :

١- التعريف بالاستثناء وأدواته.

٢- الوقوف على دلالات أدوات الاستثناء وتراكيبه في أقوال علماء النحو والأصول والبلاغة.

٣- التدرّب على التحليل والمقارنة والاستنباط عن طريق إبراز علاقات التشابه.

٤- تتبع الاختلافات بين النحاة والأصوليين والبلاغيين.

٥- معرفة الأثر الذي تركه كل من هذه الحقول في الآخر.

أهميّة البحث.

تتمثل في جمع مادة علمية حول موضوع الاستثناء وربطه بالدراسات الفقهية والنحوية والبلاغية ليكون عوناً للدارسين في هذه المجالات.

أسئلة البحث:

يثير هذا البحث عدداً من التساؤلات منها:

١- ما أدوات الاستثناء وما عددها؟

٢ – ما دلالات أدوات الاستثناء في سياق الكلام؟

٣ – ما أثر أدوات الاستثناء في الجملة عند النحاة والأصوليين والبلاغيين؟

الدراسات السابقة

تناولت كثير من كتب النحو العربي الاستثناء بالشرح والتفصيل، وأما ما وقفت عليه من الدراسات الحديثة فمنها:

١- أسلوب الاستثناء في القرآن الكريم "دراسة تطبيقية نحوية" للباحث محمد علي محمد جبران، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية – معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، كلية الدراسات العليا، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ومن أهداف دراسته:

أ- حصر الآيات التي ذكرت فيها أدوات الاستثناء وإيضاح المفاهيم التي تضمنتها هذه الحروف والتفريق بين معانيها وأحكامها المختلفة.

ب- إبراز الدراسة التطبيقية لآيات القرآن ليسهل فهمها على الدارسين.

ومن أهم نتائج دراسته:

أ- حصر أدوات الاستثناء عند النحاة بشكل عام وفي القرآن الكريم بشكل خاص، والوقوف عند معنى كل واحدة منها.

ب- كشف مواضع أدوات الاستثناء الموجودة في القرآن لفظاً ومعنًى وبيان الأدوات غير الموجودة في القرآن.

وتخلف هذه الدراسة عن دراستي، حيث تناول الدارس أدوات الاستثناء في القرآن الكريم، وبعض الأدوات التي لم ترد فيه، وتناولتُ كل الأدوات التي وردت عند النحاة، والأصوليين، والبلاغيين، والموازنة بينهم.

٢- أدوات الاستثناء في اللغة العربية والتركية "دراسة تقابلية" للباحث حسن زينل يونس، رسالة ماجستير، جامعة غازي - معهد العلوم التربوية، ٢٠٠٩، ويهدف التحليلي التقابلي بعد حصر أوجه التشابه والتخالف بين لغتين على التنبؤ بما سوف يسبب مشكلة بالنسبة للطالب سواء كان ذلك في الفهم أو في الأداء ومن أهداف دراسته:

أ- فحص أوجه التشابه والاختلاف بين اللغتين.

ب- الإسهام في تطوير مواد دراسية لتعليم اللغة الأجنبية.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستي، بأن الباحث تناول الأدوات بين اللغتين موضحاً وجه التشابه والاختلاف بينهما، وكانت دراستي عن توضيح وجه الشبه والاختلاف بين استخدام الأدوات عند النحاة والأصوليين والبلاغيين.

٣- أسلوب الاستثناء وجماليات توظيفه في الربع الأخير من القرآن الكريم، للدارسة نوال لخذاري، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كليّة الآداب واللغات، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٣م، ومن أهم نتائج دراستها:
أ- أكثر أدوات الاستثناء شيوعاً في القرآن الكريم هي "إلا" وقد وردت في الربع الأخير مئة وخمسة وسبعون مرة.
ب- يقوم الاستثناء في النحو العربي على أربعة أركان وهي: المستثنى منه والمستثنى والأداة والحكم.
وتختلف هذه الدراسة عن دراستي حيث قامت دراستها عن طريق الإحصاء للأدوات الواردة في الربع الأخير من القرآن الكريم، ودراستي عن بعض الشواهد من القرآن الكريم، للنحاة، والأصوليين، والبلاغيين، وبيان المعنى المقصود عند كل منهم، موضحاً نقاط الالتقاء والاختلاف بينهم.

هيكل البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول تسبقها مقدّمة وتقفوها خاتمة مذيلة بفهارس.

الفصل الأول :

التعريف بالاستثناء ووظيفته النحوية .

المبحث الأول : الاستثناء لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني : أنواع الاستثناء وشروطه.

المبحث الثالث : الوظيفة النحويّة والدلالية للاستثناء.

الفصل الثاني :

الاستثناء عند النحاة .

المبحث الأول : الاستثناء بـ "إلا" و "عدا و خلا" و "حاشا" و "لمّا".

المبحث الثاني : الاستثناء بـ "غير" و "سوى" و"لا سيّما" و "بَلْهَ" و "بَيْدَ".

المبحث الثالث : الاستثناء بـ "ليس، ولا يكون" و "ما خلا، وماعدا" و "دُونَ".

الفصل الثالث :

الاستثناء عند الأصوليين.

المبحث الأول : استثناء المجهولات وتقسيمات استثنائية.

المبحث الثاني : قواعد استثنائية متفرّقة.

المبحث الثالث : الاستثناء من الأمور غير المنطوق بها.

الفصل الرابع :

الاستثناء عند البلاغيين.

المبحث الأول : أقوال البلاغيين في الاستثناء.

المبحث الثاني : الاستثناء في أسلوب القصر.

المبحث الثالث : تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه.

الفصل الأول:

التعريف بالاستثناء ووظيفته النحوية .

المبحث الأول : الاستـثناء لغـة واصطـلاحاً.

المبحث الثاني : أنــواع الاستـثـناء وشروطه.

المبحث الثالث : الوظيفة النحويّة والدلالـية للاستـثناء.

المبحث الأول

الاستثناء لغةً واصطلاحاً

الاستثناء من الأساليب النحويّة التي اهتمّ بها الدرس القديم والحديث، وهو ذو مادة غنية للدراسة العلمية ويستخدم في الجملة اللغويّة للدلالة على كلمة مختلفة عن غيرها، وخصّه الدارسون بمزيد عناية، وبما أنّ هذا الأسلوب في العربيّة يتجاذبه كل من النحاة والأصوليين والبلاغيين من خلال التعرّف على الصلة التي تجمع بينهم لبيان أثر كل منهم في الآخر؛ فهذه محاولة لدراسته وتوضيح المعنى المراد وتبيان الدلالة المقصودة.

الاستثناء في اللغة:

قال ابن منظور في مادة "ثني": "ثني الشيء ثنياً ردّ بعضه على بعض، وقد تثنّى وانْثنى وأثناؤه ومثانيه: قواه وطاقته، واحدها ثِنْي ومَثْناة ومِثْناة "[١].

وعرفه الفراهيدي بقوله: "ثني: الثّنيُ من كل شيء ما يثنى بعضه على بعض أطباقاً، كل واحد ثِنيٌ، حتى قيل: أثناء الحيّة مطاويها إذا انطوت، فإذا أردت أثناء الشيء بعضه على بعض، قلتَ: ثَنَيْتَهُ ثنياً، حتى إنّ الرجل يريد وجهاً فيثْنيه عَودُه على بدئه، وذهابه على مجيئه"[٢].

وجاء في تهذيب اللغة في قول الله عز وجل: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾[٣]. قال الفرّاء: "نزلت في بعض من جاء يلقَى النبي – صلى الله عليه وسلم – بما يحب وينطوي له على العداوة والبغض، فذلك هو الثّنْيُ: الإخفاء. وقال الزجاج: يثنون صدورهم أي يجنّون ويطوون ما فيها ويسترونه، استخفاء بذلك من الله، ورُوي عن ابن عباس أنّه قرأ ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾ بقراءة "يثْنوني صدورهم" قال الفرّاء: وهو في العربية بمنزلة "تنْثَنِي"، وهو من الفعل: افْعَوعلت. قلت: وأصله من: ثَنيت الشيء: إذا حنيته وعطفته وطويته. واثْنوني صدْرُه على البغضاء، أي انحنى وانطوى وكل شيء عطفته، فقد ثنيته"[٤].

في الآية السابقة بين الله تعالى أنّه لا يخفى عليه شيء، وأنّ السر كالعلانية عنده، فهو عالم بما تنطوي عليه الضمائر وما يعلن وما يسر، وهم يميلون عن الحق،

---

(١) محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط٣ - ١٤١٤هـ، مادة "ثني".

(٢) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، العين، مادة "ثنى".

(٣) سورة هود الآية: (٥).

(٤) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، مادة "ثني".

وينحرفون عنه، لأن من أقبل على الشيء استقبله بصدره ومن مال عنه وانحرف ثنى عنه صدره، وستره وأخفاه.

وجاء في الصحاح ثِنْيُ الحبل: ما ثنيت قال طرفة:

لَعَمْرُكَ إنّ الموتَ ما أخْطَأ الفَتَى لكالِطَّوَلِ المُرخَى وثِنْياهُ باليَدِ (١)

والثِنْيُ أيضاً من النوق: التي وضَعَتْ بُطْنَتَيْنِ. وثِنْيُها: ولدها، وكذلك المرأة. ولا يقال ثِلْثٌ ولا فوق ذلك: والثِنَى: مقصورٌ: الأمر يعاد مرتين. وفي الحديث "لا ثنى في الصدقة" (٢) أي لا تؤخذ في السّنَة مرتين. قال الشاعر:

أفي جَنْبِ بَكْرٍ قَطّعْتَنِي مَلامَةً لَعَمْرِي لقد كانت مَلامَتُها ثِنَى(٣)

والثنيا بالضم: الاسم من الاستثناء، وكذلك الثنوى بالفتح(٤).

وعرفه صاحب المحكم بقوله: "والثّناءُ: ما تصف به الإنسان من مدح أو ذمّ؛ وخصّ بعضهم به المدح. وقد أثْنَيْتَ عليه. وقول أبي المثلّم الهذليّ:

يا صَخْرُ إنْ كنْتَ تُثْنِي أنّ سيْفَكَ مشـ ـقُوقُ الخَشِيبَةِ لا نابٍ ولا عصِلُ(٥)

مَعْناهُ: تمتدح، وتفتخر.

وثِنَاءُ الدّارِ: فِناؤها. قال ابن جِنّي: ثناءُ الدار وفِناؤها أصلان؛ لأن الثّناء من: ثَنَى يَثْنِى ؛ لأن هناك تَنْثَنِي عن الانبساط، لمجيءِ آخرها، واستقصاء حدودها؛ وفِناؤها من: فَنِيَ يَفْنَى؛ لأنك إذا تناهيتَ إلى أقصى حُدُودِها فَنِيَتْ" (٦).

وعرفه بتعريف آخر حيث قال: "وأثناء الوادي: معاطفه وأجزاعه.

وقوله:

فإنْ عُدَّ مجدٌ أو قديمٌ لَمعشَر فقومي بهم تُثْنَى هناك الأصابِعُ(٧)

يعني أنّهم الخيار المعدودون، عن ابن الأعرابي؛ لأنّ الخيار لا يكثرون.

---

(١) الطول: الحبل الطويل الذي تُربط به الدابّة لترعى. ثنياه: الطوي والرد.
المعنى: يقول: أقسم بحياتك أنّ الموت مدّة تجاوزه الفتى كالحبل يطول للدابة لترعى، وإذا نزل به لا يتخلص منه فيهلك. ديوان طرفة بن العبد، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان – ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص٢٦.

(٢) علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٣٣٢/٦.

(٣) المعنى: أي ليس بأول لومها فقد فعلته قبل هذا، وهذا ثني بعده. ديوان كعب بن زهير، تحقيق، علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص٩.

(٤) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللغة وصِحاح العربيّة، مادة "ثنى".

(٥) تثني: تمتدح. إذا صقل السيف وسقي الماء فقد "شقت خشبته". أبو سعيد الحسن بن الحسين العسكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق، خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ١٨٦/١.

(٦) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيده، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية - بيروت ، مادة "ث ن ى".

(٧) البيت بلا نسبة في لسان العرب، "ثنى" وتاج العروس "ثنى".
المعنى: يعين أنهم الخيار المعدودون؛ لأن الخيار لا يكثرون.

وشاة ثانية، بيّنةُ الثّنى: تَثْنِي عُنُقَها لغير علّة. وثنى رجله عن دابته: ضمّها إلى فخذه، فنزل. والاثنان ضعف الواحد"[1].

وورد في التعريفات التي ذكرت قول القَرافي في الاستغناء: "هاهنا نظران:

النظر الأوّل: هل إطلاق هذا اللفظ في هذا الموطن حقيقة أو مجاز؟ والذي يظهر لي مجاز من وجهين:

الوجه الأوّل: أنّ الثنى والرد والعطف إنّما يعقل حقيقة في الأجسام دون المعاني، فإن آن الكلام لا يبقى زمنين، ولا يجمع منه حرف مع حرف، بل الموجود منه دائماً حرف فقط، وما لا يوجد منه دائماً إلا حرف فرد كيف يتصور فيه الثنيى ورد بعضه على بعض، مع أن رد البعض "على البعض" يعتمد بقاء البعضين حالة الرد؟ فيتعيّن أنّه مجاز، ويكون من مجاز التشبيه، لأن رد الجسم بعضه على بعض يصيّره أنقص مما كان في رأي العين وهذا الاستثناء ينقص المعنى من التعقل عمّا كان عليه، فاشتبها في التنقيص، فأطلق عليه استثناء على سبيل الاستعارة.

وهذا الوجه يعم لفظ الاستثناء والثُّنيا والثّنوي.

الوجه الثاني: يخص لفظ الاستثناء، وهو أنّ لفظ الاستفعال في لسان العرب لطلب الفعل، نحو: الاستسقاء لطلب السقيى، والاستفهام لطلب الفهم، والاستخراج لطلب خروج المعنى من اللفظ، فهذا هو القاعدة العامّة.

وقد يرد للفعل نفسه دون طلبه، نحو: قر واستقرّ، وعجب واستعجب، ومعناها واحد، وهو الفعل نفسه. وكذلك ههنا، ليس المراد طلب التثني بل المثنيُّ نفسه، فيكون من باب إطلاق اسم المتعلق على المتعلق لأنّ الطلب متعلق بالمطلوب، وكذلك استعجب واستقرّ. فإن قلت لم لا يكون موضوعاً لهما بالاشتراك؟ قلت: المجاز أولى من الاشتراك لما تقرر في علم الأصول.

النظر الثاني: في أنّ هذا اللفظ ليس مستعملاً في معنى واحد، بل في معنيين: أحدهما: إخراج بعض من كل كما هو ههنا.

وثانيهما: التعاليق اللغوية التي هي شروط، كما في قوله - عليه الصلاة والسلام- : "من حلف واستثنى عاد كمن لم يحلف" [2].

يريد: علّق على مشيئة الله تعالى، وجعله فقال: والله لا فعلت إن شاء الله تعالى، فسمّاه استثناء، وكذلك ورد في الحديث الصحيح نهيُه - عليه الصلاة والسلام - عن

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، مادة "ث ن ى".

(٢) أخرجه ابن ماجة عن ابن عمر، والترمذي، وابن ماجة، بلفظ "من حلف على يمين فقال: إن شاء الله، فلا حنث عليه، انظر الحديث في الجامع الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، أروقة للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٨هـ ٢٠١٧م، ٣٨٩/٤.

بيع الثنيا، وفسره العلماء ببيع وشرط، وسماه ثُنيا والشرط بإنْ وأخواتها، وهذا الباب بإلا وأخواتها""[1].

من خلال التعريفات اللغوية للاستثناء يرى الدارس أنّ الاستثناء بمعنى العطف، أو الصرف، وكلاهما محتمل في هذا المكان؛ لأنّ المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه، أو بمعنى الصرف؛ لأنّه مصروف عن حكم المستثنى منه.

(١) شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي، الاستغناء في الاستثناء، تحقيق، محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ١٤-١٦.

الاستثناء في اصطلاح النحاة:

الاستثناء مصطلح أطلقه النحويون على أحد أبواب النحو، وأرادوا به الإخراج الذي يقع بالأداة "إلا" أو ما في معناها من الأدوات الأخرى، والمبحث مشترك بين النحاة والأصوليين والبلاغيين، وقد يتفقون في بعض المسائل، ويختلفون في بعضها، والأصل أن يكون المبحث متحداً؛ لأن بحث الأصوليين كما يكون في الكتاب والسنّة من أجل ما يحتج به، كذلك فيما يستنبط من الكتاب والسنة، وهذا مبناه الركن الأساس والقاعدة الكبرى لسان العرب.

عرفه ابن جني بقوله: "بأنه أن تُخرجَ مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره وحرفه المستولي عليه "إلا""[1].

وأضاف أبو حيّان في تعريفه بشرط الفائدة؛ لأنّ النكرة لا يستثنى منها إلا إذا حصلت الفائدة حيث قال: "هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة، فإن كان بعضَ المستثنى منه حقيقة فمتّصلٌ، وإلا فمنقطعٌ مقدّر الوقوع بعد لكن عند البصريين وبعد سوى عند الكوفيين"[2].

وجاء في شرح التسهيل أنّ المخرج قد يكون تقديراً ومنه قوله تعالى:﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾[3]. على إرادة لا من يعصم من أمر الله إلا من رحم، وهو أصح الوجوه، فمن رحم مستثنى منقطع، يدخل فيما قبله فيخرج بإلا، ولكن يقدّر كونه مخرجاً بتقدير لا أحد يعصم من أمر الله، وبأن العاصم يستدعي معصوماً فكان بمنزلة المذكور فكأنه مثّل لا معصوم عاصم من الله إلا من رحم الله. إذا كان الاستثناء في الآية السابقة منقطعاً فالمعنى من رحمه الله فهو يعصمه، ويجوز "لا عاصمٌ اليوم"، تكون "لا" بمعنى "ليس"، وعاصمٌ في موضع رفع، على أنّ عاصماً بمعنى معصوم فالاستثناء على هذا متصل. وقيل: "مَنْ" في موضع رفع؛ بمعنى لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحِمُ، أي: إلا الله، ويحسن هذا لأنك لم تجعل عاصماً بمعنى معصوم فتخرجه من بابه، ولا "إلا" بمعنى "لكن".

ومن المخرج تقديراً المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَۚ﴾[4]. فما قد سلف وإن

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جنّي، شرح اللُّمع، الأمارات العربية المتحدة – أبو ظبي، ط١، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م، ص١٩٩.

(٢) أبو حيّان الأندلسي، التذييلُ والتكميلُ في شرح كتاب التسهيل، تحقيق، حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع ، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ٨/ ١٥١.

(٣) سورة هود الآية: (٤٣).

(٤) سورة النساء الآية: (٢٢).

لم يدخل في المنهي عن نكاحِه فمن الجائز أن يكون المؤاخذة به باقية فبيّن تعالى بالاستثناء عدم بقائها، فكأنه قيل الناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله إلا ما قد سلف فيتناوله المخرج تقديراً"[1].

نهى الله تعالى في الآية الكريمة عن نكاح المرأة التي نكحها الأب ولفظ النكاح مشترك بين العقد والجماع، وقال بعض العلماء إنه حقيقة في الجماع مجاز في العقد؛ لأنه سببه وقال بعضهم بالعكس، وإنّ لفظة "ما" من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم﴾، "مصدرية" وتقرير المعنى على هذا القول، ولا تنكحوا من النساء نكاح آبائكم أي: لا تفعلوا ما كان يفعله آباؤكم من النكاح الفاسد، والذي يظهر وجزم به غير واحد من المحققين أنّ "ما" موصولة واقعة على النساء التي نكحها الآباء، وأظهر الأقوال: في قوله تعالى:﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أنّ الاستثناء منقطع، أي لكن ما مضى من ارتكاب هذا الفعل قبل التحريم فهو معفو عنه – والله أعلم- .

وذكر أبو حيّان مذاهب النحويين وفصّلها في ارتشاف الضرب بقوله: "مذهب سيبويه وجمهور البصريين: أنّ المستثنى لمْ يندرجْ في الاسم المستثنى منه، ولا في حكمه. ومذهب الكسائي: أنّ المستثنى لم يندرج في المستثنى منه، وهو مسكوت عنه، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فهو إخبار عن القوم الذين ليس فيهم زيدٌ، وزيدٌ يحتملُ أنّه قام وأنّه لم يَقُمْ. ومذهب الفرّاء: أنّ زيداً لم يخرجْ من القوم، وإنما أخرجتْ "إلا" وصفَ زيدٍ مِن وصف القوم؛ لأنّ القوم مُوجَبٌ لهم القيام، وزيدٌ منفي عنه القيام، وهذا الخلاف إنما هو في الاستثناء المتصل "[2].

وذكر صاحب شرح التصريح على التوضيح قد يكون الإخراج بغير الاستثناء وأدواته حيث قال: "هو جنس يشمل المخرج بالبدل، نحو: "أكلت الرغيف ثلثه" وبالصفة نحو: "أعتق رقبة مؤمنة"، وبالشرط نحو: "اقتل الذمي إنْ حارب"، وبالغاية نحو: ﴿أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[3]، والأمر في الآية يقتضي الوجوب، و "إلى" غاية، فإذا كان ما بعدها من جنس ما قبلها؛ فهو داخل في حكمه، فشَرطَ تعالى تمام الصوم حتى يتبين الليل، كما جوز الأكلَ حتى يتبين النهار. وبالاستثناء نحو:

---

(١) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا – طارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ١٨٩/٢.

(٢) أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، ارتشافُ الضرَب من لسان العرب، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١١م، ص٤٤١.

(٣) سورة البقرة الآية: (١٨٧).

﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [1][2].

وجاء في مجيب النّداء بأنه: "هو المذكور بعدَ إلا أو إحدى أخواتِها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً. وهو من حيث هو منصوب وغيره، وذكر غير المنصوب معه إنّما هو على سبيل الاستطراد، وإفادة لتمام القسمة، وإنْ كان الكلام مما ليس فيه"[3].

وذكره الأشموني في حاشية الصّبان بقوله: "في مفهوم اللفظ لغة وإن كان خارجاً من أوّل الأمر في النية أو المراد بإخراج ما كان داخلاً إظهار خروج ما يتوهم دخوله، فلا يتنافى ما قالوه أنّه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الأمر بحيث يكون المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء ثم إخراجه، والكفر ثم الإيمان في لا إله إلا الله"[4].

الاستثناء في القواعد النحوية يستخدم للدلالة على كلمة مختلفة عن غيرها، ووردت منهم تعريفات كثيرة في معناه الاصطلاحي، بحثاً منهم عن تعريف جامع، لكنها لا تخلو من إشكالات.

الاستثناء في اصطلاح الأصوليين:

الأصوليّة من الأصول المتعلقة بعلوم الدين، ويطلق لفظ الأصول على مصطلحات مختلفة أشهرها ما يدل على ثلاثة من العلوم الإسلاميّة هي: أصول الدين وأصول الحديث وأصول الفقه غالباً، وعلم الأصول يعرف بأنه العلم بقواعد الفقه الإسلامي وبالأدلة التي تؤدي إلى تقرير الأحكام الشرعية وبمناهج استنباطها، وهي الكلمة التي ينسب إليها الأصولي، وقد اهتموا بباب الاستثناء لاشتمال الكتاب والسنة على استثناءات كثيرة، فتحتاج إلى نظر؛ لايضاح حقيقة الاستثناء فيها وما يترتب عليها من الأحكام والفوائد المتعلقة بأدلة الكتاب والسنة. واختلفت عباراتهم في تعريف الاستثناء في الاصطلاح، وذلك بحثاً منهم عن تعريف جامع، وبناءً على كونه حقيقة، أو مجازاً، لتفاوت أنظارهم حول مدلول الاستثناء.

---

(١) سورة البقرة الآية:(٢٤٩)

(٢) خالد عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق، محمد باسل عيون السُّور، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٥٣٧/١.

(٣) جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي، مجيب النّدا في شرح قطر الندى، تحقيق، مؤمن عمر محمد، ٢٠٠٨م، ص٤٢٦.

(٤) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م، ٦٧٢/٢-٦٧٣.

جاء في الكاشف عن المحصول "بأنه: إخراج بعض الجملة من الجملة بلفظ "إلا" أو ما أقيم مُقامَهُ أو يقال: ما لا يدخل في الكلام إلا لإخراج بعضِهِ بلفظِه ولا يستقلّ بنفسه"[١].

ويرد على تعريفه اعتراضان ذكرهما صاحب الاستثناء عند الأصوليين بقوله:

"الأول: أنّ "إلا" قد تكون للصفة وليست للإخراج كما في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٢] أي غير الله، فـ "إلا" في هذه الآية ليست استثنائيّة مع أنّ التعريف يصدق عليها.

الثاني: أنّ قوله ما أقيم مقامه: يصدق على الغاية، نحو: سرت إلى مكة والنفي المطلق نحو: "جاء القوم لا زيد" فإنهما أخوات "إلا" في إخراج ما بعدهما عما قبلهما مع أنهما ليسا باستثناء"[٣].

وعرفه الغزالي في المستصفى بقوله: "وحدّه أنه "قولٌ ذو صيغ مخصوصة محصورة دالٌّ على أن المذكور فيه لم يُرَد بالقول الأوّل"[٤].

ويرد على جمع هذا التعريف أنه منتقض بأفراد الاستثناء، وقد يكون الكلام له صيغة واحدة وليس ذا صيغ.

وجاء في الروضة بأنه: " قول متصل يدل على أنّ المذكور معه غير مراد بالقول الأوّل "[٥].

وذكر الآمدي في الإحكام قوله والمختار في ذلك أن يقال: "الاستثناء عبارة عن لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دال بحرف "إلا" أو أخواتها على أن مدلوله غير مراد مما اتصل به. ليس بشرط، ولا صفة، ولا غاية "[٦].

ويرد على هذا التعريف أن لا يكون الاستثناء متصلاً بجملة، والاستثناء المتصل مراد من المستثنى منه فيخرج ويسند إلى الباقي.

---

(١) أبوعبد الله محمد بن محمود بن عبّاد العجلي الأصفهاني، الكاشف عن المحصول في علم الأصول، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م، ٤٣٠/٤.

(٢) سورة الأنبياء الآية: (٢٢).

(٣) أكرم بن محمد بن حسين أوزيقان، الاستثناء عند الأصوليين، دار المعراج الدولية للنشر ط٢، ١٤١٨ - ١٩٩٨م، ص٤٤-٤٥.

(٤) الإمام الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطُّوسي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق، محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٤١هـ -٢٠١٠م، ١٧٩/٢.

(٥) موفق الدين عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد – الرياض، ط٥، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م، ٧٤٤/٢.

(٦) على بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق، سيّد الجميلي، دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، ٣٠٨/٢.

وأضاف القرافي في العقد المنظوم بأنه إخراج بالأدوات وبمعنى الحرف حيث قال: " إخراج بعض ما يتناوله اللفظ عنه بـ "إلا" أو إحدى أخواتها، وفي حكمه التصريح بمعنى الحرف كـ "أحطُّ" و "أستثني" [١].

وعرفه بتعريف آخر في كتابه الاستغناء حيث قال: "هو إخراج بعض الجملة – وما يعرض لها من الأحوال، والأزمنة، أو البقاع، أو المحال، أو الأسباب، أو ما لا يتعين الحكم فيه "بالنقيض – بلفظ لا يستقل بنفسه مع المخرج"[٢].

وهذا التعريف لا يخلو أيضاً من الاعتراضات:

أولاً: يرد عليه أنّ الإخراج إنما يكون من بعض ما دلت الجملة عليه، وليس من نفس الجملة. ويجاب عنه بظهور المراد، فإنه غني عن البيان أن المعرف لا يريد إخراج ألفاظ الجملة، وإنّما يريد مدلولاتها.

ثانياً: أن قوله وما يعرض لها ... إلى قوله الأسباب لا داعي إليه؛ لأن الأحوال والأزمنة وغيرها من عوارض الجملة قيود مقدرة في الجملة مرادة لا محالة، ويدل على تقديرها وأنها مرادة الاستثناء.

فإن قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡۖ﴾[٣] بعد قوله سبحانه: ﴿لَتَأۡتُنَّنِي بِهِۦٓ﴾[٤].

دال على المعنى لتأتنني به في كل حال من الأحوال إلا حالة الإحاطة بكم، لأن استثناء حالة واحدة من جميع الأحوال، وتخصيصها بالذكر يدل على عموم الحكم فيما بقي من الأحوال[٥].

ومما سبق من الإشكالات التي وردت على التعاريف التي نقلناها من علماء الأصول واللغة – رحمهم الله – للاستثناء؛ رأينا أن نعرض عنها إلى تعريف جامع سليم من الاعتراضات المذكورة – إن شاء الله – فالتعريف الجامع كما ذكره الزركشي في البحر المحيط بقوله: "والأولى أن يقال: الحكم بإخراج الثاني من حكم الأول بواسطة موضوعة لذلك"[٦].

ومعنى الإخراج ذكره بعد "إلا" مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة، لا أنه كان مراداً للمتكلم، ثم أخرجه.

---

(١) شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القَرافي، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق، علي محمد معوّض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص٥٧٣.

(٢) الاستغناء في الاستثناء، ص ٢٧ – ٢٨.

(٣) سورة يوسف الآية: (٦٦).

(٤) سورة يوسف الآية: (٦٦).

(٥) الاستثناء عند الأصوليين، ص٤٩.

(٦) بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، البحر المحيط في أصول الفقه، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ٢٧٥/٣.

شروط الاستثناء عند الأصوليين

اشترط الأصوليون شروطاً لصحة الاستثناء منها ما ذكره صاحب الكاشف عن المحصول بقوله: "يجب أن يكون الاستثناء متصلاً بالمستثنى.

الاتصال بالمستثنى منه لفظاً، بأن يعد الكلام واحداً غير منقطع، نحو: له عليّ عشرة إلا درهماً، منه عادة واحترزنا بقولنا: "عادة" عَمّا إذا طال الكلام، فإن ذلك لا يمنع من اتصال الاستثناء، وكذلك قطع الكلام بالنفس والسّعال لا يمنع اتصاله به. وعن ابن عباس – رضي الله عنهما - : أنّه جوز الاستثناء المنفصل. وهذه الرواية؛ إن صحّتْ – فلعلّ المراد منها: ما إذا نوى الاستثناء متصلاً بالكلام، ثمّ أظهر نيّته بعدَه؛ فإنّه يُديَّنُ فيما بينه وبين الله تعالى فيما نواهُ.

لنا وجهان: الأوّل، لو جاز تأخير الاستثناء – لما استقرّ شيءٌ من العقود: مِنَ الطلاق والعتاق، ولم يتحقق الحنث أصلاً؛ لجواز أن يرِدَ عليه الاستثناء؛ فيغيّرُ حكمَهُ.

الثاني: نعلمُ بالضرورة أن من قال اليوم لوكيله: "بِعْ داري من أيّ شخص كان" ؛ ثم قال بعد غدٍ: "إلا من زيد" ؛ فإنّ أهل العرف لا يجعلون هذا الاستثناء عائداً إلى ما تقدّم"[1].

الشرط الثاني: عدم الاستغراق. اتفق العلماء في الجملة على أنّه لا يجوز أن يكون الاستثناء مستغرقاً للمستثنى منه؛ لأنه إقرار منطوق به، والمنطوق به لا يرفع كلياً، وإلا فيكون كلاماً هدراً وباطلاً من القول؛ لأنه إبطال لما أثبت أولاً[2].

وذكر صاحب البحر المحيط أقوال الحنفية والشافعية حيث قال: "وأمّا الحنفيّة فقيدوا البطلان بما إذا كان الاستثناء بعين ذلك اللفظ، نحو نسائي طوالق إلا نسائي، أو أوصيت بثلث مالي إلا ثلث مالي، فإن كان بغيره صح، وإن كان مستغرقاً في الواقع نحو نسائي طوالق إلا هؤلاء، وأشار إليهنّ، وأوصيت له بثلث مالي، إلا ألف درهم، وهو ثلث ماله. كذا ذكره صاحب "الهداية" في الباب الأول من الزيادات، ووجهوه بأن الاستثناء تصرّف لفظي مبني على صحّة اللفظ لا على صحة الحكم، ألا ترى أنّه لو قال: أنت طالق عشر طلقات، إلا ثماني طلقات، تقع طلقتان، ويصح الاستثناء، وإن كانت العشرة لا صحة لها من حيث الحكم، ومع هذا لا يجعل كأنّه قال: أنت طالق ثلاثاً، ويُلغى ما بعده من الاستثناء، لما ذكرنا أنّ صحّة الاستثناء تتبع صحة اللفظ دون الحكم.

وتحقيقه عند الشافعية أن الاستثناء متى وقع بغير اللفظ الأوّل فهو يصلح لإخراج ما تناوله صدر الكلام، وإنّما امتنع لعدم ملكه، لا لأمر يرجع إلى ذات اللفظ، ومتصوّرٌ

---

(١) الكاشف عن المحصول في علم الأصول، ٤٣٤/٤ – ٤٣٥.

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ٧٤.

أن يدخل في ملكه أكثر من هذه النسوة بخلاف ما إذا وقع الاستثناء بعين ذلك اللفظ، فإنه لا يصلح الإخراج بعض ما تناوله، فلم يصح اللفظ، فلم يصح الاستثناء. وأما عند الشافعيّة فهذا مالم يعقبه باستثناء آخر، فلو عقبه باستثناء آخر، نحو: له عليّ عشرة، إلا عشرة، إلا ثلاثة، فقيل: يلزمه عشرة، لأنّ الاستثناء الأول لم يصح، فلا يجوز الاستثناء منه؛ وقيل: يلزمه ثلاثة، وقيل سبعة، والأول لا يصح، وسقط من البَيْن. وأما إذا كان زائداً على المستثنى منه، فالمنع أولى. وعن الفرّاء جوازه في المنقطع؛ نحو له عليّ ألف إلا ألفين، لأنه مستثنى من المفهوم. وفي كتب الحنفيّة إنما لا يصح استثناء الكل من الكل لفظاً كما لو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، أمّا حالاً وحكماً فيصح كقوله: نسائي طوالق إلا فلانة وفلانة و فلانة، وليس له امرأة سواهن، فيصح الاستثناء ولا تطلق واحدة منهن. ولو قال أنت طالق أربعاً إلا ثلاثة، صح الاستثناء وتقع واحدة" [١].

الشرط الثالث: أن يقترن قصده بأول الكلام، فلو بدا له عقب الفراغ؛ فالأصح في كتاب الطلاق – وادعى أبوبكر الفارسيّ الإجماع عليه - المنع لإنشائه بعد الوقوع.

الشرط الرابع: أن يلي الكلام بلا عاطف، فلو ولي الجملة بحرف العطف كان لغواً باتفاق، قاله أبو إسحاق. ومثّله: بنحو له عندي عشرة دراهم، وإلا درهماً أو فإلا درهماً [٢].

الشرط الخامس: النطق بالاستثناء: لا يصح الاستثناء إلا نطقاً. مراده – والله أعلم -: إذا كان المستثنى منه عدداً صريحاً، بخلاف ما إذا كان المستثنى منه عاماً، فإنه يصح الاستثناء منه بالنية على ما ذكروه في كتب الفقه فيما إذا قال: "أنت طالق ثلاثاً" واستثنى بقلبه: "إلا واحدة" فإنه لا يديّن على المقدم، خلافاً لأبي الخطاب، وإذا قال: "نسائي طوالق" واستثنى بقلبه واحدة فإنه يدين؛ لأن نسائي عام؛ فإن قال: "نسائي الأربع" لم يدين على المقدم؛ لكونه صرح بالعدد بقوله: "الأربع"، والله أعلم. عند الأئمة الأربعة وغيرهم، لما سبق، إلا في اليمين لخائف من نطقه. وقال بعض المالكيّة – في اليمين – قياس مذهب مالك قال مالك: وإن استثنى في نفسه ولم يحرك به لسانه لم ينتفع بذلك. صحته بالنيّة [٣].

الشرط السادس: "أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فأما الاستثناء من غير الجنس فمجاز لا يدخل في الإقرار، ولو أقرّ بشيء واستثنى من غير جنسه: كان

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، ٣ /٢٨٤-٢٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ٢٩٣/٣.

(٣) شمس الدين محمد بن مفلح المقدِسي الحنبلي، أصول الفقه، تحقيق، فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م، ٩١١/٣.

استثناؤه باطلاً، وهذا قول بعض الشافعية. وقال بعضهم، ومالك، وأبو حنيفة، وبعض المتكلمين: يصح؛ لأنه قد جاء في القرآن واللغة الفصيحة"[١].

اختلفت آراء العلماء من الأصوليين في شروط الاستثناء إلى أقوال، والقصد منها توضيح وتفصيل الأقوال التي تتعلق بالشروط، والأرجح من الأقوال التي ذكرت، أن الشروط من صحة الاستثناء عند الأصوليين، لورود ذلك في القرآن الكريم، والسّنة النبوية، والإجماع من أهل اللغة العربية.

الاستثناء في اصطلاح البلاغيين:

الاستثناء هو أصل الطريق المخصوص الذي يقصده البلاغيّون في أسلوب القصر وهو أقوى الطرق وكثير من الطرق تفيد القصر بالحمل عليه. وذكر ذلك السيوطي في تعريفه للقصر حيث قال: "تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص"[٢].

وتقع هذه الصورة الاستثنائيّة في علم البديع من تأكيد النفي بالاستثناء وهو ما يسميه البلاغيّون بتأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه، ولا يتحقق هذا الأسلوب إلا بالنفي والاستثناء، وهو يقوم على مفاجأة السامع بصفة غير متوقعة.

والاستثناء عند البلاغيين يتضمن ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه اللغوي، وذكر ذلك صاحب معجم البلاغة العربيّة في قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾[٣]. فإنّ هذا الاستثناء لو لم يتقدّم لفظه هذا الاحتراس من قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ لما جاز إثباته في أبواب البديع فإنّه لو اقتصر فيه على قوله: "فسجد الملائكة إلا إبليس" لاحتمل أن يكون من الملائكة من لم يسجد، فيتأسّى به إبليس، ولا يكون منفرداً بهذه الكبيرة، لاحتمال أن تكون آلة التعريف للعهد لا للجنس، فلما كان هذا الإشكال يتوجّه على الكلام إذا اقتصر فيه على ما دون التوكيد وجب الإتيان بالتوكيد، ليعلم أن آلة التعريف للجنس، فيرتفع هذا الإشكال بهذا الاحتراس. فحينئذٍ تعظم كبيرة إبليس، لكونه فارق جميع الملأ الأعلى، وخرق إجماع الملائكة، فيستحق أن يفرد بما جرى عليه من اللعن إلى آخر الأبد[٤].

---

(١) محمد مصطفى رمضان، نزهة الأعين النواظر بشرح روضة الناظر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٤هـ، ص٥١٦ – ٥١٧.

(٢) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مطبعة مصطفى الحلبي – مصر،١٣٤٨هـ - ص١٥٥.

(٣) سورة الحجر الآيتان، (٣٠ – ٣١).

(٤) بدوي طَبَانة، معجم البلاغة العربيّة، دار المنارة للنشر والتوزيع – جدة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م،ص١١٨.

ويستعمل أسلوب الاستثناء لاعتبارات بلاغية مناسبة، وانفرد هذا الأسلوب بسمات خاصة، وجاء في صياغة لافتة للذهن وتعمق المعنى وتظهره في إطار يناسب درجة أهميته.

شروط الاستثناء عند البلاغيين:

قيّد بعض البلاغيّين في أسلوب الحصر أن يكون الاستثناء بـ "إلا" لا بغيرها من أدوات الاستثناء؛ لأنها هي الأداة الوحيدة التي تتمحض لمعنى الاستثناء بحيث لا تنفك عنه في الاستعمال ولا تعبر عن غيره مع اقترانها بالنفي الذي يؤدي معنى الحصر وهو الكثير وورد عند بعضهم الاستثناء بـ "إلا" أو إحدى أخواتها والنفي بأي أدوات من أدواته كـ "ليس" و "ما" و "إن"، كما جاء في تعريف السيوطي السابق.

النحويون لا يعتنون بمعنى الاستثناء وشروطه، فالذي يعتني بذلك الأصوليّون والبلاغيون؛ لأنّ الأصوليين يبنون عليه بعض الأحكام، وهو عندهم من المخصصات المتصلة. والبلاغيون؛ لأنهم يقفون على الأغراض البيانية لتنوع الأسلوب، تبعاً لدلالة السياق وتنوع المقامات.

معنى الوظيفة

هي المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلاميّة في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي.

لهذا تنقسم الوظائف في اللغة العربية إلى قسمين:

١- الوظائف الصرفيّة: وهي المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم [١].

٢- الوظائف النحويّة [٢]: وهي التي سماها الجرجاني "معاني النحو".

وهي وظيفة نحويّة يعبر عنها بأدوات أحياناً إذ نعبر عن الاستثناء بأداة الاستثناء والمعيّة بواو المعيّة والملاحظ أنّ هذه العلاقة تتضح بين طرفين كالمستثنى والمستثنى منه، وطرفي المعيّة.

وتنقسم الوظائف النحويّة إلى قسمين:

١- وظائف نحوية عامّة:

وهي المعاني المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، على الخبر والإنشاء، والإثبات والنفي، والتأكيد، وفي دلالتها على الطلب بأنواعه كالاستفهام والأمر، والنهي، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والنداء، وفي دلالتها على الشرط بنوعيه: الامتناعي، والإمكاني، كل ذلك باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة [٣].

٢- وظائف نحويّة خاصّة:

وهي معاني الأبواب النحويّة، وتتضح الصلة بين الوظيفة النحويّة الخاصّة وبين الباب النحوي إذ عرفنا أنّ الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب [٤].

---

(١) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم تمام حسّان، مكتبة الخانجي بالقاهرة،١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م، ص٢٠٣.

(٢) وهي وظيفة نحويّة يعبر عنها بأدوات أحياناً إذ نعبر عن الاستثناء بأداة الاستثناء والمعيّة بواو المعيّة والملاحظ أنّ هذه العلاقة تتضح بين طرفين كالمستثنى والمستثنى منه، وطرفي المعيّة.

(٣) المرجع السابق ص٢٠٩-٢١٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٢١٢.

أدوات الاستثناء

اختلف النحاة في تسميتها فمنهم من سمّاها حروف الاستثناء، ومنهم من سماها أدوات الاستثناء، ومنهم من سمّاها صيغ الاستثناء، لكن تبقى دلالتها واحدة مادام تقوم بعمل واحد. واختلف النحاة في عددها، ولكنّهم اتفقوا على ثمانية منها ذكرها الغلاييني في جامع الدروس العربيّة حيث قال: "للاستثناء ثماني أدوات وهي: "إلا" و "غيرٌ" و "سِوًى" بكسر السين. ويقال فيها أيضاً سُوًى بضم السين – وسواءٌ- بفتحها" وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون" [١].

وأضاف ابن هشام لهذه الأدوات: "ما خلا"، و"ما عدا"[٢].

وذكر السيوطي في همع الهوامع من أدوات الاستثناء: "بيد" [٣] وفي نفس المرجع "لاسيما" [٤].

وأضاف ابن هشام: "أنّ لمّا تكون حرف استثناء فتدخل على الجملة الاسميّة، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٥] في من شدّد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو: "أنشدُك الله لمّا فعلْتَ، أي: ما أسألك إلا فعلك، قال الشاعر:

قَالَتْ لَهُ: باللهِ يادا البُردَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفَساً أوِ اثْنينْ [٦]

وعدّ بعض النحاة بَلْهَ من أدوت الاستثناء وذكر ذلك صاحب ارتشاف الضرب حيث قال: "عدّ الكوفيّون، والبغداديّون: "بلْهَ" من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء؛ نحو: أكرمتُ العبيدَ بلْه الأحرارَ، أو ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف من حيث كان مرتّباً عليه، فجعلوه استثناءً؛ إذا المعنى: إنّ إكرامَك الأحرار

---

(١) الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصريّة صيدا – بيروت، ط٣٥، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م، ١٢٧/٣.

(٢) جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلميّة بيروت - لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م، ٢٣٢/٢.

(٣) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ١٩٩/٢ – ٢٠٠.

(٤) المرجع نفسه، ص٢١٥.

(٥) سورة الطارق الآية: (٤).

(٦) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني، ٥٩٣؛ ولسان العرب ١٧٣/٢"غنث"، وهمع الهوامع ٤٥/٢٣٦،٢/١.

اللغة: البُرد: رداء يمني مخطط. غنث من اللبن يغنث: شرب منه ثمّ تنفس، وجاءت هنا بمعنى "أتعب".

المعنى: أناشدك الله يا صاحب الثوبين المخططين، لا تفعل شيئاً يتعبك.

الشاهد فيه قوله: "لمّا غنثت": فقد جاءت لمّا بمعنى"إلا" الاستثنائية، ودخلت على الجملة الفعليّة، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٥٣٩/١.

يزيدُ على إكرامك العبيد. وذهب جمهور البصريّين إلى أنّها لا يستثنى بها، وأنّه لا يجوز فيما بعدها إلّا الخفض، وليس بصحيح، بل النصب محفوظ من لسان العرب. فذهب بعض الكوفيين إلى: أنّها بمعنى "غير" وما بعدها مخفوض بالإضافة، فيكون قوله:

تَذَرُ الجَماجمَ ضاحِياً هاماتُها بلْهَ الأكُفَّ كأنّها لَمْ تُخْلَقِ (١)

بمعنى: غير الأكف، وذهب الفارسي إلى أنّ "بلْهَ" مصدر لم يُنطق له بفعل، وهو مضاف لما بعده إضافة من نصب أيْ تركَ زيدٍ" (٢).

وقال صاحب إرشاد الساري: ومن الغريب أنّ في البخاري في تفسير ﴿الٓمٓ﴾(٣):

يقول الله تعالى: " أعددتُ لعبادي الصالحين ما لاعين رأتْ ولا أذُنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخراً منْ بلْهَ ما أطلعتم عليه"(٤).

واستعملت معربة مجرورة بـ "من" خارجة عن المعاني الثلاثة، وفسرها بعضهم بـ"غير"، وهو ظاهر، وبهذا يتقوّى من يعدُّها من ألفاظ الاستثناء(٥).

وجاء في شرح جمل الزجاجي: إدخال بلْهَ في باب الاستثناء فاسد، لأنك إذا قلت: " قام القوم بلْهَ زيداً"، فإنّما معناه عندنا: دع زيداً، ولا يتعرض للإخبار عنه، وليس المعنى إلا زيداً"(٦).

وجاء في التراث النحوي والبلاغي: "دون" نقيض "فوق"، وهو تقصير عن الغاية، ويكون ظرفاً، والدون الخسيس وذكر ابن منظورلـ "دون" معاني ترد فيها، ومن بين هذه المعاني معنى "سوى" قال تعالى:﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ٨٢﴾(٧) دون الغوص: يريد سوى الغوص في

---

(١) وفي رواية الديوان: **فترى الجماجم ضاحياً هاماتها بلْه الأكف كأنها لم تخلق**
اللغة: تذرُ: تترك وتدع. الجماجم: جمع جمجمة – وهي عظام الرأس "بلْه الأكف" أي اتركها ولا تذكرها في كلامك لا نّها طائحة لامحالة.
الشاهد فيه قوله: " بلْهَ الأكف" حيث استعمل بلْهَ اسم فعل أمر ونصب ما بعده على أنّه مفعول به. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق، سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ -١٩٦٦م، ص٢٤٥.
(٢) ارتشاف الضرب ٤٧٥/٢ – ٤٧٦.
(٣) سورة السجدة الآية: (١).
(٤) أحمد بن محمد بن أبي بكر القتيبي، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية – مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ، ٢٩١/٧.
(٥) مغني اللبيب، ٢٢٦/١.
(٦) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٣٩٥/٢.
(٧) سورة الأنبياء الآية: (٨٢).

البناء". وهو قول الفرّاء، بهذا المعنى جعل بعض الفقهاء الحنفيّة يقولون بأنّها أداة استثناء، ولذا نرى أنّ أبا حيّان قد ذكرها مع أدوات الاستثناء، قال: "وزعم أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزنى في كتابه البديع أن "دون" من أدوات الاستثناء. ونقله عن السيوطي قال: "ويستثنى به كـ "سوى" فيما نقله أبو حيان". ولم أقف إلا على هذين القولين وقد يكون الفراء أراد هذا المعنى في قوله تعالى:﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[1]. حيث قال: "دون الغوص، يريد: سوى الغوص من البناء". ومجيء "دون" بمعنى "سوى" ليس دليلاً على صحة إفادتها معنى الاستثناء؛ لأن "سوى" لا تكون أداة استثناء إلا إذا جاءت بمعنى "إلا" ومعنى هذا استخدام "دون" في الاستثناء يتوقف على الدليل الذي يثبت صحة إفادتها هذا المعنى"[2].

ويكون الاستثناء بالألفاظ عند الأصوليين ومنها أستثني وما يضارع المضارع أي يشابهه من الماضي، وذكر ذلك صاحب نشر البنود بقوله:

حروف الاستثناء والمضارع من فعل الاستثناء وما يضارع

من المخصص المتصل حروف الاستثناء مثل: "إلا" و "سوى" و "غير" و "خلا" و "عدا" إذا جرّا مدخولهما وكذلك الفعل المضارع من الاستثناء كـ "أستثني" وكذلك ما يضارع المضارع أي يشابهه من الماضي كـ "خلا وعدا" إذا نصبا"[3].

وجاء في البحر المحيط : "اختلف في "إن شاء الله" هل هو استثناء؟ فظاهر كلام طائفة دخوله في الاستثناء، ومنهم من منعه، واحتج بأنّه لو قال: أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله، لم يقع خلافاً لمالك. ولو قال: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، وقع الثلاث، فدل على أنه ليس باستثناء. وقال الرُّوْياني في "البحر": اختلف أصحابنا في قوله: "إن شاء الله" هل هو استثناء يمنع من انعقاد اليمين، أو يكون شرطاً يعلق به، فلم يثبت حكمه لعدمه؟ على وجهين؟ وظاهر المذهب أنّه استثناء قلت: وبه جزم الرافعي في كتاب الطلاق، ثم قال: وقال الإمام: لا يبعد عن اللغة تسمية كل تعليق استثناء. وإذا قلنا بأنه استثناء، فهل هو حقيقة أو مجاز؟ صرح الإمام بالثاني فقال: سماه أئمتنا استثناء تجوّزاً، لأنه ثنى اللفظ عن الوقوع، كقوله: طالق ثلاثاً إلا اثنين، فإنه ثنى

---

(١) سورة الأنبياء الآية: (٨٢).

(٢) كاظم إبراهيم كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص، ١٤٥ – ١٤٦.

(٣)عبد الله بن إبراهيم العَلوي الشنقيطي، نشرُ البنود على مَراقي السعود في أصول الفقه، مطبعة فضالة – المغرب، ٢٤١/١.

اللفظ عن إيقاع الثلاث، لكن سماه النبي عليه السلام استثناء في قوله: "من أعتق أو طلق، ثم استثنى فله ثنياه"[١]، وهو عام في قوله: "إن شاء الله" وغيره"[٢].

وجاء في الفقه الحنفي: "إذا قال الرجل لزوجته: أنت طالق إن شاء الله، أو ما شاء الله، أو ما لم يشأ الله، أو إلا أن يشاء الله. لا يقع شيء إن وصل الكلام، فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله. قال: "له استثناؤه" قال: فقال رجل: يا رسول الله؛ وإن قال لغلامه أنت حر إن شاء الله. فقال: "يعتق لأنّ الله يشاء العتق ولا يشاء الطلاق". وروى أبو يوسف بسنده إلى عطاء بن أبي رباح أنه قال: إذا قال: أنت طالق إن شاء الله، فلا يقع الطلاق وليس بشيء"[٣].

اتضح مما جاء في أدوات الاستثناء أنّ النحويين أجمعوا على بعض الأدوات واختلفوا في بعضها الآخر وهذا الاختلاف ناتج عن اختلافهم في تفسير الشواهد التي جاءت فيها هذه الأدوات ومنها "إلا" وهي أم الباب و "غير"، فإنها محمولة على "إلا" في الاستثناء، ولكن ليس في جميع الأحوال، وأصل "غير" ،صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، ولكنها قد تخرج عن هذا الأصل، وتتضمن معنى "إلا"، ويستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وينتقل إليها إعراب الاسم الذي بعد "إلا"، نصباً، أو إتباعاً، وتفترق مع "إلا" في مسائل سنراها في موضعها – إن شاء الله - وأما "سوى" فيجوز الاستثناء بها، وفيها أربع لغات. وأما "ليس ولا يكون" فهما فعلان، ينصب بهما ما بعدهما، ويقعان في موضع نصب على الحال. وأما "خلا وعدا"، فهما يجران حيناً وينصبان حيناً آخر، وهما في موضع نصب على الاستثناء، ويجوز أن ينصب بهما على الفعلية، وقد تدخل عليهما "ما" المصدرية، فحينئذ ينصب ما بعدهما، وفاعلهما ضمير مستتر. وأما "حاشا" فهي تجر المستثنى، وتنصبه، ولا تدخل عليها "ما" المصدرية. و"لاسيما" من كلمات الاستثناء ووقع فيها خلاف بين النحاة، وما بعدها مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم. و "بَيْد"، من الأدوات التي جاء الخلاف فيها كثيراً وعملها قليل على رأي بعض النحويين. وذكر بعض النحاة أن "لمّا" من أدوات الاستثناء وتدخل على الجملة الاسمية ولكن استخدامها قليل مختلف فيه. و "بَلْهَ"، عدّها الكوفيّون والبغداديّون من أدوات

---

(١) رواه أبو موسى المديني في ذيل الصحابة من حديث معدي كرب وروى البيهقي في السنن الكبرى "٣٦١/٧" من حديث ابن عباس: "من قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله فلا شيء عليه، ومن قال لغلامه أنت حر إن شاء الله أو عليه المشي إلى بيت الله فلا شيء عليه.

(٢) البحر المحيط، ٤٦٤/٢ – ٤٦٥.

(٣) أسعد محمد سعيد الصاغرجي، الفقه الحنفي وأدلته، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٢/ ٢٣٥- ٢٣٦.

الاستثناء وأجازوا بها النصب على الاستثناء. و"دون"، تكون بمعنى "سوى" وجعلها بعض فقهاء الحنفية من أدوات الاستثناء.
ومن خلال عرض هذه الأدوات عند النحاة والأصوليين والبلاغيين، يبدو للدارس أنهم متفقون على كثير من الأدوات، ومختلفون في بعضها، ولا يكون الاستثناء عند النحاة والبلاغيين إلا بأدوات وعند الأصوليين يكون بالأدوات وبالألفاظ التي تدل على الاستثناء. ويظهر اتفاق البلاغيين مع النحاة والأصوليين في إخراج بعض الجملة أو ما يعرض لها وذلك في أسلوب القصر، وفي تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه لا يوجد إخراج؛ ولكن توجد صورة بديعيّة تفاجئ السامع وتؤكد المعنى.
واتفق البلاغيّون مع النحاة في أدوات الاستثناء ولا يكون الاستثناء عندهم إلا بأدوات وهي: "إلا، وغير، وسوى، وبيد" وهي موافقة لأدوات الاستثناء عند النحاة مع الاتفاق في بعضها مع الأصوليين إلا أنّ الأصوليين ينقصون عدد الأدوات التي ذكرها النحاة ويزيدون عليها الألفاظ الدالة على الاستثناء وسنرى كل ذلك في موضعه إن شاء الله.

الفرق بين إلّا المخرجة في الاستثناء، وإلّا المدغمة من إنْ الشرطيّة، ولا النافيّة في التعليق

هناك فرق بين "إلا" الاستثنائية والمدغمة من إنْ الشرطية، ولا النافية، وذكر القرافي الفرق بينهما حيث قال: "قال تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[1]. وكقوله عليه الصلاة والسلام: "من أعتق شِركاً له في عبد فكان له مال يبلغ قيمته، قُوّم عليه نصيبه قيمة العدل، وأعطى شركاءه حصصهم وإلا فقد عتق منه ما عتق"[2].

فإذا قيل: إلا في الآية والخبر استثنت بماذا؟ وما المستثنى؟ وما المستثنى منه؟ قلنا: ليس هاهنا استثناء، بل إلا هاهنا مدغمة. والفرق بينها وبين إلا في الاستثناء من عشرة أوجه:

أحدها: أنّ إلّا هاهنا مركبة من حرفين، تقديره "أنْ لا تفعلوه" و "وإنْ لا يكن له مال" والنون والتنوين يدغمان في اللام؟ لأنها تدغم في حروف "يرملون"، فلما أُدغمت بنيت إلا على صورة حرف الاستثناء، وإلا تلك حرف واحد لا تركيب فيه.

وثانيها: إنّ هذه تقضى إبطال جملة ما تقدم قبلها، وتقرر نقيضه على صورة التعليق، وتلك تقضي إبطال بعض ما تقدم فقط، أو اثبات بعضه إن كان الاستثناء من نفي.

وثالثها: هذه لا تقع بعدها إلا الجملة الفعليّة والاسميّة؛ لأنّه جواب شرط، وجواب الشرط لابد أن يكون جملة، وتلك يقع بعدها المفرد بدلاً منصوباً أو مرفوعاً أو مجروراً، أو غير بدل منصوباً مطلقاً.

ورابعها: هذه تتعين للاستقبال، لأن المعلق والمعلق عليه لابد وأن يكونا مستقبلين، فإن معنى ذلك: ربط أمر متوقع بأمر مستقبل، وتوقيف دخوله في الوجود على دخوله، والماضي والحال لا معنى لتوقيفهما على غيرهما، لتعينهما للوقوع. والإخراج يحتمل الماضي والحال والاستقبال، لصحة الاستثناء من جميع ذلك.

وخامسها: هذه معها كلام مضمر، وهو تقدير عدم ما قبلها معلقاً عليه غيره، وتلك مستقلة لا إضمار معها إلا عامل، على الخلاف في العامل بعد إلا ما هو.

---

(١) سورة الأنفال الآية: (٧٣).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، وأحمد بن حنبل في المسند، والبخاري ومسلم في صحيحيهما، وأبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة في سننهما، كلهم عن ابن عمر، بلفظ: "من أعتقَ له شركاً في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم العبد عليه قيمة عدل، فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد وإلا فقد عتق منه ما عتق"، انظر الحديث في صحيح البخاري الباب ١٤، وصحيح مسلم حديث ١، كتاب العتق.

وسادسها: هذه لا توجب تعدية الفعل الذي قبلها، بل تستأنف بعدها جملة أخرى، وتلك تعدي الفعل الذي قبلها، فيعمل فيما بعدها كما يفعله حرف الجر في التعدية.
وسابعها: هذه داخلة على ما هو مقصود؟ لأنّ التعاليق اللغويّة أسباب يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم، والأسباب شأنها الاشتمال على الحكم والمصالح، فهي مقصودة، وتلك لا تدخل على ما هو مقصود بل تخرج ما هو ليس بمقصود عمّا هو مقصود، لأنّ هذا هو شأن الاستثناء أن يخرج ما عساه سها عنه المتكلم فأدرجه، وذلك منعه بعض العلماء إلا فيما هو أقل؛ لأنّه هو الذي يعذر في الغفلة عنه عادة، أمّا أكثر الكلام فلا.
وثامنها: أن هذه تتعين لنقيض ما تقدّم، فإنّك أدخلت لا لنفي ما تقدم وتعليق نقيضه، فكانت لنقيض في الاستثناء المنقطع، فلم تتعين للنقيض، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ۖ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾[1]. فما بعد إلا ليس نقيضاً لما قبلها، لأنّ نقيض: "لا يذوقون فيها الموت": "يذوقون، وهو تعالى لم يحكم به، بل الموتة الأولى في الدنيا".
وتاسعها: أنّ هذه شأنها أن يصحبها الشك لما فيها من التعليق على أنْ، وشأن أنْ لا يعلق عليها إلا المحتمل، فلا تقول: "إنْ زالت الشمس أكرمتك"، بل: إذا زالت الشمس أكرمتك، فإن إذا يعلق بها المحتمل، وغيره، بخلاف إنْ. أما تلك فلا يصحبها الشك، لأنها حكم بالنقيض، والحكم يعتمد الاعتقاد. والمعلّق في هذه ليس حاكماً بوقوع النقيض وما يترتّب عليه من المشروط.
وعاشرها: أنّ هذه لا يجب إيصالها بما تقدّم من الزمان، بل يجوز أنْ تقول بعد مدّة طويلة، "ألا يكن كذا فحكمه كذا"؛ لأنّه كلام مستقل له إيقاعه، متصلاً أو منفصلاً. وتلك يجب اتصالها بالزمان على الصحيح من المذاهب؛ لأنّها فضلة في الكلام لا مستقلة، والفضلة في الكلام لا يجوز أفرادها بخلاف الجملة المستقلة، يجوز أن ينطق بها في أي زمان شاء المتكلم[2].
لفظ الاستثناء أطلقه النحويون على أحد أبواب النحو، وأرادوا به الإخراج بالأدوات، ومن خلال دراسة المبحث الأول تبيّن أن الاستثناء له تعريفات مختلفة عند النحاة والأصوليين والبلاغيين. واشترط له الأصوليّون شروطاً لتوضيح وتفصيل الأقوال التي تتعلق بالشروط؛ لأنّ الاستثناء عندهم من المخصصات المتصلة، ولا يكون الاستثناء عند النحاة والبلاغيين إلا بالأدوات، ويكون عند الأصوليين بالأدوات

(١) سورة الدخان الآية: (٥٦).
(٢) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٧ – ٦٠.

والألفاظ الدالة على الاستثناء، ويوجد فرق بين إلّا المخرجة في الاستثناء، وإلّا المدغمة من إنْ الشرطيّة، ولا النافيّة في التعليق.

المبحث الثاني
أنواع الاستثناء وشروطه

ينقسم الاستثناء إلى ثلاثة أنواع حسب ما أشار إليه أكثر النحاة:

أولاً الاستثناء المتصل:

المتصل: مصطلح جاء استخدامه في الاستثناء، وهو من المصطلحات الكوفية، وهو أن يكون المستثنى خارجاً مما دخل فيه المستثنى منه في الموجب أو داخلاً فيما خرج عنه المستثنى منه في المنفي، وأول من أطلقه الفراء، وكان يريد به النمط الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، وينقسم الاستثناء المتصل إلى تام مثبت، ومنفي، والاستثناء التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وكان الكلام مثبتاً، وكان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه، والمنفي أن يكون مسبوقاً بنفي أو نهي.

المقصود بالاستثناء المتصل هو الذي تحققت فيه أركان الاستثناء كاملة وهي: المستثنى منه، والمستثنى، والأداة، ويكون موجباً ويأتي على نوعين:

أ – الاستثناء التام الموجب: وهو الاستثناء الحقيقي، لأنه يفيد التخصيص بعد التعميم ويزيل ما يظن من العموم الحكم؛ لأنه استثناء من الجنس، ويأتي بعد "إلا" على حالتين:

١ – النصب على الاستثناء.

٢ ـ البدل من المستثنى منه.

والتام الموجب: هو ما كان المستثنى خارجاً مما دخل فيه المستثنى منه ولا يجوز فيه إلا النصب عند أكثر النحويين.

قال سيبويه في الكتاب: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مخرج مما أدخل فيه غيرَه فعمل فيه كما عمل "العشرون" في "الدرهم" قلت: "له عشرون درهماً". وهذا قول الخليل – رحمه الله – وذلك قولك "أتاني القومُ إلا أباك"، و "مررت بالقوم إلا أباك" ، و "القوم فيها إلا أباك"، وانتصب "الأب" إذْ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنّ "الدرهم" ليس بصفة لِـ "العشرين" ولا محمول على ما حُملت عليه وعمل فيها. وإنما منع "الأبَ" أن يكون بدلاً من "القوم" أنّك لو قلت: "أتاني إلا أبوك" كان محالاً. وإنما جاز "ما أتاني القوم إلا أبوك" لأنه يحسن لك أن تقول: "ما أتاني إلا أبوك". فالمُبدَلُ إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذْكر قبله شيء لأنك تُخْلِي له الفعلَ وتجعله مكانَ الأول. فإذا قلت: "ما أتاني القوم إلا أبوك"، فكأنك قلت: "ما أتاني إلا أبوك". وتقول: "قد قالوا ذلك إلا زيداً"[١].

---

(١)عمرو بن عثمان بن قنبَر الملقّب بسيبويه، الكتاب، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٣٤٦/٢.

وعلى هذا سار معظم النحاة فمنهم ابن مالك الذي قال في ألفيته:

مَا اسْتَثْنَتْ "إلا" مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ نفْيٍ أو كَنَفْي انتُخِبْ

حكم المستثنى بـ "إلا" النصب، إنْ وقع بعد تمام الكلام لموجَب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، نحو: "قام القوم إلا زيداً، وضربتُ القومَ إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، وقام القومُ إلا حماراً وضربتُ القومَ إلا حماراً ومررتُ بالقومِ إلا حماراً في "زيد" في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك "حماراً"[1].

وجاء في شرح جمل الزجاجي: "ولا يخلو الكلام الواقع قبل "إلا" من أن يكون موجباً أو منفيّاً. فإن كان موجباً، فلا يخلو أن يكون موجباً في اللفظ، أو في اللفظ والمعنى. فإن كان الكلام موجباً في اللفظ والمعنى، فلا يجوز إلا النصب. نحو: "قام القومُ إلا زيداً"، إلا أن تجعل "إلا" وما بعدها صفة لما قبلها، فيكون الإعراب على حسب ما تكون "إلا"، وما بعدها صفة له، نحو: "قام القومُ إلا زيدٌ"، يريد: غير زيدٍ ولا يجوز الوصف بـ "إلا" إلا في موضع يصلح فيه الاستثناء بـ "إلا" فلا يجوز أن تقول: قام عمرو إلا زيداً، لأن الاستثناء لا يسوغ هنا ...

ويخالف الوصف بـ "إلا" وما بعدها الوصف بغير ذلك من الصفات في أنه يجوز أن يوصف بها الظاهر، والمضمر، والمعرفة والنكرة. ويخالف أيضاً الوصف بـ "إلا" وما بعدها الوصف بـ "غير" في أنه يجوز أن تقوم "غير" مقام موصوفها ولا يجوز ذلك في "إلا". ولا يجوز التفريغ مع الإيجاب والاستثناء من محذوف إذا كان ذلك يؤدي إلى حذف عمدة لا يجوز حذفها، فلا تقول: "قام إلا زيداً القوم"، لأن ذلك يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل، فأمّا قول الشاعر:

قتْلُكَ ابنَ البتُول إلا عليّاً .....

الشاهد فيه قوله: "إلا علياً" حيث استثنى من المصدر الموجب، والبيت لم أقف على قائله.

وقولهم: "ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً"، فإن الاستثناء من المحذوف إنمّا ساغ هنا لأنه لا يؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل.

فإذا كان الكلام الواقع قبل "إلا" موجباً في اللفظ منفياً في المعنى، جاز أن يحكم له بحكم الموجب بالنظر إلى لفظه، وبحكم المنفيّ بالنظر إلى معناه، وذلك إذا كان الفعل خبراً لمبتدأ قد توجه حرف النفي أو موضع معمول لناسخ من نواسخ المبتدأ قد توجه عليه أيضاً حرف النفي، وذلك نحو قولك: "ما أحد يقول ذلك إلا زيداً" على

---

(١) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م ، ٥٤٣/١.

الاستثناء من الضمير في "يقول" لأنه منفي في المعنى، وكلاهما حسن. وعلى ذلك قوله:

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبُها (١)

فأبدل "كواكبُها" من الضمير المرفوع في يحكي؛ لأنه منفي في المعنى، والمعنى، لم يحكِ علينا أحدٌ إلا كواكبها، و "نرى" من رؤية العين، وذهب سيبويه إلى أنها قلبية، والقول فيه نظر لمخالفته ظاهر البيت، ولو نصب على البدل من "أحد" لكان أحسن؛ لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى، وكذلك قول الشاعر:

حَمَوْا حِمى بِطِعانٍ ليْسَ يَمْنعُه إلا طعانُهُمُ لِلمَوْتِ من حانا (٢)

فأبدل "طعانهم" من الضمير المرفوع في "يمنعه" لأنه خبر للضمير الذي في "ليس" ، فحمله على المعنى. وقد يجوز أن تجعل "إلا" أيضاً صفة كما تقدم. وجاء في علل النحو سبب وجوب النصب في قوله: "أن البدل مستحيل، وذلك أن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام وإذا قدرنا على هذا، صار اللفظ : جاءني إلا زيدٌ، لأنه يوجب مجيء العالم بأجمعهم إليه سوى زيد، وليس يستحيل هذا في النفي، لأنك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فالكلام صحيح، لأنه لا يجوز أن ينفي مجيء العالم سوى زيدٌ، فلذلك لم يجز البدل في الإيجاب"(٣).

وذكر صاحب شرح المفصل: "الموجب من الكلام ما ليس معه حرفُ نفي، والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث، فقولك: "قام زيدٌ" موجَبٌ مثبتٌ، موجب لأنه ليس بمنفي، ولا جارٍ مجرى المنفي بأن يكون معه حرفُ نفي، أو استفهام، ومثبتٌ من حيث إنه قد وقع وكان، فكل مثبت موجب، وليس كل موجب مثبتاً. فقولك: "يقوم زيدٌ" موجب لعدم النافي، أو ما يجري مجراه، وليس بمثبتٍ، والعِبرةُ في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتاً، أو غير مثبت، فالمستثنى من الموجب منصوب أبداً، نحو قولك: "أتاني القومُ إلا زيداً" و "رأيت القوم إلا زيداً" و "مررت بالقوم إلا زيداً" ليس فيه إلا النصب، وإنما كان منصوباً لشبهه بالمفعول، ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلةً، وموقعه من الجملة الآخِرُ كموقعه، وإنما قلنا: إنه مشبه

---

(١) المعنى: سهرنا في ليلة أنس حلوة، لم يكن فيها رقيب، نام الجميع، وغفلوا عنا عدا كواكب السماء ونجومها.
البيت لعدي بن زيد في ملحق ديوانه ولم أقف عليه.

(٢) في رواية الديوان: **أحْمَوْا حمى بطعان ليس يمنعه إلا رماحهم للموت من حانا**
ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط، ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٦٣٤.
المعنى: لقد دافعوا عن ممتلكاتهم وديارهم بقدرتهم على طعن الأعداء برماحهم ولا يمنع طعناتهم إلا الموت الذي يطعن من حانت منيته منهم.
الشاهد فيه قوله: "ليس يمنعه إلا طعانهم" حيث اعتبر أن "طعان" بدل من الفاعل المستتر لـــ "يمنعه". انظر شرح جمل الزجاجي، ٣٨٥/٢ – ٣٨٨.

(٣) أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق، محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص٥٣٩.

بـالمفعول، ولـم نقل أنـه مفعول، لأن المستثنى أبداً بعض المستثنى منـه، والمفعولُ غير الفاعلُ، وكذلك قلنا في خبر "كان": إنه مشبّه بالمفعول. ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني، نحو قولك: " القوم فـي الدار إلا زيداً". والمفعول الحقيقـي لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل، إما ظاهراً، وإما مضمراً"[١].

والمستثنى فـي المتصـل مخرجـاً ممـا دخـل فيـه المستثنى منـه، ولا يجـوز فيـه إلا النصب، إذا كان الكلام موجباً فـي اللفظ والمعنـى، لأنـه أخـرج ممـا دخـل فيـه غيـره. وإذا كان الكلام موجباً في اللفظ منفياً في المعنى، يحكم له بحكم الموجب بـالنظر إلـى لفظه، وبالمنفي بالنظر إلى معناه.

ب - الاستثناء التام المنفي: ويراد بالمنفي أنْ يكون المستثنى منـه منفياً بـأداة نفـي مثل: "مـا قـام أحدٌ إلا زيداً" وشبه النفي هو: "النهـي والاستفهام" فمثـال النهـي: "لا يذهب أحدٌ إلا عمراً" ومثـال الاستفهام: "هل قابلت أحداً إلا زيداً؟" والمستثنى من المنفي يجوز فيه النصب علـى الاستثناء والبدل من المستثنى منـه وقد رجـح ذلك سيبويه، والبدل أحسن.

وذكر ذلك ابن مالك في ألفية حيث قال:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب وبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْبَاعُ ما اتّصَلْ، وانْصِبْ مَا انقَطَعْ وعَنْ تَميمٍ فيهِ إبْدَالٌ وقَعْ

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب – وهو المشتمل علـى النفـي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهيُ، والاستفهام – فإمّا أن يكون الاستثناء متصـلاً، أو منقطعـاً والمراد بالمتصل: أنْ يكون المستثنى بعضاً مما قبله، وبالمنقطع ألا يكون بعضاً منـه فإنْ كـان متصـلاً، جـاز نصبه علـى الاستثناء، وجـاز إتباعـه لمـا قبلـه فـي الإعراب، وهو المختار والمشهور أنّه بدلٌ متبوعه، وذلك نحو "ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً، ولا يقم أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً، وهل قامَ أحدٌ إلا زيد؟ وإلا زيداً، وما ضربت أحداً إلا زيداً، ولا تضرب أحداً إلا زيداً، وهل ضربتَ أحداً إلا زيداً؟"، فيجوز في "زيداً" أنْ يكون منصوباً على البدلية "من أحد"، وهذا هو المختار، وتقول: مـا مـررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ، وإلا زيداً، ولا تمرر بأحدٍ إلا زيدٍ وإلا زيداً، هل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ؟ وإلا زيداً". وهذا معنى قوله: "وبعد نفي أو كنفيٍ انتخب إتباع ما اتصل" أي: اختير إتبـاعَ الاستثناء المتصل، إنْ وقع بعد نفي أو شبهه"[٢].

وهذا المستثنى من كلام غير موجب تام، وغير الموجب ما كـان فيـه حـرف نـافٍ، أو استفهام، أو نهـيٌ، فهذا يجوز فـي المستثنى فيـه النصـبُ والبـدلُ. أمّـا النصـب فعلـى أصل الاستثناء، وأمّا البدل فعلى أن تجعل "زيداً" بدلاً من "أحد" فيصـير التقدير "مـا

---

(١) موفق الدين أبي البقاء يعيش ابن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٤٨/٢.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٥٤٤-٥٤٥.

جاءني إلا زيد" لأن البدل يحُلّ محلّ المبدلَ منه، والبدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحدٌ في المعنى، وفي البدل فضلُ مشاكلة ما بعد "إلا" لما قبلها، فكان أولى وعبرة البدل أن يحل محل المبدل منه في المنفي، والفرق بين البدل والنصب، أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي، وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب وكان ذكر الأول كالتوطئة.

وجاء في شرح الكافية: "اعلم أنّ لاختيار البدل شروطاً: أحدها: أنْ يكون بعد "إلا"، ومتصلاً، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفى صريح أو مؤول به غير مردود به كلام تضمّن الاستثناء؛ وألا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه.

فقولنا: "المشتمل عليه استفهام أو نهي أو نفي" يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بـ "إلا"، على اسم صالح لأن يبدل منه، معمول للابتداء أو أحد نواسخه، نحو قولك: "ما أحد ضربته إلا زيداً"، يجوز لك الإبدال من هاء "ضربته"، لأن المعنى: "ما ضربت أحداً إلا زيداً"، فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى؛ وكذلك إذا كان الضمير في صفة المبتدأ، نحو: "ما أحد لقيته كريمٌ إلا زيداً".

ومثال دخول النواسخ: "ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد"، بالرفع بدلاً من ضمير "يقول"، لأن المعنى: ما يقول ذلك في ظنّي إلا زيد. والإبدال من صاحب الضمير أولى، لأنّه الأصل، ولا يحتاج إلى تأويل، لكونه في غير الموجب. ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ في الأصل أو في الحال، لم يجز الإبدال منه على ما قيل، فلا تقول: "ما ضربت أحداً يقول ذلك إلا زيد" بالرفع بدلاً من ضمير "يقول"، لأنّ القول ليس بمنفيّ، بل المنفي الضرب"[1].

وجاء في حاشية الخضري: "اعلم أنّه إذا تعذّر الإبدال على اللفظ، أبدل على الموضع كـ "ما جاءني من أحدٍ إلا زيد، ولا أحد فيها إلا زيد، وما زيد شيئاً إلا شيء لا يعبأ به، وليس زيد بشيء إلا شيئاً حقيراً فيجب نصب ما بعد إلا في الأخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لأن مِن والباء لا يزادان في الإثبات وما لا يعملان بعده. فالمستثنى في الأول والأخير بدل من محل المجرور بمن والباء الزائدتين وهو الرفع في الأول، والنصب في الأخير، وفي الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز. أو خبر لمحذوف إن قلنا به أي إلا هو شيء،

---

(١) رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، ١٢٦/٢ – ١٢٧.

وتكون إلا بمعنى لكن، وأما في الثاني فبدل من محل لا مع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه، أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير في الخبر"[1].
وذكر صاحب الكتاب قوله: "وذلك قولك: "ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ" ، و"ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً". قال السيرافي: ما كان من الحروف يختصّ بالجحد، فلا يجوز دخوله على الموجب ولا تعليقُ الموجب به. فإذا قلت: "ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ"، لم يجُز خفض "زيد"؛ لأن خفضه معلّق بـــ "من" ، ولو كانت "من" التي تدخل على المنفيّ والموجب، لجاز خفض ما بعد "إلا" بها، كقولك: "ما أخذت من أحدٍ إلا زيدٍ"، ومثل الأوّل: " ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به"، لأن هذه الباء لا تدخل إلا على منفيّ الجحد، فلا يجوز: "ما أنت بشيء إلا شيءٍ" أي بالجرّ. قال الكوفيون: يجوز فيما بعد "إلا" الخفض في النكرة، ولا يجوز في المعرفة؛ فأجازوا: "ما أتاني من أحدٍ إلا رجلٌ"، ولم يجيزوا "إلا زيدٍ أي بالجر فيهما".
وإنما مَنَعك أن تحمل الكلام على "منْ" أنه خَلْفٌ أن تقول: "ما أتاني إلا زيدٌ"، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال: "ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ"؛ لأن معنى "ما أتاني أحدٌ" ، و"ما أتاني من أحدٍ" واحدٌ، ولكن "من" دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباءُ في قولك: "كفي بالشيب والإسلام"، وفي: "ما أنت بفاعلٍ"، و "لستَ بفاعلٍ". ومثل ذلك: "ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأُ به"، من قبل أن "بشيءٍ" في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قَبُحَ أن تحمله على الباء، صار كأنه بدلٌ من اسم مرفوع، و "بشيءٍ" في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنّك إذا قلت: "ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به"، استوت اللغتان، فصارت[2] على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: "ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ" لا يعبأ به" فكأنك قلت: "ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به".
وتقول: " لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يعبأ به" كأنك قلتَ: "لستَ إلا شيئاً لا يعبأ به" ، والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر:

يا ابْنَيْ لُبيْنى لستُما بيَدٍ إلا يداً ليست لها عضُدُ[3]

---

(١) حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٤٦٣/١.
(٢) أي: ما.
(٣) ديوان أوس بن حجر، تحقيق، محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ص٢١.
اللغة: ابني لبينى: لعلهما ابنا امرأة بعينها، وبنو لبينى قوم من بني أسد بن وائلة. المعين: الناصر.
المعنى: أنتم لستم يداً يعتمد عليها، بل يداً مشلولة لا عضد لها، أي لا ناصر لكم ولا معين.
الشاهد فيه قوله: "إلا يداً" حيث أبدل على محلّ "يد" المجرورة لفظاً بالباء الزائدة.

ومما أُجرِيَ على الموضع لا على ما عمل في الاسم: "لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله"، فـ "أحد" في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة "من أحد" في "ما أتاني". ألا ترى أنك تقول: "ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ"، من قبَل أنه خلْفٌ أن تحمل المعرفة على "من" في ذا الموضع، كما تقول: " لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرٌو"؛ لأن المعرفة لا تُحملُ على "لا"؛ وذلك أنّ هذا الكلام جوابٌ لقوله: "هل من أحدٍ" ؟وتقول: "ما فيها إلا زيدٌ" ، "وما علمتُ أنّ فيها إلا زيداً". فإنْ قبلته فجعلته يلي "أنّ" و"ما" في لغة أهل الحجاز، قبُح ولم يجُز؛ لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبُها، كما لم يجز فيها التقديمُ والتأخيرُ، ولم يجز "ما أنت إلا ذاهباً"، ولكنّه لما طال الكلامُ، قَوِيَ واحتمل ذلك، كأشياء تجوز في الكلام، إذا طال، وتزدادُ حسناً"[1].

وذكر الوراق البدل في النفي أجود من النصب على الاستثناء حيث قال: "ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أنّ البدل مطابق للفظ ما قبله، ومعناه ومعنى الاستثناء سواء، فلما كان المعنى واحداً، كانت مطابقة اللفظ أولى من اختلاف يوجب تغيير حكم فلذلك كان البدل أجود.

الوجه الثاني: أن البدل يجري في تعليق العامل به كمجراه في سائر الكلام، ويعمل فيه من غير تشبيه، فغيره والمنصوب على الاستثناء يشبه بالمفعول به، فكان ما يجري على الأصل أقوى من المشبه" [2].

ويستخدم في الاستثناء المتصل أكثر أدوات الاستثناء، ولا يلجأ النحويون فيه إلى التأويل، أو التقدير، أو الحمل على المجاز في حال إخراج المستثنى مما دخل المستثنى منه إذا كان الاستثناء من موجب، أو داخلاً فيما نفي عن المستثنى منه، إذا كان من منفي والمقصود بالمتصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله.

الاستثناء المتصل عند الأصوليين:

ذكر صاحب الاستثناء عند الأصوليين قوله: "الاستثناء من الجنس يراد به: ما يكون المستثنى داخلاً تحت المستثنى منه عند إطلاقه، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: "ما لولاه لعلم دخوله".

أي لولا الاستثناء لعلم دخول المستثنى في المستثنى منه. مثاله: الاستثناء من الأعداد؛ لأنها نصوص في دلالتها على ما وضعت لها، لا تقبل التردد كما إذا قلت: "له عليّ عشرة إلا ثلاثة" فإن ثلاثة قطعاً في العشرة، من جنسها، ولولا الاستثناء لكانت داخلة في المعنى المراد من لفظ "عشرة".

الثاني: "ما لولاه لظن دخوله".

---

(١) الكتاب،٢/٣٢٧- ٣٢٩.

(٢) علل النحو، ص ٥٣٩-٥٤٠.

وهذا القسم يتحقق في استثناء العمومات؛ لأن دلالتها على ما تصدق عليه ظاهرة غير منصوصة، فيتحصّل بها الظن لا العلم، كقولك: "اقتلوا المشركين إلا عمراً" فلولا الاستثناء لدخل عمرو في المشركين المراد قتلهم؛ لأنه من جنسهم، ولكن دخوله ظني لجواز عدم إرادته منهم.
الثالث: " ما لولاه لجاز دخوله".

كالاستثناء من الأحوال، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾[1].

الإتيان بأخ يوسف -عليه السلام- مطلوب في جميع الحالات إلا حالة الإحاطة بإخوانه، ولولا الاستثناء لجاز دخول هذه الحالة أيضاً؛ لأنها داخلة في عموم الأحوال، إلا أن دخولها احتمال من غير علم ولا ظن"[2].

وذكر صاحب الكشّاف في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[3]. "ومن يرغب" استنكار واستبعاد لأن يكون في العقلاء من يرغب عن الحق الواضح الذي هو ملة إبراهيم "ومن سفه" في محل رفع على البدل من الضمير في يرغب، وصح البدل لأن من يرغب غير موجب كقولك: هل جاءك أحدٌ إلا زيد. سفه نفسه امتهنها واستخفّ بها. وأصل السفه الخفة ومنه زمام سفيه. وقيل انتصاب النفس على التمييز نحو: غَبنَ رأيَه وألِمَ رأسَه[4].
وجاء في زهرة التفاسير: "مَن هنا استفهام إنكاري يتضمن معنى نفي الوقوع، ويتضمن التوبيخ على من وقع منه هذا، والمعنى لا يرغب عن ملة إبراهيم ويتركها متجاوزاً لها إلى غيرها من الأوهام الباطلة إلا من سفه نفسه. وقوله تعالى: "يرغب عن" فيها التجاوز والترك إلى أوهام، ونقيض يرغب عنها: يرغب فيها: فالرغبة فيها إقبال عليها، والرغبة عنها تجاوز عنها، وترك لها، وهذا يتضمن أمرين: أولهما – أنه علمها وكان ينبغي أن يرغب فيها ولكنه تجاوزها وتركها لا عن انصراف مجرد، بل عن قصد وإعراض، وثانيها – أنه اتجه ورغب في غيرها، ونفى الله تعالى الرغبة عنها إلا ممن سفه. وقوله تعالى: "إلا من سفه نفسه"، أي جهلها في

---

(١) سورة يوسف، الآية: (٦٦).
(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص٧٩-٨٠.
(٣) سورة البقرة الآية: (١٣٠).
(٤) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مطبعة مصطفى البابي- مصر، الطبعة الأخيرة،١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ٣١٢/١.

حمق ورعونة؛ لأن النفس الإنسانية المستقيمة تتجه إلى الله لما في داخلها من ينبوع الخير الداعي إلى إدراك الحق المستقيم"[١].

وقال القرافي: " أمّا الاستفهام فهو على الله تعالى محال، فحيث ورد عن الله تعالى فهو أما ثبوت صرف أو نفي صرف فإن أصله في اللغة السؤال المتردد بين النفي والثبوت لجهل السائل بأيهما الواقع، فإذا قال القائل: هل زيدٌ في الدار أم لا؟ فهو يسأل عن وجود زيد هل هو في الدار أم عدمه، والله تعالى بكل شيء عليم، فيستحيل عليه طلب فهم ذلك"[٢].

وجاء في البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۖ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[٣]

"إلا الذين ظلموا منهم" قرأ الجمهور: "إلا" جعلوها أداة استثناء، وقرأ ابن عباس وزيد بن علي وابن زيد: "ألا" بفتح الهمزة وتخفيف لام ألف، إذ جعلوها التي للتنبيه والاستفتاح، فعلى قراءة هؤلاء يكون إعراب "الذين ظلموا" مبتدأ، والجملة من قوله: "فلا تخشوهم واخشوني" في موضع الخبر، ودخلت الفاء؛ لأنه سلك بـ "الذين" مسلكَ الشرط، والفعل الماضي الواقع صلة هو مستقبل المعنى، كأنه قيل: مَن يظلم مِن الناس، فلا تخافوا مطاعنَهم في قِبلتكم، واخشوني فلا تخالفوا أمري[٤].

وأما على قراءة الجمهور فالاستثناء متصل، قاله ابن عباس وغيره، واختاره الطبري، وبدأ ابن عطية، ولم يذكر الزمخشري غيره، وذلك أنه متى أمكن الاستثناء المتصل إمكاناً حسناً، كان أولى من غيره. قال الزمخشري: "ومعناه: لئلا يكون حجة لأحدٍ من اليهود إلا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلا الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه وحباً لبلده، ولوكان على الحق للزم قبلةَ الأنبياء. فإن قلت: أي حجّة كانت تكون للمنصِفِين منهم لو لم يحوّل حتى احترزَ مِن تلك الحجة ولم يبالِ بحجة المعاندين؟ قلت: كانوا يقولون مالَهُ لا يحوّل إلى قبلة أبيه إبراهيم، كما هو مذكور في نعته في التوراة فإن قلت كيف أطلق اسم الحجة على قول المعاندين؟ قلت: لأنهم يسوقونه سيلق الحجة. انتهى كلامه. قال ابن عطية: المعنى أنه لا حجة لأحدٍ عليكم

---

(١) محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي – القاهرة، ٤١١/١-٤١٢.
(٢) الاستغناء في الاستثناء، ص٢٩٩.
(٣) سورة البقرة الآية: (١٥٠).
(٤) أثير الدين أبي حيّان محمد بن يوسف بن حيّان الغرناطي الأندلسي، البحر المحيط ، تحقيق، محمد معتز كريم الدين – ماهر حبوش، دار الرسالة العالمية – دمشق، ط،١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ١١٣/٣.

إلا الحجة الداحضة للذين ظلموا من اليهود وغيرهم من كل من تكلم في النازلة في قولهم: "ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها" استهزاءً، وفي قولهم: تحيّر محمد في دينه، وغير ذلك مِن الأقوال التي لم تنبعث إلا من عابد وثن أو من يهودي أو من منافق، وسماها تعالى حجةً: وحَكم بفسادها حين كانت مِن ظلمة. انتهى كلامه. وقد اتضح بهذا التقرير اتصال الاستثناء. وذهب قوم إلى أنه استثناء منقطع، أي: لكن الذين ظلموا فإنهم يتعلقون عليكم بالشبهة يضعونها موضع الحجة وليست بحجة، ومثار الخلاف هو هل الحجة هو الدليل والبرهان الصحيح، أو الحجة هو الاحتجاج والخصومة؟ فإن كان الأول فهو استثناء منقطع، وإن كان الثاني فهو استثناء متصل"[1].

الاستثناء التام عند البلاغيين:

ذكر البلاغيون الاستثناء التام المثبت وهو عندهم قيد مصحح للحكم لا غير ويفيد القصر، أي الإثبات والنفي؛ ولكنه ليس من طرقه ووقع الخلاف في التام المنفي وذكر ذلك صاحب علم المعاني حيث قال: "لا خلاف بين البلاغيين في أنّ الاستثناء التام المنفي في قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيد وما أكرمت أحداً إلا عمراً.

وقول أشجع بن عمرو السلمي:

كأنْ لَمْ يَمُتْ حيٌّ سِوَاكَ ولمْ يَقُمْ عَلى أحدٍ إلا عَلَيْكَ النّوائحُ[2]

لا خلاف بينهم في أنه يفيد القصر، ولكن الخلاف في جعله من طرق القصر الاصطلاحية، فبعضهم يرى أنّه ليس قصراً اصطلاحياً بل هو قيد يصحح الحكم المنفي، فإذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد، كان استثناء زيد قيداً مصححاً للحكم، لأن قولك: ما جاءني أحدٌ، حصل به الحكم المنفي، لكن لما كان هذا الحكم شاملاً لزيد وهو لم يأت، قيّد المجيء بغير زيد ليصح الحكم المنفي، وحجتهم أنّ ما قبل الأداة كلام تام يحسن السكوت عليه، فمناط الفائدة وهو الحكم قد حصل قبل الأداة، وعندئذٍ يكون ما بعدها كأنّه قيد مصحح. ويرى آخرون أنّه قصر اصطلاحي كالاستثناء المفرغ، ولكنّه جاء على خلاف الأصل، حيث صرح فيه بالمثبت له والمنفي عنه معاً، والجمهور على أنّ الأصل في طريق الاستثناء النفي والاستثناء النص على المثبت له فقط. أما الاستثناء التام الموجب كقولك: جاء القوم إلا زيداً، وأكرمت الطلاب إلا المهمل، فالصواب أنه ليس قصراً، بل هو قيد مصحح للحكم لا غير، وكأنّك قلت: جاء القوم المغايرون لزيد وأكرمت الطلاب المغايرين للمهمل، كما تقول: جاء القوم الصالحون ... وقيل: إنّه قصر لأن المعنى على قصر عدم المجيء

---

(١) البحر المحيط، ١١٤/٣- ١١٥.

(٢) يحيى بن علي بن محمد التبريزي، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، دار القلم – بيروت، ٣٥٥/١.

على زيد، وعدم الإكرام على المهمل وهذا ليس بقول، فالصواب هو الأول وهو أنّ الاستثناء التام الموجب يفيد القصر أي الإثبات والنفي ولكنّه ليس طريقاً من طرقه. وخلاصة القول أنّ الاستثناء المفرغ كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ، قصر اصطلاحي باتفاق البلاغيين، والاستثناء التام المنفي كقولك: ما جاءني أحد إلا زيد، قصر اصطلاحي على الراجح من أقوالهم، والاستثناء التام الموجب كقولك: قام القوم إلا زيد يفيد القصر وليس قصراً اصطلاحياً على الراجح من أقوالهم"[1].

من خلال ما سبق من الأقوال في الاستثناء المتصل عند النحاة، والأصوليين، والبلاغيين، يرى الدارس أنّ الاستثناء المتصل عند النحاة من المصطلحات الكوفية وذلك لأن أول من أطلقه الفرّاء، وكان يريد به النمط الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، وعند الأصوليين يراد به ما يكون المستثنى داخلاً تحت المستثنى منه عند إطلاقه باعتباره قرينة من قرائن التخصيص، وعند البلاغيين قيد مصحح للحكم لا غير ويفيد القصر. والاستثناء التام المثبت ما ذكر فيه أركان الاستثناء والجملة تامة موجبة، وهو واجب النصب. والتام النفي ما ذكر فيه أركان الاستثناء وسبقه نفي، وحكمه ترجيح الإبدال وجواز النصب في الاستثناء. ولا يشترط في المتصل استواء اللفظين في المستثنى والمستثنى منه؛ بل يكون المعنى الأول شاملاً فيكون متصلاً، وإن اختلف اللفظ.

(١) بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار للنشر، القاهرة، ط٤، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ص٣١٥ – ٣١٦.

الاستثناء المنقطع

المنقطع هو أحد المصطلحات التي استخدمت في هذا الباب، وأريد به أحد الأنماط الثلاثة التي يراد بها الاستثناء، وهو النمط الذي يكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه عند أكثر النحويين.

قال صاحب الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: "لفظة "المنقطع" أول ما جاءت عند سيبويه في توضيحه مثالاً يفيد معنى الاستثناء "المنقطع" إلا أنه لم يستخدمها مصطلحاً، وإنما أراد بها أن يوضح العامل في المستثنى، قال: "ما رأيتُ أحداً إلا زيداً، فينصب "زيداً" على غير رأيتُ"، وذلك أنك تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكنّ زيداً"، ففي قوله: "منقطعاً" لم يرد بها مصطلحاً، وإنما أراد أن يوضح أن العامل منقطع عن المستثنى، ولا يجوز رفعه لأنه جاء بمعنى:" ولكن زيداً" وأنه لا يحتمل البدل فيه على لغة تميم التي تجوز رفع الاستثناء المنقطع في قولنا: ما جاء القومُ إلا حمارُ. وجاءت هذه اللفظة - منقطع - عند الأخفش أيضاً، وأراد بها ما ذهب إليه سيبويه، قال الأخفش: "وإنما فسرناه بـ "لكن" لنبين خروجَه من الأول، ألا ترى أنك إذا تركت "لكن" وجدتَ الكلام منقطعاً من أوله" ، فواضح من النص أنه يريد انقطاع العامل عن المستثنى، ولذا جاء بمعنى "لكن". وأول من استخدم مصطلح المنقطع، وأراد به النمط الذي يكون المستثنى فيه ليس من جنس الأول، هو الفرّاء، قال: " وتعرف المنقطع من الاستثناء بحسن "إنّ" في المستثنى"، ولهذا يعد المنقطع من المصطلحات الكوفية. أما معالجة سيبويه لهذا النمط، فقد تناوله في بابين، وفرق الأول عن الثاني، فما جاء به من الباب الأول قوله: "وهذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول" ، فواضح من النص أنّ قوله: "الآخر ليس من نوع الأول" يريد به أنّه ليس من جنسه، أما الباب الآخر، والذي لم يجز فيه إلا النصب، فهو "باب ما لا يكون إلا على معنى: لكن"[1].

جاء في شرح جمل الزجاجي: "الاستثناء المنقطع ينقسم إلى قسمين: قسم يتصور فيه الاتصال مجازاً وأهل الحجاز لا يجيزون فيه إلا النصب لأنه فضلة بعد تمام الكلام، ولا يجيزون فيه البدل من الأول لأنه ليس من جنسه، فيكون بدل بعض من كل. وبنو تميم[2] يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبدل، لأنهم لما جعلوه بالمجاز كأنّه بعض الأوّل، ساغ لهم فيه البدل، وذلك: "ما في الدار أحدٌ إلا حماراً"، بالنصب على لغة أهل الحجاز. ويجوز في لغة تميم الرفع على البدل، لأنهم جعلوا "الحمار" كأنه "أحد". ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين: إمّا أن يقام

---

(١) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص٣٤-٣٥.

(٢) هم الاقوام الذين ينتسبون إلى تميم بن مرّ بن أدّ، والذين كانوا يقيمون في الربع الشمالي الشرقي من الجزيرة العربية.

الثاني مقام الأول ليكون المحل للأول، فلمّا وجد فيه الثاني جعل كأنّه الأول، لحلول محله، وذلك نحو قوله:

وخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ تَحِيّةُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وجِيعُ (١)

فجعل "الضرب الوجيع" التحية، لما كانت العادة عند اجتماع المجموع أنْ يحيّي بعضهم بعضاً، فلمّا وقع الضرب، لم تقع التحيّة المألوفة، جعل الضرب تحيّة لوقوعه موقعها. وكذلك:

فإنْ تُمْسِ في قَبْرٍ بِرهْوَةٍ ثاوِياً أنيسُكَ أصداءُ القُبور تَصِيحُ (٢)

لما كان الذي يؤنس به إنما هو الكلام جعل الصدى، وإن لم يكن كلاماً أنيساً لقيامه مقام الأنيس"(٣).

وهذا ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته حيث قال:

مَا اسْتَثْنَتْ "إلا" مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وبعدَ نفيٍ أو كنفْيٍ انْتُخِبْ

إتباعُ ما اتّصلَ وانْصِبْ ما انقَطَعْ وعنْ تَميمٍ فِيهِ إبدالٌ وَقَعْ

وعند أبي حيّان الأندلسي ليس حقيقة حيث قال: "المستثنى الذي ليس من جنس ما قبله ليس مستثنًى منه حقيقة، فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً فلا شك في أنّ الحمار ليس بمستثنًى منه أحد، والدليل على ذلك أنّه لا يصلح أن تقول: استثنيت الحمار منهم، فإذاً هذه إلا توجد بمعنى لكنْ؛ وذلك أنّ ما بعدها مخالف لما قبلها، كما أنّ لكن كذلك، فاتسعوا فيها – أعني إلا – فأجروها مجرى لكنْ، فهي بالحقيقة استدراك، غير أنهم لمّا أوقعوا بعدها اللفظ المفرد كما يقع بعدها وهي استثناء سمَّوها استثناء؛ فإذا قلت ما في الدار أحدٌ إلا حماراً فالمعنى: لكنّ فيها حماراً، ويُفهم هذا من مخالفة ما بعدها لما قبلها، إلا أنّ لكن لا يجوز فيها ذلك حتى يقع بعدها كلام تام، إلا أن تكون عاطفة، فلذلك سمّوها لكن الخفيفة حرف ابتداء واستدراك، بمعنى أنها حرف يقع بعد كلام مبتدأ؟ ولم يصح ذلك في إلا لأنها لا يقع بعدها كلام

---

(١) اللغة: دلفت لها: تقدّمت إليها. المعنى: كثيراً ما تقدّمت إلى الخيول المهاجمة بخيول مهاجمة وفرسان قادرين على تحيّة أعدائهم بضرب مؤلم ومميت. الشاهد فيه قوله: "تحية بينهم ضرب وجيع" حيث جعل الضرب الوجيع هو التحيّة بينهم.

(٢) ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق، أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بورسعيد، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، ص٨٩.

اللغة: رهوة: اسم موضع. أصداء: جمع صدى وهو ذكر البوم، أو طائر كانت العرب تعتقد أنه يصيح عند قبر المقتول حتى يؤخذ بثأره.

المعنى: إذا ما قتلت ودفنت في قبر بموضع رهوة، صار الصوت المؤنس لك في وحدتك هو نعيب البوم، وطيور الصدى تحوم حول القبور وتصيح.

الشاهد فيه: "أنيسك أصداء القبور" حيث جعل أصداء القبور هي الأنيس، انظر شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٤٠١-٤٠٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي، ٤٠١/٢ – ٤٠٢.

مستأنف، فلقبوها بالاستثناء تشبيهاً بها إذا كانت استثناءً حقيقة، وتفريقاً بينها وبين لكنْ لاختلاف حكمهما" [1].

وجاء في معاني النحو: "هو ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[2]. فإبليس ليس من الملائكة، بل هو من الجن قال تعالى:

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾[3]. والجن ليسوا من الملائكة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾[4].

فهو إذن استثناء منقطع. ومثله قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا ﴾[5]. فقوله: "قيلاً سلاماً سلاماً" ليس من اللغو ولا من التأثيم لأن اللغو السقط، وما لا يعتد به من كلام وغيره، ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ ۚ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ ﴾[6]. والظن ليس علماً. ونحو: حضر الطلاب إلا البواب فالبواب ليس من الطلاب. ولا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايراً لجنس المستثنى منه، كما في "جاء النساء إلا نعجة" و"حضر القوم إلا حماراً" بل المنقطع ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، سواء كانت المغيرة بالجنس أم بالنوع، أم بغيرها فقولك: "حضر الطلاب إلا البواب" استثناء منقطع وإن كانوا جميعاً من جنس واحد. وقولك: "حضر إخوتك إلا أخا سعيد" و "أقبل بنوك إلا ابن محمد" منقطع وإن كانوا جميعاً من نوع واحد وذلك لأنّ البواب ليس من بعض الطلاب، وابن محمد ليس بعضاً من بنيك" [7].

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ٨/ ١٦٩-١٧٠.
(٢) سورة الحجر الآية: (٣٠،٣١).
(٣) سورة الكهف الآية: (٥٠).
(٤) سورة سبأ الآية: (٤٠،٤١).
(٥) سورة الواقعة الآية: (٢٥،٢٦).
(٦) سورة النساء الآية: (١٥٧).
(٧) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م، ٢٠٠٠م، ٢٤٧/٢.

وجاء في النحو الوافي قول النحاة: "إذا كان المستثنى المنقطع جملة[1] مثل قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾[2]. أعربت هذه الجملة، في موضع نصب على الاستثناء، و"إلا" أداة استثناء حرف، بمعنى "لكنْ" التي تفيد الاستدراك والابتداء معاً، وتقتضي أن تسبقها جملة، وتدخل على جملة جديدة – اسمية أو فعلية – فهي متوسطة بين جملتين؛ فكأن التقدير؛ لست عليهم بمسيطر ، لكن من تولى وكفر فيعذبه الله"[3].

وأجازه بنو تميم، فتقول: "ما قام القومُ إلا حمارٌ، وما ضربت القومَ إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ. وجاء ذلك في حاشية الخضري: "وأجاز بنو تميم أي على أن حمار بدل غلط كما صرح به الرضي، وقيل بدل كل بملاحظة معنى إلا إذ المعنى غير حمار. وهو وإن صدق على الأحد وغيره لكن يراد به غير مخصوص. وإنما يبدلون في المنقطع إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده. ولو في مادة أخرى كما هو شأن البدل، وإلا وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا النقص، ومثل ذلك: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[4]. فمن رحم في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال لعدم صحة تسلط العامل عليه، وقيل الاستثناء متصل أي إلا الراحم وهو الله، أو إلا مكان من رحم وهو السفينة ومن الإبدال في المنقطع قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ إلا العيس

ومنه قول الشاعر:

وبِنْتُ كِرَامٍ قدْ نَكحْنَا ولَمْ يَكُنْ لَنا خاطِبٌ إلا السَّنانُ وعامِلُه[5]

وعليه قراءة: ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾[6]. بالرفع وهي قراءة بني تميم

وجعل منه الزمخشري: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ

---

(١) يجوز وقوع المستثنى المنقطع جملة بنوعيها، ويكون لها محل من الإعراب.
(٢) سورة الغاشية الآيات: (٢١ -٢٤).
(٣) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف – مصر،ط٤، ١٩٧٣م ، ٣٣٢/٢ -٣٣٣.
(٤) سورة هود الآية (٤٣).
(٥) البيت للفرزدق في المقاصد النحويّة ١١٠/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٢٩/١.
الشاهد فيه فوله: "إلا السنان وعاملُه" حيث رفع المستثنى "السنانُ" في الاستثناء المنقطع على طريق البدل من قوله "خاطبٌ" وهو على لغة بني تميم.
(٦) سورة النساء الآية: (١٥٧).

يُبۡعَثُونَ ﴾[1] فأعرب لفظ الجلالة بدلاً مِنْ مَنْ الذي هو فاعل يعلم، والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة فإنّ النصب هو المختار عندهم"[2].

وجاء في شرح التسهيل: "شرط الإتباع في هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى. وهذا الشرط موجود في كل ما مثلت به، فإن لم يوجد الشرط تعيّن النصب عند الجميع كقوله تعالى:

﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[3]. فمن رحم في موضع نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتباع، لأن الاستغناء به كما سبقه متكلف، ومن هذا القبيل قول الشاعر:

ألا لا مُجيرَ اليومَ مما قضتْ به صوارمُنا إلا امراً دانَ مُذْعِنا[4].

وما أتبع من المنقطع عند التميميين ملتزم النصب عند الحجازيين، ولهذا أجمع القرّاء على نصب ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[5]. كما أجمعوا على ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[6]. لأنه نزل بلغة الحجازيين"[7].

ولغة تميم قرئ بها إلى جانب الحجازيّة في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾[8]. وقرأ يحي بن وثاب ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴾[9]. برفع ابتغاء.

علق الدكتور رمضان عبد التواب على اقتصار النحاة نسبة الإتباع في هذا النوع من الاستثناء إلى تميم بأنه يخلو من الاستقراء الكامل لهذه الظاهرة، فبينما ترد في قول زياد بن حمل التميمي:

---

(١) سورة النمل الآية:(٦٥).
(٢) حاشية الخضري ٤٦٣/١ – ٤٦٤.
(٣) سورة هود الآية:(٤٣).
(٤) لم أقف على قائله.
(٥) سورة النساء الآية:(١٥٧).
(٦) سورة يوسف الآية: (٣١).
(٧) شرح التسهيل، ٢٠٨/٢.
(٨) سورة النمل الآية: (٦٥).
(٩) سورة الليل الآيتان: (١٩ - ٢٠).

ليْسَتْ علَيهم إذ يَغدُون أرديةٌ إلا جيادُ قِسِيّ النبع واللُّجُمُ [١]

ونجدها عند غير التميميين مثل جران العود النميري "مخضرم" في قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ إلا العيس[٢]

رفع اليعافير على الإبدال – على لغة تميم مع أنّه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه، فكان ينبغي انتصابه على المشهور، وقد حملهم على ذلك أن المقصود هو المستثنى فكأنّه قال: ليس بها إلا اليعافير وأما المستثنى منه فكأنه غير مذكور.

وضرار ابن الأزور الأسدي في قوله:

عَشيّةَ لا تُغني الرِماحُ مكانَها ولا النّبلُ إلا المَشْرَفيّ المُصَمّمُ[٣]

المشرفيّ بدل من النبل و الرماح وهو السيف.

وتوجد في شعر الأخطل وهو تغلبي:

فرابيةُ السكران قَفْرٌ فمالهم بها شَبَحٌ إلا سِلامٌ وحرْمَل [٤]

وفي قول سعد بن مالك بن ضبيعة البكري:

والحرب لا يبغى لجـا حِمِها التّخيّلُ والمِراحُ

إلا الفتى الصّبّارُ في النّجـ ـدات والفرَسُ الوَقَاحُ [٥]

وبنو تميم يرفعون هذا كله على ما قال الناظم "وعن تميم فيه إبدال وقع" والنصب هو الأصل، وتفسير ورود هذه الظاهرة عند أولئك الشعراء الذين ينتمون إلى قبائل شتّى من غير تميم أنّ الشعراء لم يكونوا يتقيّدون بلغات أقوامهم فكانوا يلتزمون باللغة المشتركة، لكنّهم كانوا أحياناً يضمنون شعرهم لغات محليّة قد تكون لغة قبيلة لا ينتمون إليها، من ذلك:

قول جرير:

ولكنْ دِيافِيّ أبوه وأمّهُ بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُهُ [٦]

وهو هنا استعمل لغة "أكلوني البراغيث" رغم أنّه تميمي، وهي لغة نسبت لطيء"[٧].

---

(١) شرح ديوان الحماسة، لأبي تمام، ١٦٠/٢. والمعنى كان الرجل منهم يخلع لجام فرسه فيتقلّد فيتقلّد به أو يجعله على خصره.

(٢) وفي رواية الديوان: إلا اليعافير إلا العيس وبقرٌ ملمعٌ كنوسُ

ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، مطبوعات دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م، ص٥٢.

(٣) ديوان ضرار بن الأزور

(٤) ديوان الأخطل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م، ص٢٢٢.

(٥) ديوان سعد بن مالك ابن ضبيعة البكري.

(٦) ديوان جرير، لم أقف عليه في ديوانه.

(٧) ضاحي عبد الباقي، القاهرة، لغة تميم دراسة تاريخية وصفيّة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م، ص٥٣٢ – ٥٣٣.

الاستثناء المنقطع عند النحويين حمله سيبويه على معنى "لكن" وعند الكوفيين بمعنى "سوى"، ومعنى الانقطاع انقطاع صلة "البعضيّة" بينهما، بألا يكون "المستثنى" جزءاً حقيقياً من "المستثنى منه" ولا فرداً من أفراده ويكون هناك اتصال معنوي يربط بينهما. ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف: "لكن" الذي يفيد الابتداء والاستدراك معاً لا يقطع الصلة المعنوية بين ما بعده وما قبله ولا يجوز في الاستثناء المنقطع أن تكون الأداة فعلاً. وتأويل البصريين أولى، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً وإثباتاً، وإذا رفعه بنو تميم فعلى حدّ ما يرفع الجميعُ المتصل، فالمختار الإتباع، ويجوز النصب على غير الوجه المختار؟ لأن المنقطع في التأويل قد صار إلى معنى المتصل، وإذا صار إليه فيجري على حكمه، وأنّ النصب فيه حاصلٌ بإطلاق على كل لغة، والإبدال بدل على أنه وجهٌ ثانٍ لهم فيه زائدٌ على النصب فبذلك يجوز الوجهان والإتباع هو الأرجح.

الاستثناء المنقطع عند الأصوليين:

الاستثناء المنقطع قد يكون من الجنس، وقد يكون من غير الجنس، وأكثر العلماء لم يفرقوا بينهما في الكلام فجعلوا الاستثناء من غير الجنس هو المنقطع.

وحده القرافي بقوله: "إنه عبارة عن أن تحكم على غير الجنس ما حكمت عليه أولاً، أو بخلاف "نقيض" ما حكمت به أولاً"[١].

وجاء في الاستثناء عند الأصوليين: " المستثنى المنقطع ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وقد حكم عليه بنقيض حكم المستثنى منه كقولك: "رأيت إخوتك إلا ثوباً" فالمستثنى غير جنس المستثنى منه، وحكم عليه بالنقيض، وهو عدم الرؤية.

الثاني: ما يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، ولم يحكم عليه بنقيض حكم المستثنى منه كما إذا قلت: "رأيت إخوتك إلا زيداً لم يسافر" فإن زيداً من جنس المستثنى منه، ولكن لم يحكم عليه بنقيض الحكم المذكور، بل حكم عليه بعدم السفر"[٢].

وقسم صاحب تنشيف المسامع الاستثناء المنقطع إلى خمسة أقسام وذلك في قوله: "المراد بالمنقطع: ما كان من غير الجنس، كقولك: ما بالدار أحد إلا الحمار، وقد اختلف فيه: هل هو استثناء حقيقة أو مجازاً، والأكثرون على أنه مجاز فيه، ولهذا لا يحمل العلماء الاستثناء على المنقطع إلا عند تعذر المتصل[٣].

---

(١) الاستغناء، مرجع سابق، ص٩٦.

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص٩٧.

(٣) القول بأنّه مجاز هو قول الجمهور، قالوا: لأنه ليس فيه معنى الاستثناء وليس في اللغة ما يدل على تسميته بذلك.

والثاني: إنّه حقيقة، لأنه استعمل، والأصل في الإطلاق الحقيقة[١].
والثالث: أنه متواطئ أي يقول: بالاشتراك المعنوي على المتصل والمنقطع.
والرابع: بالاشتراك اللفظي بكونه موضوعاً، لكل واحد منهما أو لا إذا لا قدر مشترك بينهما، فإن المتصل إخراج، والمنفصل يختص بالمخالف من غير إخراج.
الخامس: الوقف: وهو من زوائده على المختصر، ولم يذكره في شرحه، ولا يخفى ما في هذا التعداد من التداخل، فأحدهما مجاز والآخر حقيقة، واختلف القائلون به، هل هو حقيقة على سبيل التواطؤ أو على سبيل الاشتراك؟ واعلم أن المصنف لم يذكر حد المنقطع، وذكر ابن الحاجب على القول بالاشتراك والمجاز أنه لا يمكن جمع الاستثناء المتصل والمنقطع في حد واحد؛ لأن أحدهما مخرج من حيث المعنى، والآخر غير مخرج، وإذا اختلفا في الحقيقة بعد رجعهما بحد واحد. نعم يمكن حدّهما بحد واحد باعتبار اللفظ، وهو أن يقال: هو المذكور بعد إلا وأخواتها وفيما قاله نظر، فإن صححه تعريف المطلق لا يفتقر إلى ذكر جميع أنواعه في التعريق حتى يمنع حقيقة نوعى المستثنى عن تعريف المستثنى من حيث هو"[٢].
وقال أبو يعلي الحنبلي في العدة: "وقد ذكر أصحابنا هذا في الإقرار فقال الخرقي: ومن أقر بشيء واستثنى من غير جنسه، كان الاستثناء باطلاً.
وذهب أصحاب أبي حنيفة، وأصحاب مالك إلى جواز ذلك.
وهو اختيار أبي بكر الباقلاني وجماعة من المتكلمين. واختلف أصحاب الشافعي: فذهب بعضهم إلى جوازه، ومنهم من قال لا يصح.
دليلنا: أن الاستثناء هو إخراج بعض ما يجب دخوله في اللفظ، وغير جنس المستثنى منه غير داخل فيه، فلا يصح الاستثناء منه. والدليل على أن الاستثناء ما ذكرته: أنه مشتق من قولهم: ثنيت فلاناً عن رأيه، وثنيتُ عنانَ دابتي، إذا رده ومنعه، فدل على أن الاستثناء يرد بعض ما يجب دخوله في اللفظ ويثنيه عنه.
وقد قيل: إنه يسمى استثناء لشبه الخبر بعد الخبر، وعلى هذا يجب أن يكون المستثنى منه والاستثناء قد تناولاه جميعاً، فإذا كان كذلك وجب أن يصح الاستثناء في بعض ما دخل في اللفظ.
وأيضاً: فإنه إخراج بعض ما يجب دخوله في اللفظ، فوجب أن لا يصح من غيره، كالتخصيص.

---

(١) وهو اختيار الباقلاني، ونقله ابن الخيار عن ابن جني. قال الإمام الرازي: فهو ظاهر كلام النحويين، وعلى هذا فإطلاق لفظ الاستثناء على المستثنى المنقطع هو بالاشتراك اللفظي.
(٢) بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تنشيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق، أبو عمر الحسيني ابن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٣٦٧/١ – ٣٦٨.

وأيضاً: فإن الاستثناء لا ينفرد بنفسه، فلا يجوز الابتداء به، وإنما يصح إذا كان متصلاً بالمستثنى منه، فدل على أنه متعلق به، واستثناؤه لبعض ما شمله اللفظ وتناوله.

وأيضاً: فإنه قبيح في الخطاب أن يقول: خرج القوم إلا الحمير، ورأيت الناس إلا الحمير والكلاب" [1].

وذكر صاحب المحصول: "استثناء الشيء من غير جنسه – باطل على سبيل الحقيقة؛ وجائز على سبيل المجاز. والدليل على الأول: أنّ الاستثناء من غير الجنس الأول لو صحّ: لصحّ إمّا اللفظ أو من المعنى. والأول باطل؛ لأن اللفظ الدال على الشيء – فقط – "غير" دال على ما يخالفُ جنس مسمّاه وبين المستثنى – ليصحَّ الاستثناء – "لجاز استثناء كل شيء من كل شيء" لأن كل شيئين لابد وأن يشتركا في بعض الوجوه فإذا حُمل المستثنى على ذلك المشترك: صحّ الاستثناء. ولما علمنا أن العرب لم يصححوا استثناء كل شيء من كل شيء: علمنا بطلان هذا القسم" [2].

وذكر القرافي أنّ المجاز يتصور فيه من أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون اللفظ في الأصل لمن يعقل فيطلق على ما لا يعقل على جهة التغليب، فيكون قوله: "ما رأيت أحداً"، المراد به " ما رأيت شيئاً فأوقع أحداً، وإن كان في الأصل لمن يعقل وما لا يعقل، فيجيء الثاني بعد ذلك بعض الأول، فيسوغ الاستثناء منه، فيكون في ذلك نظير ايقاعهم من على منْ يعقل وعلى ما لا يعقل إذا اختلطا، وكانت في الأصل لمن يعقل.

وثانيها: أن يكون نفيك للشيء نفياً لما هو منه بسبب، فإذا قلت: ما رأيت أحداً، فأنك قلت: ما رأيت أحداً ولا ما هو في سببه، لأنه إذا قيل: "ما بها أحد"، علم أنه ليس بها حمار، لأن الحمار مما يتخذه العقلاء، فإذا لم يكن بها أحد من العقلاء لم يكن بها ما هو من سببهم، فيكون الحمار على هذا بعضاً من الأول.

وثالثها: أن تجعل الثاني تنزيلاً له منزلته، فتقول: ما له عتاب إلا السيف، فتجعل السيف عتاباً، أي قائماً له مقامه، كما يقال: عتابه السيف، أي: الذي يقوم له مقام

---

(١) أبو يعلي محمد بن الحسين الفرّاء البغدادي الحنبلي، العدة في أصول الفقه، تحقيق، محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م، ١/ ٤١٢-٤١٣.

(٢) ثمرة الخلاف في هذه المسألة تظهر فيما إذا قال: "لفلان علي ألف درهم إلا ثوباً" فالإمام الشافعيّ – رضي الله عنه – يرى وجهاً معقولاً في استثناء قيمة الثوب من الألف.

وأما الإمام أبو حنيفة – رضي الله عنه – فإنه لا يقبل هذا الاستثناء، ولا يرى فيه هذا الوجه، وإن كلٌ قد جوز استثناء المكيل بعضه من بعض وإن اختلفت الأجناس، ناظراً إلى الوجه الذي رآه الشافعيُّ في استثناء الثوب من الدراهم على معنى القيمة. فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، ، تحقيق، طه جابر فيّاض العلواني، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ٣/٤٣ – ٤٤.

العتاب السيفُ، فيكون ذلك نظير قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير شعراً مجازاً. ونحو قوله:

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

فجعل الضرب الوجيع تحية، أي: قائماً مقامها، وعلى ذلك قول الشاعر:

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ غيرُ طعن الكلى وضرب الرقاب[١].

فجعل طعن الكلى وضرب الرقاب عتاباً. أي: قائمين مقامه.

رابعاً: أن تجعل الثاني من جنس الأول؛ لأن من الناس من يعتقد ذلك فيه، نحو قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[٢].

فجعل قراعهم الكتائب، وتفليل سيوفهم من جنس العيون، لأن من الناس من يعتقد ذلك، وهم الجبناء الذين يعتقدون أن الشجاعة والاقدام قلة عقل وتهور"[٣].

الاستثناء المنقطع عند الأصوليين يكون من الجنس ومن غير الجنس، وبينهما عموم وخصوص، والراجح من أقوال الأصوليين هو: مجازيّة الاستثناء المنقطع، لأن الاستثناء هو إخراج بعض ما يجب دخوله في اللفظ ، وإذا أطلق تبادر إلى الفهم منه الاستثناء المتصل فقط، ويقبح في الخطاب أن يقول شخص: خرج القوم إلا الحمير، والذي دلّ على أنّ هذا النوع من الكلام موجود في الكلام العربي دلّ على هذا القرآن الكريم واللغة إلا إنهم اختلفوا في توجيهه وعليه فإن الذي يبدو أنّ خلافهم خلاف لفظي فبين الاستثناء المنقطع والاستثناء من غير الجنس عموم وخصوص مطلق، فكل استثناء من غير الجنس فهو استثناء منقطع، وليس كل استثناء منقطع هو استثناء من غير الجنس، وأن من قال هو مجاز، لم ير بطلانه، بل يراه صحيحاً وبنى عليه بعض الأحكام.

الاستثناء المنقطع عند البلاغيين:

وتقع هذه الصورة من تأكيد النفي بالاستثناء على مرتبتين ذكرها صاحب أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند ابن عاشور حيث قال:

الأولى: " ما هو تأكيد محض، وهو ما ليس بين المستثنى والمستثنى منه علاقة معنوية ولو على سبيل الشبه، وقد عبّر عن ذلك بأنه "هو: ما كان المستثنى فيه منقطعاً عن المستثنى منه أصلاً ويبدو أنّه لم يجد عليه مثالاً في القرآن فمثل عليه بقول النابغة:

ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[٤]

---

(١) ديوان عمرو بن الأيهم التغلبي.

(٢) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، ص٣٣.

(٣) الاستغناء في الاستثناء، ص٣٦٠ – ٣٦١.

(٤) ديوان النابغة الذبياني، ص٣٣.

والثانية: ما هو تأكيد في الجملة، وهو: ما يمتّ المستثنى للمستثنى منه بصلة مشابهة بوجه من الوجوه، وقد عبّر عن ذلك بأنه " هو: ما المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه لكنه قريب منه بالمشابهة ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾[1] لأن الكلام على حذف مضاف يناسب أجراً، إذ التقدير: إلا عمل من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلا، وذلك هو اتباع دين الإسلام، ولما كان هذا إجابة لدعوة الرسول – صلى الله عليه وسلم – أشبه الأجر على تلك الدعوة"[2].

إن البلاغيين يعنون بالاستثناء المنقطع في مواطن مثل تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه، ووجه تسمية هذا اللون بتأكيد المدح بما يشبه الذم، أنّ هذا الأسلوب ألف الناس سماعه في الذم، لأن المتكلم عندما يذكر صفة ذم منفية أو صفة مدح مثبتة يعقب بأداة استثناء أو استدراك يتوقع السامع أن المستثنى أو المستدرك سيكون ذماً؛ لأن هذا ما قد ألفه واعتاده من مثل هذا الأسلوب، ولكن المتكلم يعدل عن ذكر ما قد ألف إلى ذكر صفة مدح يؤكد بها المدح الأول، ولهذا سمي الأسلوب: تأكيد المدح بما يشبه الذم، ومثل هذا يقال في تأكيد الذم بما يشبه المدح.

من خلال ما سبق يبدو للدارس أنّ النحاة، والأصوليين، والبلاغيين متفقون على أنّ المستثنى ليس جزءاً من المستثنى منه في الاستثناء المنقطع. ولا يكون الاستثناء منقطعاً إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم إذا كان من العادة، مثل: رجع المسافرون إلا حقائبهم، فإن لم يكن من العادة، يصح كقولك: قام القوم إلا حماراً، وهذا شيء يأباه كلام العرب، فلا معنى لهذا الاستثناء. وزاد النحاة على ذلك بأن يكون هناك اتصال معنوي يربط بينهما. ويرى الأصوليّون إذا أطلق الاستثناء تبادر إلى الفهم منه الاستثناء المتصل فقط؛ لأن الاستثناء عندهم هو: إخراج بعض ما يجب دخوله، والمنقطع يقبُح في الكلام، ولكنّهم لم يرَوا بطلانه وبنوا عليه بعض الأحكام. وفي وجهة نظر البلاغيين أنّه تأكيد محض في الجملة وليس بين المستثنى والمستثنى منه علاقة معنوية ولكنّه قريب منه بالمشابهة.

---

(١) سورة الفرقان الآية: (٥٥).

(٢) مشرف بن أحمد الزهراني، أثر الدلالات اللغويّة في التفسير عند الطاهر بن عاشور، مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٦٤٢.

الاستثناء المفرّغ

المفرّغ هو مصطلح أريد به النمط الذي فرغ فيه العامل لما بعد "إلا" ويكون فيه الاستثناء ناقصاً منفياً أو شبه منفي "نهي، استفهام" وذلك أن المستثنى منه يكون محذوفاً، وفي هذه الحالة تعرب "إلا" أداة حصر ويعرب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه من الجملة وكأنّ "إلا" غير موجودة وسمي مفرغاً لأنه مفرغ من المستثنى منه وما قبل الأداة متفرغاً ليعمل في ما بعدها، وهو متفق عليه بين النحاة والأصوليين والبلاغيين من حيث تفرغه للعمل في ما بعده. ووقع خلاف بين النحاة في المستثنى، هل هو محذوف؟ أم الموجود بعد إلا؟.

جاء في شرح ألفية ابن معطي:

"الاستثناء المفرّغ مخرج في المعنى من مستثنى محذوف بدليل جواز: ما قام إلا هند في الكلام. ولولا أنّ التقدير: ما قام أحدٌ إلا هندٌ لما جاز حذف التاء من المؤنث الحقيقي وفيه نظر. ولأنّ المستثنى لا يكون إلا من مستثنى منه، إلا أنّه لا يجوز أن يقدر فاعلاً من كل وجه، خلافاً للفرّاء. لأن الفاعل لا يحذف مطلقاً، ولأنّ تاء التأنيث قد جاءت في الفعل المسند إلى ما بعد إلا.

قال الشاعر:

يَرى النّحْزَ والأجرَازَ ما في غَروضها فما بَقِيَتْ إلا الضلوعُ الجرَاشِعُ (١)

فألحق التاء بالفعل نظراً إلى ما بعد "إلا"، لأن فاعله المستثنى مؤنث.

وأمّا قول الشاعر:

يُطالِبُني عَمّي ثَمانينَ ناقَةً ومالِيَ يا عَفْراءُ إلا ثَمانيا (٢)

الفرّاء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ، فإن المستثنى منه محذوف تقديره، ومالي نوق إلا ثمانيا، فشاذ لا يقاس عليه. فإن قيل: فلم لا يجوز الاستثناء المفرّغ إلا في غير الموجب؟ فالجواب: أنّه في غير الموجب يمكن تقدير المستثنى منه عامّاً كما مرّ، بخلاف الموجب. لأنك لو قلت: قام إلا زيدٌ على التفريغ، لم يصح تقدير قام كل أحد إلا زيد، ولا يصح اتيان الفعل من كل من تعلّمه، لأنه يصح في النفي بدلالة

---

(١) اللغة: النحز: مرض يصيب الإبل فتسعل به شديداً. الأجراز: الهزال، ويأتي أيضاً الأرض التي لا تنبت أو التي لم يصبها مطر. الجراشع: العظيم من الإبل والخيل. وفي رواية الديوان بدل "يرى"، "طوى".

المعنى: أنّ هذه الناقة قد هزلها المرض وأضعفها حتى لم يبق منها إلا صدرها العظيم.

الشاهد فيه قوله: فما بقيت إلا الضلوع حيث أنّث الفعل "بقيت" بتاء التأنيث، والمستثنى "الضلوع" مع وجود آداة الاستثناء وهذا كثير. ديوان ذي الرّمة، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م، ص١٥٨.

(٢) والبيت في رواية الديوان:

يكلفني عمي ثمانين بكرةً ومالي يا عفراءُ إلا ثمانِ

ديوان عروة بن حزام، تحقيق أحمد عكيدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق، ٢٠١٤م، ص١٣٦.

عموم النفي على المحذوف العام، ولا يصح في الإثبات. ويعلم منه امتناع البدل. وأمّا قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [1] – برفع قليل - على قراءة الرفع المحمول على المعنى"[2].

والشاهد في البيت قوله: إلا ثمانيا بالنصب في الاستثناء المفرغ وهذا جائز عند الفرّاء فقط، والقياس عند جمهور النحاة عدم جواز النصب مع الاستثناء المفرغ.

والعلة في امتناع حذف المستثنى منه في الموجب، وجوازه في غير الموجَب، فلأن المستثنى المتصل يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد، وعند أكثر الأصوليين، وأما المبرد وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون لصحة الاستثناء، بصحة دخوله تحته.

وقال ابن مالك في ألفيته:

وإنْ يُفرّغْ سابِقٌ "إلا" لما بعدُ يَكُنْ كَما لو إلا عُدِما

إذا تفرّغ سابق "إلا" لما بعدها – أي: لم يشتغل بما يطلبُه – كان الاسم الواقع بعد "إلا" معرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل "إلا" قبل دخولها، وذلك نحو، ما قام إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد" فـ "زيد": فاعل مرفوع بقام، و"زيداً": منصوب بضربت، و"بزيدٍ": متعلق بمررت، كما لو لم تذكر "إلا". وهذا هو الاستثناء المفرّغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول: "ضربت إلا زيداً" [3].

وجاء في معاني النحو: "هو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، نحو: "ما حضر إلا سالم" وكقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [4].ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلا في المنفي، وهو المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام نحو: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [5]. و"لا تضرب إلا المقصّر "ولا يجوز وقوعه في الموجب فلا يصح أنْ تقول: "حضر إلا خالد" لأن المعنى حضر جميع الناس إلا خالد وهو باطل. فإذا استقام المعنى في الإيجاب صح وذلك كأن تكون هناك قرينة على إرادة جماعة مخصوصة، فتقول: "قام إلا محمد" إذا كنت تستثني محمداً من جماعة مخصوصة، وتقول: "قرأت إلا يوم الخميس" إذا خصصت يوم الخميس من أسبوع معين، جاء في "شرح الرضي على الكافية": ويمكن أن يقع في بعض المواضع على بعض

---

(١) سورة البقرة الآية: (٢٤٩).
(٢) شرح ألفية ابن معطي، تحقيق، علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م، ١/ ٥٩٨ – ٦٠٠.
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٥٤٨ – ٥٤٩.
(٤) سورة الأنعام الآية: (٢٥)
(٥) سورة الأنبياء الآية: (٣).

معين من الجنس المعلوم دخول لمستثنى فيه دليل كما أنّه إذا قيل لك "ما لقيت صناع البلد" فتقول: "لقيت إلا فلاناً" لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب. قال تعالى:﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[1]. فهذا الاستثناء مفرغ من الإيجاب. لأن المعنى مستقيم وقد يفرغ في الإيجاب لقصد المبالغة كأن تقول: "ضربني إلا محمد" والمراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك.

ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كقوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾[2]. وقوله: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[3] وكقوله تعالى:﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾[4]. فهذا استثناء مفرغ لأن معناه لا نأخذ، إلا من وجدنا متاعنا عنده"[5].

وقد جوز بعضهم وقوعه في الموجب ومن ذلك ما ذكر السيوطي في نحو: " قام إلا زيدٌ، وضربت إلا زيداً، ومررت إلا بزيدٍ.

والجمهور على منعه، لأنه يلزم منه الكذب، إذ تقديُرهُ: ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس إلا زيداً، وهو غير جائز بخلاف النفي، فإنه جائز.

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ "لو"، و"لولا" فذهب المبرد إلى جواز التفريغ نحو: لولا القوم إلا زيداً لأكرمتك، ولو كان مَعَنا إلا زيدٌ لأكرمتك.

وأباه غيره، لأن التفريغ يدخل في الجملة الثابتة، وأما الجواب الذي هو منفي فخارج عمّا دخلت فيه إلا. وأجاز الزجاج الإبدال في التّحضيض إجراءً له مجرى النفي نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[6].والتفريغ يكون في كل المعمولات من فاعل، ومفعول به، وغيره، إلا المصدر المؤكّد فإنه لا يكون فيه، ولذلك أوّلوا قوله تعالى:﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[7].

---

(١) سورة الأنفال الآية: (١٦).
(٢) سورة الفرقان الآية: (٥٠).
(٣) سورة التوبة الآية: (٣٢).
(٤) سورة يوسف الآية :(٧٩).
(٥) معاني النحو، ٢/ ٢٤٨ – ٢٤٩.
(٦) سورة يونس الآية: (٩٨).
(٧) سورة الجاثية الآية: (٣٢).

على حذف الوصف أي ظناً ضعيفاً. وأجاز الكسائي: في نحو: ما قام إلا زيدٌ – مع الرفع على الفاعلية – والنصب على الاستثناء. و السبب في المنع في المصدر المؤكد؛ لأن فيه تناقضاً بالنفي أولاً والإثبات ثانياً.
قال أبو حيّان: وهو مبني على ما أجازه من حذف الفاعل. وجوّز أيضاً بناءً عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف.
ووافق الكسائي على إجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله:

لم يبقَ إلا المجدَ والقصائدا غَيْرَكَ يا ابن الأكرمين وَالِدا[1]

يروى بنصب "المجد"، و"غير"، أي لم يبق أحد غيرك. وأجيب بأن "غير" فاعل مرفوع، والفتحة بناء، لإضافته إلى مبني"[2].
ويقصد بالمعمولات التي تعمل بالأصالة، أما التوابع فلا تفريغ لها إلا البدل. ولا تنافي بين كون تالي إلا في التفريغ مستثنى وكونه فاعلاً أو خبر أو غير ذلك، لأن الأول بالنظر إلى المعنى ؛ لأن تالي إلا مستثنى منه مقدر في المعنى، وفائدة الاستثناء في المفرغ، الإثبات للمستثنى ونفيه عمّن سواه.
الأسماء السابقة التي وقعت بعد "إلا" مفردة، وقد يقع بعدها الجملة كما تقع في غير الاستثناء.
وذكر ذلك صاحب شرح المفصل في قوله: "قد تقع الجملُ بعد إلا كما تقع موقعها في غير الاستثناء، فتقول: "ما زيدٌ إلا أبوه منطلق"، فـــ "أبوه منطلق" جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول الذي هو "زيد". وتقول في الصفة: "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه". فقولك: "زيدٌ خيرٌ منه" جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض، نعت لـ "أحد"، كأنك قلت: "مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم". وأفادت "إلا" انتفاء مُرورك بغيرِ مَنْ هذه صفتهم. وتقول في الجملة إذا وقعت حالاً: "ما مررت بزيدٍ إلا أبوه قائم"، "وما مررت بالقوم إلا زيدٌ خيرٌ منهم"، فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة. وقد يجوز في قولك: " ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه" أن تكون الجملة في موضع الحال أيضاً، لأن الحال من النكرة جائزٌ، وإن كان ضعيفاً. ويجوز أنْ تدخل عليه الواو، فتقول: "ما مررت بأحدٍ وزيدٌ خيرٌ منه"، "وما كلّمتُ أحداً إلا وزيدٌ حاضرٌ"، فـــ "زيدٌ حاضرٌ" في موضع الحال. ولا يجوز حذف الواو من هاهنا كما جاز حذفها من الأول، لخُلُوّ الجملة من العائد الرابط. وإنما الواو هي الرابط، وليس الأول كذلك، لأنّ فيه ضميراً رابطاً. فإن أتيت بالواو، كان تأكيداً للارتباط، وإن لم تأتِ بها فالضمير كافٍ"[3].

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٦٠.
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٨٧/٢.
(٣) شرح المفصّل،٧٩/٢.

وجاء في النحو الوافي: "ويتردد في فصيح الأساليب الواردة أسلوب مطرد، يحوي نوعاً آخر من التفريغ، يخالف ما سبق. وضابط هذا النوع: أن يكون الكلام مشتملاً على جملة قسمية، ظاهرها مثبت، ولكن معناها منفي، وجواب القسم جملة فعليّة ماضوية لفظاً مستقبلية معنى، مصدرة بـ "إلا"؛ نحو: سألتك بالله إلا نصرت المظلوم – ناشدتكَ اللهَ إلا تركت الإساءة. – حلفت بربي إلا عاونت الضعيف وقول الشاعر:

بالله ربكِ إلا قلتِ صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع[1]

فالاستثناء في الأمثلة السابقة – ونظائرها – مفرغ يقتضي أن يكون الكلام في معناه غير تام، وغير موجب، فالمراد: "سألتك بالله...إلا نصرَك المظلوم، - "ما نشدتك الله...إلا تركك الإساءة..." –"ما حلفت بربي...إلا على معاونتك الضعيف" - " ما حلفت بالله ربك...إلا على قولك صادقة ..." فقد اجتمع في الكلام الأمران معاً تقديراً؛ "وهما عدم التمام، وعدم الإيجاب" واجتمع معهما أمر ثالث؛ هو: أن الفعل – مع فاعله – بعد "إلا" مؤول بمصدر منسبك بغير سابك، ليمكن إعراب هذا المصدر على حسب ما تحتاج إليه الجملة قبل "إلا"، أي: على حسب ما يقتضيه "التفريغ" ؛ تطبيقاً لحكم "الاستثناء المفرغ". فيكون مفعولاً به في المثال الأول، "وهو: سألتك بالله إلا نصرت المظلوم " أي: ما سألتك بالله إلا نصرَك المظلوم، ويكون شيئاً آخر غير مفعول به"[2].

وجاء في ارتشاف الضرب: "ويلي "إلا" في النفي فعلٌ مضارعٌ بلا شرط سواء أتقدم اسم؛ نحو: ما زيدٌ إلا يفعلُ كذا أم فعلٌ، نحو: ما كان زيدٌ إلا يضربُ عمراً. ولا خرجَ زيدٌ إلا يجرُّ ثوبه، ويليها ماضٍ مسبوق بفعلٍ؛ نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[3]. أو ماضٍ مصحوب بـــ "قد". وقال أبوبكر بن طاهر: ما زيدٌ إلا قام لا يجوز، وما زيد إلا يقوم جاز، ولم يقل به من تقدم من النحاة، وأجاز المبرد: ما زيدٌ إلا قد قامَ. وفي "البديع" ما زيدٌ إلا قامَ لمْ يجزْ، فإن أدخلتَ قد أجازها قومٌ.

وأما قول الشاعر:

وكُلُّهُم حاشَاكَ إلا وَجدْتَهُ كَعَيْنِ الكَذوبِ جُهدُها واحْتِقالُها

فزعموا أنّ "كلهم" في تأويل الجحد، والمعنى: ما منهم أحدٌ حاشاكَ إلا وجدتَهُ فهو نظير: أُنشِدُكَ بالله إلا فَعَلْتَ، معناه: ما أنشدك إلا فعلكَ؛ صورته صورة واجب، ومعناه النفي وقدرت فعلتُ بالمصدر، وليس مع فعلتُ سابكٌ، فهو كلامٌ يعنُون به

---

(١) الشاهد فيه: تصدير جواب القسم بالحرف "إلا" وأن التقدير فيه: أسألك بالله إلا قلت، والاستثناء مفرغ.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، ٣٢٦/٢.

(٣) سورة الحجر الآية: (١١).

النفي المحصور في المفعول، وقولهم بالله إلا ما فعلت كلامٌ مختصر من قولهم: بالله لا تفعل إلا كذا، حذف جواب القسم وتُرِك ما يدل عليه؛ لأنّ الإيجاب لابد أن يتقدمه نفيٌ، وصُرحَ في قولهم: إلا ما فعلت بما المصدرية كما صرّح بها في قوله :

عمّرتُكِ اللهَ إلا ما ذكَرْتِ لنا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنا أيّامَ ذي سَلَمِ[1]

ومعنى "عمّرتُكِ الله": ذكّرتَكِ وسألتُكِ به، هو مثبتٌ معناه النفيُ؛ أي ما أسألك بالله إلا ذكرُكِ لنا. وفي "البديع": أوقعوا الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم أقسمتُ عليكَ بالله إلا فعلت، ونشدتك بالله إلا أجَبْتَ، وعزمت عليكَ إلا أجبْتَني، ومنه قول ابن عباس للأنصار، وقد نهضوا له بالإيواء والنصر: "إلا جلستم" التقدير: ما أطلبُ إلا فعلك، وما أريد إلا جلوسكم. وإذا صحّ ما حكَوا من قول ابن عباس، وأنّه لفظه كان في ذلك حُجة على أنّه قد يحذف عامل المستثنى منه المتروك، كما قال الفارسي في قول الشاعر:

تنوطُ التميمَ وتأبى الغَبُو قَ مِنْ سِنَةِ النّومِ إلا نهاراً[2]

تقديره: لا تغتذي وقتاً من الأوقات إلا نهاراً، فحذف لا تغتذى وهو العمل في المستثنى المتروك، وإذا جاء بعد "إلا" فِعْلٌ أو جملة اسمية لم يقَعْ موقعها "غير" ولو قلتَ: ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه بخفض "زيد" على الإضافة، ورفع "غير"، على أنه خبرُ مبتدأ محذوف جاز. واختلف مدلول "إلا" وغير؛ لأنّ في مسألة "إلا" زيدٌ خيرٌ من كل من جاءك، وفي مسألة "غير" نفيتَ أن يكون غيرُ زيدٍ خيراً منه"[3].

تقع في الاستثناء المفرغ الجملة الاسمية، والفعلية المضارعة، ولا يأتي بعد "إلا" الفعل الماضي إلا إذا كان مسبوقاً بـــ "قد" وذلك لتقريبها الفعل الماضي من المضارع الذي يدل على الحال.

وجاء في شرح التسهيل قوله في البيت السابق: بأن الشاعر يصف امرأة بالتنعّم وكثرة الراحة، وهي تأبى أن تغتبق، أي تتغذى بالعشيّ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة، ثم قال: إلا نهاراً، يريد لاتغتذى الدهر إلا نهاراً هذا معنى قول الفارسي، وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد: وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهاراً، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه وهو كثير، ومما حمل على ذلك قوله تعالى:

﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[4]، أي الحر والبرد وقول امرئ القيس:

---

(١) شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق، إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس – بغداد- شارع المتنبي، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م، ص٢٠١.

(٢) الغبوق: شرب العشاء وعكسه التميم. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ص٧٥.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٤٦١/٢ – ٤٦٢.

(٤) سورة النحل الآية: (٨١).

كأنّ الحَصَا مِن خَلْفِها وأمامِها إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعسَرا[١]

أراد إذا نجلته رجلها ويدها[٢].

وجاء في شرح المفصل: وقد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى، لدلالة الفعل على المصدر، فقالوا: "نشدتك اللهَ إلا فعلت"، والمراد: فَعْلَك. وذلك أنّ "نشد" فعلٌ قد استعمل على وجهين: أحدهما: أن يكون متعدياً إلى مفعول واحد، والآخر أن يكون متعدياً إلى مفعولين، فالمتعدي إلى مفعول واحد قولهم: "نشدتُ الضالةَ" إذا طلبتها، وأنشدوا لِنُصَيْب:

ظَلِلْتُ بذِي دَوْرانَ أنْشُدُ نَاقَتِي ومالي عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ[٣]

والناشد الطالب، وأنشد الأصمعي عن أبي عمرو:

يُصِيخُ للنبأةِ أسْماعه إصاخةَ الناشِدِ للمُنْشِدِ[٤]

الإصاخة: الاستماعُ، والناشدُ: الطالب، والمنشد: المعرّف.

الضرب الآخر أن يتعدى إلى مفعولين من باب "نشدت" وذلك قولهم: "نشدتُكَ" اللهُ إلا فعلتَ" هكذا حكاه سيبويه، وهو كلام محمول على المعنى، كأنّه قال: "ما أنشدُ إلا فَعْلَك" أي: ما أسألُك إلا فَعْلَك" أي:، ومثل ذلك" شرٌّ أهَرّ ذا نابِ" [٥]. "وشيء ما جاء بك "، وجازَ وقوعُ "فعلتَ" هاهنا بعد "إلا" من حيثُ كان دالاً على مصدره، كأنّهم قالوا: "ما أسألك إلا فَعْلَك".

ونحوه ما أنشده أبوزيد:

فقالوا ما تشاءُ فقلتُ ألْهُو إلى الإصباح آثِرَ ذي أثِيرِ[٦]

فأوقع الفعل على مصدره لدلالته عليه، فكأنه قال في جواب "ما تشاءُ اللّهْوَ"، وإذا ساغ أن تحمل "شرّ أهرّ ذا نابٍ" على معنى المنفيّ، كان معنى النفي في "نشدتُكَ اللهَ إلا فعلتَ" أظهرَ، لقوةِ الدلالة على النفي بدخول "إلا" لدلالتها عليه. ألا ترى أنهم

---

(١) ديوان أمري القيس، الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط٥، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ص٦٣.

(٢) شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢/ ١٩٣.

(٣) وفي رواية الديوان: **ظللت بذي ودّان أنشد بكريّ ومالي عليها من قلوص ولا بكر**

الشاهد فيه قوله: "أنشد ناقتي" بمعنى أطلبها وأبحث عنها. شعر نصيب بن رباح، مطبعة الإرشاد – بغداد- ١٩٦٧، ص٩٣.

(٤) أصاخ: يصيخ إصاخة: استمع وأنصت. النبأة: الصوت ليس بالشديد. النبأة: الصوت الخفي. الشاهد فيه: "إصاخة الناشد" بمعنى الطالب لمطلوبه، ديوان شعر المثقب العبدي، تحقيق، حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ص٤١.

(٥) هذا من أمثال العرب يضرب فيما يستدلّ به على الشر ومعناه: كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك، أي أن الكلب إنما حمله على الهرير شر.

(٦) وفي رواية الديوان وقالوا بدلاً من فقالوا. اللغة: ألهو آثر ذي أثير: أي أبدأ باللهو قبل كل شيء.

ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، تحقيق أسماء أبوبكر محمد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ص٦٣.

قالوا: "ليسَ الطيبُ إلا المِسْكَ"، فجاز دخول "إلا" في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر، وإن لم يجز "زيدٌ إلا منطلقٌ لمّا كان عارياً من معنى النفي. ومثله من الحمل على المعنى قول الفرزدق:

أنا الزائدُ الحَامِي الزمارَ وإنّما يُدافِعُ عن أعْراضِهم أنا ومِثْلِي[1]

والمراد: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا ولذلك فصَلَ الضميرَ حيث كان المعنى: ما يدافع إلا أنا. ولو لا هذا المعنى لم يستقِمْ لأنك لا تقول: "يقوم أنا". فكما جاز "يدافع أنا"، لأنه في معنى "ما يدافع إلا أنا"، كذلك جاز "أسألكَ إلا فعلتَ" لأنه في معنى "لا أسألك إلا فَعْلَكَ".

وأمّا "أقسمت عليك إلا فعلتَ"، فقياسُه، لو أجرِيَ على ظاهره، أن يقال: "لَتَفْعَلَنَّ"، لأنه جواب القسم في طَرَفِ الإيجاب بالفعل، فتلتزمه اللامُ والنونُ، لكنّهم حملوه على "نشدتُك اللهُ إلا فعلتَ"، لأنّ فيها واحد. قال سيبويه: سألتُ الخيل عن قولهم: "أقسمت عليك لمّا فعلتَ وإلا فعلتَ"، لِمَ جاز هذا وإنما "أقسمتُ" هاهنا كقولك "واللهِ"؟ فقال : وجهُ الكلام: "لتفعلنّ"، ولكنهم أجازوا هذا، لأنهم شبهوه بقولهم: "نشدتُكَ الله إلا فعلتَ" إذا كان المعنى فيها الطلب"[2].

وجاء في اللباب معنى قوله تعالى:﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾[3]. وقرئ[4]: "وما يُخَدّعُون" ويُخَدّعُون من خدّع مشدداً. و "يخدّعون" بفتح الياء والتشديد؛ الأصل يتخدعون، فأدغم. وقرئ[5]: "وما يُخْدَعُون"، "ويُخَادَعُون" على لفظ ما لم يسم فاعله، وتخريجها على أنّ الأصل "وما يَخْدَعُون إلا عَنْ أنفسهم" فلما حذف الجر انتصب على حدّ:

تَمُرّونَ الدّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُم عليّ إذَنْ حَرَامُ[6]

"إلا أنفسهم " "إلا" في الأصل حرف استثناء و"أنفسهم" مفعول به، وهذا استثناء مفرغ، وهو: عبارة عن ما افتقر فيه ما قبل "إلا" لما بعدها، ألا ترى أن "يخادعون"

---

(١) ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٤٨٨.
في رواية الديوان: **أنا الضامنُ الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي**
اللغة: الزائد: المدافع. الأعرض: كل ما على الرجل حمايته. الزمار: كلّ ما يجب الحفاظ عليه.
المعنى: يقول: إنه حامي مجد وشرف ومآثر قومه، ولا يستطيع القيام بهذه المهمة إلا هو ومثله.
الشاهد فيه قوله: "ما تشاء"؟ فقلت: ألهو" حيث استخدم الفعل للدلالة على مصدره "اللهو".
(٢) شرح المفصل، ٨١/٢-٨٢.
(٣) سورة البقرة الآية: (٩).
(٤) وهي قراءة قتادة ومورق العجلي.
(٥) قرأ بها الجارود بن أبي سبرة وأبو طالوت عبد السلام بن شداد.
(٦) وفي رواية الديوان: **أتَمْضُونَ الرّسُومَ ولا تُحيّا كلامكم علي إذن حرام**
ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م، ص٤١٦.

يفتقر إلى مفعول به؟ ومثله: "ما قام إلا زيد"، فـ "قام" يفتقر إلى فاعل، والتام بخلافه، أي مالم يفتقر فيه ما قبل "إلا" لما بعدها، نحو: "قام القوم إلا زيداً"، وضربت القوم إلا بكراً، فقام قد أخذ فاعله، وضربت أخذ مفعوله، وشرط الاستثناء المفرغ أن يكون بعد نفي، أو شبهه كالاستفهام والنهي"[1].

وقد ورد الاستثناء المفرغ في القرآن الكريم من غير نهي أو نفي أو شبهه كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [2] ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [3] ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [4] يقع الاستثناء المفرغ في الاسم الاسم المفرد، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية المضارعة أو ماضوية مسبوقة بـ "قد" أو جملة قسمية ظاهرها مثبت ولكن معناها منفي وجواب القسم جملة فعلية ماضوية لفظاً مستقبلة معنى واقعة بعد "إلا" وجوز بعضهم في الموجب، لكن الجمهور منعه.

الاستثناء المفرغ عند البلاغيين:

الاستثناء المفرغ عند البلاغيين هو: "القصر" وهو في قوة جملتين في علم المعاني بأن يكون الكلام كثيراً بألفاظ قليلة، وله فوائد كثيرة منها ما ذكرها صاحب التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم حيث قال: "ويذكر أهل البلاغة في إفادة القصر في الاستثناء المفرغ أنّ النفي في أول الجملة ينصب على المستثنى منه المقدّر، ففي قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [5] فهنا المستثنى منه المقدر "وما يخدعون أحداً" فإذا ثبت شيء منه بواسطة إلا بعد النفي البات: "إلا أنفسهم أخرج بذلك البعض من الكل، فيتحقق حكم الإتيان للمذكور المستثنى، ويتقى عمّا سواه، المستثنى منه وذلك هو مفهوم القصر. والذي يذهب إليه بعض الباحثين اعتماداً على ملاحظة السيوطي بأن الحصر في الاستثناء المفرغ

---

(١)عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٣٣٩/١.

(٢) سورة البقرة الآية: (٤٥).

(٣) سورة الأنفال الآية: (١٦).

(٤) سورة المؤمنون الآيتان: (٥-٦).

(٥) سورة البقرة الآية: (٩).

"في قوة جملتين" هو أنّ القصر في مظهره النحوي شكل متولّد عن جملتين، إحداها منفية والأخرى مثبتة: "وما يخادعون أحداً" "يخادعون أنفسهم"، وتبدو الجملتان متضاربتين لا يستقيم معنوياً توليهما في الكلام، لأن النفي البات في الأولى ينفي كل صيغة من صيغ الإثبات بعده، كما أنّ الإثبات في الثانية يستوجب مبدئيّاً إبطال كل نفي سابق. إلا أنّ التصرّف في عناصر الجملتين يحذف المفعول به في الأولى "أحداً" والمسند في الثانية "يخادعون" وتعويضهما بأداة الاستثناء "إلا" يجعل الجمع بين النفي والإثبات المتضاربين حسبما سبق ممكناً بل مقصوداً. إنّ الجمع بين النفي والإثبات في تركيب واحد وعلى حال من التآلف يجعل الكلام مخصوصاً بالمثبت دون المنفي، وهذا الجمع بين حكمين متنافرين في الأصل هو الذي يجعل القصر تركيباً طريفاً، مظهره جملة أحادية وأساسه جملتان مستقلتان متضاربتان فهو من هذه الناحية في قوة جملتين"[١].

ومن خلال ما سبق يبدو للدارس اتفاق النحاة والأصوليين والبلاغيين على الاستثناء المفرغ وتفرغه للعمل في ما بعده، وذكر جمهور النحاة أن المفرغ لا يأتي بعد الإيجاب وإنما اشترطوا له تقدم نهي أو نفي أو شبهه، وعللوا ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب، وأن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، والأولى أن يُقال يأتي في الإيجاب، وقد ورد في القرآن الكريم بعد الإيجاب، ولكنه قليل في كلام العرب، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه، والمصدر المؤكّد لعامله وكذا الحال المؤكد لعامله وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً ومنفياً قبل: "إلا" ثم مخالفته بعد: "إلا" يجوز أن يقع التفريغ في الفاعل والظرف والجار والمجرور والنعت بالجملة.

---

(١) ربيعة الكعبي، التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٨١.

المبحث الثالث
الوظيفة النحويّة والدلاليّة للاستثناء

لا يكون الاستثناء إلا بأدوات وهي: أسماء وأفعال وحروف وما استعمل حرفاً وفعلاً، وعدد هذه الأدوات سبعة عشر أداة، فمنها ما هو متفق عليه، ومنها ما وقع فيها الخلاف مع مَنْ عدّها من أدوات الاستثناء، ومنها ما هو قليل الاستعمال.

أولها الحروف وهي: "إلا" وهي حرف باتفاق وهي أم أدوات الاستثناء والأصل فيه ، وتستخدم في كل أنواع الاستثناء بالأصالة، ولا تخرج عن معناه ولا تفيد غيره، وتقع حيث لا يقع غيرها. و"عدا، وخلا، حاشا" المستثنى بهن مجرور أو منصوب فإن كان منصوباً فهن أفعال مستحقة التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهن مجروراً فهنّ أحرف جر شبيهة بالزائدة ويجر الاسم بعدهن لفظاً فقط، منصوب محلاً على الاستثناء ويكون لهن محل من الإعراب كالزائدة، والكثير الجر بهن. و "لمّا" وهي من الحروف المهملة التي لا تعمل فيما بعدها وهي من أدوات الاستثناء قليلة الاستعمال.

ثانياً الأسماء فمنها ما اتفق عليه ومنها ما وقع فيه الخلاف وهي: "غير" وهي اسم باتفاق وأصله تفيد المغايرة والفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً، ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكور على سبيل التعريف.

و "سوى" ووقع فيها خلاف بين الاسميّة والظرفيّة، فبعض الأدلّة وجب انتفاء الظرفية منها كما هي منتفية عن غير، والدليل على اسميتها أنهم يدخلون عليها حروف الخفض. و "لا سيمّا" وسيّ اسم نكرة، ولا نافية للجنس. وأضاف بعض النحاة أخوات لها وهي: لا مثل ما" – "لا سوى ما" والأولى أن نقتصر عليها في استعمالنا لشيوعها ووضوحها. و "بَلْهَ" قال بعض الكوفيين: هي اسم بمعنى: "غير". و "بَيْدَ" وهي اسم من أخوات "غير" الاستثنائيّة وتلحق بأدوات الاستثناء.

ثالثاً الأفعال أولها: "ليس ولا يكون" ويكونان بمعنى "إلا" الاستثنائيّة فيستثنى بهما، والمستثنى بهما واجب النصب؛ لأنه خبر لهما واسمهما ضمير مستتر وجوباً. و "ماعدا و ما خلا" عدّ النحويون هذه التراكيب من أدوات الاستثناء وذهبوا فيها إلى أنّها تفيد ما أفادته "إلا" في الاستثناء.

ووقع خلاف في "دُونَ" بين الظرفيّة ومعنى "سوى"، والعمل بها قليل في الاستثناء.

وذكر بعض النحويين أدوات ونسبوها إلى أدوات الاستثناء والعمل بها قليل ولا يقاس عليه. أولها: "اللام" بمعنى "إلا" في المفرّغ، إذا سبقت بأن التي تفيد النفي، ومن قال بمعناها الفرّاء، في قوله: "إنْ ضربت لزيداً، كمعنى قولك: ما ضربت إلا زيداً" ويسمونها لام "إلا".

ثانيها: "ما" ذهبت طائفة من النحويين إلى أن "ما" أداة استثناء، واستدلوا على ذلك بقول العرب: "كل شيء مهه ما النساء وذكرهن"، ولم يطق استخدامها في الاستثناء إلا في هذا المثل، وقيل بعدها عدا محذوفة، والأولى عدم عدّها من أدوات الاستثناء، وسوف نرى كل ذلك في موضعه – إن شاء الله - .

ناصب المستثنى

هنالك اختلافات كثيرة في ناصب المستثنى. فصارت كل مجموعة من النحاة تدلي بدلوها، وتأتي بشواهدها وأدلتها لتؤكد صحّة أقوالها، ولابد من عرض هذه الآراء للنظر فيها، ومعرفة أصح الأقوال منها إن شاء الله.

قال ابن الأنباري في ناصب المستثنى: "اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب، نحو: "قام القوم إلا زيداً"، فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه "إلّا" وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفرّاء ومَن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم – إلى أنّ "إلّا" مركبة من "إنّ" و"لا"، ثمّ خففت "إنّ" وأدغمت في "لا" فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ "إنّ"، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ"لا"، وحكي عن الكسائي أنّه قال: إنّما نصب المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلّا أنّ زيداً لم يقم، وحكي عنه أيضاً أنّه قال: ينتصب المستثنى لأنّه مشبه بالمفعول. وذهب البصريّون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط "إلّا" [١].

وذكر المالقي ذلك في قوله: "ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أنّ الناصب له الفعل الذي قبل "إلّا" أو ما جرى مجراه بواسطة "إلّا". وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ الناصب له "أنّ" مقدرة بعد "إلا" تقديره عندهم في "قام القوم إلا زيداً"، إلا أنّ زيداً ما قام، فحذف ذلك لدلالة الكلام عليه. وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنّ العامل فيه "إلا" لأنّ النصب إنّما كان بها، ولولاها لم يكن اسمٌ ولا نصب، وهي بمعنى: أستثني وحالّة محلّه" [٢].

وعلل صاحب أسرار العربيّة على قول البصريين: "ذهب البصريّون إلى أنّ العامل هو الفعل بتوسط "إلا"، وذلك لأنّ هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل، إلّا أنّه قَوِيَ بـ "إلا" فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المعدّية؛ ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: "استوى الماء والخشبة" فإنّ الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك ههنا "[٣].[٤]

وأضاف صاحب شرح المفصّل معنى الفعل حيث قال: "إنّ العامل فيه الفعل المقدّم، أو معنى الفعل بواسطة "إلا". فإن قيل: الفعل المتقدّم لازمٌ غيرُ متعدّ، فكيف يجوز

---

(١) كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفاء بن عبد الله الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٢٤٣/١.

(٢) أحمد بن عبد النورالمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق، أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص، ٩٠ – ٩١.

(٣)عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م، ص ١١٦.

٤

أنْ يعمل في المستثنى النصب؟ قيل: لمّا دخلت عليه "إلا" قوّته، وذلك أنّها أحدثت فيه معنى الاستثناء، كما يُقوّى بحرف الجر في "مررتُ بزيدٍ" فإن قيل: فهلّا أعملوا "إلا" فيما بعدها كما أعملوا حرفَ الجر لما أوصلتِ الفعلَ إلى ما بعدها، فالجواب أنّ "إلا" إنّما لم تعمل جرّاً، ولا غيرَه من قبل أنّها لم تخلُص للأسماء دون الأفعال والحروف، ألا تراك تقول: "ما جاءني زيدٌ قطّ إلا يقرأ"، و"لا مررتُ بمحمدٍ قطّ إلا يُصَلّي"، و"لا لقيت بكراً إلا في المسجد"، و"لا رأيت خالداً إلا على الفرس"، فلمّا لم تخلُص للأسماء، بل باشرتَ بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء، لم يجز لها أن تعمل جرّاً، ولا غيره، وذلك لأنّ العامل ينبغي أن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، فلمّا لم يكن لـ "إلا" اختصاصٌ بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه" [١].

وذكر صاحب المقاصد الشافية في هذه المسألة قد اضطرب الناسُ فيها على أقوال:

" أحدها: أنّه انتصب بعد تمام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به، ويعزى لسيبويه.

والثاني: أنّه انتصب بإلا وحدَها، وهو رأي ابن مالك وزعم أنّه مذهب سيبويه والمبرّد.

والثالث: أنّه انتصب بالفعل المتقدّم بوساطة "إلا" وهو رأي السيرافي، والفارسي، وابن الباذش، وزاد أنّ النصب في غير بغير واسطة، بل عَمِل فيها كعمله في الظروف المبهمة لأنّ غيراً تشبهها في الإبهام.

والرابع: أنّ النصب بالفعل المتقدّم بغير وساطة "إلا"، وهو رأي ابن خروف.

والخامس: أنّ النصب بما في "إلا" من معنى الاستثناء، فكان النصب بفعل، فإذا قلتَ: قام القوم إلا زيداً، فالتقدير أستثني زيداً، ونسب هذا إلى المبرّد، ونحوه منقول عن الزجاج.

والسادس: أنّه منصوب بالمخالفة؛ لأن ما بعد "إلا" مخالف لما قبلها، وهو أصل الكوفيين، وحكي عن الكسائي" [٢].

اضطربت أقوال النحاة في ناصب المستثنى إلى أقوال كثيرة، وجميع الأقوال القصد بها واحدٌ، وهو ربط القوانين وتثبيتها في النفس، من هنا يرى الدارس أنّ الناصب للمستثنى هو: الفعل المقدّم أو معنى الفعل بواسطة "إلا" لأن الفعل الذي قبل "إلا" أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها أو المتضمّن له، ولو لاه لم يكن، والعمل إنّما هو في كلام العرب للطالب المتضمن فلا عمل إلا بذلك.

---

(١) شرح المفصل للزمخشري، ٢ /٤٦-٤٧.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، المقاصدُ الشافيةُ في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق، عيّاد بن عيد الثُّبيتي، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرّمة – ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ٣ /٣٤٩.

حكم تكرار "إلا"

إذا تكررت "إلا" في الاستثناء بغير عطف تكون "إلا" للتوكيد، بحيث يصح حذفها، وذلك إذا تلت عاطفاً بالواو خاصّة دون غيرها من حروف العطف أو تلاها اسم متفق مع ما قبلها في معناه ومدلوله ومقصود بالحكم ألغيت، وإن كان التكرار لغير التوكيد وكان العامل الذي قبل "إلا" مفرّغاً تركته يؤثر في واحد من المستثنيات ونصبت ما عدا ذلك وإن كان العامل غير مفرّغ فإن تقدّمت المستثنيات على المستثنى منه نُصبت كلها، هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ ، أما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض فإن كل واحد منها لا يدخل في غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض والذي سماه سيبويه بـــ "تثنية المستثنى" كالأعداد ففيه خلاف بين النحويين و الأصوليين.

حكم "إلا" إذا تكررت للتوكيد:

إذا تكرت "إلا" للتوكيد يصح تركها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعاً لما بعد "إلا" قبلها بدلاً منه وذلك إن توافقا في المعنى، ومعطوفاً عليه إن اختلفا فيه، وذكر ذلك ابن مالك في ألفيته حيث قال:

وأَلْغِ إلّا ذاتَ تَوْكيدٍ: كَلا تَمْرُرْ بِهِمْ إلّا الفَتَى إلّا الَعلا

إذا كررت "إلّا" لقصد التوكيد لم تؤثّر فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف نحو "ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدٍ إلا أخيك" فـ "أخيك" بدل من "زيد" ولم تؤثر فيه "إلّا" شيئاً أي لم تُفِد فيه استثناء مستقِلّاً، وكأنّك قلت: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ أخيكَ، ومثله "لا تمرُرْ بهم إلا الفتى إلا العلا" والأصل: "لا تمرر بهم إلا الفتى العلا فـ "العلا" بدلٌ من الفتى، وكررت "إلا" توكيداً، ومثال العطف " قام القومُ إلّا زيداً وإلّا عمراً "والأصل: إلا زيداً وعمراً ، ثمّ كررت "إلّا" توكيداً، ومنه قوله:

هَلِ الدّهرُ إلّا ليلَةٌ ونَهارُها وإلّا طُلُوع الشمسِ ثمّ غِيارُها (١)

والأصل: وطلوعُ الشمس، وكررت "إلّا" توكيداً.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

---

(١) اللغة: غيارها: بزنة قيام -هو مصدر بمعنى الغياب.

المعنى: أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم "عيرها الواشون" نسبوها إلى العار، وهو كل ما يلزم الذم.

الشاهد فيه قوله: "وإلا طلوع الشمس" حيث تكررت "إلا" ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت، وعطف على ما بعدها على ما قبلها. ديوان أبي ذؤيب الهذلي.

مالَكَ مِنْ شَيخِكَ إلّا عَمَلُهْ إلا رَسِيمُه وإلّا رَمَلُهْ[1]

والأصلُ: إلا عملُه رسيمُهُ ورَمَلُه فـ "رسيمه": بدل من عمله، "وَرَمَلُه" معطوف على "رسيمه" وكررت "إلا" فيها توكيداً"[2].

في البيت السابق اجتمع العطف والبدل، وذهب ابن خروف إلى أن "رسيمه" و "عمله" بدل تفصيل من "عمله"، وهما كل العمل و "إلا" المقترنة بكل منهما زائدة مؤكدة. و "الرسيم" و "الرمل" ضربان من السير، والرسيم في السعي: الركض، والرمل في الطواف الإسراع. وجاء في كافية ابن الحاجب: "إذا كررت للتأكيد، فإمّا أن يكون ما بعدها عطف النسق، ولا بد من حرف العطف قبل "إلا""[3] ، نحو: "ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرو"، وإمّا أن يكون بدلاً، وهو إمّا بدل الكل، نحو: "ما جاءني إلا زيدٌ إلا أخوك"، إذا كان الأخ زيداً؛ أو بدل البعض، نحو: "ما ضربت إلا زيداً إلا رأسه"؛ أو بدل الاشتمال، نحو: "ما أعجبني إلا زيد إلا عمله"؛ أو بدل الغلط، نحو: "ما أتاني إلا زيد إلا عمرو"؛ وإمّا أنْ يكون عطف بيان، نحو: "ما أتاني إلا أخوك إلا زيد"، إذا كان زيد هو الأخ"[4].

يصح ترك "إلا" والاستغناء عنها إذا كررت للتوكيد، جعلتها كأنها زائدة، وشرط التكرار أنْ يكون الثاني يغني عن الأول، وإلا يكن مغنياً عُطف بالواو.

حكم "إلّا" إذا تكررت لغير توكيد:

قال ابن مالك في ألفيته:

وإنْ تكرّرْ لا لتوكيدٍ فمَعْ تَفْرِيغِ التأثيرَ بالعَامِلِ دَعْ

إذا كرّرتَ "إلا" لغير التوكيد – وهي: التي يُقصد بها ما يُقصدُ بما قبلها من الاستثناء، ولو أُسقِطتْ لما فُهِم ذلك – فلا يخلو: إمّا أن يكون الاستثناء مفرّغاً، أو غير مفرّغ.

فإن كان مفرّغاً شغلتَ العاملَ بواحدٍ ونصبتَ الباقي، فتقول: "ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً" ولا يتعين واحدٌ منها لِشَغل العامل، بل أيّها شئت شغلتَ العاملَ به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: "فمع تفريغ – إلى آخره" أي مع الاستثناء المفرّغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحدٍ مما استثنيته بإلا، وانصب الباقي.

---

(١) البيت لراجز لم يسمه أحد، وهومن شواهد سيبويه ٣٧٤/١.
اللغة: "شيخك" قيل الجمل، وقيل الرجل المسن. الرسيم: السعي بين الصفا والمروة. الرمل: السعي في الطواف.
الشاهد فيه: "إلا رسيمه وإلا رمله" حيث تكررت "إلا" في البدل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد وقد ألغيت.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، ١/ ٥٤٩ – ٥٥١.
(٣) أي: إلا الثانية.
(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ١٤٧/٢.

وإنْ كـان الاسـتثناء غيـر مفـرّغ بـأن اشـتغل بمـا يقتضـيه قبـل "إلا" فـإن تقـدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء وجوباً، ولا يجوز في شيء منها الإتباع وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

ودُونَ تفرِيغٍ معَ التّقدّمِ نَصْبَ الجَميعِ احْكُمْ بهِ والتَزِمِ
وانْصِبْ لِتَأخيرٍ وجيءْ بواحدِ منهَا كَمَا لو كان دونَ زائدِ
كلَمْ يَفُوا إلا امْرؤٌ إلا علِي وحُكْمُها في القَصْدِ حُكْمُ الأوّلِ

فـلا يخلـو: إمّـا أنْ تتقـدم المسـتثنيات علـى المسـتثنى منـه، أو تتـأخّرَ. فـإن تقـدّمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام موجباً أو غير مُوجَب، نحـو: "قـام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً القومُ، ومـا قـامَ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً القومُ" وهذا معنى قوله: "ودون تفريغ – البيت". وإنْ تأخر فلا يخلو: إمّا أنْ يكون الكلام موجباً، أو غير موجَب، فإن كان موجباً وجب نصبُ الجميعِ، فتقول: "قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً" وإنْ كـان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ واحدٌ منها بمـا كـان يعامل بـه لـو لـم يتكرر الاستثناء: فيبدل ممـا قبلـه – وهـو المختـار – أو ينصـب - وهـو قليـل – كمـا تقدّم، وأما باقيها فيجب نصْبُه، وذلك نحو: "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً" فـ "زيد" بدل من أحد، وإنْ شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف "لم يفوا إلا امرؤٌ إلا عليّ" فـ "ـامرؤ" بدل من الواو في "يَفُوا" وهذا معنى قولـه:" وانصب لتأخير – إلى آخره" أي: وانصب المستثنيات كلّها إذا تـأخّرت عن المستثنى منـه إنْ كان الكلام موجَباً، وإنْ كان غير موجَب فجئ بواحد منها معرباً بما كـان يُعرَبُ بـه لـو لـم يتكـرر المستثنى، وانصـب البـاقي. ومعنـى قولـه: "وحكمهـا فـي القصـد حكـم الأوّل" أن ما يتكرر من المستثنيات حكمُه في المعنى حكم المستثنى الأول، فيثبت لـه ما يثبت للأول: من الدّخول والخروج، ففـي قولـك: "قـام القومُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً" الجميـع داخلـون، وكـذا فـي قولـك: "مـا قـامَ أحـدٌ إلا زيـدٌ إلا عمـراً إلا بكـراً" الجميع داخلون"[1].

قال سيبويه في كتابه: "وذلك قولك: "مـا أتـاني إلا زيدٌ إلا عمراً". ولا يجوز الرفع في "عمرو" من قِبَل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى. وذلك أنّك لا تريد أن تُخـرجَ الأوّلَ مـن شـيء تـدخل فيـه الآخـر. وإنْ شـئت قلـت: "مـا أتـاني إلا زيـداً إلا عمرٌو"، فتجعل الإتيان لـ"عمرو" ويكون "زيد" منتصباً من حيث انتصب "عمرو" فأنـت فـي ذلـك بالخيـار إنْ شـئت، نصـبت الأوّل ورفعـت الآخِـر، وإنْ شـئت نصـبت الآخر ورفعت الأوّل. وتقول: "ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بِشْرٌ"، فجعلت "بشراً" بـدلاً مـن "أحـد" ثـمّ قدّمت "بشراً" فصـار كقولـك: "مـالي إلا بشـراً أحـدٌ"؛ لأنـك إذا قلـت: "مالي إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ"، فكأنّك قلت: مالي أحدٌ إلا بشرٌ.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ٥٥٢ – ٥٥٤.

والدليل على ذلك قول الكميت:

فما لِيَ إلّا اللهُ لا ربّ غيرَه ومالي إلا اللهَ غيرَكَ ناصِرُ [١]

فـ "غيرُك" بمنزلة "إلا زيداً".

وأمّا قوله، وهو حارثة بن بدر الغدانيّ:

يا كَعبُ صَبْراً على ما كان من حد يا كعبُ لم يَبْقَ منّا غيرُ أجسادِ

إلا بغيّاتُ أنْفاسٍ نُحشرجُها كراحلٍ رائحٍ أو باكِرٍ غادي [٢]

فأنّ "غير" ههنا بمنزلةَ "مِثْل"، كأنّك قلت: "لم يبق منّا مثْلُ أجسادِ إلا بقيّات أنفاس".

وعلى ذا أنشدَ بعضُ الناس هذا البيتَ رفعاً للفرزدق:

ما بالمدينة دارٌ غيرُ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانا[٣]

جعلوا "غير" صفة بمنزلة "مثل"، ومَن جعله استثناء، لم يكنْ له بدُّ من أن ينصب أحدَهما، وهو قول ابن أبي إسحاق. وأمّا إلا "زيدٌ" فإنّه لا يكون بمنزلة "مِثْل" إلا صفة. ولو قلت: "ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله"، كان جيّداً، إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكنْ غيرَه، لأن هذا يكرر توكيداً كقولك: "رأيت زيداً زيداً" وقد يجوز أن يكون غيرَ زيد على الغلط والنسيان كما يجوز أنْ تقول: "رأيت زيداً عمراً"، لأنّه إنّما أراد "عمراً"، فنسي، فتداركَ "[٤].

الاسمان المستثنيان وإن اختلف في إعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء. وإنما رفع أحدهما ونصب الآخر على ما يوجهه تصحيح اللفظ. كما في مثال سيبويه – ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً – فلابد من رفع أحد الاسمين؛ لأن الفعل المنفي لا فاعل له، فلا بد من رفع أحد الاسمين بعد "إلا" فاعلاً له. ولم يجز رفع عمرو لأن؛ المرفوع بعد إلا يرفع إذا فرغ له الفعل الذي قبل إلا أو بدلاً من المرفوع الذي قبله.

---

(١) الشاهد فيه: تكرير المستثنى بـ "إلا" و "غير" والتقدير: مالي ناصرٌ إلا الله غيرك، فالله بدل من ناصر، وغيرك نصب على الاستثناء فلمّا قدما لزما النصب لأن البدل لا يقوم على المبدل منه.

ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق، محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٩٧.

(٢) اللغة: نحشرجها: ردّدها في حلوقنا. الرائح: العائد. الغادي: المنطلق صباحاً.

المعنى: اصبر يا كعب على ما حصل، فلم يبق منّا سوى جلودنا، وسوى أنفاس تضطرب في حلوقنا اضطراب الرائح الغادي.

الشاهد فيه: إبدال "إلا" وما بعدها من قوله "غير أجساد"، لأنه أنزل "غير" منزله "مثل" في وضعها للإخبار بها، ولم يقصد بها معنى الاستثناء فينصبها لتقدمها. ديوان حارثة بن بدر الغداني.

(٣) لم أقع على البيت في ديوانه، وبلا نسبة في الجنى الدّاني، ص٥١٩، والمقتضب، ٤٢٥/٤.

الشاهد فيه: إجراء "غير" على "دارٌ" نعتاً لها، فلذا رفع ما بعد "إلا" على البدليّة.

(٤) الكتاب، ٣٥٦/٢ -٣٥٩.

وليس في عمرو وجه من وجهي الرفع؛ لأن الفعل قد ارتفع به زيد وفرغ له ولا اسم قبله يبدل منه، ولا يتعين ما يُشغل به العامل، ولكن شغله بما يليه أولى.

تكرار الاستثناء بحرف العطف:

من القضايا التي تناولها النحويون في الاستثناء وقلّ الخلاف فيها قضية تكرار المستثنى ويكون هذا في الاستثناء المنفي والموجب، كما يكون في الاستثناء من العدد والأخير لم يتطرق إليه المتقدمون إلا ما نسب إلى الفرّاء وبعض الفقهاء؛ أمّا المتأخرون فإنّ أغلبهم تعرّضوا له وأوضحوا عملية الإخراج فيه. وتكرار المستثنى على ضربين ضرب أريد به الإخراج وضرب أريد به التوكيد والعطف، وتكرار المستثنى في العدد يكون من الضرب الأول.

المراد بالتكرير في هذه المسألة وما بعدها – هو أن تكرر "إلا" لقصد استثناءٍ لا للتأكيد.

وجاء في الكاشف عن المحصول: "إن كان البعض معطوفاً على البعض بحرف العطف، كان الكل عائداً إلى المستثنى منه؛ كقولك: "لفلان عندي عشرة إلا أربعة وإلا خمسة"[١].

وجاء في أصول الفقه: "في هذه الحالة فإن الاستثناءات كلها ترجع إلى المستثنى منه الأول – لأن العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم – والمعطوف خارج من المستثنى منه اتفاقاً فيكون المعطوف عليه مثله في ذلك – عملاً بالمشاركة في الحكم وهو الإخراج"[٢].

وأشار صاحب العقد المنظوم إلى عدم الجمع بين "إلا" و "الواو"، بقوله: "إنّ العرب لا تجمع بين "إلا" و "واو" العطف، فلا تقول: قام القوم وإلا زيداً؛ لأنّ "إلا" مخرجة، والواو جامعة؛ فهما متناقضان؛ فلا يجمع بينهما، بل لا تجمع الواو العاطفة مع "إلا" ألبتة، إلا إذا عطفت استثناء على استثناء؛ فإنها حينئذٍ تكون جامعة بين الاستثناءين، أما مع الاستثناء الواحد فلا"[٣].

وعلل صاحب تنشيف المسامع في رجوعه للكل بقوله: "إنّ الاستثناء يجب أن يتعقب المستثنى منه ولا يجوز فصله عنه، فإذا عطف بعضه على بعض صار كالجملة الواحدة، وإلا لم يصح أن يكون استثناء ووجهه بعض أصحابنا بأنه عطف على المنفي فيكون نفياً"[٤].

وذكر صاحب نثر الورود:

وذا تعدُّدٍ بعطف حصِّلِ بالاتفاق مُسْجَلاً للأوّلِ

---

(١) الكاشف عن المحصول في علم الأصول، ٤٥٤/٤.
(٢) محمد أبو النور زهير، أصول الفقه، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر، ٢٣٢/١.
(٣) العقد المنظوم، ص٦٢٦.
(٤) تنشيف المسامع بجمع الجوامع، ٣٧٤/١-٣٧٥.

يعني أن الاستثناءات المتعددة إذا كان بعضها معطوفاً على بعض ترجع كلها للأول الذي هو المستثنى منه، لا الأول من الاستثناءات. وقوله مسجلاً يعني مطلقاً أي سواء كان الاستثناء مستغرقاً أم لا؟ إلا أنه يبطل في المستغرق ويصح في غيره"[١].

قال صاحب الاستثناء عند الأصوليين: "وبيان ذلك: أن العطف يقتضي التشريك والمساواة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ومجانستهما فيه، والاستثناء يقتضي إخراج المستثنى ومباينته في الحكم للمستثنى منه، والإخراج والمباينة متناقضان للضم والمجانسة، والجمع بين المتناقضين غير جائز.

ثمرة القاعدة: وبناء على القاعدة المذكورة وهي: عدم جواز الجمع بين أداة الاستثناء وحرف العطف في قول المقر: له عليّ مائة إلا ثلاثة وإلا اثنين إلى صدر الكلام المستثنى منه وهو "مائة" فيلزمه خمسة وتسعون، لأن "الثلاثة" التي هي معطوفة عليها عادت على صدر الكلام الذي هو المائة ليخرج منها، وذلك بموجب المساواة بين المتعاطفين"[٢].

ومن خلال ما سبق يبدو للدارس اتفاق الأصوليين على أن الاستثناء إذا تكرر بواسطة حرف العطف فإن جميع الاستثناءات المعطوفة تتبع الاستثناء المعطوف عليه في العود على أصل الكلام الذي هو المستثنى منه الأول، ولا يجوز إرجاع الاستثناء المعطوف إلى متلوه؛ لأن العرب لا تجمع في كلامها بين أداة الاستثناء وحرف العطف؛ لأن ذلك يؤدي إلى النقيضين.

تكرار الاستثناء بغير حرف عطف:

تناول النحاة والأصوليون تكرار الاستثناء بغير حرف عطف، وهذه المسألة قائمة على جواز الاستثناء من الاستثناء، والقول في الاستثناء المستغرق وغير المستغرق. وذكر ذلك صاحب أصول الفقه حيث قال:

"الحالة الأولى: أن يكون المستثنى مستغرقاً لما قبله وليس هناك حرف عطف مثل له عليّ عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة. وفي هذه الحالة أيضاً ترجع الاستثناءات كلها إلى المستثنى منه الأول – لأن استغراق الثاني للأول يمنع من رجوعه إليه لأن شرط الاستثناء عدم الاستغراق – وتصحيح الكلام يقتضي برجوعه إلى المستثنى منه الأول فلذلك قلنا برجوع الجميع إلى المستثنى منه الأول.

والاستغراق في هذه الحالة صادق بأن يكون الثاني أكثر من الأول كالمثال السابق أو مساوياً له مثل قولنا علي عشرة إلا اثنين إلا اثنين يلزمه ثمانية على رأي الأسنوي وستة على الرأي الآخر.

---

(١) محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، نثر الورود على مراقي السعود، تحقيق، محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، دار المنارة – جدة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ٢٩٢/١.

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص، ١٠٥ – ١٠٦.

الحالة الثانية: أن يكون الثاني من الاستثناءات ليس مستغرقاً لما قبله وليس بينهما عاطف مثل قولنا علي عشرة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة – وفي هذه الحالة يرجع كل واحد إلى ما قبله مباشرة لأن ما قبله أقرب إليه من المستثنى منه الأول فيختص به ويلاحظ حينئذٍ أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي حتى لا يترتب على ذلك خطأ في الإخراج و لنضرب لذلك مثلاً نقيس عليه غيره من الأمثلة: من قال عليّ عشرة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة – تكون الثمانية منفية لأنها مستثناة من العشرة وهي مثبتة – وتكون السبعة مثبتة لأنها مستثناة من الثمانية وهي منفية وتكون الستة منفية لأنها مستثناة من السبعة وهي مثبتة وبذلك يكون اللازم له في هذا ثلاثة فقط لأنه يقول إلا ثمانية لزمه اثنان وبقوله إلا سبعة فقد لزمه سبعة من الثمانية التي نفاها عنه يضم إليها الاثنان اللذان لزماه بالاستثناء الأول فيكون جملة ما لزمه تسعة فإذا أخرج منه ستة بقوله إلا ستة يكون الباقي ثلاثة فهي لازمة له"[1].

جاء في تنشيف المسامع فائدتان:

الأولى: هذه المسألة مفرعة على جواز الاستثناء من الاستثناء وهو الصحيح، كقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ٥٨ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾[2] قال الروياني: ومن أهل اللغة من ينكر ذلك.

ويقول: العامل في الاستثناء الفعل الأول بتقوية حرف الاستثناء، والعامل الواحد لا يعمل في معمولين، ويقول في الآية: إنّ الاستثناء الثاني من قوله: "أجمعين" وغيره يجوز ذلك، وبقول العامل "إلا".

الثانية لا يقال: سكت الأصوليون عن عكس هذه المسألة وهي أن يتعدد المستثنى منه، ويتحد المستثنى؛ لأنا نقول هي مسألة الاستثناء عقب الجمل"[3].

إذا تكرر الاستثناء بغير العطف، فإن كان مستغرقاً للاستثناء الذي قبله فهو راجع إلى صدر الكلام باتفاق، وإن لم يكن مستغرقاً، وأمكن استثناؤه من متلوه، فإن العلماء اختلفوا فيه إلى أقوال، والأرجح أنه يرجع إلى الذي قبله مباشرة لأن ما قبله أقرب إليه من المستثنى منه الأول فيختص به.

---

(١) أصول الفقه، ٢٣٢/١ – ٢٣٣.

(٢) سورة الحجر الآيات: (٥٨ – ٦٠).

(٣) تنشيف المسامع بجمع الجوامع، ٣٧٥/١.

الاستثناء من العدد:

الاستثناء من الأعداد ثابت في اللغة العربية، ووقع فيه خلاف بين النحاة والأصوليين، فمنهم مَن فرّق بينه وبين غيره من الكلمات، وبين العقد الصحيح والكسر، وجواز الاستثناء من كل ذلك. والاستثناء العددي عند البلاغيين هو ضرب من المبالغة، لطيف المأخذ، وفائدته أنّ أول ما يطرق سمع المخاطب ذكر العَقْد من العدد، فيكثر موقع ذلك عنده.

ذكره أبو حيان الأندلسي في التذييل والتكميل في قوله: "اختلف النحويون في الاستثناء من العدد إلى ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنّه يجوز مطلقاً، وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع.

والثاني: المنع مطلقاً: وهو اختيار ابن عصفور.

والثالث: التفصيل بين أن يكون المستثنى عَقداً فلا يجوز، نحو: له عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد فيجوز، نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنين.

فأما من أجاز ذلك فاستدل بقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[1]. فقد استثنى عدداً من عدد، وهو استثناء عَقْد ففيه رد على من فصل فمنع استثناء عَقْد.

وأما من منع ذلك مطلقاً فقال: أسماء العدد نصوص، ولا يجوز أن ترد إلا على ما وُضعت له، فكما لا يجوز أن تخرج عن النصيّة في غير الاستثناء فكذلك في الاستثناء، إلا إن كان اسم العدد قد أُخرج عن النصيّة إلى أن صار مما يُكثّر به ولا يراد به ظاهره، فيصير إذ ذاك ظاهراً في العدد، فيجوز أن يستثنى منه؛ لأنه صار كسائر الظواهر التي يُستثنى منها، وعلى ذلك جاء قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[2]. إذ لو لم يستثن لجاز أن يكون قوله ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ يراد به الزمان الطويل، بل كان يكون ذلك راجحاً من حيث العادة؛ لأن حياة إنسان ألف سنة مما تُحيله العادة، والألف والمئة والسبعون مما يُكثّر به من ألفاظ العدد، كما قال الشاعر:

هو المنْزِل الآلافُ مِن جَوّ ناعِطٍ بَنِي أسدٍ، حزْناً من الأرض، أو عَرَا [3].

وقال الآخر:

الواهبُ المئةَ المِعكاءَ ، زيّنَها سعْدانُ تُوضِحَ في أوبارها اللّبدِ [4].

---

(١) سورة العنكبوت الآية:(١٤).

(٢) سورة العنكبوت الآية: (١٤).

(٣) ديوان أمري القيس، ص٦٣.

(٤) اللغة: المعكاء: الغلاظ السمان الشداد. سعدان: نبت من أنجع ما ترعاه الإبل. توضح: موضع بالحمى. اللبد: جمع لبدة، التقدير يريد أوبارها ذات اللّبد.
المعنى: يعني أنه يهب المئة من الإبل. ديوان النابغة الذبياني، ص٢٢.

وقال تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [1][2].

وفصل صاحب الاستثناء عند الأصوليين، أدلة النحاة والأصوليين في الاستثناء من الأعداد في قوله:

القول الأول:

أنّ الاستثناء من الأعداد جائز مطلقاً مالم يكن مستغرقاً.

فذهب إليه جمهور العلماء ولم يفرقوا في جواز الاستثناء بين الأعداد وغيرها. فقد قال الإمام القَرافي: "ما علمت في لغة العرب لفظاً لا يدخله الاستثناء".

وأما الإسنوي فقد جزم بجواز الاستثناء في الأعداد بدون تفصيل فقال: " الاستثناء من العدد جائز كما جزم به الإمام، والآمدي، وغيرهما، ولا فرق بين أن يكون من معين أم لا.

وفي أكثر كتب أصول الفقه التي اطلعنا عليها ذكر لجواز الاستثناء من الأعداد عند الكلام على ألفاظ العموم من غير تقييد بالعقود أو غيرها. قال البيضاوي في الرد على من قال: لو كان المستثنى منه واجب التناول للمستثنى قبل الاستثناء للزم التناقض؛ لأن أول الكلام يتناوله، وآخره يخرجه: إنه "منقوض بالاستثناء من العدد". وقال البدخشي في تعليل كلام البيضاوي: " إذا العدد نص في تناول جميع آحاده، فلو كان وجوب التناول قبل الاستثناء يوجب النقض لكان الاستثناء من العدد نقضاً، واللازم باطلاً لوروده مثل قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [3]. فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً.

أدلة القول الأول وهو قول الجمهور: يستدل الجمهور بالأدلة النقلية والعقلية: أما النقل: فمنه الآية المذكورة ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: " إنّ لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً"[4].

فقد وقع الاستثناء في كل من "ألف" و"مائة" وهما عددان. وقد أجاب المانعون عما ورد في الآية والحديث من الاستثناء بأنه: إنما دخله الاستثناء؛ لأنه مما يدخله اللبس، فإن الألف والمائة، وغير ذلك من الأعداد، قد يؤتى بها للمبالغة، فلدفع هذا

---

(١) سورة التوبة: الآية (٨٠).

(٢) التذييل والتكميل، ١٦٣/٨- ١٦٤.

(٣) سورة العنكبوت الآية: (١٤).

(٤) تمام الحديث: "... من أحصاها دخل الجنة". متفق عليه ورواه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الشروط باب ١٨ / ٥٨٥، وفي كتاب التوحيد باب ١٢/ ٦٩٥٧، ورواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار – باب في " أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها".

الالتباس وقع الاستثناء في الأعداد في الكتاب والسُّنة وغيرهما من كلام العرب مما يقع فيه اللبس.

القول الثاني:

وهو عدم جواز الاستثناء في الأعداد مطلقاً.

فقد قال به القاضي أبوبكر الباقلاني، وأشار إلى اختياره إمام الحرمين الجويني، وهو مذهب الشلوبيين، وابن عصفور، ونسبه الإسنوي إلى النحاة البصريين.

قال ابن الحاجب: " وقد قال القاضي: لا إخراج، وقول القائل: له عندي عشرة إلا ثلاثة، موضوع بإزاء سبعة حتى كأنها عبارتان عن معبر واحد".

وذكر إمام الحرمين: أن مجموع " عشرة إلا خمسة" عبارة عن خمسة لا أن عشرة وحدها عبارة عن خمسة فقال: "وهذا محال لا يعتقده لبيب، بل ذكر العشرة مع ذكر مطلقها: "إلا خمسة" مجموعها ينص على الخمسة الباقية، ولو فرض مجرد العشرة لكان نصاً في العدد المعنى به.

ونقل الإمام القرافي: "أن شيخ الشلوبيين – رحمه الله تعالى – كان يقول: إن أسماء الأعداد لا يجوز دخول الاستثناء فيها بسبب أن الاستثناء إخراج بعض مدلول اللفظ فيبقى اللفظ مستعملاً في بعض مدلوله، واللفظ المستعمل في بعض مدلوله مجاز، وأسماء الأعداد نصوص لا تقبل المجاز، فلا تقبل الاستثناء. ورداً على من قال بأن الاستثناء لا يجوز من العدد إذا كان عقداً صحيحاً نحو: مائة إلا عشرة، ويجوز إذا لم يكن عقداً مثل: "له عندي مائة إلا سبعة. قال ابن عصفور الإشبيلي: " وهذا فاسد؛ لأن أسماء العدد نصوص، والنصوص لا يجوز الاستثناء منها.

أدلة القول الثاني:

قال أصحاب هذا القول: إن الأعداد نصوص في مسمياتها، "والنص هو الذي لا يجوز أن يراد به غير مسماه "، وإذا قلنا بجواز دخول الاستثناء فيها استعملناها في غير مسماها، وهو مخالف لنصوصيتها.

بيان ذلك بالمثال: أننا إذا قلنا: له عندي عشرة إلا ثلاثة فقد أطلقنا لفظ العشرة لإرادة السبعة، واستعمال لفظ العشرة في السبعة مجاز، والعشرة لا تقبل أن تكون مجازاً؛ لأنه يؤدي إلى إخراج الأعداد التي هي نصوص عن نصوصيتها، فتبين من ذلك أن الاستثناء لا يدخل في ألفاظ الأعداد. وهو المطلوب. وأورد الشلوبيون على نفسه - فيما نقله القرافي – قوله سبحانه ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ وقوله - صلى الله عليه وسلم – " إن لله تسعة وتسعون اسماً مائة إلا واحدة"، لأن كلاً من الألف والمائة عدد، وقد دخلهما الاستثناء. وأجاب هو عما أورده على نفسه: بأن هذه الأعداد لم ترد على الوضع اللغوي، " بل استعملت مجازاً في غير مسمياتها، والمنع إنما هو في اسم العدد إذا استعمل في مسماه.

ورد على أصحاب هذا القول بثلاثة أوجه:
الأول: أن هذا الجواب عما ورد في الآية والحديث من الاستثناء في الأعداد ضعيف؛ لأنه إذا كان استعمال بعض الأعداد في غير مدلوله اللغوي جائزاً ليدخل فيه الاستثناء جاز أن يقع الاستثناء في جميع الأعداد بنفس العلة أيضاً.
الثاني: إن سلمنا أن الأعداد نصوص في مدلولاتها فإن معناه: أن العدد بمفرده لا يجوز أن يستعمل في غير مسماه الوضعي. فلا يجوز أن يطلق خمسة ويراد منها ثلاثة مثلاً كما إذا أطلق الأسد، وأريد الرجل الشجاع ، فإن هذا جائز في غير العدد، ولكنه غير جائز في العدد، وأما إذا كان مع العدد ما يدل على أنه لم يستعمل في مسماه الوضعي كلفظة "إلا" في نحو: "له عشرة إلا ثلاثة" فإنه يجوز استعماله حينئذٍ فيما تدل عليه الضميمة التي ذكرت معه.
الثالث: أن العدد إنما يكون نصاً إذا اقترن بما يدل على أنه نص في مسماه، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[1]. فإن التأكيد بكامله دل على أن "عشرة" نص في مسماه الذي وضع له، وأما إذا لم يكن مع العدد مما يجعله نصاً، فإنه يجوز أن يراد منه غير مسماه الأصلي، ويدل على ذلك قوله تعالى:﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[2]. فإن العلماء قالوا: يراد بسبعين مرة في الآية العدد الكثير وليس المراد مدلول "سبعين" المحصور.
وقال ابن الهمام في الرد على مدعي نصية العدد: " النص والظاهر سواء باعتبار ذاتهما، فلا نصوصية بمعنى رفع الاحتمال مطلقاً إلا بخارج، وليس العدد بمجرده منه. يعني العدد بمجرد لفظه لا يكون نصاً، بل باقتران أمر آخر كالتأكيد مثلاً.
القول الثالث:
وهو: أن الاستثناء لا يجوز من العدد إذا كان المستثنى أكثر من نصف المستثنى منه، فقد قاله القاضي - أبو يعلي – رحمه الله - وعدم استثناء الأكثر مذهب سائر الحنابلة في الأعداد وفي غيرها، إلا أنّ القاضي أجازه من جميع الجنس، ولم يجزه في الأعداد" [3].
القول الرابع:
"وهو عدم جواز الاستثناء في العدد إذا كان عقداً صحيحاً.
فإن جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء والنحاة لم يفرقوا فيما جوزوا من الاستثناء بين أن يكون المستثنى عقداً صحيحاً أو كسراً منه، فمن قال بجواز: "له

(١) سورة البقرة الآية: (١٩٦).
(٢) سورة التوبة الآية: (٨٠).
(٣) الاستثناء عند الأصوليين، ص١٢٩ – ١٣٥.

علي مائة إلا واحداً" قال بجواز: " له علي مائة إلا عشرة أيضاً. وذهب بعض العلماء إلى منع استثناء عقد صحيح، والعقد الصحيح: كالواحد بالنسبة للعشرة، والعشرة للمائة، والمائة للألف. وقالوا لا يجوز إلا استثناء الكسور، فلا يقول: له علي عشرة إلا واحداً، بل "إلا نصف الواحد، أو ثلثه، أو أحد كسوره" ؛ لأن الواحد عقد صحيح بالنسبة إلى العشرة. ولا يقال: له علي مائة إلا عشرة؛ لأن العشرة عقد صحيح للمائة فلا تستثنى منها، بل يقال: إلا تسعة فما دونها، ولا يقال: له علي ألف إلا مائة؛ لأن المائة عقد صحيح للألف، بل يقال: إلا خمسين، أو شبهه مما هو دون المائة.

ونقل هذا المذهب الآمدي عن بعض أهل اللغة، حيث قال: "وقد نقل عن بعض أهل اللغة استقباح استثناء عقد صحيح، فلا يقول: له علي مائة إلا عشرة، بل خمسة، أو غير ذلك. واستدل أصحاب هذا المذهب بأنه لم يقع في الكتاب والسنة إلا استثناء الكسور، وأما استثناء العقود الصحيحة فلم يقع لا في الكتاب ولا في السنة، وعدم وقوعه يدل على عدم جوازه" [1].

وذكر صاحب نشر البنود موافقته للقول الثالث حيث قال: " إذا تعدد الاستثناء دون عطف كل مستثنى على ما قبله فكل منها عائد لما يليه مالم يستغرقه نحو له علي عشرة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة فيلزمه ستة لأن الثلاثة تخرج من الأربعة فيبقى واحد فيخرج من الخمسة تبقى أربعة تخرج من العشرة تبقى ستة فإن استغرق كل ما يليه بطل الجميع كما أشار بقوله: وكلها عند التساوي قد بطل نحو له عليّ عشرة إلا عشرة فتلزم عشرة.

إن كان غير الأول المستغرقا فالكل للمخرج منه حُققا

ببناء حقق للمفعول يعني: أن الاستثناء إذا تعدد واستغرق غير الأول عاد الكل إلى المخرج منه الذي هو المستثنى منه نحو: له عليّ عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة إلا أربعة فتلزم واحدة فقط.

وحيثما استغرق الأول فقط فالغ واعتبر بخلف في النمط

يعني: أنه إذا استغرق الأول فقط نحو له عليّ عشرة إلا عشرة إلا أربعة فقيل يلغى ما بعد المستغرق تبعاً له فيلزم عشرة وقيل يعتبر ما بعده واختلف في نمط أي طريق اعتباره هل يستثنى الثاني من الاستثناء الأول فيلزم أربعة أو يتبعه الثاني دون الأول فتلزم ستة"[2].

الراجح من الأقوال المذكورة هو: عود كل استثناء إلى ما قبله، لسلامة أدلته من الردود، وتمشية مع القاعدة المقررة في لسان العرب من أن القرب يوجب الرجحان.

---

(١) الاستثناء عند الأصوليين، ص١٣٦ – ١٣٨.

(٢) عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، نشر البنود على مراقي السعود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، ٢٤٣/١- ٢٤٤.

ومما سبق يبدو للباحث: أنّ الصحيح – والله أعلم – هو ما ذهب إليه الجمهور في جواز الاستثناء في العدد، وبين العقد الصحيح وعقده لأن الاستثناء ثابت، وواقع في اللغة العربية وكلام العرب، ولم يرو عن أهل العربية ما يمنع وقوع الاستثناء في العقود الصحيحة، وكل عدد مستثنى من الذي قبله، وأن لا يكون الاستثناء مستغرقاً كما قال صاحب المنحة الرضية:

واستثنِ ما قلّ وما استغْرقَ لا في الأكثرِ الخلافُ والحظلُ حلا
إلا إذا الكـثرة مـما خرجَا أتَـتْ فلا مَنْـعَ فَخُـذْه مـنهـجا[1]

ومما استدل به أصحاب مذهب المنع من عدم وقوعه في الكتاب والسنة؛ فإنه غير صالح للاستدلال؛ لأن الوقوع إنما هو دليل الجواز، وأما عدم الوقوع فلا يكون دليلاً لعدم الجواز.

والاستثناء العددي عند البلاغيين ذكره صاحب معجم البلاغة العربيّة حيث قال: "هو ضرب من المبالغة، لطيف المأخذ، وفائدته أنّ أول ما يطرق سمع المخاطب ذكر العَقْد من العدد، فيكثر موقع ذلك عنده .. وذلك كقول القائل: أعطيته مائةً إلا عشرةً، أو أعطيته ألفاً إلا مائة فإن ذلك أبلغ من أن لو قال: أعطيتُه تسعين، أو تسعمائة.

وعليه ورد قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[2]. ولم يقُلْ تسعمائة وخمسين عاماً، لفائدة حسنة، وهي ذكر ما ابتُليَ به نوحٌ من أمته، وما كابده من طول المصابرة، ليكون ذلك تسلية لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيما يلقاه من أمته، وتثبيتاً له، فإنّ ذكرَ رأس العدد الذي هو منتهى العقود وأعظمُها أوقعُ وأوصلُ إلى الغرض من استطالة السامع مدّة صبره، وما لاقاه من قومه"[3].

ومن خلال ما سبق يبدو للباحث – والله أعلم – أنّ الصحيح ما ذهب إليه الجمهور من عدم الفرق بين العدد وغيره، وبين العقد الصحيح، وكسره، في جواز الاستثناء في كل منهما؛ لأن الاستثناء ثابت في اللغة العربية والأصل عدم تحديده بأسلوب دون آخر، إلا بالدليل المانع، ولم يرو عن أهل العربية ما يمنع وقوع الاستثناء في العقود الصحيحة. وعند البلاغيين هو ضرب من المبالغة.

وجاء في همع الهوامع: "اتفق النّحويّون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه؛ إلا أنّ ابن مالك نقل عن الفرّاء جواز: له عليّ ألفٌ إلا ألفين. واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النحويين: أنّه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقل من النصف وهو مذهب

---

(١) الحظل: أي القول بالمنع. محمد بن علي بن آدم الإثيوبي، المنحة الرضية في شرح التحفة المرضية في نظم المسائل الأصولية على طريقة أهل السنة السنية، المملكة العربية السعودية – مكتبة الرشد – ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٣٣٣/٣.

(٢) سورة العنكبوت الآية: (١٤).

(٣) معجم البلاغة العربية، ص١١٩.

البصريين، واختاره ابن عصفور والأبّذي. وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيدة والسّيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبيين وابن مالك. وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين: إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النّصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك ويدل لجواز الأكثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾[1] والغاوون أكثر من الراشدين وقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[2] وحديث مسلم "يا عبادي كلكم جائعٌ إلا من أطعمته" والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النصف قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُ أَوِ انقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾[3][4].

وجاء في شرح جمل الزجّاجي: "إذا كررت المستثنيات، وكان الثاني غير الأوّل، فلا يخلو أن يمكن استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن. فإن يمكن فهي مستثنيات من الاسم الأوّل كلها، نحو: "قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً". إلا أنْ يكون الاستثناء من معدود، نحو قولك: "لفلان عندي عشرة إلا واحداً إلا ثلاثاً"، فإنّ في ذلك خلافاً. فمنهم من ذهب إلى أنّها مستثنيات من المعدود الأوّل. ومنهم مَن ذهب إلى أنّ الأوّل مستثنى من العدد الأوّل، والآخر ليس كذلك. فعلى المذهب الأول: إذا قلت: "لفلان عندي عشرةٌ إلا واحداً إلا ثلاثاً" فقد أقررت بستة، لأنك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة، وعلى الثاني وهو قول الفرّاء: تكون قد أقررت باثني عشر، فكأنّك قلت: لفلان عندي عشرةٌ إلا واحداً ليسوا الثلاثة التي تقررت له عندي، فيكون له عندي تسعةٌ وثلاثةٌ. والصحيح الأوّل، لأنه مهما أمكن أن يكون المستثنى متصلاً لم يحمل على الانفصال، وما ذهب إليه الفرّاء لا يتصوّر إلا على الانفصال.

وإنْ أمكن ففي ذلك خلاف، فمنهم من ذهب إلى أنّ بعضهم مستثنى من بعض، ومنهم من ذهب إلى أنّها مستثنيات من الأوّل، ومنهم من ذهب إلى أنّها يجوز فيها الأمران وهو الصحيح، إلا أنّ الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من المستثنى، لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب. والدليل على جواز الاستثناء من المستثنى

---

(١) سورة الحجر الآية: (٤٢).
(٢) سورة البقرة الآية: (١٣٠).
(٣) سورة المزمل الآيتان:(٢، ٣).
(٤)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٩/٢ ــ ٢٠٠.

منـــه قولـــه تعـــالى: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾ [1]. فاستثنى "آل لوط" من المجرمين، واستثنى المرأة من آل لوط.

فإذا قلت: "قام القوم إلا عشرةً إلا سبعةً إلا أربعةً إلا اثنين"، فالاثنان مستثنيات من الأربعة، والأربعة مستثناة من السبعة، والسبعة مستثناة من العشرة.

فإذا أردت معرفة قدر المستثنى، فاطرح المستثنى الآخر من الذي قبله، وما بقي فاطرحه من الذي قبله إلى أنْ تصل إلى الاستثناء الأوّل، فما بقي فهو المستثنى. مثاله "قام القومُ "إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا واحداً"، المستثنى من هذه المسألة اثنان، وذلك أنّك إذا طرحت واحداً من الثلاثة فالباقي اثنان، وإذا أزلتها من الأربعة فالباقي اثنان، فالمستثنى إذن اثنان. وإنْ شئتَ اعتبرت ذلك بأن تُسقط الاستثناء الأوّل من المستثنى منه، ثم تضيف ما بقي إلى ما بعدَ المسقط إلى أن تنتهي إلى الآخر، فإذا انتهيت إليه علمت أنّ ما بقي هو المقَرّ به وماعدا ذلك مستثنى مثال ذلك ما تقدّم من قولنا: "عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا واحداً"، فتخرج الأربعة من العشرة، فيبقى ستة، فتضيفها إلى ما بعد الأربعة وهي ثلاثة، فيكون المجموع تسعة، ثم تسقط الواحد منها فيبقى ثمانية، فيكون المستثنى اثنين. وإذا كررت المستثنيات في النفي، وكان الفعل رافعاً رفعت أحد المستثنيات تشغل به الفعل، ونصبت الباقي على الاستثناء من المحذوف لفهم المعنى، وجاز الاستثناء من المحذوف لأنه لا يفضي هنا إلى بقاء الفعل دون فاعل، وذلك: "ما قام إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً" [2].

وقال العكبري: "إذا وقع استثناء بعد استثناء كان الأخير مستثنى من الذي قبله، فما يبقى منه هو المستثنى من الذي قبل قبله. فعلى هذا إذا قال: له عليّ عشرة إلا تسعة، ثمّ على ذلك نقص واحداً واحداً إلى أن قال "إلا واحداً" لزمه خمسة دراهم[3] ولك في تحقيق ذلك طريقان:

أحدهما: أن تأتي إلى آخر العدد، فتسقطه من الذي قبله على ما بيّنا، فيسقط ههنا من اثنين، فيبقى واحد، فتسقطه من ثلاثة، فيبقى اثنان، فنسقطها من الأربعة، فيبقى اثنان، فتسقطها من الخمسة فيبقى .....ثم على ذلك إلى العشرة، فيبقى خمسة [4].

والطريق الثاني: أن تجمع العشرة والثمانية والستّة والأربعة والاثنين، وتسقط ما بين كل استثناءين، ثم تجمع ذلك، فيكون ثلاثين، وتجمع ما اسقطت فيكون خمسة

---

(١) سورة الحجر الآيتان، ٥٩ – ٦٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص٣٨٩ – ٣٩١.

(٣) لعل المسألة التي يريدها المؤلف هي: له عليّ عشرة إلا تسعة، ثمانية إلا سبعة، ستة إلا خمسة، أربعة إلا ثلاثة، اثنان إلا واحداً.

(٤) المؤلف يريد أن يسقط الواحد من الاثنين والثلاثة من الأربعة والخمسة من الستة والسبعة من الثمانية والتسعة من العشرة فيحصل له في كلّ مرّة واحد ويكون المجموع خمسة.

وعشرين، فتسقطها من الثلاثين فيبقى خمسة. وهذا يخرج على قول من أجاز استثناء الأكثر. ومن لم يجزه ففيه وجهان:
أحدهما: أن جمع الاستثناء باطلٌ، لأن الأوّل بطل، لأنّه أكثر، فيبطل ما يتفرّع عليه.
والثاني: أنّه يبطل الأكثر إلى أن يصل إلى النصف فيصحّ، ثم ينظر في الباقي على هذا السّياق"[1].

وقال السيوطي في همع الهوامع: "إن تكرر "إلا" لغير تأكيد، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض، ففيه مذاهب:
أحدها: وعليه البصريّون والكسائي أنّ الأخير يستثنى من الذي قبله، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول، نحو: له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة، فإلا سبعة مستثنى من ثمانية، يبقى واحد يستثنى من تسعة، وهي من عشرة، فيضم الأشفاع داخله، والأوتار خارجه، فالمقرّ به اثنان.
الثاني: أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول، فإذا قال: له عليّ مائة إلا عشرة إلا اثنين، فالمقرُّ به ثمانية وثمانون، وعلى الأوّل: المقرُّ به اثنان وتسعون.
الثالث: أنّ الاستثناء الثاني منقطع، والمقرّ به على هذا: اثنان وتسعون أيضاً، وعليه الفرّاء، والمعنى عليه: له عندي مائة إلا عشرة سوى الاثنين التي له عندي"[2].
وفي الكاشف عن المحصول: "فالاستثناء الثاني: إن كان أكثر من الأول، أو مساوياً له عاد إلى الأول؛ كقولك: "لفلان علي عشرة إلا أربعة، إلا خمسة". وإن كان أقل من الأول؛ كقولك: "لفلان علي عشرة، إلا خمسة، إلا أربعة"- فالاستثناء الثاني: إما أن يكون عائداً إلى الاستثناء الأول فقط، أو إلى المستثنى منه فقط، أو إليهما معاً، أوْ لا إلى واحد منهما: والأول هو الحق. والثاني باطل؛ لأنّ القريب، إن لم يكن أولى من البعيد – فلا أقل من المساواة. والثالث: - أيضاً – باطل لوجهين:
أحدهما: أن المستثنى منه مع الاستثناء الأول – "لابدّ، وأن يكون أحدهما نفياً والآخر إثباتاً؛ فالاستثناء الثاني: لو عاد إليهما معاً - والاستثناء من النفي إثباتٌ، ومن الإثبات نفي- فيكون الاستثناء الثاني قد نَفَى عن أحدِ الأمرين السابقين عليه ما أثبته للآخر؛ فينجبر النقصان بالزيادة، فيبقى ما كان حاصلاً قبل الاستثناء الثاني، فيصير الاستثناء الثاني لغواً.
وثانيهما: أنّ الاستثناء الثاني: لو رجع إلى الاستثناء الأول، والمستثنى منه معاً – لزم أن يكون نفياً وإثباتاً معاً؛ وهو محالٌ. فإن قلتَ: "النفي والإثبات: إنما يتنافيان؛ لو رجعا إلى شيء واحدٍ، من وجهٍ واحدٍ؛ فأما عند رجوعهما إلى شيئين – فلا

---

(١) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق، غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، إعادة ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م، ط١، ص٣١٢ – ٣١٣.
(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٩٨/٢.

يتنافيان": قلتُ: لنفرض أنّه قال: "عليّ عشرة إلا اثنين إلا واحداً". فالاستثناء الثاني، لما رجع إلى المستثنى منه – أخرج منه درهماً آخر، ولما رجع إلى الاستثناء الأول. اقتضى ذلك إثبات ذلك الدّرهم المستثنى منه؛ فيكون ذلك الاستثناء نفياً وإثباتاً من المستثنى منه؛ وهو محال"[1].

وجاء في الكوكب الدري: "إذا تكررت إلا لغير توكيد وأمكن استثناء كل واحد مما قبله فهو قسمان:

القسم الأول: أن يكون ذلك في العدد موجباً أو غير موجب.

أ- مثاله في الموجب: له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً.

أما إعرابه فوجب النصب في المستثنى الوتر لأنه غير موجب ويجوز النصب والإبدال في الشفع لأنه غير منفي – والمراد بالوتر – هو المستثنى الأول – والثالث ...إلخ. وأما حكمه فإنه يجب في هذه المسألة "خمسة" ولمعرفة ذلك ثلاثة طرق.

الطريقة الأولى: اعتبار المستثنى الوتر منفياً واعتبار الشفع منفياً مضافاً لما بقى بعد نفي الوتر . ففي مثالنا إذا أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد يضاف إليه الثمانية فيصير تسعة تخرج منها التسعة فيبقى اثنان وهكذا تضاف الستة ثم تخرج الخمسة إلى آخره فتبقى خمسة.

الطريقة الثانية: جمع المستثنيات الموجبة وهي الأزواج، ومجموعها ثلاثون في مثالنا وجمع المنفية وهي الأوتار ومجموعها خمسة وعشرون فتسقط مجموع المنفيات من مجموع الموجبات فيبقى خمسة.

الطريقة الثالثة: أن يبدأ الإخراج من آخر المستثنيات فيخرج كل واحد مما قبله وما بقى فيخرج مما قبله أيضاً، وهكذا في مثالنا يخرج الواحد من الاثنين فيبقى واحد يخرج من الثلاثة فيبقى اثنان يخرجان من الأربعة فيبقى اثنان وهكذا إلى أن يبقى خمسة. ويلاحظ أن الطريقة الثانية لا توافق مذهب البصريين من أنّ كل واحد يستثنى مما قبله.

ب- مثاله في غير الموجب: ما له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة ...إلى آخرها. أما إعرابه: فوجوب النصب في المستثنى الشفع لأنه عن موجب تام ويجوز النصب والإبدال في الوتر لأنه عن غير موجب، وأما حكمه: فإن المقر به في مثالنا خمسة أيضاً لأن كل وتر داخل وكل شفع خارج.

القسم الثاني: أن يكون ذلك في غير العدد موجباً أو غير موجب.

---

(١) الكاشف عن المحصول في علم الأصول، ٤/٤٥٤-٤٥٥.

أ- مثاله في الموجب: جاءني المكيّون إلا قريشاً إلا هاشماً إلا عقيلاً. أما إعرابه: فيكون المعنى قد جاءني من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم غير عقيل.
ب- مثاله في غير الموجب: ما جاءني المكيون إلا قريشاً إلا هاشماً إلا عقيلاً. أما إعرابه كما تقدم في العدد غير الموجب. وأما حكمه: فيكون معناه قد جاءني من المكيين مع عقيل جميع قريش غير هاشم" (١).
ومن خلال الأدلة التي وردت يبدو للباحث أن الجميع مستثنى من أصل العدد الأول كما ذكر البصريّون والكسائي بأنّ كلّ من الأعداد مستثنى مما يليه وهو الصحيح، لأنّ الحمل على الأقرب متعيّن عند التردد.
وتوصل الدارس في الفصل الأول إلى أنّ الاستثناء بمعنى العطف، أو الصرف، وكلاهما محتمل في هذا المكان؛ لأنّ المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه، أو بمعنى الصرف؛ لأنّه مصروف عن حكم المستثنى منه، وهو الحكم بإخراج الثاني من حكم الأول بواسطة موضوعة لذلك، والنحويون لا يعتنون بمعنى الاستثناء وشروطه، فالذي يعتني به الأصوليّون والبلاغيون، لأنّ الأصوليين يبنون عليه بعض الأحكام، وهو عندهم من المخصصات المتصلة. والبلاغيون يهتمون به؛ لأنهم يقفون على الأغراض البيانية لتنوع الأسلوب، تبعاً لدلالة السياق وتنوع المقامات. واختلف النحاة في تسميتها فمنهم من سمّاها حروفاً ومنهم من سماها أدوات ومنهم من سمّاها صيغ الاستثناء، لكن تبقى دلالتها واحدة مادام تقوم بعمل واحد. واتضح مما جاء في أدوات الاستثناء أنّ النحويين أجمعوا على بعض الأدوات واختلفوا في بعضها الآخر وهذا الاختلاف ناتج عن اختلافهم في تفسير الشواهد التي جاءت فيها هذه الأدوات. وينقسم الاستثناء إلى ثلاثة أنواع حسب ما أشار إليه أكثر النحاة، أولها: الاستثناء المتصل وهو عند النحاة، من المصطلحات الكوفية وذلك لأن أول من أطلقه الفرّاء، وكان يريد به النمط الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه وزاد النحاة على ذلك بأن يكون هناك اتصال معنوي يربط بينهما ، وعند الأصوليين يراد به ما يكون المستثنى داخلاً تحت المستثنى منه عند إطلاقه باعتباره قرينة من قرائن التخصيص، وعند البلاغيين قيد مصحح للحكم لا غير ويفيد القصر، ويرى الأصوليّون إذا أطلق الاستثناء تبادر إلى الفهم منه الاستثناء المتصل فقط؛ لأن الاستثناء عندهم هو: إخراج بعض ما يجب دخوله، والمنقطع يقبُح في الكلام، ولكنّهم لم يرَوا بطلانه وبنوا عليه بعض الأحكام. وفي وجهة نظر البلاغيين أنّه تأكيد محض في الجملة وليس بين المستثنى والمستثنى منه علاقة معنوية ولكنّه قريب منه بالمشابهة. واتفق النحاة والأصوليون

(١) جمال الدين محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النحوية، تحقيق، عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار – العراق، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص٥١٣ - ٥١٤.

والبلاغيون على الاستثناء المفرغ وتفرغه لعمل في ما بعده، واضطربت أقوال النحاة في ناصب المستثنى إلى أقوال كثيرة، وجميع الأقوال القصد بها واحدٌ، وهو ربط القوانين وتثبيتها في النفس، ويرى الدارس أنّ الناصب للمستثنى هو الفعل المقدّم أو معنى الفعل بواسطة "إلا" لأن الفعل الذي قبل "إلا" أو ما جرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها أو المتضمّن له.

اتفق الأصوليون على أن الاستثناء إذا تكرر بواسطة حرف العطف فإن جميع الاستثناءات المعطوفة تتبع الاستثناء المعطوف عليه في العود على أصل الكلام الذي هو المستثنى منه الأول. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من عدم الفرق بين العدد وغيره، وبين العقد الصحيح، وكسره، في جواز الاستثناء في كل منهما؛ لأن الاستثناء ثابت في اللغة العربية والأصل عدم تحديده بأسلوب دون آخر، إلا بالدليل المانع، ولم يرو عن أهل العربية ما يمنع وقوع الاستثناء في العقود الصحيحة.

الفصل الثاني :

الاستثناء عند النحاة

المبحث الأول : الاستثناء بـ "إلا" و "عـدا و خـلا" و "حـاشـا" و "لـمّا".

المبحث الثاني : الاستثناء بـ "غيـر" و "سـوى" و"لا سيّمـا" و "بَـلْهَ" و "بَـيْدَ".

المبحث الثالث : الاستثناء بـ "ليـس، ولا يكون" و "ما خلا، وماعدا" و "دُونَ".

المبحث الأول

الاستثناء بـ "إلا" و "عدا و خلا" و "حاشا" و "لمّا"

الاستثناء من الأساليب النحوية، وهو باب كثُر فيه الخلاف، وتباينت فيه الآراء، سواء أكان ذلك في أدواته أم في قضاياه التركيبية والإعرابية لاهتمام النحويين به. وتمثل أدوات الاستثناء أحد الأركان الثلاثة التي يتكون منها الاستثناء، وهي التي ترد في الاستثناء لأنها تفيد الإخراج ولا يمكن أن يكون الاستثناء إلا بها عند النحويين.

وتمثلت في أقسام ثلاثة هي: الحروف، والأسماء، والأفعال، ومن هنا تبرز ميزة هذه الأدوات عن غيرها من الأدوات النحويّة وذلك لاشتراك الأفعال معها. وهناك أدوات غير مشهورة ومنها من هو خارج عن الأقسام المذكورة وهي قليلة الاستخدام في الاستثناء، والأدوات المشتركة بين الحرفية والفعليّة ذكرت مع الحروف لحرفيتها ومع الأفعال لفعليتها، وبدأت بالأحرف؛ لأن منها "إلا" وهي حرف باتفاق، ومعاني هذه الأحرف لها سبب في ربط الجمل وفي تعلقها بمواضيع استدلالية تتعلق بفهم سياق الجمل ووضعيتها في إطار القيود الضابطة لهذه المادة.

أولاً: الاستثناء بـ "إلا":

"إلا" حرف من حروف المعاني يفيد الاستثناء، ونالت هذه الأداة أهمية في هذا الباب حتى نرى أنّ من النحويين من صرح أنها أصل في الاستثناء؛ لأنها تصلح في كل مكان صلحت فيه الأدوات الأخرى، وهي أم الباب، وبجانب الاستثناء تحمل دلالات ومعاني أخر.

وذكر الثعالبي معنيين من هذه المعاني حيث قال: إنّ "إلا" تقع مكان "بل" كقوله تعالى: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ﴾[1] والمعنى: بل تذكرة لمن يخشى. وتحل موقع "لكن" كما قال: عزّ ذكره: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾[2] معناه: لكن من تولى وكفر"[3].

ترد "إلا" بمعنى لكن التي تفيد الاستدراك، وهذا قول البصريين، وترد بمعناها هذا، إذا كان الاستثناء منقطعاً، أمّا الغرض من تشبيهها بهذا المعنى، فلأن الاستثناء المنقطع يختلف عن الاستثناء المتصل من حيث إنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، فلما أريد أن يستثنى من المستثنى منه ما ليس من جنسه، وهذا

---

(١) سورة طه الآيات: (١-٣).

(٢) سورة الغاشية الآيتان: (٢٢-٢٣).

(٣) أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ص١٦.

الاستثناء على الوجه الظاهر لا يتم، الأمر الذي جعل من أداة الاستثناء "إلا" أن تحمل معنى لكن، وهو معنى يفيد الاستدراك؛ لأن المستثنى كأنما أراد أن يستدرك، فأتى بـ "إلا" فاستثنى في كلامه مستثنى ليس من جنس المستثنى منه ومن النحويين من أجاز أن تكون "إلا" بمعنى "لكن" في المتصل والمنقطع إذا كان بعد "إلا" جملة.
وأضاف المرادي أنها تكون بمعنى "غير" حيث قال: "إلا" تكون بمعنى "غير": اعلم أنّ أصل "إلا" أن تكون استثناء، وأصل "غير" أن تكون صفة. وقد تُحمل "إلا" على "غير"، فيوصف بها، كما حُملت "غير" على إلا فاستثنى بها. وللموصوف بـ "إلا" شرطان: أحدهما أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر أن يكون نكرة أو معرّفاً بـ "أل" الجنسية، كقوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[1] فإن قلت: كيف يوصف بـ "إلا" وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لابها وحدها. ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال إنّ "إلا" يوصف بها، فقد تجوز في العبارة. وإنما يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة واعلم أنّ "إلا" التي يوصف بها تفارق غير من وجهين: أحدهما أنّ موصوفها لا يحذف وتقوم هي مقامه، فلا يقال: جاءني إلا زيدٌ، بخلاف "غير". والآخر أنها لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز: عندي درهم إلا جيد، بخلاف غير"[2].
وورد خلاف بين المفسرين في هذه الآية بين جواز البدل وعدمه وذكر ذلك صاحب البحر المحيط بقوله: "وقال أبو البقاء: لا يجوز أن يكون بدلاً لأنّ المعنى يصيرُ إلى قولك: لو كان فيهما اللهُ لفسدَتا، ألا ترى أنّك لو قلتَ: ما جاءني قومُك إلا زيدٌ، على البدل لكان المعنى جاءني زيدٌ وحدَه، وقيل: يمتنعُ البدل لأنّ ما قبله إيجابٌ، ولا يجوزُ النصب على الاستثناء لوجهين:
أحدهما: أنّه فاسد في المعنى، وذلك أنّك إذا قلتَ: لو جاءني القوم إلا زيداً لقتلتهم؛ كان معناه أنّ القتلَ امتنعَ لكون زيدٍ مع القوم، فلو نصب في الآية لكان المعنى: فسادُ السماوات والأرض امتنعَ لوجودِ الله مع الآلهة، وفي ذلك إثباتُ الإله مع الله، وإذا رفعت على الوصف لا يلزمُ مثل ذلك، لأن المعنى: لو كان فيهما غيرُ الله لفسدتا.
والوجه الثاني: أنّ "آلهة" هنا نكرة، والجمعُ إذا كان نكرةً لم يستثنَ منه عند جماعة من المحققين، لأنه لا عُمومَ له بحيث يدخلُ فيه المستثنى لو لا الاستثناء.

---

(١) سورة الأنبياء الآية:(٢٢).
(٢) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوه- محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص، ٥١٧ – ٥١٨.

وأجاز أبو العباس المبرّد في "إلا الله" أن يكون بدلاً لأن ما بعد "لَوْ" غير مُوجَب في المعنى، والبدل في غير الواجب أحسنُ من الوصف"[١].

ومعنى الصفة: التوكيد لا التخصيص فلا فرق بين ثبوتها وسقوطها، وسبب الحمل أن ما بعد كل منهما مغاير لما قبلها، إلا أن وقوع "غير" موقع "إلا" كثير ووقوع "إلا" موقع "غير" قليل وسببه أن "غير" اسم وتصرفهم في الأسماء أكثر من تصرفهم في الحروف على أن الوصف لا يكون بـ "إلا" وحدها، بل بـ "إلا" وما بعدها. والمفهوم من كلام الأكثرين أنّ المراد الوصف الصناعي وقال بعضهم يعنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الأول الوصف بها وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحده وحكمه كالوصف بالجار والمجرور.

وفي هذه الآية لا يجوز أن تكون "إلا" للاستثناء وما بعدها بدلاً لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ: أما الأول فلأن التقدير حينئذٍ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الإخراج وليس بمراد، بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد، ولهذا كان إلا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للإسقاط إذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد.

وذكرها المتنبي بمعنى "غير" في قوله:

أبا أَحْمَدَ ما الفَخْرُ إلا لأَهْلِهِ ولا مْرِئٍ ما لمْ يُمْسِ مِنْ بُحْتُرٍ فَخْرُ[٢]

وذكر الأشموني شروط حمل "إلا" على "غير" في الوصف بقوله: "وقد تحمل إلا على غير فيوصف بها، بشرط أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه[٣]، وأن يكون نكرة أو شبهها[٤]، فالجمع نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٥]، وشبه الجمع كقول الشاعر:

---

(١) أثير الدين أبي حيّان محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الأندلسي، البحر المحيط ، تحقيق، محمد رضوان عرقسُوسِي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ١٩٩/١٥.

(٢) أبو البقاء العكبري، ديوان أبي الطيب المتنبي، المسمى التبيان في شرح الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١٢٤/٢.

اللغة: بُحتر: قبيلة من طيّىء، وهم قبيلة هذا الممدوح.

المعنى: يريد: أنّ الفخر لمن يستحق الفخر، فيكون من أهله، وكلّ من هو ليس من قبيلتك ليس له فخر، لأنهم فخروا على الناس بك.

(٣) شبه الجمع هو ما كان مفرداً في اللفظ ولكنه دالّ على متعدّد في المعنى ككلمة "غيري" في الشاهد الشعري

(٤) المقصود بشبه النكرة ما أريد به الجنس، وذلك كالمعرف بأل الجنسيّة فإنه نكرة من حيث المعنى، وإن كان معرفة في اللفظ.

(٥) سورة الأنبياء الآية: (٢٢).

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمى الدّهْرَ غَيّرَهُ وَقْعُ الحوادثِ إلا الصّارِمُ الذكرُ[١]

فالصارم صفة لـــ "غيري"، ومثالُ شبه النكرة قول الشاعر:

أُنِيخَتْ فألْقَتْ بَلْدةً فَوْقَ بَلْدةٍ قَلِيلٌ بها الأصْواتُ إلا بُغامُها[٢]

فـــ "الأصوات": شبيه بالنكرة؛ لأن تعريفه بـــ "أل" الجنسيّة[٣].

وجوز الأخفش أن يوصف بها المعرف بأل العهدية - وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة، ولو مفرداً، ومثل: بـــ "لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا" وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة، وقال إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف ومن شروط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف "غير" فلا يجوز: عندي درهم إلا جيد ويجوز غير جيد.

وجاء في شرح التسهيل في البيت السابق في معنى قليل: "كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها. قال السيرافي: وأمّا قوله قليل بها الأصوات إلا بغامها ففيه وجهان:

أحدهما: قال سيبويه: وإذا كان على معناه فقد أثبت بها أصواتاً قليلة وجعل إلا بغامها نعتاً للأصوات.

والوجه الثاني: أن يكون "قليل" بمعنى النفي كأنّه قال: ما بها أصوات إلا بغامها، وهو استثناء وبدل صحيح، كما تقول قلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيد.

قال الشلوبيّون: لا يتصور البدل في هذا؛ لأنه يؤول إلى التفريغ وذلك فاسد ألا ترى أنّه لم يُرد أنْ يقول ما بها إلا بغامها، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورَحْلها، وإنّما أراد ما بها صوت مغاير لبغامها، وقليل بها الأصوات في معنى النفي، وإنما

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر – بيروت، ص٥٧.
اللغة: الحوادث: المصائب، جمع حادثة. الصارم: القاطع. الذكر: المصنوع من الحديد الفولاذي.
المعنى: لو غيرت حوادث الدهر ومصائبه غيري من الناس والأشياء، لما غيرتني، ولما غيّرت السيف الفولاذي القاطع، يريد أنه والسيف هذا لا يتغيران.
الشاهد فيه قوله: "إلا الصارم" حيث جاءت "إلا" بمعنى "غير" وهي صفة لـ "غيري" الذي هو جمع، ومعرف بإضافته إلى الضمير، ولكنه يشبه النكرة من حيث شموله لكل ما عدا المتكلم من إنسان وحيوان وجماد.

(٢) ديوان ذي الرمة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص٢٨٠.
اللغة: أنيخت الناقة: أبركت. البلدة: الصدر، والأرض. البغام: صوت همهمة غير مفهوم.
المعنى: بركت هذه الناقة وألقت بصدرها فوق الأرض التي لا يسمع فيها من الأصوات غير همهمة هذه الناقة.
الشاهد فيه قوله: "إلا بغامها" حيث وقعت "إلا" اسماً بمعنى "غير" وهي وصف لجمع شبيه بالنكرة لأنه مقترن بـــ "أل" الجنسية.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٥١٤/١ – ٥١٥.

وصفت الأصوات وهي معرفة ما في معنى غير وغير نكرة؛ لأنّ التعريف باللام واللام الجنسيّة وتعريفها كلاً تعريف"[1].

وذكرها صاحب المغني أن تكون زائدة، قاله الأصمعي وابن جني، وحملاً عليه قول الشاعر:

حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلداً قَفْراً [2]

وهو معنى غريب.

وذكر صاحب الاستثناء في التراث النحوي "إلا" بمعنى سوى حيث قال: "ومن المعاني التي جاءت فيها "إلا" في الاستثناء معنى "سوى"، ونسب هذا القول إلى الكوفيين، وتكون بمعناها هذا إذا كان الاستثناء منقطعاً، وقال الفرّاء بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ ﴾ [3] [4].

وليس المراد من هذا أن كل مكان صلحت فيه "سوى" صلحت فيه "إلا" ولا كل مكان جاءت فيه "إلا" صلحت أن تكون بمعنى "سوى" وإذا كانت "سوى" بمعنى "إلا" صلحت أن تكون بمعنى "الواو"، وقال المرادي: " وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبته الفرّاء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى. وجعلوا من ذلك قوله:﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾[5]والتقدير عنده والذين ظلموا.

والاستثناء في هذه الآية منقطع، "وإلا" بمعنى لكن الذين ظلموا يخاصمونكم ويحاجونكم بالحجة الباطلة، و لئلا تثبت حُجة للناس على غير الظالمين منهم، وهم أنتم أيها المخاطبون بتولية وجوهكم إلى القبلة، و"الذين" في موضع جر بدلاً من ضمير الخطاب في عليكم، وإثبات إلا بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل.

وقول الشاعر:

---

(١) شرح التسهيل، ٢١٩/٢.

(٢) اللغة: حراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: جعلوها تبرك على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

المعنى: تبقى هذه النوق السّمان باركة على الجوع والإهانة، حتى نركبها لنجتاز بلاداً خالية من أثر الحياة.

الشاهد فيه قوله: "ما تنفك إلا مناخة" حيث دخلت "إلا" على خبر ما تنفك.

البيت في ديوان ذي الرمة، عيلان بن عقبة العدَوي، تحقيق، عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان – بيروت – لبنان – ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١٤١٩/٣، انظر مغني اللبيب، ١٥٢/١ – ١٥٣.

(٣) سورة هود الآية: (١٠٧).

(٤) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص٦٢.

(٥) سورة البقرة الآية: (١٥٠).

ما بالمدينة دارٌ غير واحدةٍ دار الخليفة إلا دارُ مروانا[١]

وقال الآخر:

ولكلّ أخٍ مفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرِ أبيكَ إلا الفرقدان[٢]

أي: ودار مروان، والفرقدان"[٣].

والمعنى أنهما يفترقان ولا حجة لهم فيما استدلوا به؛ لأن الاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول.

وذكر صاحب الأدوات النحوية قوله: "ورأى أبو عبيدة أنها قد تكون استثنائية عاطفة، بمعنى الواو في قول الأعشى:

مَنْ مُبْلِغٌ كِسْرَى إذا ما جئتُهُ عَنّي قَوافِيَ عارِماتٍ شُرّدا

إلا كخارِجةَ المُكلّفِ نَفْسَهُ وابْنَيْ قَبيصةَ أنْ أغيبَ ويشْهَدا[٤]

أي: من مبلغ كسرى وخارجة؟[٥].

وورد في الإنصاف: "حجة البصريين بعدم وقوع "إلا" بمعنى الواو بقوله: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنّ "إلا" لا تكون بمعنى الواو لأن "إلا" للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراجَ الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر"[٦].

وذكرها العكبري أنها لا تكون بمعنى الواو وذلك من وجهين:

أحدُهما: أن ينفرد كل حرف بمعنى، ولا يقع حرف بمعنيين؛ لما في ذلك من الاشتراك المُلبِس، وما صحّ منه عن العرب يقتصر عليه، ولا يقاس.

والوجه الثاني: أنّ "إلا" بمعنى الواو من قبيل الأضداد، لأن موضوع "إلا" مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشركُ ما بعدها بما قبلها، هذا حقيقة التضادّ، والأصل عدمه" [٧].

---

(١) البيت للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

(٢) شعر عمرو بن معدي كَرِبَ الزُّبيدي، مكتبة العبيكان - الرياض – ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص١٤٦.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني، ص، ٥١٨ – ٥١٩.

(٤) ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص٥٣ – ٥٤.

وفي رواية الديوان: **من مبلغ كسرى إذا ما جاءه عَنّي مآلِكَ مُخْمِشاتٍ شُرّدا**

المآلك: مفردها المألكة وهي الرسالة.

(٥) الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص،٤٧٣ – ٤٧٤.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٥٠/١ – ٢٥١.

(٧) أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن بن سليمان، العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان،ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص، ٤٠٣.

بعد عرض الأدلة والشواهد يبدو للدارس أن الصحيح في هذا القول هو مذهب البصريين إلى أن "إلا" لا تكون بمعنى الواو؛ لأنها للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فامتنع أن يكون أحدهما بمعنى الآخر.

وذكرها المرادي التي هي عاطفة لا بمعنى الواو حيث قال: "التي هي عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم. هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيّون. فإنهم يجعلون "إلا" عاطفة، في نحو: ما قام أحد إلا زيد، مما وقع بعد النفي وشبهه. والبصريون يعربون ذلك بدلاً، كما سبق وردّ ثعلب قول البصريين، بأن الأول منفيّ عن القيام، والثاني مثبت له، والبدل يكون على وفق المبدل منه، في المعنى. ورُدّ مذهب الكوفيين بأنّ "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل، في نحو: ما قام إلا زيدٌ. وأُجيب، عما قاله ثعلب، بأن هذا من بدل البعض، وبدلُ البعض الثاني فيه مخالف للأول، في المعنى؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: رأيتُ القومَ بعضَهم، كان قولك أولاً "رأيت القوم" مجازاً، ثم بيّنت مَنْ رأيته منهم" [1].

وذكرها المرادي أنّها تكون بمعنى "بعد" فقال: "ومن أغرب ما قيل في "إلا" أنها قد تكون بمعنى "بَعْدَ". وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [2] وقوله:﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾[3] كان أهل الجاهلية ينكحون أزواج آبائهم فورد الشرع بالنهي عنه "إلا ما قد سلف" يعني: بَعد ما سلف. وذكرها المبرد في الآية السابقة بمعنى "لكن" والتقدير: لكن ما سلف في الجاهلية ؛ فهو مغفور. وقيل بمعنى "سوى" و "ما" مصدرية والاستثناء منقطع. وقوله:﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [4][5].

بعض أهل العربية يوجه "إلا" في هذا الموضع إلى أنها في معنى "سوى" أي: سوى الموتة الأولى، والموتة الأولى لا تكون في الجنة، والاستثناء في هذه الآية معناه "لكن" ووقع نزاع بين العلماء قيل متصل وقيل منقطع، والصواب – والله أعلم – الاستثناء منقطع؛ لأن المراد هنا الحكم على ما بعد "إلا" بنقيض ما حكمت عليه أولاً وهو عدم الموت و"الموتة" خلاف وليس بنقيض، ويشترط في صحة الاستثناء المتصل: أن يكون الحكم على ما بعد "إلا" نقيضاً وليس خلافاً؛ لأن المستثنى منه

(١) الجنى الداني، ص، ٥١٩ – ٥٢٠.
(٢) سورة البقرة الآية: (١٥٠).
(٣) سورة النساء الآية: (٢٢).
(٤) سورة الدخان الآية: (٥٦).
(٥) الجنى الداني، ص٥٢١.

هنا هو عدم الموت في الآخرة ونقيض عدم الموت في الآخرة هو ذوقه في الآخرة، ونقيض ذوقه في الدنيا عدم ذوقه في الدنيا؛ لأن الموت واحد لا يتعدد.

وفي الأدوات النحوية أنها تفيد معنى الغاية، في قوله تعالى:﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [١].

أي إلى أن تقطع قلوبهم ووافقه الطبرسيّ، ولكنّه مزج بين الغاية والاستثناء موضحاً أن معنى "إلا" هاهنا "حتى"، لأنه استثناء من الزمان المستقبل، والاستثناء منه منته إليه، فاجتمعت مع "حتى" في هذا الموضع على هذا المعنى"[٢].

وفي المرجع نفسه بمعنى "ولا": في قوله تعالى:

﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [٣]. والتقدير: لئلا يكون للناس عليكم حجة، ولا الذين ظلموا منهم. وخطّأه الفرّاء في توجيه هذه الآية، ولكنّه أجاز أنْ تكون "إلا" بمعنى الواو، إذا كانت بمعنى "سوى" وذلك إذا كان الاستثناء فيها على معنى الزيادة لا الإخراج[٤].

ووردت في لسان العرب بمعنى "لمّا":

"إلا بمعنى لمّا فمِثل قول الله عز وجل:﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾[٥]؛ وهي قراءة عبد الله إنْ كلّهم إلا كذب الرسل، وتقول: أسألك بالله إلا أعطيتني ولمّا أعطيتني بمعنى واحد"[٦].

ومن خلال ما سبق يظهر للدارس أنّ "إلا" هي أكثر أدوات الاستثناء استعمالاً ولها عشرة معانٍ كما ذكرت، وتكون في جميع أنواع الاستثناء ولا تخرج عنه وهي أم الباب والأصل فيه كما جاء ذلك في ألفية ابن معطي:

إلا هو الأصل وما عَدَاهُ أشياءُ قَدْ تَضَمّنَتْ معنَاه

للاستثناء أدوات من الحروف والأسماء والأفعال، وأصلها "إلا" لوجهين:

أحدهما: أنها تقع حيث لا يقع غيرها، لأنها تقع في المتصل والمنفصل والمفرغ، وغيرها ليس كذلك.

والثاني: أنها حرف بالاتفاق، وإنما تفيد معاني الحروف، وغيرها يفيد ذلك بالنيابة؛ لأن ما عدا "إلا" من الأدوات، لما كان ما بعدها مخالفاً لما قبلها، أفادت فائدة "إلا"

---

(١) سورة التوبة الآية: (١١٠).
(٢) الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص٤٧٣.
(٣) سورة البقرة الآية: (١٥٠).
(٤) الأدوات النحوية في كتب التفسير، ص،٤٧٤.
(٥) سورة ص الآية: (١٤).
(٦) لسان العرب مادة (إلا).

في إخراج ما بعدها من الحكم الذي يتناوله. وما قبلها. فهذا هو المراد من كونها تتضمن معنى "إلا". وإلا لوجب أن يبني نحو غير وسِوى وسواء لتضمنها معنى الحروف في الاستثناء"[١].

وجاء في علل النحو: "أصل الاستثناء بـــ "إلا" لأنه لا يخرج عن معناه، ولا يفيد غيره. وأمّا سواها مما يستثنى به، فيخرج عن الاستثناء لمعان تدخله، فصار في الحكم زائداً على حكم "إلا"، فوجب أن يكون فرعاً في الباب، إذ زاد حكمه على ما يقتضيه حكم الباب، وكانت "إلا" مختصة بما يقتضيه الباب فلذلك وجب أن تكون أصلاً في الباب، وإنما استثنى بجميع ما ذكرنا على طريق التشبيه بـــ "إلا"[٢].

تعدد معاني "إلا" في الاستثناء واختلاف عملها ناتج عن اختلاف الأنواع التي جاء بها الاستثناء؛ لأن الأنواع الثلاثة التي قال بها النحويون تختلف في دلالتها وهذا الاختلاف بطبيعة الحال يؤثر على معنى "إلا" وعلاقتها في التركيب.

وذكر الزجاجي الحالات التي تجيء فيها "إلا" في أنواع الاستثناء إذا كان ما قبلها من الكلام موجباً، أو غير موجب، أو مفرغاً وإعراب ما بعدها فقال: "فأمّا "إلا": فإذا كان ما قبلها من الكلام موجباً، كان ما بعدها منصوباً، كقولك: "قام القومُ إلا زيداً"، و "مررتُ بإخوتِك إلا عمراً"، و "سارَ الناسُ إلا بكراً". قال الله عز وجل: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾[٣] وإذا كان ما قبل "إلا" غير موجب، كان ما بعدها تابعاً لما قبلها على البدل، وجاز فيه النصبُ إذا تمّ الكلام دونه، وذلك قولُك: " ما قام القوم إلا زيدٌ، وإلا زيداً"، و"ما شربَ القومُ إلا عمرٌو، وإلا عمراً" و "ما مررت بإخوتك إلا عمرٍو، وإلا عمراً. قال الله عز وجل: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤] فرفع على البدل من "الواو"، لأن ما قبله غيرُ موجَبٍ، وقد يجوز نصبه، وقرأ بعض القرّاء، وهو ابن عامر، بالنصب.

وإذا فرغت ما قبل "إلا" لما بعدها، عمل ما قبلها في ما بعدها، ولم تعملْ "إلا" شيئاً، كقولك: "ما قام إلا زيدٌ"، و "ما رأيتُ إلا زيداً"، و "ما مررت إلا بزيدٍ"[٥].

أصل إلا أن تدخل على الاسم وجاء في شرح الكافية قد يليها الفعل فذكر قوله: "واعلم أنّ أصل "إلا"، أن تدخل على الاسم، وقد يليها الفعل المفرّغ فعل مضارع، إمّا خبرٌ لمبتدأ، كقولك: "ما الناس إلا يعبرون"، و"ما زيد إلا يقوم"؛ أو حال نحو:

---

(١) شرح ألفية ابن معطي، ٥٩٤/١.
(٢)علل النحو، ٥٤٥.
(٣) سورة البقرة الآية: (٢٤٩).
(٤) سورة النساء الآية: (٦٦).
(٥) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق، علي توفيق، الحَمَد، الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص، ٢٣٠ – ٢٣١.

"ما جاءني زيد إلا يضحك"، أو صفة نحو:" ما جاءني منهم رجل إلا يقوم ويقعد"؛ ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال.

وإنما شُرط التفريغ، لتكون "إلا" ملغاة عن العمل على قول[١]، أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم، لانكسار شوكتها بالإلغاء، وشُرط كونه مضارعاً لمشابهته للاسم؛ وأما الماضي، فجوّزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدين، وذلك إما باقترانه بـ "قَدْ"، نحو: "ما الناس إلا قد عبروا"، وذلك لتقريبها له من الحال[٢]، المشبه للاسم؛ وإما تقدم ماضٍ منفيّ، نحو قولهم: "ما أنعمت عليه إلا شكر"، و"ما أتيته إلا أتاني"، وعنه عليه الصلاة والسلام: "ما أيسَ الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قِبل النساء"[٣]، وذلك إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد "إلا" لمضمون ما قبلها.

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد، لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء، في الأغلب، نحو: "إن جئتني أكرمتك". وإنّما قلت: "في الأغلب" لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقباً لمضمون الشرط، بل يكون مقارناً له في الزمان، نحو: "إن كان هناك نار كان احتراق"، و "إن كان هناك احتراق فهناك نار"، و "إن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق"، لكن التعقب المذكور هو الأغلب. فلما كان تعقب مضمون ما بعد "إلا" لمضمون ما قبلها هو المراد، وكان معنى حرف النفي مع "إلا" يفيد معنى الشرط والجزاء، أعني لزوم الثاني للأول، جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي و"إلا" فيصاغ ما قبل "إلا" وما بعدها صوغ الشرط والجزاء، وذلك إمّا بكونهما ماضيين، نحو: "ما زرتني إلا أكرمتك"، أو مضارعين نحو: "ما أزورُه إلا يزورُني"، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء، أعني كونهما ماضيين أو مضارعين، فجاز كون الماضي الذي بعد "إلا" ههنا مجرداً عن "قد" والواو، مع أنه حال، وذلك لكونه متضمناً معنى الجزاء، فيكون ما بعد "إلا" على هذا المعنى إما ماضياً مجرداً[٤] أو مضارعاً مجرداً[٥]، كما رأيت وجاز أيضاً أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة، وإن كان في معنى الجزاء، فيؤتَى به ماضياً أو مضارعاً مع الواو نحو: "ما زرتُه إلا وأكرمني"، و"لا أزورُه إلا ويكرمني". وإنما أطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال، نحو: "جاءني زيدٌ راكباً"؛

---

(١) أي: القول بأنها هي العاملة.

(٢) أي لتقريبها الفعل الماضي من المضارع الذي يدلّ على الحال.

(٣) أبو إسحاق أحمد إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق، خالد بن عون العنزي – ناصر بن محمد بن صالح الصائغ – وآخرون، دار التفسير، المملكة العربية السعودية – جدة، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ٢٣٦/١٠.

(٤) أي: مجرداً من "قَدْ" والواو.

(٥) أي: مجرداً من الواو.

[1]ولفظه أيضاً منفصل عن العامل بـــ "إلا" فجاز أن يُستظهَر مطرداً، في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظاً، بحرف الربط أي الواو، ومن ثم اطرد نحو: "ما أزوره إلا ويكرمني"، وندر: "قمت وأصكّ عينه". ويجيء في الماضي مع الواو "قد" أيضاً، نحو: "ما زرته إلا وقد زارني"، ولا يجوز الاقتصار على "قد"، فلا يقال: "ما زرته إلا قد زارني"، لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع "قد"، وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله، فليس فيه حرف الربط المذكور"[٢].

وذكر صاحب المغني موقع الجملة المستثناة من الإعراب أنها تكون في موضع نصب على الاستثناء فقال في قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾[٣] قال ابن خروف: "مَن" مبتدأ، "ويعذبه الله" الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ وقال الفرّاء في قراءة بعضهم: "فشربوا منه إلا قليلٌ منهم"[٤] إنّ "قليلٌ" مبتدأ حُذِفَ خبره أي: لم يشربوا؛ وقال جماعة في ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾[٥] بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو: "ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه"، لأن الجملة – هنا حال من "أحد" باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكذلك الجملة في "إلا إنهم ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾[٦] فإنها حال، وفي نحو: "ما علمت زيداً إلا يفعل الخير" فإنها مفعولٌ"[٧].

وجاء في شرح التسهيل: "الاستثناء في حكم جملة مستأنفة؛ لأنّك إذا قلت جاء القوم إلا زيداً، فكأنّك قلت جاء القوم ما فيهم زيد، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد "إلا" فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاق، كما لا يعمل ما بعد "ما" فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها، واستمرّ على ما اقتضته هذه المسألة في منع إعمال ما بعدها فيما قبلها نحو ما زيد إلا أنا ضارب، فلا يجوز إعمال ضارب في زيد لما ذكرت

١

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ١٦٨/٢–١٧٠.
(٣) سورة الغاشية الآيات: (٢٢ – ٢٤).
(٤) سورة البقرة الآية: (٢٤٩).
(٥) سورة هود الآية: (٨١).
(٦) سورة الفرقان الآية: (٢٠).
(٧) مغني اللبيب، ٨٩/٢.

لك. بل تقدّر هاء عائدة إلى زيد ويرتفع هو بالابتداء، وكذا استمرّ على ما اقتضته المناسبة من عدم إعمال ما قبلها فيما بعدها إلا فيما لا مندوحة – أي: لا يمكنك تركه - عنه من إعمال ما قبلها في مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيد أحد، أو تابع له نحو ما مررت بأحد إلا زيداً خيراً من عمرو، أو مستثنى فرّغ له العامل ما قام إلا زيدٌ، ولم تَجُز الزيادة على هذه الثلاثة لئلا تكثر مخالفة الأصل ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة، فلا يقال ما ضرب إلا زيد إلا عمراً، ولا ما ضرب إلا زيداً عمرو، ولا ما سار إلا زيد بعمرو، بل الواجب أن يؤخر المقرون بإلا استمراراً على مقتضى الدليل المذكور. فإن ورد ما يخالف الدليل ذلك قدّر له عامل بعد إلا كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾[1]،أي أرسلناهم بالبينات فهذا مثال تأخر المجرور، ومثال تأخر المنصوب قول الشاعر:

وما كفَّ إلا ماجدٌ ضَيْرَ بائسٍ أمانيّه منه أتِيحتْ بلا منّ[2]

أي إلا ماجد كفّ ضير بائس. ومثال تأخر المرفوع قول الشاعر:

تزَوّدت مِنْ ليلَى بتكليمِ ساعةٍ فما زادني إلا غرَاماً كلامُها[3]

ومثله قول الآخر:

وهل يُنبت الخَطّيَّ إلا وشيجُه وتُغرسُ إلا في منابِتها النّخلُ[4]

ومثله ما أنشد سيبويه من قول الآخر:

مَشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غُرابها[5]

وأجاز الكسائي الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولات بما قبل "إلا"، و وافقه ابن الأنباري في المرفوع خاصة، وفرّق بينه وبين غيره بأن قال: الدليل يقتضي ألا يتأخر مرفوع ولا غيره؛ لأن مسائل الاستثناء المفرّغ فيها العامل لما بعد إلا حقيقة بأن تختم بالمستثنى، فإن كان الواقع بعده مرفوعاً نُوى تقديمه واتصاله برافعه لأنه

---

(١) سورة النحل الآيتان،(٤٣-٤٤).

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) وفي رواية الديوان. **تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زادَ إلا ضَعْفَ ما بي كلامها**
اللغة: تزوّد: اتخذ الزاد وهو ما يُتخذ من الطعام للسفر.
المعنى: تزودت من حديث ليلى ساعة، فزادني كلامها حبّاً أضعاف ما كنت أعاني.
ديوان مجنون ليلى، دار صادر بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص١٩٢.

(٤) اللغة: الخطي: الرماح المنسوبة إلى الخط، وهي جزيرة بالبحرين كانت تجلب إليها الرماح الرماح القنا من الهند، فتقوم فيها وتباع على العرب. الوشيج: القنا. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٨٧.
المعنى: أراد أنه لا ينبت الشيء إلا جنسه، ولا تغرس النخل إلا حيث تنبت وتصلح، وكذلك لا يولد الكرام إلا في موضع كريم.

(٥) البيت للأحوص، ولم أقف عليه في ديوانه.

كجزء منه، وتأخره لفظاً لا يمنع أن ينوى تقديمه فإنّه الأصل، ويلزم من ذلك تقدير المستثنى مختوماً به، وإن كان الواقع بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن ينوى تقديمه؛ لأنه متأخر بالأصالة وقد وقع في موضعه فيلزم من تجويزه منع كون المستثنى المفرغ له العامل غير مختوم به لفظاً ولا تقديراً"[1].

وذكر صاحب شرح المفصل فائدة دخول إلا بين المبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والحال، ووقوع الجمل موقعها حيث قال: "اعلم أنّ "إلا" تدخل بيت المبتدأ وخبره، وبين الصفة وموصوفها، وبين الحال وصاحبه، فمثال دخولها بين المبتدأ وخبره، قولك: "ما زيدٌ إلا قائمٌ"، فـ "قائمٌ" خبرُ "زيد"، فكأنّك قلت: "زيدٌ قائمٌ"، لكن فائدة دخول "إلا" إثبات الخبر للأول، ونفيُ خبرٍ غيرِه عنه، والمستثنى منه كأنّه مقدرٌ. والتقدير: ما زيدٌ شيء إلا قائم. ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك: "ما مررتُ بأحدٍ إلا كريمٍ"، و"ما رأيت فيها أحداً إلا عالماً"، أفدتَ بـ "إلا" إثباتَ مرورك بقوم كرامٍ، وانتفاءَ المرور بغيرِ من هذه صفتُهم. وكذلك أثبتّ رؤية قوم عُلماءَ، ونفيتَ رؤيةَ غيرهم. وتقول في الحال: "ما جاء زيدٌ إلا ضاحكاً"، فتنفي مجيئَه إلا على هذه الصفة. وقد تقع الجملُ موقع هذه الأشياء بعد "إلا" كما تقع موقعها في غير الاستثناء، فتقول: "ما زيدٌ إلا أبوه منطلقٌ"، فـ "أبوه منطلقٌ" جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأول الذي هو "زيدٌ". وتقول في الصفة: "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه". فقولك: "زيدٌ خيرٌ منه" جملة من مبتدأ وخبر في موضع مخفوضٍ، نعت لـ "أحدٍ"، كأنّك قلت: "مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم". وأفادت "إلا" انتفاءَ مرورك بغيرِ مَنْ هذه صفتهم. وتقول في الجملة إذا وقعت حالاً: "ما مررتُ بزيدٍ إلا أبوه قائمٌ"، و"ما مررتُ بالقومِ إلا زيدٌ خيرٌ منهم"، فالجملة في موضع الحال أيضاً، لأنّ الحال من النكرة جائزٌ وإن كان ضعيفاً. ويجوز أن تدخل عليه الواوُ، فتقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا وزيدٌ خيرُ منه"، و"ما كلمتُ أحداً إلا وزيدٌ حاضرٌ"، فـ "زيد حاضر" في موضع الحال. ولا يجوز حذفُ الواو من هاهنا كما جاز حذفها من الأول، لخلوّ الجملة من العائد الرابط. وإنما الواو هي الرابطة، وليس الأولُ كذلك، لأن فيه ضميراً رابطاً.

فإن أتيت بالواو، كان تأكيداً للارتباط، وإن لم تأتِ بها فالضميرُ كافٍ"[2].

ومن خلال ما سبق يبدو للدارس أنّ إلا هي أم أدوات الاستثناء، لكثرة استعمالها فيه، ولأنها حرف، وتنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، وما عداها محمول عليها بالمشابهة بينهما ولأنها صالحة لجميع أنواعه، من متصل ومنقطع ومفرغ، ولأنها لا تكاد تخرج عن الاستثناء إلا في حالة خاصّة يسمونها فيها بـ "إلا"

---

(١) شرح التسهيل، ٢/٢٢٣-٢٢٤.

(٢) شرح المفصل، ٢/٧٨ – ٧٩.

الوصفية؛ وهي التي تقع صفة بمعنى "غير" وتقع وصفاً لما قبلها كسائر الأوصاف الأخرى، فإذا قال المقر: "في ذمتي لزيد عشرة دراهم إلا درهم" بجعل إلا درهم وصفاً، فإنه يثبت في ذمته تمام العشرة الموصوفة بأنها ليس بدرهم. ولا يصح أن تكون استثنائية لعدم نصب "درهم"، فلا تدل على عدم ثبوت شيء آخر في ذمته لزيد. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[1] وهي التي تدخل على كلمته لتؤلف معها كلمة واحدة تعد في الكلمات التي هي من نوع الصفات، ولأنها حرف، والموضوع لإفادة معاني الحروف، وإنما ينتقل الكلام من حال إلى حال بالحروف، ولأنها أصل في الاستثناء، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، وتستعمل في الاستثناء بالأصالة وغيرها يستعمل فيه بالفرعية، وهي التي تغير وظيفة الجملة لوقوعها بين سائر أخواتها بين المبتدأ وخبره أو الموصوف وصفته وتقدير سائر أخواتها بها وجريانها على ألسنة النحاة وكثرة التصرّف بجملتها.

(١) سورة الأنبياء الآية: (٢٢).

الاستثناء بـــ "عدا و خلا"

"عدا" و"خلا" من أحرف الجر الشبيهة بالزائدة، ضمنا معنى "إلا" فاستثني بهما، ويجوز نصب المستثنى بهما على أنهما أفعال ماضية وما بعدهما مفعول به، ومِن العلماء مَن جعلهما فعلين لا فاعل لهما ولا مفعول؛ لأنهما حملا على معنى "إلا" وهي واقعة موقع الحرف.

وذكر ابن مالك في ألفيته الاسم الواقع بعد خلا وعدا منصوب على المفعولية وخلا وعدا فعلان فاعلهما – في المشهور – ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم وهو مستتر وجوباً. حيث قال:

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يكُونُ إنْ تُرِدْ وبَعْدَ "ما" انْصِبْ وانْجرَارٌ قدْ يَرِدْ

أي: إذا لم تتقدم "ما" على، "خلا، وعدا" فاجْرُرْ بهما إن شئت، فتقول: "قام القومُ خلا زيدٍ، وعدا زيدٍ" فـ "خلا، وعدا": حرفا جرّ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما، وإنّما حكاه الأخفش، فمن الجرّ بـــ "خلا" قولُه:

خَلا اللهِ لا أرْجُو سِواكَ، وإنّما أعُدُّ عِيالِي شُعْبةً من عِيالِكا(١)

ومن الجر بـــ "عدا" قوله:

تَرَكْنا في الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ
أبَحْنَا حَيّهُم قَتْلاً وأسْراً عدا الشّمْطاءِ والطّفْلِ الصّغِيرِ(٢)

وفي البيت السابق جاءت "عدا" حرف جر، وأفادت معنى الاستثناء؛ لأن الشاعر استثنى العجوز والطفل الصغير من ضرب السيف الذي حلّ في أعدائهم.

---

(١) الشاهد من الأبيات التي لم يعينوا قائلها.
اللغة: أرجو: مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطماعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء، إذ أمله وتوقع حصوله. سواك: غيرك. أعد: أحسب. العيال: هم أهل بيت الإنسان. شعبة: طائفة.
المعنى: إنني لا أؤمل أن يصلني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنّك لا تدخر وسعاً في التفضل علي والإحسان إليّ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم – في اعتباري – فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.
الشاهد فيه: قوله: "خلا الله" حيث استعمل الشاعر "خلا" حرف جر فجر به لفظ الجلالة.
(٢) وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
اللغة: الحضيض: قرار الأرض عند منقطع الجبل. بنات عوج: أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهورة يسمونه "أعوج" ويقال: خيل أعوجيات. عواكف: جمع عاكفة والعكوف ملازمة الشيء والمواظبة عليه. خضعن: ذللن وخشعن. أبحناهم: أراد أهلكنا واستأصلنا. الحي: القبيلة. الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه.
الشمطاء: هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.
الشاهد فيه: قوله "عدا الشمطاء" حيث استعمل عدا حرف جر فجر الشمطاء به، انظر شرح ابن عقيل، ١/ ٥٦١ ــ ٥٦٣.

"عدا وخلا " يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر، وقيل لم يتعلقا بشيء تشبيهاً بالزائد وإنما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجملة قبله فهي الناصبة له محلاً على الاستثناء.
وذكر سيبويه عدم وقوعهما صفة فقال: "وأما "عدا" و "خلا" فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في "ليس" و "لا يكون". وذلك قولك: "ما أتاني أحدٌ خلا زيداً"، و "أتاني القومُ عدا عمراً"، كأنك قلت: "جاوز بعضُهم زيداً". إلا أنّ "خلا" و "عدا" فيهما معنى الاستثناء"[1].
وأثبت الزجاجي فعلية "عدا" وحرفية "خلا" فقال: "وأما عدا في قولك: "قام القوم عدا زيداً وما عدا زيداً"، ففعل، ولو كانت حرفاً بمنزلة "إلا" لجاز فيما بعدها الرفع أيضاً كما جاز فيما بعد "إلا"، وأيضاً فإن "ما" المصدرية قد دخلت على "عدا" وهي لا تدخل إلا على الفعل.
وأما "خلا" فتستعمل فعلاً وحرفاً، فمن جرّ بها فهي عنده حرف، ولا يجوز أن تكون عنده اسماً بمنزلة "غير"، لأنه لم يوجد فيها من أحكام الأسماء شيء وكذلك "حاشى"، فمن خفض بها لا تكون اسماً لما ذكر في "خلا"، وهما متفرغان لما بعدهما، فينبغي أن يحملا على الحرفية. ومن نصب بـــ "خلا" فهي عنده فعل، ولا يتصور أن تكون حرفاً بمنزلة "إلا" لامتناع الرفع بعدها، فمثال النصب بها قول الشاعر:

خلا اللهَ ما أرجو سواكَ وإنني أعدُّ عيالي شعبةً من عيالِكا[2]

وذكر الزمخشري الفرق بين خلا وعدا حيث قال:
"خلا" يقع فيما قَرُبَ وفيما تَباعَدَ، وتقولُ: "عَداني الشيءُ" فيما قَرُبَ منك"[3]
"عدا وخلا" من أدوات الاستثناء ويستدل على هذا أنهما يحذفان ويوضع مكانهما "إلا" فتؤدي الوظيفة التي تؤديها "عدا وخلا" وهما مترددان بين الحرفية والفعلية، ولكن ورودهما في الاستثناء أحرفاً أكثر من الفعلية.
وذكر صاحب معاني النحو في "عدا" قوله: "وأمّا عدا ففعل متعدٍ بمعنى جاوز تقول: عدا الأمر يعدوه وتعداه كلاهما تجاوزه، وعدا طورَه، وقدره، جاوزه ... ويقال ما يعدو فلان أمرك أي ما يجاوزه، والتعدي مجاوزة الشيء إلى غيره ... يقال: تعديت الحق واعتديته وعدوته، أي جاوزته ... وعدي عن الأمر جاوزه إلى غيره وتركه وعدّ عنا حاجتك، أي اطلبها عند غيرنا، فإنا لا نقدر لك عليها. فإن قلت: "جاء الرجال عدا سعيداً" كان المعنى أنهم تجاوزوا سعيداً، فلم يأت معهم أو

---

(١) الكتاب، ٣٦٧/٢ – ٣٦٨.
(٢) انظر شرح جمل الزجاجي، ٣٩٢/٢ – ٣٩٣.
(٣) القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق، محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٧١، ٢٦٤/١.

تجاوز مجيئهم سعيداً. ومثله أن تقول: أنت تعديت سعيداً فجئت إليّ، أي تجاوزته فلم تأته. وكذلك قولك: "رأيت عدا خالداً"، معناه تجاوزت رؤيتي سعيداً، أي لم تقع رؤيتي عليه، ثم ضمّن معنى الاستثناء. ولم يحك سيبويه الجر بها، وقد حكاه أبو الحسن الأخفش، وعلى حكاية الأخفش يكون الجر بعدها لغةً"[١].

وقال المرادي: "عدا لفظ مشترك يكون حرفاً وفعلاً، وهو في الحالين من أدوات الاستثناء، فإن كان حرفاً جرّ المستثنى، وإن كان فعلاً نصبه، فتقول: "قام القوم عدا زيداً" بالنصب والجر"[٢].

وجاء في معاني الحروف "خلا" على ضربين:

أحدهما: أن تكون فعلاً.

والثاني: أن تكون حرفاً وهي في كل الوجهين استثناء، فمن جعلها فعلاً نصب ما بعدها، وذلك قولك خرج القوم خلا زيداً، ومن جعلها حرفاً جر ما بعدها، وقال: خلا زيدٍ[٣].

الفاعل فيهما ضمير، إلا أنه لا يعود على البعض وإنما يعود على المفهوم من معنى الكلام المتقدم، وقيل إن الفاعل مصدر "ما" عمل في المستثنى منه مثل: قاموا عدا زيداً، جاوز قيامهم زيداً، ولم يُقدر ضمير المصدر وذكر بعض النحاة أنه عائد على البعض المفهوم من الكلام.

"خلا" من أدوات الاستثناء ويستدل عليها بأنها تحذف ويوضع مكانها "إلا" فتؤدي الوظيفة التي تؤديها "إلا" كما أنها تقع في الاستثناء المنفي، والموجب، ويكون حكم المستثنى بها من حيث الإخراج ، ووقع النفي والإيجاب عليه، حكم المخرج بـــ "إلا".

وجاء في الصاحبي: "أصلها من قولنا: "خلا البيت" و "خلا الإناء" إذا لم يكن فيه شيء. كذلك إذا قلنا: "خرج الناسُ خلا زيدٍ" فإنّما نُريد: أنّه خلا من الخروج، أو خلا الخروج منه. وعلى هذا التأويل فالنصب فيه أحسن. ومنه قول العرب: "فقلْ كذا وخلاك ذمّ" يريدون "عَدَاك الذّمُّ وخلوتَ من الذم"[٤].

وذكر السامرّائي قوله في "خلا": خلا في الأصل فعلٌ لازم تقول: خلا المكان، والشيء يخلو خلواً، إذ لم يكن فيه أحدٌ. وخلت الدار إذ لم يبق فيها أحد، وخلا إذ تبرأ من ذنب قرف به. وقد استعمل معدى فقالوا: افعل كذا، وخلاك ذم، أي سقط

---

(١) معاني النحو، ٢/٢٧٥.

(٢) الجنى الداني، ص٤١٦.

(٣) أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي، معاني الحروف، تحقيق، عبد الفتاح إسماعيل شَبيلي، مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م، ص١٠٦.

(٤) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص١٠٩.

عنك الذم. وقال بعضهم: خلا مصدرٌ أيضاً. وأشار إلى شرح الرضي على الكافية: "وأمّا خلا في الأصل لازم، يتعدى إلى المفعول بمن، نحو: خلت الدار من الأنيس، وقد تضمن معنى "جاوز" فيتعدى بنفسه كقولهم: "افعل هذا وخلاك ذم" وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب، ولهذا الغرض ألزموا إضمار فاعله، وفاعل عدا، ولم يظهر معها "قد" مع كونها في محل النصب على الحال، ولهذا أوجبوا إضمار اسمي ليس ولا يكون. فهو إذن فعل متصرف من الخلو، ضمن معنى الاستثناء، فجمد على صورة واحدة، كما فعل بليس ولا يكون. وهو في الأصل فعل لازم، ثم استعمل متعدياً في بعض التعبيرات، وفي الاستثناء، ليكون المستثنى به على صورة المستثنى بإلا. وبعض العرب يجر المستثنى به، فالنصب لغة والجر لغة أخرى، قال سيبويه: "وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت "ما خلا" فليس فيه إلا النصب لأن "ما" اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا" فمن نصب بها من العرب أبقاها على فعليتها، ومن جرّ بها أجراها مجرى الحروف لجمودها، ولا يستنكر أن تكون الكلمة الواحدة مرة فعلاً، ومرة حرفاً، ومرة اسماً ومرة حرفاً مثل على، وعن"[1].

وذكر المرادي قوله في "خلا": لفظ مشترك؛ يكون حرفاً من حروف الجر، وفعلاً متعدياً. وهي، في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القومُ خلا زيدٍ. وإذا كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى، نحو: قام القوم خلا زيداً. وكلا الوجهين، أعني الجر والنصب، ثابت بالنقل الصحيح عن العرب. وإذا استُثني بها ضمير المتكلم، وقصد الجر، لم يؤت بنون الوقاية. وإذا قصد النصب أتي بها. فيقال، على الأول: خلايَ. وعلى الثاني: خلاني. وتتعين فعليتها بعد "ما" المصدرية، نحو: قام القومُ ما خلا زيداً. فـ "خلا" هنا فعل، لأن "ما" المصدريّة لا توصل بحرف الجر، وإنما توصل بالفعل. وذهب الجرمي والكسائي، والفارسي في كتاب "الشعراء" له، والرّبعي، إلى إجازة الجر بها، بعد "ما" فتكون "ما" زائدة، لا مصدرية، و"خلا" حرف جر. وكذلك اختلفوا في "عدا" نحو: ما عدا زيد. وقد روى الجرمي، عن بعض العرب في كتاب "الفرخ"، الجرّ، بـ "خلا" و"عدا"، بعد "ما".

وقال بعضهم: الجرمي يخفض بها، ويجعل "ما" زائدة، دخولها كخروجها. فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد، لأن "ما" لا تكون زائدة أول الكلام. لأنها ضد الاعتناء الذي قُدّمت له. وإن كان يحكي ذلك، عن العرب فهو من حيث الشذوذ بحيث لا يقاس عليه. واعلم أن "خلا" إذا جرّت ففيها خلاف. فقيل: هي في موضع نصب،

---

(١) معاني النحو، ٢٧٢/٢ – ٢٧٣.

عن تمام الكلام. وقيل: تتعلّق بالفعل، أو معنى الفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد، وما في حكم الزوائد. وإذا نصبت فاختلف في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنّك قلت: خالين زيداً.
وأجاز أيضاً ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة من حيث المعنى إلى ما قبلها من حيث كان معناها معنى "إلا". قال ابن عصفور: وهو الصحيح إذا دخلت عليها "ما" المصدرية فـ "ما" والفعل في موضع نصب، بلا خلاف. ولكن اختلفوا في وجه انتصابه، فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال، كما يجوز ذلك في المصدر الصريح. وهذا قول
السيرافي. وذهب ابن خروف إلى أنّ انتصابه على الاستثناء، كانتصاب "غير" في قولك: قام القومُ غيرَ زيدٍ. وقيل: منصوب على الظرف، و "ما" مصدرية ظرفية. أي: وقت خلوّهم. ودخله معنى الاستثناء"[1].
وجاء في التذييل: "النصب في "ما النساء وذكرهن" بـ "عدا" مضمرة روي من كلام العرب: "كلُّ شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرهن"، وخرجه المصنف: "ومعناه: كل شيء يسيرٌ ما عدا النساء وذكرهن" وقال غيره: والمَهَهُ: الطّراوة والنضارة، يقال: زانَ المرأة مهَهُهَا، قال الراجز:

إنّ سليمى زانها مهَهُها

وإنما أضمر عدا لأنها متفق على فعليتها، فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف.
وقوله خلافاً لمَن أوّل ما بإلا قال المصنف في الشرح: وزعم بعض الناس أن ما هاهنا بمعنى إلا، وليس بشيء"[2].
وجاء في شرح التسهيل ومن النصب بها وإن كان هو المشهور:

يا مَنْ دَحا الأرْضَ ومَنْ طَحاها أنْزِلْ بهم صاعقةً أرَاهَا
تحـرّق الأحشاءَ من لظاها عَدَا سُلَيْمى وَعَدا أباها[3]

ومن خلال العرض السابق يبدو للدارس أنّ عدا وخلا ضمنا معنى الاستثناء فاستثنى بهما، وثبت بالنقل الصحيح قد استعملا في الاستثناء أفعالاً ماضية وهذا قليل والأكثر استعمالهما في الاستثناء حرفا جر وسمع الجرّ بهما بعد ما وجعلت ما زائدة دخولها كخروجها، وإن نصبنا بهما على أنّه مفعول به والأداة التي قبله فعل ماض، أو أن يجر المستثنى على أن الأداة حرف جر والمستثنى اسم مجرور.

---

(١) الجنى الداني، ٤٣٦ – ٤٣٨.
(٢) التذييل والتكميل، ٣٢٨/٨ – ٣٢٩.
(٣) شرح التسهيل، ٢٢٨/٢ – ٢٢٩.

الاستثناء بـ "حاشا"

"حاشا" من أدوات الاستثناء، وهي مثل "خلا" عند الجمهور بمعنى أنه يجر وينصب بها ما بعدها، والجر هو الكثير الراجح، ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها، ولم يجيزوا النصب بها، والصحيح جوازه للسماع.

جاء في لسان العرب: "حاشى: من حروف الاستثناء تجرُّ ما بعدها كما تجرّ حتى ما بعدها. وحاشيت من القوم فلاناً: استثنيت. وحكى اللحياني شتمتهم وما حاشيت منهم أحداً وما تحشيتُ وما حاشيتُ أي ما قلت حاش لفلان وما استثنيت منهم أحداً. وحاشى لله وحاشَ لله أي براءةً لله ومعاذاً لله، قال الفارسيّ: حذفت منه اللام كما قالوا ولو تَرَ ما أهل مكة، وذلك لكثرة الاستعمال. قال الأزهري: حاشَ لله كان في الأصل حاشى لله، فقصر في الكلام وحذفت الياء وجعل اسماً، وإن كان في الأصل فعلاً، وهو من حروف الاستثناء مثل عدا وخلا، ولذلك خفضوا بحاشى كما خفض بهما، لأنهما جعلا حرفين وإن كانا في الأصل فعلين. وقال الفرّاء في قوله تعالى:

﴿قُلۡنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾؛ هو من حاشيتُ أحاشي. قال ابن الأنباري: معنى حاشا في كلام العرب أعزلُ فلاناً من وصف القوم بالحشى وأعزله بناحية ولا أدخله في جملتهم، ومعنى الحشى الناحية؛ وأنشد أبو بكر في الحشى، الناحية بيت المعطل الهذلي:

بأيّ الحشى أمسى الحبيبُ المباينُ[1]

وقال آخر:

حاشى أبي مروان إنّ به ضناً عن المَلْحاةِ والشّتْمِ[2]

"حاشا" من أدوات الاستثناء عند النحاة، ووقع الخلاف بينهم من حيث مجيئها فعلاً، وحرفاً، فقد ذهبوا فيها إلى مذهبين:

الأول: أنها لا ترد إلا حرفاً وأنكر مجيئها فعلاً.

الثاني: أنها تجيء فعلاً وحرفاً. ولكل من المذهبين أقواله وحججه وشواهده.

وذكر ذلك صاحب شرح المفصل حيث قال:

"وأمّا "حاشا" فهو حرف جر عند سيبويه، يجر ما بعده، وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء كما أنّ "حتى" حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، تقول: "أتاني القوم حاشا زيدٍ"، و"ما أتاني القومُ حاشا زيدٍ"، والمعنى: سوى زيدٍ، قال الشاعر:

---

(١) لم أقف عليه في شرح أشعار الهذليين.

(٢) لسان العرب، مادة "حشا".

حاشَا أبي ثَوبانَ إنّ به ضِنّا عن المَلْحَاةِ والشّتْمِ[1]

البيت السابق من أدلة البصريين على أن "حاشا" ليس بفعل وأنه حرف لا يجوز دخول ما عليه ولو كان فعلا لجاز دخولها عليه.

وزعم الفرّاء أنّ "حاشا" فعلٌ، ولا فاعلَ له، وأنّ الأصل في قولك: "حاشا زيدٍ": "حاشا لزيدٍ" فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها، وهذا فاسدٌ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل وذهب أبو العباس المبرّدُ إلى أنها تكون حرف جرّ كما ذكره سيبويه، وتكون فعلاً تنصب ما بعده، واحتج لذلك بأشياء، منها أنّه يتصرّف، فتقول: "حاشيتُ، أحاشي"، قال: النابغة:

ولا أرى فاعِلاً في الناس يُشْبِهُهُ ولا أحاشِي من الأقوام من أحدِ[2]

البيت السابق من أدلة الكوفيين على أن "حاشا" فعل يتصرف، وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً. ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه فعل يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا الحرف ألا ترى أنّهم قالوا في "حاشى لله": "حاش لله" بإسقاط الألف فدل على أنه فعل.

والتصرف من خصائص الأفعال، ومنها أنّه يدخل على لام الجرّ فتقول: "حاشا لزيدٍ" قال الله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[3] ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله، ومنها أنّه يدخله الحذف، نحو: "حاشا لزيدٍ، وقد قرأت القرّاءُ إلا أبا عمرو: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾.

وليس القياس في الحروف الحذفَ، إنّما ذلك في الأسماء، نحو: "أخٍ" و "يدٍ"، وفي الأفعال نحو: "لمْ يكُ"، و"لا أدرِ" وهو قول مثبت، يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمر الشيباني وغيره أنّ العرب تخفض بها وتنصب. وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعت إعرابياً يقول: "اللهم اغفر لي ولمن سَمِعَ حاشا الشيطان، وابن الأصبع"، فنصب بـــ "حاشا"، فإذاً يكون حالها كحال "خلا". وقال أبو إسحاق:

---

(١) البيت للجميح الأسدي في الأصمعيات ص٢١٨؛ والجنى الداني ص٥٦٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ولسان العرب ١٨١/١٤ "حشا" وهمع الهوامع ٢٣٢/١.
اللغة: ضنّا: بخلاً بسبب الحرص. الملحاة: الملامة. الشتم : السباب.
المعنى: استثنى أبا ثوبان مما سبق القول به، فهو حريص على ألّا يناله سباب أو لوم.
الشاهد فيه قوله: "حاشا أبا ثوبان" حيث جاء بالاسم "أبي ثوبان" مجروراً بـــ "حاشا" وقد ورد البيت بنصب الاسم بعدها في المفضليات "حاشا أبا ثوبان"، وهذا لا ينفي كونها تجرّ الاسم بعدها أحياناً.

(٢) ديوان النابغة الذبياني، ص٥٢.
المعنى: لا أعتقد أنّ أحداً من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا استثني أحداً.
الشاهد فيه قوله: "لا أحاشي" حيث دلّ على أن "حاشا" فعل متصرّف.

(٣) سورة يوسف الآية: (٣١).

"حاشا لله" في معنى "براءةِ اللهِ"، مأخوذ من قولهم: "كنت في حشا فلانٍ"، أي: في ناحيته، من قول الشاعر:

يقولُ الذي يُمسي إلى الحَزْنِ أهْلُهُ بأيّ الحَشَا أمْسَى الخلِيطُ المُباينُ[1]

فإذا قال: "حاشا لزيدٍ"، فمعناه: تباعد فعلُهم، وصار في حشًا منه، أي في ناحِيته، كما أنّك إذا قلت: "قد تنحّى" معناه: قد صار في ناحيته منه، فاعرفه"[2].

أراد يأبى النواحي، ومثله قول النابغة: وما أحاشي من الأقوام من أحد. ومعناه ما أعدل أحداً من الأقوام في حشا؛ أي في ناحية، ولهذا احتملت هذه الكلمة معنى الاستثناء والتنزيه؛ لأن معنى التنزيه التنحية والإبعاد، وكذلك معنى الاستثناء هو الإخراج عن جملة المذكورين.

وجاء في ارتشاف الضرب: "ويستثنى بـ "حاشا" ومذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنّها حرفٌ خافضٌ دال على الاستثناء كـ "إلا"، وأنشد الجوهري:

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصّليب إلهَهُم حاشاي إنّي مُسْلِمٌ معذورُ[3]

وذهب بعض الكوفيين، والمبرد، والفرّاء إلى أنّها فعل ناصب للاسم بعده بمنزلة عدا زيداً، وخلا زيداً، وجوّز المبرد في الاستثناء الوجهين، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّها فعل، استعملت استعمالَ الحرف فحذفَ فاعلها. والذي يظهر أنّ سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فعلاً في غير الاستثناء، ففي الاستثناء حرفٌ، وفي غيره فعلٌ تقول: حاشا لَهُ أن يفعل كذا؛ ومعناه: جانب لك السوء، ويتعدى بنفسه، وباللام حكى الجوهري حاشاكَ السوءَ، وحاشا لك السوء. وحكى ابن سيدة: أنّ حاشيتُ بمعنى: استثنيتُ، وحاشا بمعنى: أستثني. وقال ابن حبيب: حاشا فلاناً الأكثر فيه النصب، وهو فاعل من الحشي الذي هو الناحية. وزعم الفرّاء: أنّ الخبرَ بعد "حاشا" بلام مضمرة"[4].

من خلال ما سبق تستخدم "حاشا" ذات وجهين في الاستثناء، فعل، وحرف جر والجر بها في الاستثناء أكثر من النصب، وذهب إلى ذلك سيبويه وتبعه كثير من النحاة، وأشار ابن مالك في ألفيته إلى حاشا بأنها لا تكون إلا حرف جر فقال:

وكَخَلا حَاشَا، ولا تَصْحبُ "ما" وقيلَ: "حاشَ، وحشَا"، فاحْفَظْهُما

---

(١) البيت لمالك بن خالد الخُناعي، شرح أشعار الهذليين، ٣٠٠/١.
وفي رواية الديوان: **يقول الذي أمسى إلى الحِرْزِ أهلُهُ بأي الحشا أمسى الخليط المباين**
اللغة: الحَزْن من الأرض: الغليظ في ارتفاع. المباين: المفارق.
الشاهد فيه قوله: "بأي الحشا" حيث جاءت الحشا بمعنى الناحية.
(٢) شرح المفصل، ٦٢/٢- ٦٤.
(٣) ديوان الأقيشر الأسدي ، تحقيق، خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص٤١. اللغة: العذور: المختون.
(٤) ارتشاف الضرب، ٤٦٢/٢ – ٤٦٣.

المشهور أنّ "حاشا" لا تكون إلا حرف جرّ، فتقول: "قام القومُ حاشا زيدٍ" بجر "زيد" وذهب الأخفش والجرميّ والمازنيّ والمبرد وجماعة - منهم المصنف – إلى أنّها مثل "خلا" تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، فتقول: "قام القومُ حاشا زيداً، وحاشا زيدٍ" وحكى جماعة – منهم الفرّاء – وأبو زيد الأنصاري، والشيباني – النصب بها، ومنه: "اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع" وقولُه:

حاشَا قُرَيشَاً فإنّ الله فَضّلَهُمْ على البَريّة بالإسْلَام والدّين(١)

وقول المصنف "ولا تصحب ما" معناه أن "حاشا" مثل "خلا" في أنّها تنصب ما بعدها أو تجرُّه، ولكن لا تتقدم عليها "ما" كما تتقدم على "خلا"، فلا تقول: "قام القوم ما حاشا زيداً"، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها "ما" قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أنّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: "أسامةُ أحبُّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة"(٢) وقوله:

رأيتُ النّاسَ ما حاشا قريشاً فإنّا نحنُ أفْضلُهُمْ فَعَالا(٣)

ويقال في "حاشا": "حاشَ، وحشَا"(٤).

وذكر صاحب الأدوات النحويّة ورود سبع قراءات في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾

أولاها بالألف "حاشا لله" قرأ بها أبو عمرو ابن العلاء.
والثانية بحذفها "حاش لله" قرأ بها الحسن.
والثالثة بتسكين الشين "حاشْ لله" قرأ بها الحسن أيضاً.
والرابعة بحذف الألف "حشَ لله" قرأ بها الأعمش. ومنها قول الشاعر:

حشَ رهط النبي فإن منهم بحوراً لا تكدرها الدلاء(٥)

والخامسة والسادسة بالإضافة "حاش الله" قرأ بها أبي وابن مسعود و "حاش الإله" قرأ بها الحسن.

---

(١) البيت منسوب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.
الشاهد فيه: قوله "حاشا قريشاً" فإنّه استعمل "حاشا" فعلاً، ونصب به ما بعده.
(٢) توهّم النحاة أن قوله: "ما حاشا فاطمة، من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم -، فجعلوا "حاشا" استثنائية، واستدلوا به على أنّ حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوي يعقب به على قول الرسول – صلى الله عليه وسلم - :"أسامة أحب الناس إليّ" يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ أحداً من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فما: نافية، وحاشى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعد إلى النبي، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعة.
(٣) البيت منسوب للأخطل، ولم أقف عليه في ديوانه.
الشاهد فيه: قوله "ما حاشا قريشاً" حيث دخلت "ما" المصدرية على "حاشا" وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.
(٤) شرح ابن عقيل، ٥٦٤/١- ٥٦٦.
(٥) لم أقع عليه.

والسابعة "حاشاً لله" لأبي السّمّال. وهذه القراءات السبع لا تخرج عن أوجه الإعراب الثلاثة: المصدرية، والفعليّة، والحرفيّة الجارة"[1].

"حاشا" من أدوات الاستثناء، ولها عمل لفظي وآخر معنوي، فإنها تخرج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه سواء أكان ذلك الإخراج من المنفي أم من الموجب، وشأنها في ذلك شأن "إلا" ومن الذين أنكروا مجيئها فعلاً، سيبويه، وقد شبهها في عملها بـ "حتى" الجارة من حيث العمل اللفظي.

وجاء في جامع الدروس العربية في إعراب حاش التنزيهية قوله:

"ومتى استعملت للتنزيه المجرد كانت اسماً مرادفاً للتنزيه، منصوباً على المفعولية المطلقة انتصاب المصدر الواقع بدلاً من التلفظ بفعله. وهي، إن لم تُضَف ولم تنون كانت مبنية، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى. وإن أُضيفت أو نُوّنت كانت معربةً، لِبُعدِها بالإضافة والتنوين من شَبهِ الحرف، لأن الحروف لا تضاف ولا تُنوّنُ: "حاشَ اللهِ، وحاشا لله"[2].

وإذا تجردت "حاشا" عن معنى الاستثناء وقُصد بها تنزيه الاسم المذكور بعدها عن السوء، خرجت أن تكون حرفاً؛ لأن الحرف لا يضاف، ولا ينون ولا يباشر حرفاً مثله.

وجاء في دخول "ما" على حاشا قول صاحب ارتشاف الضرب: "واختلف في دخول "ما" على حاشى في الاستثناء، فمنعَ من ذلك سيبويه، وأجاز ذلك بعضهم على قلّة وهو مسموع من كلامهم، واختلفوا في دخول "إلا" على حاشا، فذهب الكسائي إلى جواز ذلك إذا جرّت حاشا؛ نحو قام القومُ إلا حاشا زيدٍ، وحكى ذلك أبو الحسن عن العرب، ومنع ذلك إذا نصبتْ، ومنع ذلك البصريون مطلقاً، وحملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ، وإذا جرّت هذه الكلمات، فقيل: تتعلق بالفعل أو معنى الفعل فموضعها نصبٌ، وقيل: في موضع نصْبٍ عن تمام الكلام، وإذا نصبتْ، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنّ فاعلها مضمر مستكنٌ في الفعل لا يظهر، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلام لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث"[3].

وعدم اتصال "حاشا" بـ "ما" المصدرية فإن أفعال هذا الباب لم توصل بها "ما" والدليل يقتضي ألا توصل "ما" وغيرها من الحروف بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل.

---

(١) محمد علي سلطاني، الأدوات النحويّة ومعانيها في القرآن الكريم، دار العصماء، سورية – دمشق،ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص، ٢٣٣ – ٢٣٤.

(٢) مصطفى غلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٨، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ١٤٤/٣.

(٣) ارتشاف الضرب، ٤٦٤/٢.

وفي منحة الجليل: الفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه:
الأول: أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً. الثاني: أن الاستثنائية – إن كانت فعلاً – غير متصرفة، وهذه متصرفة. الثالث: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً.
الرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً، وهذه تكتب ألفها ياء.
الخامس: أنّ الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حشيت، كما قال النابغة الذبياني "وما أحاشي".
السادس: أن "ما" التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية[١].
وفي كتاب سيبويه أنها حرف جر في الاستثناء في قوله: وأما "حاشا" فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء[٢].
وذكر صاحب الاستثناء في التراث النحوي الفرق بين "خلا- عدا- حاشا" وبين حروف الجر حيث قال: "من الواضح أنّ لحروف الجر عملين، لفظياً ومعنوياً. أمّا اللفظي فهو جرها للأسماء التي تدخل عليها، كما أنّها تتعدى الأفعال بواسطتها، وأمّا المعنوي فإنها تضيف معاني الأفعال التي تعديها إلى الأسماء التي تدخل عليها، وتعمل فيها الجر، ولذا سميت هذه الحروف عند البصريين بحروف الإضافة وعند الكوفيين بحروف الصفات. وهذا الكلام عن حروف الجر، لا يمكن أن يقال في هذه الأدوات، حاشا، خلا، عدا، إلا من جانب واحد، وهو جرها الأسماء التي تدخل عليها، أي إنّ هذه الأدوات تشترك مع حروف الجر في هذه الوظيفة. وأمّا تعدي الأفعال بواسطة حروف الجر وإضافة معانيها بهذه الحروف فلا يقع بهذه الأدوات، لأن المستثنى بها – وإنْ كان فضلة عند النحويين – لا يمكن أنْ يستغنى عنه لأنه جزء ملازم للإخبار، فإخراج "زيد" من "القوم" في قولنا: جاء القوم حاشا زيدٍ، ملزم الإخبار به، لأنه لم يأت مع القوم، وإن تمّ الكلام بقولنا: جاء القوم"[٣].
بعد النظر في الاستدلال للأقوال، وتحكيم السماع يظهر جليّاً أن القول بكون "حاشا" في الاستثناء ذات وجهين: حرف جر كثيراً وفعلاً قليلاً هو الراجح. وسيبويه لم ينكر كونها فعلاً في الكلام، وإنما ذكرها في الاستثناء، ونقل عن العرب الجرّ بها والفعل لا يجر. وعلى هذا القول فلا فرق في المعنى بين فعليتها و حرفيتها في إفادة الاستثناء؛ لأن المعنى الوظيفي لها حينئذٍ هو معنى "إلا" نفسه. وعلى القول بالحرفية فهي ترسم بالألف، وأما على الفعلية فهي ترسم بالألف المقصورة؛ لأن أصلها ياء. وضمنت معنى "إلا" الاستثنائية فاستثنى بها كما استثنى بإلا.

(١) محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل، تحقيق، ابن عقيل، ٥٦٦/١.
(٢) الكتاب، ٣٦٨/٢.
(٣) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص٧٤.

الاستثناء بـــ "لمّا"

"لمّـا" بالتشـديد مـن الحـروف المهملـة التـي تعمـل فيمـا بعـدها، وعـدّها طائفـة مِـن النحـويين مـن أدوات الاسـتثناء، إلا أنهـم لـم يعرضـوها مـع أدوات الاسـتثناء وإنّمـا أشاروا إليها من خلال الشواهد التي وردت فيها في القرآن الكريم وأقرّوا بمجيئها من أدوات الاستثناء إذا جاءت مشددة "لمّا" وأما إذا جاءت مخففة "لمَا" بدون تشديد لم تعط معنى الاستثناء وهي مركبة من اللام الفارغة و "ما"، وتدخل على الجملة الاسمية، وعلى الماضي لفظاً، وهذه الجملة، أو الفعل تقوم مقام الاسم.

وجاء في ارتشاف الضرب لمّا بمعنى "إلا" في قوله:

"لمّـا" بمعنـى "إلا" حكـاه الخليـل، وسـيبويه، والكسـائي، وهـي قليلـة الـدور فـي كـلام العرب فينبغي أن يقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه؛ نحو قولـه تعـالى:﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] و ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2] في قراءة من شدد الميم"[3].

وذكر ابن الحاجب استعمال لمّا في الاستثناء فقال: "وقد تدخل "إلا" و "لمّا" بمعناها علـى الماضـي، إذا تقدمها قسَم السؤال، نحـو: "نشدتك بـالله إلا فعلـت"، وقـول عمـر رضـي الله عنه في كتابه إلى أبي موسى: "عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً"، كتبـه إليـه لمّـا لحـن كاتبـه فـي كتابـه إلـى عمـر، وكتـب: "مـن أبـو موسـى". وقـولهم: "نشدتك الله"، من قولهم: نشدته كذا فنشده، أي: ذكرته فتذكر[4]، فـــ "نشد" المتعدي إلى واحد مطاوع للأول المتعدي إلـى اثنين. والمعنـى: ذكرتك الله بـأن أقسمت عليـه به، وقلت لك: بـالله لتفعلنّ، أو يكـون "نشدت" بمعنـى "طلبت"، أي: نشدتُ لـك الله، كقوله تعالى:﴿قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا﴾[5]، أي أبغي لكم أي: طلبت لك الله من بين جميع ما يُقسم به الناس، لأقسم به تعالى عليك؛ ومعنـى "إلا فعلت": "إلا فعلك"، و "إلا" لـنقض معنـى النفـي الـذي تضـمّنه القسـم، لأنـك إذا حلفـت غيـرك بـالله قسـمَ الطلب، فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك، فكأنك قلت: لـــ "مـا أطلـب"، منـك إلا فعلـت فـــ "فعلـت" بمعنـى المصـدر، مفعـول بـه، لـــ "مـا أطلـب"، الـذي دلّ عليـه "نشدتك الله"، وإنما جعلته فعلاً ماضياً لقصد المبالغة في الطلب حتـى كـأنّ المخاطَـب فعَل مـا تطلبـه، وصـار ماضـياً ثـم أنـت تخبـر عنـه، فهـو مثـل قولـه تعـالى: ﴿وَسِيقَ

---

(١) سورة الطارق الآية: (٤).
(٢) سورة يس الآية: (٣٢).
(٣) ارتشاف الضرب، ٢/ ٤٦٧.
(٤) الأصح أن يقول: ذكرته إيّاه فتذكره.
(٥) سورة الأعراف الآية: (١٤٠).

ٱلَّذِينَ ﴾ [1] و﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [2]، وقولهم: "رحمك الله"؛ ومعنى "عزمت عليك"، أي: أوجبت عليك، وهو من قسم الملوك.

و "لمّا" في الاستثناء، لا تجيء إلا بعد النفي ظاهراً أو مقدراً كما رأيت، ولا تجيء إلا في المفرغ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾ [3] [4].

وأضاف ابن هشام: "أن تكون على الماضي لفظاً لا معنًى نحو: "أنشدُك الله لمّا فعلتَ"، أي: ما أسألك إلا فعلك، قال الشاعر:

قَالتْ لَهُ: بالله يا ذا البُردَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفَساً أوِ اثنين[5]

وفيه رد لقول الجوهري: إنّ "لمّا" بمعنى "إلا" غيرُ معروف في اللغة[6].

لمّا التي بمعنى "إلا" قليلة الدور في كلام العرب ولها موضعان: بعد القسم، وبعد النفي، وهي من الحروف المهملة التي لا تعمل فيما بعدها.

ومن خلال ما سبق يبدو للدارس أنّ الأدوات التي جاءت في المبحث الأول هي: أحرف أولها: "إلا" وهي حرف باتفاق وهي أم أدوات الاستثناء والأصل فيه ، وتستخدم في كل أنواع الاستثناء بالأصالة، ولا تخرج عن معناه ولا تفيد غيره، وتقع حيث لا يقع غيرها. وثانياً: "عدا، وخلا، حاشا" والمستثنى بهن مجرور أو منصوب فإن كان منصوباً فهن أفعال مستحقة التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهن مجروراً فهنّ أحرف جر شبيهة بالزائدة ويجر الاسم بعدها لفظاً فقط، منصوب محلاً على الاستثناء ويكون لهن محل من الإعراب كالزائدة، وتفيد الجملة معنًى جديداً مكملاً لمعنى موجود و"حاشا" حرف جر عند سيبويه ولم يتعرض لفعليتها، وسمع النصب بها وإذا وليها مجرور فارقت الحرفية بلا خلاف، إذ لا يدخل حرف جر على حرف وتميزت "حاشا" من بين أخواتها بأنها بجانب الاستثناء تكون تنزيهيّة فيجر ما بعدها إما باللام، أو بالإضافة ويجوز حذف ألفها، ومتى استعملت للتنزيه المجرد كانت اسماً مرادفاً للتنزيه

---

(١) سورة الزمر الآية: (٧٣).
(٢) سورة الأعراف الآية: (٥٠).
(٣) سورة يس الآية: (٣٢).
(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ١٧٠/٢ – ١٧١.
(٥) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني، ولسان العرب "غنث" وهمع الهوامع.
اللغة: البرد: رداء يمني مخطط غَنَث من اللبن يغنث: شرب منه ثم تنفس، وجاءت "غنث" هنا بمعنى "أتعب".
المعنى: أناشدك الله يا صاحب الثوبين المخططين، لا تفعل شيئاً يتعبك.
الشاهد فيه قوله: "بالله لمّا غنثت": فقد جاءت "لما" بمعنى "إلا" الاستثنائية، ودخلت على الجملة الفعلية.
(٦) مغنى اللبيب، ٥٣٩/١ – ٥٤٠.

منصوباً على المفعولية المطلقة ولا تصحبها ما وهذا الذي ذكره الكثير من النحاة وقد تصحبها قليلاً. ثالثاً: لمّا: وهي من الحروف المهملة التي لا تعمل فيما بعدها وهي من أدوات الاستثناء قليلة الاستعمال.

المبحث الثاني

الاستثناء بـ "غير" و "سوى" و"لا سيما" و "بَلْهَ" و "بيدَ"

الأدوات التي استخدمت في هذا المبحث هي أسماء فمنها ما اتفق عليه ومنها ما وقع فيه الخلاف بين النحويين.

أولاً: الاستثناء بـ "غير" :

غير كلمة تفيد المغايرة، وهي نكرة متوغلة في الإبهام والتنكير، فلا يفيدُها إضافتها إلى المعرفة تعريفاً، ولهذا توصف بها النكرة مع إضافتها إلى المعرفة. وجاء في الصحاح أنها تكون بمعنى "لا" فتنصبها على الحال، كقوله تعالى:﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾[1]، كأنه قال: فمن اضطر خائفاً لا باغياً. وكذلك قوله:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[2]

وقولـــــه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ﴾[3][4].

وقد تحمل على "إلا" فيستثنى بها. وجاء في أوضح المسالك: "وأصل "غير" أن يوصفَ بها إما نكرةٌ، نحو:﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ﴾[5] أو معرفة كالنكرة، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[6]، فإن موصوفها "الذين" وهم جنسٌ جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم.

وقد تخرج عن الصفة وتُضمّن معنى: "إلا" فيستثنى بها اسمٌ مجرور بإضافتها إليه، وتعرب هي بما يستحقّه المستثنى بـــ "إلا" في ذلك الكلام، فيجب نصبها في نحو: "قاموا غيرَ زيدٍ" و "ما نفع هذا المالُ غيرَ الضررِ" عند الجميع، وفي نحو: "ما فيها أحدٌ غيرَ حمار" عند الحجازيين، وعند الأكثر في نحو: "ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ".

---

(١) سورة الأنعام الآية: (١٤٥).
(٢) سورة الأحزاب الآية: (٥٣).
(٣) سورة المائدة الآية: (١).
(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة "غير".
(٥) سورة فاطر الآية: (٣٧).
(٦) سورة الفاتحة الآية: (٧).

ويترجح عند قوم في نحو هذا المثال، وعند تميم في نحو: "ما فيها أحد غير حمار". ويَضعُف في نحو: "ما قاموا غيرَ زيدٍ" ويمتنع في نحو: "ما قام غيرُ زيدٍ"[1].

أصل "غير" الوصف وأنها محمولة في الاستثناء على "إلا" والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتعرب بما للاسم الواقع بعد "إلا".

وذكر سيبويه في "غير" قوله: "اعلم أنّ "غيراً" أبداً سِوَى المضاف إليه، ولكنه يكون في معنى "إلا" فيُجرى مُجرى الاسم الذي بعد "إلا"، وهو الاسمُ الذي يكون داخلاً فيما يَخرج منه غيرُه وخارجاً مما يدخل فيه غيرُه. فأمّا دخوله فيما يَخرج منه غيرُه فـ "أتاني القومُ غيرَ زيدٍ" فغيرُهم الذين جاؤوا ولكن فيه معنى "إلا"، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد "إلا".

وأمّا خروجه مما يدخل فيه غيرُه فـ "أتاني غيرُ زيدٍ". وقد يكون بمنزلة "مِثْل" ليس فيه معنى "إلا".

وكلّ موضع جاز فيه الاستثناء بـ "إلا" جاز بـ "غير" وجرى مجرى الاسم الذي بعد "إلا"، لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى "إلا". ولو جاز أن تقول: "أتاني القومُ زيداً"، تريد الاستثناء ولا تذكر "إلا" لَمَا كان إلا نصباً.

ولا يجوز أنْ يكون "غير" بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد "إلا"؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى "إلا" مبتدأً وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كلّ موضع يكون فيه بمنزلة "مِثل"، ويجزئ من الاستثناء. ألا ترى أنّه لو قال: "أتاني غيرُ عمرٍو"، كان قد أخبرَ أنّه لم يأته وإنْ كان قد يَستقيم أنْ يكون قد أتاه، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء. ولو قال: "ما أتاني غيرُ زيد"، يريد بها منزلة "مِثْل"، لكان مُجزئاً من الاستثناء، كأنّه قال: "ما أتاني الذي هو غيرُ زيدٍ"، فهذا يُجزئُ من قوله: "ما أتاني إلا زيدٌ"[2].

وذكر صاحب الأدوات النحويّة قوله : "وحملوها على معنى "إلا" أيضاً.

وذكر الفرّاء أنّها تختبر في هذا المعنى بصلاحيّة "إلا" موضعها، وجعل من ذلك قراءة ابن عامر ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا

---

(١) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م،٢٤٢/٢ – ٢٤٤.

(٢) قال السيرافي: "بيّن سيبويه أنّ "غيراً" من الاستثناء، وإن لم تكن للاستثناء؛ ليقوى الاستثناء بها في الموضع الذي جعلت فيه بمنزلة "إلا". وذلك قولك: "أتاني غير عمرو"، وقد أغنى عن الاستثناء لأن الذي يفهم به أنّ "عمراً" ما أتاك، فخرج "عمرو" عن الإتيان كخروجه بالاستثناء . وقد يستقيم في حقيقة اللفظ أن يكون "عمرٍو" نفيٌ لإتيان "عمرٍو"، كما قالوا: "أتاني عدوّ زيدٍ"، لم يكن فيه دلالةٌ على أنّ "زيداً" لم يأتِه". انظر الكتاب، ٣٦١/٢.

مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾[1] وقول الشاعر:

لا عَيْبَ فيهَا غَيْرَ شُهْلَةِ كذاكَ عِتاقُ الطَّيْرِ شُهْلاً عُيُونَه[2]

والتقدير: إلا أولي الإربة، وإلا شهلة عينها. وبيّن الأخفش أنّ الاستثناء فيها منقطع على معنى "لكن". وحمل عليها بعض النصوص القرآنية والشعريّة [3].

وذكر صاحب شرح التصريح مفارقتها لـ "إلا" في خمس مسائل حيث قال: "تفارق "غير" "إلا" في خمس مسائل:

إحداها: "إلا" تقع بعدها الجمل دون "غير".

الثانية: أنّه يجوز أن يقال: "عندي درهمٌ غيرُ جيد على الصفة، ويمتنع "عندي درهم إلا جيد".

الثالثة: أنّه يجوز أن يقال: "قام غيرُ زيدٍ" ولا يجوز "قام إلا زيدٌ".

الرابعة: أنّه يجوز أن يقال: "ما قام القومُ غيرُ زيد وعمرو"، بجر "عمرو" على لفظ "زيد" ورفعه حملاً على المعنى؛ لأن المعنى: ما قام إلا زيدٌ وعمرٌو، ومع "إلا" لا يجوز إلا مراعاة اللفظ.

الخامسة: أنّه يجوز "ما جئتك الا ابتغاءَ معروفك" بالنصب، ولا يجوز مع "غير" إلا بالجر نحو: "ما جئتك لغيرِ معروفك"[4].

وجاء في شرح جمل الزجاجي: حكم "غير" والاسم المعطوف بعدها: وحكم إعراب غير في الاستثناء في جميع ما ذكرناه في نفي أو إيجاب حكم الاسم الواقع بعد "إلا". وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير، فإن شئت عطفت عليه بالخفض وإن شئت عطفت عليه على حسب ما كان الاسم عليه من الإعراب لو كان بدل غير "إلا"، فتقول: "ما قام القومُ غير زيدٍ وعمرٍو". على اللفظ، و "عمراً" على الموضع، لأنك لو قلت: "قام القوم إلا زيداً" لكان نصباً[5].

وجاء في همع الهوامع فتحها مطلقاً وإليك قوله: "وبعض بني أسد وقُضاعة بفتحها في الاستثناء مطلقاً. وإذا انتصبت على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال:

---

(١) سورة النور الآية: (٣١).

(٢) بلا عزو إلى قائل معين.

اللغة: الشهلة في العين: أن يشوب سوادها زرقة.

(٣) محمود أحمد الصغير، الأدوات في النحو في كتب التفسير، دار الفكر، دمشق سورية، ط١، ١٤٢٢هـ ، ص٤٧٨.

(٤) شرح التصريح على التوضيح، ٥٥٧/١ ــ ٥٥٨.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ٣٩١/٢.

أحدها: وعليه المغاربة أنّ انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلا والناصب له كونه جاء فضلةً بعد تمام الكلام، وذلك موجود في "غير".
الثاني: وعليه السيرافي وابن الباذش أنّها منصوبة بالفعل السابق.
الثالث: وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء[١].
ووقع خلاف بين المدرستين في "غير" بين البناء والإعراب وأشار إلى ذلك ابن هشام في المغني فقال: "ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقَالِ[٢]

ففي البيت السابق لا نسلم أنّه بُني لأنه قام مقام "إلا" وإنما بُني "غير" لأنه أضافه إلى غير متمكن، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه.
وقول الشاعر:

لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يأبَى غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَه[٣]

وذلك في البيت الأول أقوى، لأنه انضمّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمّن غير معنى "إلا".
ومن مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة "غير" قول الحَكَمي:

غَيْرُ مأسوفٍ عَلى زَمَنٍ يَنْقَضِي بالْهَمّ والحَزَنِ[٤]

وفيه ثلاثة أوجه:

---

(١) همع الهوامع، ٢٠٦/٢.
(٢) ديوان أبي قيس الأسلت، ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤ والإنصاف ٢٨٧/١ وخزانة الأدب٥٣٢/٦ وشرح المفصل ٨١/٣ ولسان العرب مادة: "نطق".
اللغة: الشرب: جماعة الشاربين، اسم لجمع شارب. الأوقال: ثمار نبات المُقْل، واحدتها وقْلَة.
المعنى: لقد توقف الرجال عن الشرب منها، ولم يكن المانع سوى هديل حمامة تصوّت فوق غصون ذات ثمار.
الشاهد فيه قوله: "غير أن نطقت" حيث أضاف "غير" إلى مصدر مؤول من "أن" المصدرية و"نطقت" بمعنى "غير نطق" فبناها على الفتح وهي فاعل يمنع.
(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٠٧/٤؛ وشرح شواهد المغني ٤٨٥/١.
اللغة: لُذ: الجأ إلى قيس في الأيام العصيبة، تجده كريماً كثير الخير كالبحر يفيض على الشطآن، في حين يأبى غيره ويمتنع عن الجود خوفاً من الحاجة.
الشاهد فيه قوله: :"غيره" حيث جاء بـــ "غير" اسماً مبنياً على الفتح لاتصاله بالضمير المبني على الضمّ، وهو في محل رفع فاعل لـــ "يأبى".
(٤) اللغة: المأسوف: من الأسف وهو شدّة الحزن.
المعنى: يقول: يجب ألا نأسف على زمن تتوالى همومه وأحزانه.
التمثيل فيه: "غير مأسوف على زمن" حيث استغنى عن خبر المبتدأ بنائب الفاعل. البيت منسوب لأبي نواس، ولم أقف عليه.

أحدها: أنّ "غير" مبتدأ لا خبر له، بل لما أضيف إليه مرفوعٌ يغني عن الخبر، وذلك لأنه في معنى النفي، والوصف بعده مخفوضٌ لفظاً وهو في قوّة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحباً للهمّ والحزن، فهو نظير "ما مضروبٍ الزيدان" والنائب عن الفاعل الظرفُ، قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك.
والثاني: أنّ "غير" خبرٌ مقدّم، والأصل زَمَنٌ ينقضي بالهم والحزن غيرُ مأسوف عليه، ثم قدّمت غير وما بعدها، ثم حُذف "زمن" دون صفته، فعاد الضميرُ المجرور بـــ "على" على غير مذكور فأتي بالاسم الظاهر مكانه، قال ابن جني، وتبعه ابن الحاجب. فإن قيل: فيه حذفُ الموصوفِ مع أنّ الصفة غيرُ مفردة وهو في هذا ممتنع. قلنا: في النثر، وهذا شعر فيجوز فيه، كقول الشاعر:

أنَا ابْنُ جَلَا وطَلّاع الثّنايَا متى أضَع العُمامة تعرفونِي[1]

أي أنا ابن رجل جلا الأمور، وقول الشاعر:

مالك عندي غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ وغيرُ كبداء شديدةِ الوَتَرْ[2]
تَرمِي بكَفيْ كانَ مِنْ أرْمي البَشَرْ

أي: بكفّي رجلٍ كان.
والثالث: أنّه خبر لمحذوف، و"مأسوف": مصدر جاء على مفعول كـــ "المعسور" و "الميسور"، والمراد به اسمُ الفاعل، والمعنى: أنا غيرُ آسفٍ على زمنٍ هذه صفته، قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسّف.
التنبيه الثاني: من مشكل أبيات المعاني قول حسان:

أتَانَا ،فَلَمْ نعْدِلْ سِوَاهُ بغَيْره نَبِيٌّ بَدا في ظُلْمَةِ الليلِ هادِيا[1]

---

(١) البيت منسوب لسحيم بن وثيل، لم أقف عليه.
اللغة: جلا: في الأصل فعل ماضٍ فسمي به. الثنايا: جمع الثنية وهو الطريق في الجبل.
المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنّه لا يهاب أحداً، وأنه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور.
الشاهد فيه قوله: متى أضع العمامة تعرفوني: حيث جزم بـــ "متى" فعلين مضارعين يسمى الأول فعل الشرط والثاني جوابه.
(٢) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب٥/٦٥؛ والخصائص ٣٦٧/٢؛ وشرح المفصّل ٦٢/٣، وهمع الهوامع١٢٠/٢.
اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس.
المعنى: يهدد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرماة.
الشاهد فيه قوله: "بكفي كان" حيث حذف الموصوف "رجل" وأبقى صفته، وهي جملة "كان من أرمى البشر" والتقدير "يكفي رجل كان أرمى البشر".

فيقال: سواه هو غيره؟ فكأنّه لم نعدل غيره بغيره.
والجواب أنّ الهاء في "بغيره" للسّوى، فكأنّه قال: لم نعدل سواه بغير السوى، وغيرُ السوى هو نفسُه عليه الصلاة والسلام، فالمعنى فلم نعدل سواه به"[٢].
ووقع خلاف بين المدرستين في إعراب وبناء "غير" وذكر العكبري حجة المدرستين في قوله:
"حجة البصريين أنها اسمٌ معربٌ قبل الإضافة، فبقيت على إعرابها بعدَ الإضافة كسائر الأسماء المعربة، بيانُه أنّك إذا قلت: جاءني غيرُ زيدٍ، ومررتُ بغير زيدٍ فـــ "غيرُ" هنا معربة بلا خلاف، فلو جاز البناء لكان لعلةِ الإضافة، والإضافة هنا موجودة، ولم يجزِ البناء فدلّ على إبطالِ التعليل بالإضافة ويتأيد هذا من ثلاثة أوجه:
أحدهما: أنّ "غير" لا تتعرف بالإضافة، بل تبقى نكرة، والنكرات معرباتٌ.
والثاني: أنّ غيراً لا معنى لها إلا بالإضافة، فلو كانت الإضافة علّة البناء لوجبَ ألا تعرب في موضع.
والثالث: أنا وجدنا من المبنيات ما يعرب إذا أضيف وهذا يدلُّ على أنّ الإضافة علّةٌ لازمةٌ للإعراب، فكيف تكون علّةَ البناء؟"[٣].
"وأما الكوفيّون فاحتجوا بأنّ "غير" هنا وقعت موقع "إلا" و "إلا" حرفٌ، والحرف مبنيّ، فإذا وقع الاسم موقع المبنيّ وجب أن يُبنى فكيف إذا وقع موقع الحرف؟ ألا ترى أنّ المنادى المفرد مبني[٤] لوقوعه موقع المضمر أو الخطاب"[٥].
وقال صاحب الإنصاف : "ذهب الكوفيون إلى أنّ "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: "ما نفعني غير قيام زيد"، و "ما نفعني غير أنْ قام زيد"[٦]
وأضاف ابن الأنباري إلى حجة البصريين قوله: "وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى

---

(١) وفي رواية الديوان. أطَعْنَاه لمْ نَعْدِلْهُ فينا بغيرِهِ شِهاباً لنا في ظُلْمَةِ الليلِ هادِيا
وقالها في غزوة بدر الآخرة، يعير أبا سفيان الذي أخلف موعدَه. ولم يأتِ إلى بدر.
المعنى: جاء محمد – صلى الله عليه وسلم – إلينا بالهدى والحقّ، فأنار لنا ظلاماً كنّا نحياه، فأحببناه وقدّرناه، ولم نجعل له مكافئاً أو مساوياً.
الشاهد فيه قوله: "سواه بغيره" حيث أورده للدلالة على أنّ "الهاء" في بغيره للسّوى، أي: لم نعدل سواه به. وليس في البيت ثمة شاهد نحوي. ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، وليد قصاب، دار العلوم، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص،١٣٨.
(٢) مغني اللبيب، ٣١٨/١-٣٢٣.
(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص، ٤١٦-٤١٧.
(٤) فيه خلاف هل هو مبني أم معرب.
(٥) المرجع نفسه، ص، ٤١٧-٤١٨.
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٦٥/١.

غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء، قال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾ [1] فبنى "يوم" في قراءة مَن قرأ بالإضافة والفتح، وهي قراءة نافع وأبي جعفر؛ لأنه أضيف إلى "إذا" وهو اسم غير متمكّن، وقال الشاعر:

رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ الرّسُول ولا أرى كَيَوْمَئِذٍ شيئاً تُرَدّ رَسَائِلُه[2]

فكذلك هاهنا"[3].

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنها في معنى إلا" فينبغي أن تبني" قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه لو جاز أن يقال: "زيدٌ مثلَ عمرٍو" فيُبنى "مثل" على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأنّ قولك: زيد مثل عمرو في معنى "زيد كعمرو" ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه.

وجاء في شرح جمل عبد القاهر: "صحة قول البصريين؛ لأن مقتضى الدليل إن كان معرباً قبل الإضافة يبقى بعدها معرباً كسائر الأسماء المعربة، ولأن من الأسماء ما يكون مبنياً مقطوعاً عن الإضافة وتعربُ إذا أضيفت كـ "قبل وبعد"، فكيف تبنى هذه مضافةً وتعرب مفردةً؟ وإنما بنيت مضافةً إلى غير متمكن لأن المضاف يكتسي بعض أحكام المضاف إليه[4].

وجاء في معاني النحو جواز التفريغ في "غير" في الإثبات، ولا يجوز في "إلا" تقول: "قام غير محمد" ولا يجوز أن تقول "قام إلا محمد" وذلك لأنّ غيراً – وإن كانت تعني كل ما عدا المذكور في الوجود – قد تعني أيضاً بها شخصاً معيناً غير محمد، أو شخوصاً معنيين، فقولك "قام غيرُ محمد" يحتمل أن يكون معناه: قام خالد، أمّا الاستثناء بإلا، فيفيد في نحو هذا، ما عدا محمداً من الناس، ولا تعني به شخصاً معيناً أو شخوصاً معينين، ولذا لا يصح "قام إلا محمد" لأنه يثبت القيام لجميع الناس دون محمد. ولذا فهي لا تطابق "إلا" تماماً في الاستثناء"[5].

من خلال ما سبق يبدو الأرجح في هذه المسألة قول البصريين، بأنها معربة قبل الإضافة فبقيت على إعرابها مع جواز بنائها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني، وهي

---

(١) سورة النمل الآية: (٨٩).

(٢) اللغة: شعثاء: اسم امرأة بعينها، والشعثاء: مذكر أشعث وهو المغبّر الرأس. الرسول: الرسالة.

المعنى: أعدنا الرسالة لشعثاء، ولا أعرف من تردّ رسائلها.

الشاهد فيه قوله: كيومئذٍ حيث بنى "يوم" على الفتح بسبب إضافته إلى "إذ" وهي حرف مبني.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٦٦/١ – ٢٦٧.

(٤) محمد بن أبي الفتح البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٥٠٦/٢.

(٥) معاني النحو، ٢٦٥/٢ - ٢٦٦.

في محل رفع، أوجر. وحكم المستثنى بها الجر، لإضافتها إليه وتعرب بما كان يعرب به المستثنى مع "إلا" ومنه قول ابن مالك:

واستثنِ مجروراً بغيرٍ معربا بما لمستثنى بإلا نسبا

وهي اسم من الأسماء المبهمة الصريحة الملازمة للإضافة، وأصلها الوصفية وهي محمولة على "إلا" في الاستثناء وتنصب غيراً بالعامل، وهي مشابهة الظروف في الإبهام، ولها حكم الاسم الواقع بعد "إلا"، وتختبر في هذا المعنى بصلاحية "إلا" موضعها، ولا تقع بعد الجمل، لأنها اسم مضاف إلى المفرد والمضاف إليه يحذف إذا دلت عليه قرينة وتقع في أنواع الاستثناء الثلاثة وتمتنع في موضع "إلا" إذا جاء بعدها جملة ابتدائية. وأصلها صفة والاستثناء عارض.

و إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً، ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكور على سبيل التعريف.

الاستثناء بـــ "سوى"

"سوى" من أدوات الاستثناء وتساوي غيراً في الاستثناء المتصل، والمنقطع، وتأثير العوامل، وانفردت عنها بأنها ملازمة الإضافة لفظاً دون المعنى. ووقع الخلاف فيها هل تكون اسماً أو تلزم الظرفيّة؟ وذهب الكوفيّون إلى أنّها تكون "اسماً وظرفاً"، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون إلا ظرفاً، وفيها ثلاث لغات ذكرها ابن مالك حيث قال:

ولِسوًى سُوى سَواءٍ اجْعَلا عَلَى الأصَحّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

وذكر صاحب الإنصاف حجة المدرستين حيث قال:

"أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة "غير"، ولا تلزم الظرفية، أنّهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

ولا ينْطقُ المكرُوهَ مَنْ كانَ مِنْهُم إذا جلَسُوا مِنّا ولا مِنْ سِوائِنا(١)

فأدخل عليها حرف الخفض، وقال الشاعر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوّ اليَمَامةِ ناقَتي وما قَصَدَتْ منْ أهلِهَا لِسِوائِكا(٢)

فأدخل عليها لام الخفض؛ فدلّ على أنها لا تلزم الظرفيّة: وقال أبو داؤد:

وكُلّ مَنْ ظنّ أنّ المَوْتَ مُخْطِئُه

مُعَلّلٌ بِسَواءِ الحقّ مَكْذُوبِ(٣)

وذكر حجة البصريين بقوله: "أمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً، نحو قولهم: "مررت بالذي سواك" فوقوعها هنا يدلّ على ظرفيتها بخلاف "غير"، ونحو قولهم: "مررت برجلٍ سواك"، أي: مررت برجل مكانك"، أي يغني غنَاءك ويسدّ مسَدّكَ، وقال لبيد:

---

(١) البيت للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب ٤٣٨/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤/١، والكتاب٣١/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٣٥/١؛ والمقتضب ٣٥٠/٤.
الشاهد فيه قوله: "من سوائنا" حيث خرجت سواء عن الظرفيّة واعتبرت اسماً جرّ بحرف الجر، وهذا عند سيبويه من ضرورات الشعر.

(٢) وفي رواية الديوان: **تجانف عن جُلّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا**
اللغة: التجانف: الانحراف. الجو: ما انخفض من الأرض والهواء.
المعنى: تنحرف ناقتي عن أرض اليمامة، وهي لا تنوي الاتجاه لغيرك.
الشاهد فيه قوله: "لسوائكا": حيث جاء بـــ "سواء" مجرورة بحرف الجر "اللام"، مما يدلّ على أنّها تستعمل ظرفاً وغير ظرف. ديوان الأعشى، دار صادر بيروت، ص،١٣١.

(٣) ديوان أبي داؤد الإيادي، تحقيق، أنوار محمد الصالحي – أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء – سورية، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ص٣٤.
وفي رواية الديوان. **وكل من خال أنّ الموت مخطئه معلل بسواء الحق مكذوب**
المعنى: من يظن أنّه خالد لا يموت، فهو كاذب على نفسه، ومكذوب عليه بأمور غير حقيقية.
الشاهد فيه قوله: "بسواء" حيث جر سواء بحرف الجر "الباء" وهو دليل على أنّ "سواء" لا تلزم النصب على الظرفية ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٧٢/١ – ٢٧٣.

وابْذلْ سَوَامَ المالِ إنْ نَ سواءَها دُهْماً وجُونَاً[1]

فنصب "سواءها" على الظرفيّة، ونصب "دهماً" بـ "إنّ"، كقولك "إنّ عندك رجلاً" استعمل "سواء" ظرفاً متعلقاً بمحذوف يقع خبراً لإن مقدماً على اسمها، و "دهما" اسم إن تأخر عن خبرها، ولو أنه لم يستعمل سواء ظرفاً لنصبه على أنه اسم إن ورفع ما بعده؛ وذلك لأن اسم إن لا يتأخر عن خبرها إلا أن يكون الخبر ظرفاً قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[2]، "والجون" هاهنا: البِيضُ وهو جمع "جَون"، وهو مع الأضداد، يقع على الأبيض والأسود، ولو كانت مما يستعمل اسماً لكثر ذلك في استعمالهم، وفي عدم ذلك دليل على أنّها لا تستعمل إلا ظرفاً"[3].

وجاء في شرح الجمل: "سوى" ظرف فإذا قلت: جاءني القوم سوى زيدٍ؛ فكأنّك قلت: جاءني القوم مكان زيدٍ. ويدل على ذلك أنّ الصلة تستقل به، كقولك: جاءني من سواه، وأخذت ما سواه. مستعمل ذلك على الاطراد، وفي حالة السعة"[4].

وذكر ابن جني في شرح اللمع قوله: "فأمّا "سُوًى" فهو ظرف وموضعه نصب وهو مقصورٌ وممدودٌ، فإذا ضممت أوله أو كسرته فهو مقصور، وإن فتحت أوله مَدَدْتَ فقلت: جاء القوم سَواءَ زيد وما بعده مجرور بالإضافة إليه على كل حال"[5].

وعلل صاحب التبيين المواضع التي تجيء فيها غير ظرف بقوله: "أمّا المواضع التي جاءت فيها غير ظرفٍ فلا يدلّ على أنّ أصلها غيرُ الظرفيّة، ألا ترى أنّ عندَ ظرف، وقد خرجت عن الظرفيّة بـ "من" في مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ﴾[6]. وكذا: "لسوائكا" أي لمكانٍ غير مكانك وقد استعملت بمعنى "غير" وليس ذلك أصلُها، كما أنّ "إلا" حرف وقد وقعت بمعنى "غير" قال تعالى:

---

(١)وفي رواية الديوان: وابذل سنام القدر إ نّ سواءها دُهماً وجوناً
اللغة: سوام المال: الدواب التي ترعى حيث شاءت فلا تمنع. الدهم: جمع أدهم ودهماء وهي السود من الخيل وهي خيارها. الجون: الأسود والأبيض من الأضداد.
المعنى: إن أردت العطاء والبذل فامنح أجود ما لديك، بغض النظر عن اللون.
الشاهد فيه قوله: "سواءها" حيث استعمل "سواء" ظرفا، ولو لم يستعمله ظرفاً لنصبه على أنّه اسم "إنّ" ورفع ما بعده. ديوان لبيد بن ربيعة، ص٢١٥.

(٢) سورة المزمل الآية: (١٢).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٧٥/١.

(٤) عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تحقيق، خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية – عمان، ط١٠، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص١٩٢.

(٥) أبو الفتح عثمان بن جني، شرح اللمع، إملاء، الشريف عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٩٣٤هـ - ٢٠١٠م، ص،١٠٢.

(٦) سورة محمد الآية: (١٦).

﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[1]، أي غيرُ الله، ومع هذا لم تخرج عن كونها حرف استثناء. وقولهم: "قام القومُ سوى زيد" أي مكان زيدٍ، والمعنى بدلَ زيدٍ، وهذا كله لا ينفي أن يكون أصلها الظرف كما أنّ الأصل في غير أن تكون صفةً وقد استعملت في الاستثناء والأصل في "إلا" الاستثناء وقد استعملت وصفاً"[2].

وجاء في شرح المفصل قوله: "وأمّا "سِوًى"، فظرفٌ من ظروف الأمكنة، ومعناه إذا أضيف كمعنى "مَكانَك". فإذا قلت: "جاءني رجلٌ سِواك"، فكأنك قلت: رجلٌ مكانَك، أي: في موضعك، وبدلٌ منك، فتنصب "سواك" على كلّ حال، لأنه ظرف. وفي سوى ثلاثُ لغات: فتحُ السين، وكسرُها، وضمّها. فإذا فتحتَ مددتَ، وإذا ضممت قصرت، وإذا كسرت جاز فيه الأمران، وإذا مددتَ تبيّن فيه الإعرابُ، وظهر النصبُ. وإذا قصرت، كان النصب منويّاً كما يكون في "عصًا"، و "رحًى". والذي يدلّ على ظرفيتها أنها تقع صلة، فتقول: "جاءني الذي سواك"، و"رأيت الذي سواك"، و "مررت بالذي سواك"، كما تقول: "جاءني الذي عندك". ومما يدل على ظرفيتها أنّ العامل يتخطّاها، ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً. قال لبيد:

وابْذُلْ سَوامَ المالِ إنْ نَ سِواءَها دُهْماً وجُونا[3]

فنصب "سواءها" على الظرف، و "دهماً وجونا" اسم "إنّ" وتخطّاه العامل إلى ما بعده، كما تقول: "إنّ عندك زيداً"، قال الله تعالى:﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا﴾[4]، إلا أنّ فيه معنى الاستثناء كما كان في "غيرٍ". ألا ترى أنّ الذي هو مكانَه وبدل منه غيرُه، وليس إيّاه، فلذلك تقول: "مررت بالقوم سواك"، و "جاؤوني سواك"، و"رأيتهم سواك"[5].

وذكر صاحب علل النحو: قول ابن هشام في المغني: "تقع صفة واستثناء كما تقع غير، وهو عند الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف .... وعند سيبويه

---

(١) سورة الأنبياء الآية:(٢٢).
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص٤٢٢.
(٣) اللغة: سوام المال: الدواب التي ترعى حيث شاءت فلا تمنع. الدّهم: جمع أدهم ودهما وهي السواد من الخيل وهي خيارها. الجون: الأسود والأبيض من الأضداد.
المعنى: إن أردت العطاء والبذل فامنح أجود ما لديك، بغض النظر عن اللون.
وفي رواية الديوان: وابذل سَنامَ القِدْرِ إ نّ سواءَها دُهْماً وجُوناً، ديوان لبيد بن ربيعة العامري، ص٢١٥.
(٤) سورة المزمل الآية: (١٢).
(٥) شرح المفصل، ٦١/٢.

والجمهور أنّها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك إلا في ضرورة الشعر وعند الكوفيين وجماعة أنّها ترد بالوجهين"[١].

ما جعل لـ "غير" جُعل لـ "سوى" والذي جعل لـ "غير" هو: ما نسب لمستثنى بـ "إلا"، إذن كل ما أعطي لـ "غير" كذلك يُعطى لـ "سوى"، إذن لا فرق بينهما، وذكر ذلك ابن مالك في ألفيته حيث قال:

ولِسوًى سُوى سَواءٍ اجْعَلا عَلَى الأصَحّ ما لِغَيْرٍ جُعِلا

سوى بمعنى غير، فلذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير، فإن الظرف في العُرْف ما ضُمّنَ معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً، وإن سلّم كونه ظرفاً لم يسلّم لزوم الظرفية، وذلك من خلال الشواهد الآتية:

فمن استعمالها مجرورةً قوله :– صلى الله عليه وسلم- "دعوتُ ربّي ألا يسلط على أمّتي عدواً من سوى أنفسها" وقوله صلى الله عليه وسلم: " ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض"[٢].

وقول الشاعر:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ منهُمُ إذا جلَسوا مِنّا ولا مِنْ سِوائنا[٣]

ومن استعمالها مرفوعة قوله:

وإذا تُباعُ كرِيمةٌ أو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بائِعُها وأنتَ المُشْتَرِي[٤]

وقوله:

---

(١) علل النحو، ٥٤٤.

(٢) وفي إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ٢٤٤/٧، بلفظ "قال النبي – صلى الله عليه وسلم – ثم أنتم في الناس كالشعرة السوداء في جنب الثور الأبيض – أو كالشعرة البيضاء في جنب الثور الأسود – وإنّي لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة".

(٣) اللغة: الفحشاء: الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشاً، وتفحش، إذا أردت أنّه يتكلم بقبيح الكلام.

الشاهد فيه: قوله "من سوائنا" حيث خرجت فيه سواء على الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر . البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه.

(٤) اللغة: تباع: أراد بالبيع هنا الزهد في الشيء، والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء، والكلف به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و "أو" هنا بمعنى الواو. كريمة: أي خصلة كريمة، أي نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحصّل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الشاهد فيه: قوله "فسواك" فإنّ "سوى" قد خرجت عن الظرفية، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل، وهذا العامل معنوي، وهو الابتداء وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنّ "سوى" لا تخرج عن النصب على الظرفية. البيت لمحمد بن عبد الله المدني، ولم أقف عليه.

ولمْ يَبْقَ سوَى العُدْوا نِ دِنّاهُمْ كما دَانُوا[1]

فـ "سواك" مرفوع بالابتداء، و "سوى العدوان" مرفوع بالفاعلية. ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفيّة قولُه:

لدَيْكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤمّل وإنّ سَوَاكَ مَنْ يُؤملُهُ يَشْقَى[2]

فـ "سواك" اسم "إنّ"، هذا تقرير المصنف. ومذهب سيبويه والجمهور أنّها لا تخرج عن الظرفيّة، إلا في ضرورة الشعر، ومما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل"[3].

ومن خلال ما سبق يبدو للدارس أنها تستعمل ظرفاً، وتستعمل اسماً غير ظرف وجاء ذلك في عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، فإن كثرة الشواهد، وتأثر "سوى" فيها وفي كثير من أمثالها بالعوامل المختلفة لا يبقى معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول الخليق بأن نأخذ به.

وإليك قوله: "إن "سوى" تستعمل ظرفاً، وتستعمل اسماً غير ظرف، وأنّ الاستعمالين سواء، ليس أحدهما أكثر من الثاني، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر، واستدلّ هؤلاء بثلاثة أدلة:

الأول: أنّ أهل اللغة أجمعوا على أنّ قول القائل: "قاموا سواك" وقوله: "قاموا غيرك" بمعنى واحد.

الثاني: أنه لم يقل واحد من أهل اللغة أن سوى عبارة عن مكان أو زمان، حتى تكون ظرفاً، وإنما تأولها البصريّون بمعنى بدلك بمعنى مكانك فحكموا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنّها ظرف.

الثالث: أنّ الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتها للنصب على الظرفية، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر، ومجرورة بالإضافة، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء، ووقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب"[4].

---

(١) اللغة: العدوان: الظلم الصريح. دناهم: جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة.
الشاهد فيه: قوله: "سوى العدوان" حيث وقعت "سوى" فاعلاً، وخرجت عن الظرفية.
البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل بن شيبان بن ربيعة.

(٢) اللغة: كفيل :ضامن. المنى: الرغبات والآمال واحدها منية. لمؤمل: اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلاً إذا رجاه. يشقى: مضارع من الشقاء وهو العناء والشدّة.
الشاهد فيه: قوله "وإنّ سواك" حيث فارقت "سوى" الظرفية ووقعت اسماً لإنّ فتأثرت بالعامل الذي هو إنّ المؤكدة. البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين.

(٣) شرح ابن عقيل، ٥٥٦/١-٥٥٩.

(٤) محمد محي الدين عبد الحميد، عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٢٤٥/٢.

وجاء في عدة السالك قول ابن مالك الذي لخصه في الألفية:

سِوَى كَغَيْرٍ في جميعِ ما ذُكِرْ وعَدُّهُ مِنَ الظُّروفِ مُشْتَهِرْ
وَمانِعٌ تَصْريفَهُ مَنْ عدّهُ ظرفاً، وذا القَولُ الدّلِيلُ ردّهُ
فإنّ إسْناداً إلَيْها كَثُرَا وجَرُّها نثْراً ونَظْماً شُهِرا[1]

وجاء في حاشية الخضري في سوى بالكسر أنّها: "يستثنى بها في جميع لغاتها، ومحل ذلك مالم تكن الأولى بمعنى مستوٍ نحو مكاناً سوى أي مستو طريقنا وطريقك إليه كما قاله المفسّرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو:﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾"[2]

أو تام نحو: هذا درهم سواء، أو مستوٍ نحو:﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾[3] أي مستوون فلا يستثنى بشيء من ذلك"[4].

وجاء في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:

"سُوى، وسَواء" لغتان في "سوى" وهي مثل "غير" معنى واستعمالاً فيستثنى بها متصل، نحو: قاموا سِوَى زَيْدٍ، ومنقطع، كقول الشاعر:

لَمْ ألفِ في الدّارِ ذا نُطْقٍ سِوى طَلَلٍ قَدْ كادَ يَعْفُو وما بالعهد مِنْ قِدَمِ[5]

ويوصف بها كقول الآخر:

أصابَهُمُ بَلاءٌ كانَ فيهمْ سِوَى ما قدْ أصابَ بني النضِير[6]

وذكر الشوملي الفرق بين "سوى" و"غير" وقال في ذلك: في "سوى" معنى الاستغناء. فإذا قلت: مررت برجل سِواك وسَواك كان معناه مغنياً عنك وقائماً مَقَامكَ، وإن كان غيرك. وإذا قلت: مررت برجل غيرك كان معناه ليس إيّاك. ولأنّ غيراً يفرغ لها العامل مطلقاً، ولا يفرغ لسوى إلا في الشعر"[7].

سوى بمعنى غير، فلذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هي منتفية عن غير، فإن الظرف في العُرْف ما ضُمّنَ معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس

---

(١) المرجع السابق، ٢٤٦/٢
(٢) سورة الصافات الآية: (٥٥).
(٣) سورة النحل الآية: (٧١).
(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٤٧٣/١.
(٥) البيت بلا نسبة في الدرر ٤٣٥/١، والمقاصد النحوية، /١١٩، وهمع الهوامع، ٢٠٢/١.
اللغة: ألفى:أجد٠ الطلل: ما شخص من آثار الديار. يعفو: يدرس ويُمّحي.
(٦) ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص١٣٤.
ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص٢٢٢.
(٧) شرح ألفية ابن معطي، ٦٠٨/١.

كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً، وإن سلّم كونه ظرفاً لم يسلّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً، فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيت الذي سواك، فوصلوا الموصول بسواك وحدَه كما وصلوه بعِنْدي ونحوه من الظروف. ولا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً، وإن سمي ظرفاً فمجاز، وإن أُطلقَ على "سوى" ظرف إطلاقاً مجازياً لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق. والدليل على اسميتها أنهم يدخلون عليها حروف الخفض. ولا تكون ظرفاً ولا يلتزم فيه النصب لمرادفة غير فكما أنّ غيراً لا تكون ظرفاً ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سواء، وتفارق غيراً في أنّ المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى، وأنّ سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام. ووردت فيها ثلاث لغات: فتح السين، وكسرها، وضمها، وفيها معنى الاستغناء.

الاستثناء بـ "لاسيّما"

عدّ بعض النحاة لا سيمّا من أدوات الاستثناء، ومع ذلك تحمل معاني أخر ومن استخداماتها بمعنى "مثل" كما جاء في شرح المفصل: "لاسيّما" بمعنى مثل ومنه قول الحطيئة:

فإياكم وحَيّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزَ الناب ليس لكم بسِيّ[١]

والتثنيةُ: سِيّان. قال أبو ذؤيب:

وكان سِيّانِ ألا يَسْرحُوا نَعَماً أو يسرحوه بها واغبَرّت السُّوحُ[٢]

لا سيّما كلمة مركبة من "سيّ" بمعنى مثل ومن "لا" النافية للجنس، وهو منصوب بـ "لا" وليس بمبنى، لأنه مضاف لما بعده، والمضاف لا يبنى، لأن المبني مشابه للحروف، والحروف لا تضاف. ولا يستثنى بـ "سيما" إلا ومعه جحد، لو قلت: جاءني القوم سيما زيدٌ، لم يجز حتى تأتي بـ "لا". ولا يستثنى بـ "لا سيما" إلا فيما يراد تعظيمه" [٣].

ومن استعمالاتها معنى "خصوصاً" كما جاء في جامع الدروس العربية في قوله: "وقد تستعمل "لا سيّما" بمعنى "خصوصاً"، فيؤتى بعدَها بحالٍ مفردةٍ، أو بحال جملة، أو بالجملة الشرطية واقعة موقع الحال. فالأول نحو: "أحبُّ المطالعة، ولا سيما منفرداً". وقد يليها الظرف، نحو: "أحبّ الجلوس بين الغياضِ، ولا سيّما عند الماءِ الجاري"، ونحو: يطيبُ ليَ الاشتغالُ بالعلم، ولا سيّما ليلاً"، أو "ولا سيّما إذا أوَى الناسُ إلى مضاجعهم"[٤].

---

(١) وفي رواية الديوان. **فإياكم وحية بطن واد حديد الناب ليس لكم بسيّ**
اللغة: الهموز: فَعُول من الهمز بمعنى الضغط. السيُّ: المثل، وليس لكم بسيّ، أي: لا تستوون معه، بل هو أشرف منكم، ويعنى الشاعر بذلك نفسه.
المعنى: يحذر الحطيئة أعداءه من نفسه، فيقول: إنه يحمي ناحيته ويُتّقى منه كما يتقى من الحيّة الحامية لبطن واديها، والمانعة له.
الشاهد فيه قوله: مجيء "سيّ" بمعنى "مثل".
ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص١٩٠.

(٢) وفي رواية الديوان. **وقَال ما شِيهِمُ سِيّانِ سَيْرُكُمُ أو أنْ تُقِيموا بهِ واغبرّتِ السّوحُ**
اللغة: سيان: مثلان. سرح: أرسل للمرعى. السوح: جمع ساحة. المعنى : لقد صارت الساحات ملأى بالغبار، بسبب الجفاف والجدب، فصار الأمر سواء، أرسلوا الحيوانات للمرعى أو لم يرسلوها فلا شيء ترعاه.
الشاهد فيه قوله: "سيان" حيث جاءت هذه الكلمة تثنية لـ "سيّ".
أبو الحسن بن الحسين السكري، شرح أشعار الهذليين، رواية، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١٤٢٧،١هـ - ٢٠٠٦م، ٨٩/١.

(٣) شرح المفصل، ٦٥/٢-٦٧.

(٤) جامع الدروس العربية، ١٤٧/٣.

وفي شرح الكافية أنها ليست من كلمات الاستثناء حقيقة وذكر قوله: "وأمّا "لا سيّما" فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده مُنبّهٌ على أولويّته بالحكم المتقدم، وإنّما عُدّ من كلماته، لأن ما بعده مخرج عمّا قبله من أولويته بالحكم. فإن جُرّ ما بعده، فبإضافة "سيّ" إليه، و"ما" زائدة ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة، والاسم بعدها بدل منها. وإن رُفع، وهو أقلّ من الجرّ، فخبر مبتدأ محذوف، و"ما" بمعنى "الذي"، أو نكرة موصوفة بجملة اسميّة، وإنّما كان أقل، لأن حذف أحد جزأي الاسميّة التي هي صلة كقراءة من قرأ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنَ﴾[1]، أو صفة، قليل[2]. وليس نصب الاسم بعد "لا سيّما" بقياس، لكن رُوِي بيت امرئ القيس:

ألا ربّ يومٍ صالحٍ لكَ منها ولا سيّما يوماً بدارةِ جُلْجُلِ[3]

بنصب "يوماً"، فتكلّفوا لنصبه وجوهاً، قال بعضهم: "ما" نكرة غير موصوفة، ونُصب "يوماً بإضمار فعل، أي: أعني يوماً. قال الأندلسيّ : لا ينتصب بعد " لاسيّما" إلا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياساً على أنه تمييز، لأنّ "ما" بتقدير التنوين، كما في " كم رجلاً"، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة. قال الأخفش في قولهم: "إنّ فلاناً كريم ولا سيّما إن أتيته قاعداً": "ما" هاهنا زائدة عوضاً عن المضاف إليه، أي: ولا مثله إن أتيته قاعداً. واعلم أنّ الواو التي تدخل على "لا سيما" في بعض المواضع، كقوله: "ولاسيما يومٌ بدارةِ جُلْجلِ"، اعتراضية. كما في قول الشاعر:

فإنْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرّفْقُ أيْمَنُ وإنْ تَخْرُقِي يا هنْدُ فالخُرْقُ أشْأمُ
فَأنتِ طَلاقٌ والطّلاقُ عزيمة ثلاثاً ومَنْ يخْرُقْ أعقّ وأظلمُ[4]

---

(١) سورة الأنعام الآية: (١٥٤)، وقراءة "أحسنُ" بالرفع هي قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق.
(٢) قوله: "قليل" خبر "أنّ" في قوله في قوله: "لأن حذف أحد جزأي الاسميّة ..." .
(٣) الديوان، ص١٠.
اللغة: منهما: يقصد عنيزة وصاحبتها في الهودج. دار جلجل: موضع فيه غدير ماء.
المعنى: هناك أيّام كثيرة تصلح للعيش مع هاتين الحلوتين، وخصوصاً إذا كان المكان جميلاً كدارة جلجل، حيث طاب لنا اليوم فيه.
الشاهد فيه قوله: "ولا سيّما يوماً" حيث نصب الاسم بعد "لاسيما" على غير القياس.
(٤) البيتان بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٥٩/٣؛ وشرح شواهد المغني١٦٨/١؛وشرح المفصل ١٢/١.
اللغة: ترفقي: تتلطفي. أيمن: خير، مبارك. تخرقي: تقطّعي، وتجتازي. أشأم: منحوس، شؤوم. طلاق: أراد طالق. أعقّ أكثر عقوقاً، والعقوق هو المعصية أو عدم الطاعة.
المعنى: يا هند، إن تتلطفي بي وتعاملين حسناً فهذا هو الخير الذي أطلبه، وإن شئت مخالفتي وتقطيع مودتي فهو الشر الذي لا أريده، وعندئذٍ سأعزم على طلاقك ثلاث مرات، طلاقاً لا عودة عنه، والبادئ أظلم. الشاهد فيه قوله: "والطلاق عزيمة" حيث جاءت الواو اعتراضيّة.

إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة. و "السّيّ"، بمعنى المثل، فمعني "جاء القومُ ولا سيما زيدٌ"، أي: ولا مثل زيدٍ موجود بين القوم الذين جاؤوني، أي: هو كان أخصّ بي، وأشدّ إخلاصاً في المجيء، وخبر "لا" محذوف.

وتُصُرِّف في هذه اللفظة تصرّفات كثيرة، لكثرة استعمالها، فقيل: "سِيما"، بحذف "لا" و"لاسيما" بتخفيف الياء، مع وجود " لا" وحذفها"[1].

وجاء في شرح التسهيل أنّ "لا" هي العاملة وسيّ اسمها وهو نكرة فقال: "إن الذي يلي لا سيما داخل فيما قبله ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس:

ألا رُبّ يومٍ صالحٍ لكَ منها ولا سيمّا يومٌ بدارة جُلْجُلِ

فلا تردد في أن مراده دخول يوم "دار جلجل" فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح وأن له مزية، وهذا ضد المستفاد بإلا، فلا سبيل إلى إلحاق

"لا سيمّا" بأدوات الاستثناء. وإذا ثبت هذا فلتعلمْ أنّ "لا" من لا سيما هي العاملة عمل إنّ وسيّ اسمها وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة، لأنه كمثل معنى وحكماً و "ما" بعده زائدة إن جرّ ما يليها. وبمعنى الذي إن رُفع، وهو حين يُرفع خبر مبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صلة "ما" وحسّن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر دارة جلجل، ويجوز أن تجعل "ما" عوضاً عن المضاف إليه، ويوماً منصوباً على التمييز، كما كان ينصب بعد ذكر مضاف إليه كقولك لي مثلُه يوماً وكقولهم على الثمرة مثلُها زُبْداً، أشار إلى هذا الوجه الفارسيّ واستحسنه أبو علي الشلوبين ولا بأس به في كل ما وقع بعد لا سيما من صالح للتمييز.

ويجوز أن يجعل "يوماً" من البيت المذكور منصوباً على الظرف ويكون صلة لما، وبدارة جلجل صفة ليوماً أو متعلقاً به لما فيه من معنى الاستقرار، ويجوز أن يجعل بدارة جلجل صلة "ما" ويوماً منصوباً لما فيه من معنى الاستقرار، فإن "ما" المذكورة قد توصل بظرف كقولك يعجبني الاعتكافُ ولا سيما عند الكعبة، والتهجد ولا سيما قربَ الصبح، وقد توصل بجملة فعلية كقولك: يعجبني كلامُك لاسيما تَعِظُ به. فمن الأول قول الشاعر:

يَسُرّ الكرِيمَ الحمدُ لا سِيّما لدَى شهادةِ مَن في خَيْره يتَقلّبُ[2]

وفي هذا البيت وُصلت "ما" بالظرف "لدى".

ومن الثاني قوله:

فُقِ النّاس في الحَمْدِ لا سِيّما يُنيلُك مِن ذي الجَلالِ الرّضا[3]

وفي البيت السابق وُصلت "ما" بجملة فعلية.

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب، ١٦٥/٢- ١٦٨.

(٢) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، ٤٤٧/٣؛ همع الهوامع، ٢٣٤/١.

(٣) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، ٤٤٧/٣؛ همع الهوامع، ٢٣٥/١.

وقد تخفف "لا سيما" كقول الشاعر:

فِهْ بالعقود وبالأيمانِ لا سِيَما عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظَمِ القُرَبِ[١]

وقد يقال: لا سواء ما، بمعنى لا سيما" [٢].

"لا سيما" عدها الكوفيون وجماعة من البصريين كالزجاج وأبي علي والنحاس من أدوات الاستثناء، ووجه ذكرها في أدوات الاستثناء أنّك إذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد في أنّه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية.

وذكر السيوطي بعض أحكامها فقال: "من أحكام "لا سيما": أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو. قال أبو حيان: ولَحَن من المصنفين من قال: لاسيمّا والأمر كذا

سيما من حالت الأحراس دون مناه[٣]

وذكر ثعلب: أنه يجب اقتران "لا" بالواو، وجوز غيره حذفها كقوله:

فه بالعقود ، وبالأيمان لاسيما عقد وفاء به من أعظم القرب

والجمهور على أن" سيّ" اسم لا التبرئة[٤] وفتحته بناء كهي في: لا رَجُلَ. وقال الفارسي: إنه منصوب على الحال من الجملة السابقة، وردّ بوجوب تكرار "لا" حينئذٍ وبمنع الواو إذ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً. وحكى في "البديع" عن بعضهم أنّ "لا" في لا سيما زائدة.

قال أبو حيان: وهو غريب. وأصل سيّ: "سِوْيٌ" فعينه واو ساكنة، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء. وقد سمع تخفيف الياء من "لا سيما" حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون ومنه البيت السابق، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حرفين. وإذا خُففت، فقال ابن جني: المحذوف لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها.

وقال أبو حيان: الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقل من حذف اللام وقوفاً مع الظاهر، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها، فكان يقال: لا سوما. وقد أبدلت العرب سين "سيّما" تاء، فقالوا: "لا تيّما"، كما قالوا في الناس: النات[٥]. وقرئ "قل أعوذ برب النات"[٦]

---

(١) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر، ٨٨/١، وخزانة الأدب، ٤٤٧/٣، والدر المصون، ١٨٦/٣، وشرح شواهد المغني، ٤١٣.

(٢) شرح التسهيل، ٢٣٧/٢ – ٢٣٨.

(٣) الشطر بلا نسبة في الدر، ١٨٥/٣.

(٤) لا التبرئة هي "لا" النافية للجنس.

(٥) يا قبّح اللهُ بني السعلاةِ فعمرو بن يربوع شرار النات
ليس أعفّاء ولا أكيات

(٦) سورة الناس الآية :(١).

وأبدلت أيضاً "لا" تاء، فقالوا: "تا سيما" كما قالوا: قام زيد تا بل عمرو، أي: لا بل عمرو"[1].

وجاء في المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها:

"ولا سيما" أسلوب يستعمل لبيان أن ما بعده وما قبله مشتركان في أمر واحد، ولكن نصيب ما بعده أكبر وأوفر من نصيب ما قبله، نحو: "أحب الرياضة ولا سيما السباحة" فأنت ترى أن "الرياضة والسباحة" مشتركان في وقوع حبي عليهما، لكن نصيب السباحة من حبي أكبر من نصيب سائر أنواع الرياضة. ولهذا عد النحاة هذا الأسلوب داخلاً في الاستثناء على أنه شبيه به لا مثله تماماً، لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ما بعد الأداة مخالفاً في الحكم لما قبلها، أما أسلوب و"لا سيما" فيقتضي أنّ ما بعده موافق لما قبله في الحكم لكنه مخالف له في المقدار والنصيب فقط من هذا الحكم" [2].

وأشار السيوطي إلى ما ألحق بلا سيما بقوله: "لا مِثلَ ما": بمعنى: لا سيما، وأنه يرفع ما بعده، ويجرّ كما بعد: لا سيما . وفي "التسهيل" أنّ: "لا سواما" كذلك فيقال: قام القوم لا سواما زيد.

وقال أبو حيان: وإطلاقه يدل على الرفع والجر بعده أيضاً.

قال النسائي[3]: "لا ترما"، و "لاسيما"، و "لا مثل ما" بمعنى واحد.

وذكر ابن الأعرابي: لو ترما بمعنى: لا سيما، قال: إلا أنه لا يكون بعدها إلا الرفع، وكذا قال الآخر، ووجهه أن "تر" فعل، فلا يمكن أن تكون "ما" بعدها زائدة، وينجر تاليها بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، فتعين أن تكون موصولة، وهي مفعول "تر" وزيد خبر محذوف، و "تر" بعد "لا" مجزوم بها وهي ناهية، والتقدير في: قام القوم لا ترما زيد: لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم، أو غير مجزوم، ولا نافية و حذفت ألفه شذوذاً، أو للتركيب.

وكذا بعد "لو" والتقدير: لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أولى بالقيام منهم، قاله أبو حيّان"[4].

وأشار صاحب النحو الوافي إلى: "أنّ بعض الرواة نقل لها أخوات مسموعة، منها: "لا مثل ما" – "لا سوى ما" – فهذان يشاركان: "لا سيّما" في معناها وفي أحكامها الإعرابيّة. ومنها: "لا تَرَ ما"، و "لو تر ما" وهما بمعناها ولكنهما يخالفانها في الإعراب، فهذان فعلان لا بد من رفع الاسم بعدهما، ولا يمكن اعتبار "ما" زائدة مع

---

(١) همع الهوامع، ٢١٨/٢ – ٢١٩.

(٢) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، مكتبة دار الشرق – بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ٣٥٢/٢.

(٣) لعله محرف عن "النسائي" أو "النسوي"؛ ولم أهتد إليه.

(٤) همع الهوامع، ٢١٨/٢ – ٢١٩.

جر الاسم بعدها بالإضافة، لأن الأفعال لا تضاف: والأحسن أن تكون "ما" موصولة وهي مفعول للفعل: "تَرَ" وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت والاسم بعدها مرفوع على اعتباره خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة. وإنما كان الفعل مجزوماً بعد "لا" لأنها للنهي. والتقدير في "قام القوم لا تر ما عَليّ": لا تبصر "أيها المخاطب الشخص" الذي هو علي، فإنه في القيام أولى منهم. أو تكون "لا" للنفي، وحذفت الألف من آخر الفعل سماعاً، وشذوذاً"[1].

يتضح مما سبق أنّ الخلاف في "لا سيما" ناتج عن تفسيرهم للمعنى الذي تؤديه هذا الأداة، فلو نظرنا إلى قولنا: جاء القوم لا سيما زيدٌ، لوجدنا أنّ "لا سيما" لا تفيد ما أفادته "إلا"؛ وذلك لأنها لم تخرج "زيد" من القوم على أنّه لم يأتِ، وإنما فيها تخصيص، وتأكيد على مجيئه، والنحويون الذين ذهبوا إلى أنّها أداة استثناء، كان لهم علم بهذا المعنى – التخصيص – ولذا حاول بعضهم أن يجمع بين هذا المعنى، ومعنى الاستثناء، ومن جعل علة مجيئها أداة استثناء؛ لأن الاسم الذي يليها مخرج مما أفهمه الكلام السابق، وجعل الاستثناء بها من الاستثناء المنقطع. وجعل ابن يعيش الاستثناء فيها من باب التعظيم.

وجاء في نحاة من بلاد الأندلس: "ذهب الكوفيّون وجماعة من البصريين، كالأخفش، وأبي حاتم، والفارسي والنحاس، وابن مضاء القرطبي إلى أنّ "لا سيما" من أدوات الاستثناء.

ووجهه أنّك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيدٌ، فقد خالفهم في أنّه أولى بالقيام منهم. فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية. وذهب ابن هشام الخضراوي إلى ما ذهبوا إليه فعدّها مما يستثنى بها.

قال الخضراوي: لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وأقرب ما يشبه به قوله:

فتًى كملت أخلاقه غيرَ أنّه جوادٌ فما يبقي من المال باقيا

لأن كونه "جواد زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير"[2].

من الواضح أن سبب الخلاف في هذه المسألة عائد إلي الخلاف في المقصود بالاستثناء، فمن توسع في مفهومه ليشمل أي نوع في الخلاف في المستثنى والمستثنى منه، أجاز الاستثناء بـ "لا سيما" ومن ثَمّ لم يعدها من أدواته. والذي يظهر للدارس أنه لا مانع من عد "لا سيما" من أدوات الاستثناء، وذلك لأن المستثنى مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعاً. ولمّا كان ما بعدها بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان

---

(١) النحو الوافي، ٣٦٢/٢.

(٢) خليل إبراهيم حمودي السامرائي، نحاة من بلاد الأندلس، العراق – بغداد – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص، ١١٢- ١١٣.

استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأما على دخول الواو عليها فإنّما كان ذلك لأنّ المعنى مقدر بجملة وأضاف بعض النحاة أخوات لها والأولى أن نقتصر عليها في استعمالنا لشيوعها ووضوحها. وسيّ اسم نكرة وما زائدة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ويحتمل أن تكون غير موصوفة ولا تأتي بعدها الجملة بالواو.

الاستثناء بـــ "بَلْهَ"

عدها بعض النحويين "بَلْـهَ" من أدوت الاستثناء وفيها مذاهب ذكرها صاحب الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي حيث قال: "ذهب النحويون في "بَلْـهَ" إلى مذاهب، منها أنّها تكون مصدراً بمعنى الترك، ويكون الاسم بعدها مجروراً، لأنه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى المفعول، والمذهب الثاني أنها تكون اسم فعل بمعنى "دع"، والاسم الذي يليها يكون منصوباً على المفعوليّة، وهذان المذهبان عليهما أكثر النحويين، والمذهب الثالث أنّها تكون بمعنى "كيف" ويكون الاسم بعدها مرفوعاً"[١].

قال السيوطي: "عدّ الكوفيّون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء "بَلْهَ" وهي بمعنى: "لا سيما" نحو: أكرمت العبيد بَلْـهَ الأحرار على معنى: أنّ إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد. وأنكر ذلك البصريّون، لأنّ "إلا" لا تقع مكانها، ولأنّ ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها. قال ابن الصائغ: ولو صح دخول "لا سيّما"، و "بَلْـهَ" في أدوات الاستثناء لدخلت فيها "حتى"، لأنّ ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لما قبلها. والجر لما بعدها مجمعٌ على سماعه. وأجاز الكوفيون فيه النصب، وأنكر أكثر البصريين، وهم محجوجون بالسماع، قال جرير:

وهَلْ كُنْتَ يا ابْنَ القَيْن في الدهر مالِكاً بغير بعيرٍ بَلْهَ مُهْريّةً نُجُبا[٢]

قال قطرب: وروي برفع ما بعدها على أنّها بمعنى "كيف". وقد روي بالجرّ والنصب والرّفع قوله:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفّ كأنها لم تُخْلَق[٣]

وإذا جرت قال بعض الكوفيين: هي اسم بمعنى: "غير"، والجر بإضافتها فيكون استثناء منقطعاً"[٤].

رُويت "بَلْهَ" بالمعاني الثلاثة في البيت السابق والشاهد فيه قوله: "بَلْهَ الأكف"، حيث يجوز نصب "الأكف" على أن "بَلْهَ" اسم فعل والأكف مفعول به، وجره على أنها مصدر بمعنى الترك ولا فعل له من لفظه والأكف مضاف إليه، ورفعه على أنّها بمعنى كيف في محل رفع خبر والأكف مبتدأ. وقيل إنّها بمعنى "سوى" وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ "بَلْهَ" بمعنى "غير" فمعنى "بَلْـهَ" الأكف: غير الأكف؛ وإنّما

---

(١) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص١٣٥.

(٢) ملحق ديوان جرير، لم أقف عليه.

(٣) وفي رواية الديوان: **فترى الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنّها لم تخلق**
اللغة: الضاحي: الظاهر البارز.
ديوان كعب بن مالك، تحقيق، مجيد طراد، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص٧٧.

(٤) همع الهوامع، ٢/٢٢٠ – ٢٢١.

جعلوه استثناءً؛ لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عما قبلها في الوصف من حيث كان مرتّباً عليه، وجمهور البصريين إلى أنّ النصب مسموع من كلام العرب، ولا يجوز فيما بعدها إلا الخفض.

وجاء في الصاحبي أمثلة تؤيّد وتجعل بَلْهَ من أدوات الاستثناء وذكر حديث النبي – صلى الله عليه وسلم – " قال رسول الله - صلى الله وسلم – يقول الله جلّ ثناؤه: "أعددتُ لعباديَ الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطرَ على قلب بشر بَلْهَ ما أطلعتم عليه"[١]

وفي رواية أخرى للحديث القدسي مسبوقة بـ "مِن" في البخاري في تفسير ﴿الٓمٓ﴾[٢] يقول الله تعالى: "أعددتُ لعباديَ الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطرَ على قلب بشر ذُخراً مِنْ بَلْهِ ما أطلعتم عليه" فهنا استعملت معربة مجرورة بـ "مِنْ" خارجة عن المعاني الثلاثة التي ذكرت، وفسرها بعضهم بـ "غير"؛ لأنهم رأوا ما بعدها خارجاً عن ما قبله في الوصف فجعله استثناء، وهو ظاهر وبهذا يتقوى مَنْ يعدها مِن ألفاظ الاستثناء.

قال أبو زبيد:

تَمشِي القَطُوف إذا غنّى الحُدَاةُ لها مَشْيَ النّجِيبَة بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجَبَا[٣]

الشاهد في البيت: أن بلْهَ اسم فعل ينصب ما بعده، والدليل على نصبه ما بعده اتباعه بالوصف المنصوب.

وفي التراث النحوي تأتي بمعنى: "سوى"، وبمعنى "غير" وبمعنى "لا سيّما" ولهذه المعاني عدها طائفة من النحويين أنّها أداة استثناء[٤].

ما ذهب إليه الجمهور من البصريين من أنّه لا يجوز فيما بعدها النصب ليس بصحيح، بل النصب محفوظ من لسان العرب، كالأمثلة السابقة التي ذكرت، وقد رُوي بعدها الرفع على معنى كيف، وذكر الفارسي أنّها مصدر لم ينطق له بفعل وهو مضاف لما بعده، وذهب الأخفش إلى أنّها حرف جر. وأما النصب فيكون على أنّه مفعول، وبلْهَ مصدر موضوع موضع الفعل أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل. وما ذهب إليه النحويون من أنّ "بله" من أدوات الاستثناء جاء نتيجة مجيئها بمعاني "سوى"، و "غير"، و"لا سيما"، و "حاشا" وتأديتها معنى الاستثناء.

---

(١) غريب الحديث ٢٨٦/١. "إنّ الجنّة لا خطر لها" أي لا مثيل لها.

(٢) سورة السجدة الآية: (١).

(٣) لم أقف على قائله.

اللغة: دابة قطوف: الدابة إذا ضاق مشيها. النجيبة: صفة الناقة الكريمة. الجلّة: المسان من الإبل. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص١٠٤.

(٤) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص١٣٦.

الاستثناء بـ "بَيْدَ"

بَيْدَ اسم ملحق بأدوات الاستثناء والمشهور أنها بمعنى غير.

جاء في كتاب العين: "البَيْدُ من قولك: بادَ يبيدُ، وأبادَهُ الله. والبيداءُ: مفازةٌ لا شيءَ فيها، "وبين المسجدَيْنِ أرضٌ ملساءُ اسمها البيداء". وفي الحديث: "أنّ قوماً يغزون البيت فإذا نزلوا البيداءَ، وهي مفازةٌ بين مكةَ والمدينة مَلْساءُ، بعثَ اللهُ مَلَكاً فيقول: يا بيداءُ بيدي بهم فيخسف بهم"(١). و "بيد" بمعنى "غير"، ويقال: بمعنى "على"، ومَيْدَ لغةٌ فيها. وأتانٌ بَيْدانة أي تسكن البيداء"(٢).

وذكر ابن سِيدة: "بيد" بمعنى "غير"، يقال: رجلٌ كثيرُ المال بَيْدَ أنّهُ بخيلٌ، أي غير. حكاه ابن السّكّيت، وقيل: هي بمعنى على، حكاه أبو عُبَيْدٍ، والأول أعلى. وبيدانُ: اسمُ رجلٍ، حكاه ابن الاعرابي: وأنشد:

مَتَى أنْفَلِتْ مِنْ دَيْنِ بيدانَ لا يَعُدْ لِبَيْدانَ دَيْنٌ في كرائمِ مالِيا

على أنّني قَدْ قُلْتُ ثِقةٍ بـه ألا إنّما باعَتْ يَميني شِمالِيا(٣)

وفي النحو الوافي أنها من أدوات الاستثناء: "بيدَ" من أخوات "غير" الاستثنائية بمعناها، وقد يقال فيها: "مَيْد"، ولكنها تختلف عن "غير" في أمور: منها: ملازمة "بيد" للنصب دائماً، على اعتبارها حالاً مؤولة، بمعنى: "مغاير"، أو على اعتبارها منصوبة على الاستثناء؛ فلا تكون صفة، ولا تكون مرفوعة، ولا مجرورة، ولا تكون منصوبة إلا على الاعتبار السابق. ومنها: أنها لا تكون أداة استثناء إلا في الاستثناء المنقطع. ومنها: أنّها مضافة دائماً إلى مصدر مؤول من: "أنّ ومعموليها". ولا يجوز قطعها عن الإضافة. ومن الأمثلة: فلانٌ غنيّ، بيدَ أنّه جَشِعٌ، وأخوه فقير بيدَ أنّه عزيز النفس"(٤).

وفي الصاحبي ورودها بمعنى غير في الحديث: "قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم -: نحن الآخِرون السابقون يومَ القيامة، بَيْدَ أنّهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم"(٥). أي "غير أنّهم"(٦).

وذكرها أبوحيّان بأنها تساوي غيراً فقال: "وتساوي "بيد" غير، وتضاف إلى "أنّ" وصلتها وتقع في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث: "أنا أفصَحُ مَنْ نطق بالضّادِ بَيْدَ

---

(١) الحديث رواه بنحوه مسلم في كتاب الفتن (٢٨٨٢).
(٢) كتاب العين، ١٧٥/١.
(٣) البيتان بلا نسبة في لسان العرب "بيد" وتاج العروس "بيد"، انظر المحكم والمحيط الأعظم، ٤٠٨/٩.
(٤) النحو الوافي، ٣٤٩/٢.
(٥) رواه مسلم.
(٦) الصاحبي في فقه اللغة العربية، ص١٠٤.

أنّي مِنْ قُريشٍ، واسْتُرْضِعْتُ في بني سَعْدٍ"[1]. وتقول: ذهب الناس بيد أنّي لم أذهب، ومعناها معنى غَيْرَ هذا هو المشهور، وقال الأموي: معناها معنى "على". وذكر الحديث. وفي "البديع" وقد تكون بمعنى "على"، وقد يبدلُ من بائها ميم وفي الحديث: "أنا أفصح العرب ميد أنّي من قريش واسترضعت في بني سعد"
وفُسّر "بيد" مِنْ أجل، وقال الشاعر:

عمداً فقُلْتُ ذاكَ بَيْدَ أنّي أخافُ إنْ هَلكْتُ أنْ تُرنّي[2]

والمشهور أنّ بيد بمعنى "غير" والغالب: أنّه يجيء بعدها "أنّ" وقد جاء بعدها الفعل، قال الشاعر:

بَيْدَ لا يَعْثُر بالرّدْفِ ولا يُسْلِمُ الحيّ إذا الحيُّ طُرِدْ[3]

يريد "بيد" أنّه لا يعثُر، وهي لازمة النصب ولا تتصرف بوجود الإعراب تصرّف "غير"[4].
"بيد" من أدوات الاستثناء، وهو اسم ملازم الإضافة إلى "أنّ" وصلتها، ومعناها معنى "غير" في المشهور إلا أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة، بل منصوبة، ولا تقع صفة، ولا استثناءً متصلاً، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصة، وهي بمعنى "غير"، وقيل: بمعنى "على".
بعد عرض الشواهد والأدلّة يبدو للدارس أن الأدوات التي استخدمت في هذا المبحث هي أسماء فمنها ما اتفق عليه ومنها من وقع فيه الخلاف أولها: "غير" وهي اسم باتفاق وأصله يفيد المغايرة والفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً، ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكور على سبيل التعريف.
وهي اسم من الأسماء المبهمة الصريحة الملازمة للإضافة، وأصلها الوصفية وهي محمولة على "إلا" في الاستثناء وتنصب غيراً بالعامل، وهي مشابهة الظروف في الإبهام، ولها حكم الاسم الواقع بعد "إلا"، وتختبر في هذا المعنى بصلاحية إلا موضعها، ولا تقع بعد الجمل، لأنها اسم مضاف إلى المفرد والمضاف إليه يحذف

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٣٥/٦، رقم ٥٤٣٧، قال السخاوي: معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير.
(٢) الرجز بلا نسبة في شرح شواهد المغني، ٣٥٢/١؛ ولسان العرب، ٩٩/١٣ وهمع الهوامع ٢٣٢/١.
اللغة: عمداً: قصداً. بيد "هنا": من أجل. هلكت: مت. ترنّ: تصيح على الميت وتندبه.
المعنى: لقد فعلت ما فعلت قصداً، من أجل أنني أخاف عليك، إذا ما مت، أن تصيحي عليّ وتنوحي.
الشاهد فيه قوله: "بيد أنّي" حيث جاءت "بيد" بمعنى من أجل.
(٣) لم أقف على قائله.
(٤) ارتشاف الضرب، ٤٧٠/٢-٤٧١.

إذا دلت عليه قرينة وتقع في أنواع الاستثناء الثلاثة وتمتنع في موضع إلا إذا جاء بعدها جملة ابتدائية. وأصلها صفة والاستثناء عارض.
ثانيها: "سوى" ووقع فيها خلاف بين الاسميّة والظرفيّة، فبعض الأدلّة وجب انتفاء الظرفية منها كما هي منتفية عن "غير"، فإن الظرف في العُرْف ما ضُمّنَ معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً، وإن سلّم كونه ظرفاً لم يسلّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً، فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيت الذي سواك، فوصلوا الموصول بسواك وحدَه كما وصلوه بعِنْدي ونحوه من الظروف. ولا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً، وإن سمي ظرفاً فمجاز، وإن أُطلقَ على "سوى" ظرف إطلاقاً مجازياً لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق. والدليل على اسميتها أنهم يدخلون عليها حروف الخفض. وتفارق غير في أنّ المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى، وأنّ سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام.
ثالثها: "لا سيمّا" وسيّ اسم نكرة، ولا نافية للجنس ووقع خلاف في "ما". فقيل زائدة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ويحتمل أن تكون غير موصوفة ولا تأتي بعدها الجملة بالواو. ومن الواضح أن سبب الخلاف في هذه المسألة عائد إلي الخلاف في المقصود بالاستثناء، فمن توسع في مفهومه ليشمل أي نوع في الخلاف في المستثنى والمستثنى منه، أجاز الاستثناء بـ "لا سيما" ومن ثم لم يعدها من أدواته. والذي يظهر لي أنه لا مانع من عد" لا سيما" من أدوات الاستثناء، وذلك لأن المستثنى مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعاً. ولمّا كان ما بعدها بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأما على دخول الواو عليها فإنّما كان ذلك لأنّ المعنى مقدر بجملة وأضاف بعض النحاة أخوات لها وهي: لا مثل ما" – "لا سوى ما" والأولى أن نقتصر عليها في استعمالنا لشيوعها ووضوحها.
رابعها: "بَلْهَ" قال بعض الكوفيين: هي اسم بمعنى: "غير" وذهب النحويون فيها إلى مذاهب، منها أنّها تكون مصدراً بمعنى الترك، ويكون الاسم بعدها مجروراً، لأنه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى المفعول، والمذهب الثاني أنها تكون اسم فعل بمعنى "دع"، والاسم الذي يليها يكون منصوباً على المفعوليّة، وهذان المذهبان عليهما أكثر النحويين، والمذهب الثالث أنّها تكون بمعنى "كيف" ويكون الاسم بعدها مرفوعاً.
خامسها: "بَيْدَ" وهي اسم من أخوات "غير" الاستثنائيّة وتلحق بأدوات الاستثناء وهي اسم منصوب دائماً على الاستثناء المنقطع ومضافة إلى جملة أنّ الاسميّة

المؤولة بالمصدر، أو على اعتبارها دائماً حالاً مؤولة بمعنى مغاير ولا يجوز قطعها عن الإضافة. وهي شبيهة بالاستثناء لا مثله تماماً.

المبحث الثالث:

الاستثناء بـ "ليس ولا يكون" و "ما خلا وماعدا" و "دون"

من أدوات الاستثناء، ما جاءت أفعالاً، ويقتصر استعمالها على الاستثناء المتصل، وقد يكون قصرها على المتصل راجعاً إلى أنّها تتضمن ما تفيده إلا في المتصل، والاسم بعدها يكون منصوباً ولا يوجد مستثنى وإنما الاستثناء وافق من جهة المعنى وصار الإخراج بها معنًى دون اللفظ .

الاستثناء بـ "ليس و لا يكون"

ليس ولا يكون من أدوات الاستثناء وهما الرافعان الاسم والناصبان الخبر ولهذا يجب نصب ما استثنى بهما، لأنه الخبر، ولوقوعهما موقع "إلا" لزم عدم الإتيان باسمهما لفظاً؛ لئلا تفصلهما من المستثنى فيجهل قصد الاستثناء، وجُعل ظاهراً محذوفاً لازم الحذف، وهو يعود على البعض المفهوم من الكل من السابق الذي هو المستثنى منه، والاستثناء فيهما وافق من جهة المعنى وصار الإخراج بهما معنى وأما في اللفظ فلا.

وجاء في كتاب سيبويه: "فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء، فإن فيهما إضماراً، على هذا وقعَ فيها معنى الاستثناء، كما أنّه لا يقع معنى النهي في "حسبك" إلا أن يكون مبتدأ وذلك قولك: "ما أتاني القومُ ليس زيداً" و "أتوني لا يكون زيداً" و "ما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً" كأنه حين قال: "أتوني"، صار المخاطبُ عنده قد وقع في خَلَده أنّ بعض الآتِينَ زيدُ، حتى كأنّه قال: "بعضهم زيدٌ"، فكأنّه قال: "ليس بعضهم زيداً". وترك إظهارَ بعضٍ استغناءً، كما ترك الإظهار في "لاتَ حينَ".

فهذه حالها في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء؛ فأجْروهما كما أجروهما.

وقد يكون صفة وهو قول الخليل - رحمه الله - وذلك قولك: "ما أتاني أحدٌ ليس زيداً"، و "ما أتاني رجلٌ لا يكون زيداً" إذا جعلت "ليس" و "لا يكون" بمنزلة قولك: "ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك"، إذا كان "لا يقول" في موضع قائل ذاك. ويدلّك على أنّه صفةٌ أن بعضهم يقول: ما أتتني امراءةٌ لا تكون فلانةَ، و "ما أتتني امراءةٌ ليست فلانة". فلو لم يجعلوه صفةً، لم يؤنّثوا لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمارُ مذكر. ألا تراهم يقولون: "أتَيْنَني لا يكون فلانةَ وليس فلانة"، يريد: ليس بعضهن فلانةَ، فالبعض مذكر"[1].

وذكر صاحب النحو العربي فيهما قوله: "وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد وهو الإفراد والتذكير، أي: "ليس" و "لا يكون" فلا يؤنثان ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز فتقول: "أقبل النساء إلا فاطمةَ ولا يكون

---

(١) الكتاب، ٣٦٧/٢.

فاطمةَ" و "أقبل الرجال ليس محمداً، ولا يكون محمداً، ولا تقول: "ليست فاطمة" ولا "لا تكون" ولا ليسوا ولا يكونون. ولا يسبق يكون غير "لا" من حروف النفي. أما من حيث الاستعمال فإنه لا يصح في المستثنى بهما الإتباع، فلا تقول في "ما حضر الطلاب إلا سعيدٌ": "ما حضر الطلاب ليس سعيدٌ" بالإتباع، ولا في "ما مررت بالطلاب إلا سعيد": "ما مررت بالطلاب ليس سعيدٍ" أو لا يكون سعيدٍ. ولا يستعملان في الاستثناء المفرّغ فلا تقول: "ما حضر ليس محمدٌ" كما تقول: "ما حضر إلا محمدٌ. وتقول: "ما مررت إلا بخالدٍ" ولا تقول: "ما مررت ليس بخالدٍ". وأما من حيث المعنى فإنهما لا يطابقان "إلا" أيضاً، وذلك أنّهما في الأصل للنفي، تقول: "ليس الإيمان بالتمنّي"، وتقول: "لا يكون البغل مهراً" ثم تضمّنا معنى الاستثناء كما مر في "غير" التي معناها المغايرة، وهما يحملان هذا المعنى معهما. والاستثناء بـ "ليس" و "لا يكون" ردّ على كلام سابق حقيقة أو تجوزاً، ونفي لما تصوره المخاطب. ففي قولك: حضر الطلاب ليس سعيداً كأنّ المخاطب تصوّر أنّ سعيداً هو الذي حضر فنفيت ذلك عنه"[1].

علة حذف اسم " ليس ولا يكون" وجوباً:

استعملت العرب الفعلين "ليس ولا يكون" في الاستثناء لأن النفي يوجب إخراج المنفي من حكم غير المنفي.

وأنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير، وذلك قولك: جاءني القوم لا يكون زيداً، وجاءني القوم ليس زيداً كأنه قال ليس بعضهم ولا يكون بعضهم، فإن اسمهما يضمر وجوباً وهو عند البصريين "ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام، وعند الكوفيين ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق.

وقد بين بعض الشرّاح العلة في إضمار الاسم بعدهما قال أبو حيان: "فأمّا "ليس ولا يكون" فالاسم المنصوب بعدهما ينتصب على أنه خبر لهما، وأما اسمهما فمضمر فيهما مفرد مذكر عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق، وإنما التزم إضماره لجريان هذه الأفعال مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي "إلا" فكما إنه لم يظهر بعد "إلا" سوى اسم واحد فكذلك بعد ما جرى مجراه فلذلك تقول: "قام القوم ليس زيداً" ولا يكون هنداً". فالعلة علة حمل إذ حملوا هذين الفعلين على "إلا" وأجروها مجراها ولا يظهر هذا الاسم المقدر ... لأن هذه الأفعال أنيبت في الاستثناء عن "إلا" فكما لا يكون بعد "إلا" في الاستثناء إلا اسم واحد فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد لأنه في معناها" [2].

---

(١) محمد فاضل السامُرّائي، النحو العربي أحكامٌ ومعانٍ، دار ابن كثير للطباعة والنشر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م ٢/٢٢-٢٣.

(٢) حميد الفَتلي، العلل النحويّة دراسة تحليلية في شروح الألفية، كتاب – ناشرون، بيروت لبنان،ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص٢٣٠-٢٣٢.

وعلة إضمار اسم "ليس" حملاً على "إلا" ولزومه حالة واحدة جاء في قول ابن الوراق:" اعلم أن ليس، ولا يكون إذا أريد بهما الاستثناء ففيهما ضمير اسمِهما ولا يثنى ذلك الضمير ولا يجمع، ولا يؤنث، وإن كان ما قبله مؤنثاً، كقولك: جاءني النسوة ليس فُلانة، وتقدير المضمر: ليس بعضهم فلانة، وكذلك: لا يكون بعضهم فلانة، وإنّما قدر الضمير بتقدير "البعض"، لأن البعض ينتظم الواحد فما فوقَهُ، وهو مذكر في اللفظ، وإن كان مضافاً إلى مؤنث، فلذلك لزما وجهاً واحداً، وإنما وجب ذلك لأنهما قاما مقام الحرف، أعني "إلا"، وكانت "إلا" لا يختلف لفظها في جميع الوجوه، وجب أيضاً أن يكون ما قام مقامها على لفظٍ واحدٍ، فيجري مجراها، ويدل استعماله على هذا الوجه أنّه خارج عن أصله، وملحق بحكم غيره"[1].

وجاء في شرح المفصل: "وكذلك الاستثناء بـ "ليس"، و "لا يكون"، لا يكون المستثنى بهما إلا منصوباً، منفياً كان المستثنى منه أو موجباً، وذلك قولك في الموجب: "قام القوم ليس زيداً"، و"لا يكون زيداً". وتقول في المنفي: "ما قام القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً"، وانتصاب المستثنى هنا بأنّه خبر "ليس" و "لا يكون"، واسمهما مضمر، والتقدير: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً" [2].

وذكر سيبويه أنّه يجوز حذف المستثنى وسماه: هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً. وذلك قولك: "ليس غَيْرُ" و "ليس إلا" كأنّه قال: ليس إلا ذاك، وليس غيرُ ذاك، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني.

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: "ما منهما مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا"، وإنّما يريد: ما منهما واحدٌ مات. ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿وَإِنۡ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦ﴾[3]، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كأنّك مِنْ جمال بني أقيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنّ[4]

أي: كأنّك جَمَلٌ من جمال بني أقيش، وحذف الموصوف هنا بدون أن يكون بعضاً من مجرور بـ "من" أو "في" لضرورة الشعر، ومن النحاة من قال: إنّ هذا البيت شاهد على أن الموصوف بالجملة أو الظرف إذا كان بعضاً من مجرور بـ "من" أو "في" يجوز حذفه كثيراً وليس ضرورة شعرية.

---

(١) علل النحو، ص٤٠٢.
(٢) شرح المفصل، ٥٠/٢.
(٣) سورة النساء الآية: (١٥٩).
(٤) ديوان النابغة الذبياني، ص١٩٤.
اللغة: قعقع: صات. الشنّ: القربة اليابسة.
المعنى: أنت جبان وضعيف تنفر كما تنفر جمال بني أقيش إذا ما سمعت صوت الشن وقعقعته.
الشاهد فيه قوله: "كأنك من جمال بني أقيش" حيث حذف المنعوت "جمل" من جمال بني أقيش، وهذا للضرورة.

ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر:

لو قلتَ ما في قومها لم تَيْثَمِ يفْضُلُها في حسَبٍ ومِيسمِ[١]

يريد ما في قومها أحدٌ، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أنّ زيداً ههنا، وإنّما يريدون: لكان كذا وكذا. وقولُهم: "ليس أحد" أي: ليس ههنا أحدٌ. فكلّ ذلك حذف تخفيفاً، واستغناءً بعلم المخاطَب بما يعنى[٢].

ومثل البيتين الأوّلين قول الشاعر، وهو ابن مُقْبِل:

وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكْدَحُ[٣]

إنما يريد: فمنهما تارةٌ أموتُ أخرى.

ومثل قولهم: "ليس غير": "هذا الذي أمسِ"، يريد: الذي فعل أمس.

وقوله وهو العجاج:

بعد اللَّتيَّا واللّتيّا والتي[٤]

فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم"[٥].

وجاء في شرح المفصل: "في موضع "ليس" و "لا يكون" من الإعراب في الاستثناء؟ قيل: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن لا يكون لواحد منهما موضع من الإعراب، بل يكون كلاماً مستأنفاً، خصص به ذلك العامُّ، كما يقول القائل: "جاءني الناسُ، وما جاءني زيدٌ" عقيبَ كلامه من غير الكلام الأول بيّن بها خصوص الجملة الأولى، ومثله قوله تعالى:

---

(١) الرجز لحكيم بن معيّة .

اللغة: لم تيثم: أي لم تقع في الإثم أي الخطأ والكذب. يفضلها: يزيدها بالفضل. الحسب: الشرف. الميسم: الجمال.

المعنى: لو قلت أنها تفوق بنات قومها في الحسن والجمال لم تخطئ، فهي في الحقيقة تفوقهن حسباً وجمالاً.

الشاهد فيه قوله: "ما في قومها يفضلها"، حيث حذف المنعوت، وأبقى النعت وهو جملة "يفضلها"، وأصل الكلام: "لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها".

(٢) قال السيرافي: الحذف الذي استعملوه بعد "إلا" و "غير" إنما يستعمل إذا كانت "إلا" و "غير" بعد "ليس"، ولو كان مكان "ليس" غيرُها من ألفاظ الجحد، لم يجز الحذف؛ لا تقول بدل "ليس إلا": "لم يكن إلا"، ولا: "لم يكن غير".

(٣) المعنى: الحياة مرحلتان، مرحلة أموت فيها ومرحلة أعمل للعيش والكسب.

الشاهد فيه قوله: "منهما أموت" و "منها أبتغي حيث حذف "تارة" لدلالة الكلام عليها.

(٤) وتكملة البيت: ..... إذا علتها أنفس تردّت

الشاهد فيه قوله: "بعد اللتيا واللتيا ..." فقد حذف صلة الاسمين الموصولين، ومن النحاة من قال لتصغير التحبب والتعظيم، وجملة الصلة لا محل لها. الرجز للعجاج في ديوانه .

(٥) الكتاب، ٣٦٣/٢-٣٦٦.

﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾[1]،ثم قال﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[2]، فجرى ذلك مجرى "إلا أن يكون له إخوة".

الوجه الثاني: أن يكون في موضع الحال، فإذا قلت :"جاءني القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً" فتقديره: جاءني القوم وليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً، كما تقول: "جاءني زيدٌ وليس معه عمرو. ويجوز إسقاط الواو، فنقول: "جاءني زيدٌ ليس معه عمرو" فيلزم إسقاط الواو في الاستثناء لأن "ليس"، و "لا يكون" نائبان عن "إلا" ولا يكون مع "إلا" الواو، فكذلك في "ليس" و"لا يكون" ويكون التقدير: جاءني القوم خالينَ من زيدٍ، وعادين عن زيدٍ، وتكون الجملتان كلاماً واحداً"[3].

وجاء في شرح كافية ابن الحاجب قوله: "وأجاز الخليل أن يوصف بـ "ليس" و "لا يكون" منكرٌ، أو معرف باللام الجنسية نحو: "ما جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيداً" وسمع من العرب: "ما أتتني امرأة لا تكون فلانه وليست فلانه" فيلحقها، إذن، ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث، تقول: "ما رأيت رجالاً لا يكونون زيداً وليسوا زيداً، ولم يجئ مثل ذلك في "خلا" و "عدا".

ولم تستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المفرغ، على أنه كان قول الأحوص:

فما ترَك الصّنْعُ الذي قد صَنَعْتَه ولا الغيظُ منّي ليسَ جلْداً وأعظُما[4]

أي: إلا جلداً ... ولا تستعمل هذه الكلمة إلا في الاستثناء المتصل"[5].

"ليس ولا يكون" يقعان صفة، وفي هذا الموقع لا يفيدان الاستثناء، وفي البيت السابق ورد الاستثناء مفرغاً بعد فعل الاستثناء وهو شاذ؛ لأنها لا تقع بعد المفرغ.

قال ابن الخباز: "اختلف النحويّون في فعليّة "ليس" والظاهر من حالها الفعليّة لأنه قد لحقتها علامات الأفعال، قال الأعشى:

ليْسَتْ كَمَنْ يكرهُ الجِيرانُ طَلْعَتها ولا تراها لِسِرّ الجارِ تَخْتَتِلُ[6]

---

(١) سورة النساء الآية: (١١).
(٢) سورة النساء الآية: (١١).
(٣) شرح المفصل، ٥١/٢.
(٤) المعنى: يخاطب الأحوص بهذا البيت عمر بن عبد العزيز الذي قرّب – لما ولى – زيدَ بن أسلم، وجفا الأحوص، فيقول له: لم يُبق صنيعك هذا مني شيئاً إلا الجلد والعظم.
الشاهد فيه: أنّ الشاعر استعمل "ليس" في الاستثناء المفرغ. ديوان الأحوص الأنصاري، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٠١.
(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ١٢٤/٢-١٢٥.
(٦) اللغة: تختتل: تتجسس. المعنى: يقول: لم يكن وحده يحبها، بل كان يحبها الناس كلّهم. وكانت أخلاقها الدمثة تقربها إلى كل من جاورها. لم تكن تؤذي أحداً، ولم تكن تتدخل فيما لا يعنيها من أمور الناس، أو تتجسس على أسرارهم. الشاهد فيه: لحوق تاء التأنيث للفعل "ليس" وهو دليل الفعلية؛ لأنها من علامات الأفعال
شرح ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص٢٧٩.

وقال ذو الرمة:

ليْسَتْ بفاحشةٍ في بيتِ جارتِهَا ولا تعَابُ ولا ترمَى بها الرّيبُ[١]

وقال حسان بن ثابت:

ألست بنعْمَ الجَارِ يؤلفُ بَيْته أخاثلةِ أو مُعْدمَ المالِ مُصْرِمَا[٢]

وقال الله تعالى: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾[٣]. فلحوق تاء التأنيث الساكنة. وتاء الضمير، وواوِهِ مما يجزم بالفعليّة"[٤].

وجاء في الأدوات النحويّة: "رَدّ القائلون بالحرفية هذا الدليل بجواز القول: إنّني، وليتني، وأوردوا ثماني حجج لهم في الحرفية:

أولها: أنها لو كانت فعلاً ماضياً، لكان معناها نفي الماضي وليس الحال.

والثانية: أنها تدخل على الفعل، فنقول: ليس يخرج زيد. والفعل لا يدخل على الفعل. وأما القول بأنها دخلت هنا على ضمير الشأن، والجملة بعدها تفسير لذلك الضمير فضعيف. ولو جاز هذا لجاز مثله في "ما" النافية، وهذا يدل على حرفيتها.

والثالثة: أن "ما" التي يظهر معناها في غيرها حرف، فكذلك "ليس" إذ لا يتم معناها إلا بالخبر. ولا يصح قولنا: ليس زيد، حتى نقول "قائماً" فوجب أن يكون حرفاً مثلها.

والرابعة: أنه لو كانت "ليس" فعلاً، لكانت "ما" فعلاً أيضاً. وهذا غير حاصل، لأن "ليس" لوكان فعلاً، لكان ذلك لدلالته على حصول معنى النفي مقروناً بزمن مخصوص، وهو الحال. وهذا المعنى قائم في "ما" فوجب أن تكون "ما" فعلاً. فلما لم تكن "ما" فعلا لم تكن "ليس" كذلك.

والخامسة: أن "ما" تدخل على الأفعال الماضية، فنقول: ما أحسنَ زيد، ولا يجوز أن تدخل على "ليس" فلا نقول: ما ليس زيد يذكرك.

والسادسة: أن ليس على وزن فَعْل، وهذا البناء غير موجود في أبنية الأفعال. فإن قيل إنه مخفف من "فَعِلَ" مثل "صَيِدَ" وألزم التخفيف لأنه لا يتصرف للزومه حالة

---

(١) ديوان ذي الرمة، ص١٢.
اللغة: الريب: جمع ريبة، وهو الظن والتهمة وهو كناية عن العفّة والنقاء؛ إذ نفي عنها كل ذلك.
الشاهد فيه قوله: لحوق تاء التأنيث للفعل، "ليس" وهو دليل فعليتها.

(٢) وفي رواية الديوان، **ألست بنعم الجارُ يؤلف بيته لِذي العُرْفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعْدِما**
اللغة: يؤلف بيته: يجعله مألفاً. العُرف: المعروف. ديوان حسان بن ثابت، ص٢١٨.
اللغة: الثلة: الجماعة من الناس، أو الكثير من الدراهم. مصرما: مقطوعاً، وأصله للقطع البائن للحبل والعذق.
الشاهد فيه: لحوق تاء الفاعل للفعل ليس.

(٣) سورة آل عمران الآية: (١١٣).

(٤) ابن الخباز النحوي الموصلي، النهاية في شرح الكفاية، تحقيق، عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي، ١٠٥٥/٤ ــ ١٠٥٦.

واحدة، وتختلف أبنية الأفعال لاختلاف الأوقات التي تدل عليها، وجعل البناء الذي خصوه به ماضياً لأنه أخف الأبنية، فإن هذا القول خلاف للأصل، لأن الأصل في الفعل التصرف، فلما منع من التصرف، كان من الواجب أن يبقوه على بنائه الأصلي، لئلا يتوالى عليه النقصان. وأما من يجعل منع التصرف، الذي هو خلاف الأصل، علة لتغيير البناء الذي هو أيضاً خلاف الأصل، فرأيه فاسد.

والسابعة: أن ابن قتيبة جعله مركباً من "لا" النافية وأيِسَ، وهذا دليل على حرفيتها.

والثامنة: أن الاستقراء يدل على أن الفعل إنما يوضع لإثبات المصدر، و "ليس" يفيد السلب أولاً فليس فعلاً. فإن قيل: إن هذا ينتقض بالقول، نفي زيداً وعدمه قلنا: قولك "نفي زيداً" مشتق من النفي، وقولك: "نفي" دل على حصول معنى النفي، فكانت الصيغة الفعلية دالة على تخفيف مصدرها"[1].

وأضاف صاحب رصف المباني قوله: "اعلم أنّ "ليس" ليس محضة في الحرفيّة ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنّها فعل، وزعم أبو علي أنّها حرف.

والموجب للخلاف بينهما فيها النظر إلى حدّها، فتكون حرفاً إذ هي لفظٌ يدلّ على معنى في غيره، كـ "مِنْ وإلى ولا وما" وشبهها، أو النظرُ إلى اتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: ليس هندٌ قائمةٌ، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائماً، كما تقول: كانت هندٌ قائمة، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيدٌ قائماً، وهذه خواصّ الأفعال لا الحروف، فتكون فعلاً، وكل واحدٍ منها إذا وقف على نظر الآخر تحصلت الموافقة بينهما، وانتفى الخلاف بينهما، إذ لا تصح المنازعة فيه، فالخلاف إذاً إنّما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين: هل في الأصل أو هل في المعاملة؟ فالذي ينبغي أنْ يقال فيها إذا وُجدت بغير خاصّية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنّها حرف لا غير، كـ "ما" النافية، كقول الشاعر:

تُهدِي كتائبَ خُضْراً لَيْسَ يعْصِمُها إلا ابتِدارٌ إلى موْتٍ بإلجامِ[2]

فهذا لا منازعة في الحرفيّة في "ليس" فيه، إذ لا خاصّيّة من خواص الأفعال فيها.

وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال التي ذكرت قبل قليل: إنّها فعلٌ لوجود خواصّ الأفعال فيها، وهذا أيضاً لا تنازعَ فيه، ألا ترى أنّ أبا علي قد ذكر في كتاب

---

(١) محمود أحمد الصغير، الأدوات النحويّة في كتب التفسير، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص٤٢١-٤٢٢.

(٢) في رواية الديوان: يهدي كتائب خضراً ليس يعصمها إلا ابتدارٌ إلى موت بإلجام

يعصمها: يمنعها. ابتدار: مواجهة، مبادرة الموت.

المعنى: يقول: إنّ هذا البطل يقود ألوية الجيش التي لا يمنعها من الموت إلا المبادرة إلى النزال فلا تعرف الهوان ولا الفرار من ساحة القتال. ديوان النابغة الذبياني، ص١٨١.

"الإيضاح" وغيره أنّ "ما" النافية إنما عملت بشبهها لليس، فجعل "ليس" أصلاً في العمل و "ما" فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبّهَ بها "ما"، بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعلمه. فإن قيل: هلا جعلتَ "ليس" في البيت المذكور فعلاً على حكمها إذ دخلت على المبتدأ أو الخبر، فرفعت ونصبت، فتكون شأنيّة، يضمر فيها اسمها أمراً أو شأناً كما قال الآخر:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليسَ منها شِفَاءُ الدّاءِ مَبْذولُ

كأنّه قال: ليس الأمر يعصمها فتكون الجملة خبراً مفسّرةً لذلك الضمير، كما فسّرته في قولك: شفاءُ الداءِ مبذُولُ. فالجواب: أنّ هذا لا يصحّ من قِبل أنّ الجملة إذا كانت مفسرةً لذلك الضمير فلا بد أن تكون موافقة له في إيجابه أو نفيه، وهو في البيت منفيّ فينبغي أن تكون الجملة منفيّة بحسبه، ولما دخلت "إلا" في الجملة المفسّرة كانت تناقض الضمير لأنه لا يقال: يقوم إلا زيدٌ، حتى يتقدّم النفيُ الفعلَ، ولذلك منع المحققون من النحويين أن يكون "هو" في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [1] ضمير شأن لأنّ الباء دخلت في الجملة المفسرة دون نفي تسلّط عليها، إذ النفي إنّما تسلّط على الشأن، فلا وجه لدخول الباء في خبر المبتدأ، لأن المعنى والتقدير كان يكون: وما الشأن تعميره بمزحزحه من العذاب، فلا فرق بين الباء وإلا في هذه المسألة، فلا مدخل للشأن في البيت وإنما "ليس" لمجرّد النفي خاصّة كـ "ما" و "إلا". وعلى ذلك ينبغي أن يُحمل قولهم: " ليسَ الطيبُ إلا المسك" أي: ما الطيب إلا المسك، للعلة المذكورة بخلاف: "ليس خلق الله مثلَه" فإنّ الشأن يصحّ إضماره هنا، ولا مانع منه"[2].

الخلاف في "ليس" لم يمنع النحويين من أن يذهبوا إلى أنّها في الاستثناء تفيد ما أفادته "إلا" في الاستثناء ويستثنى بها ويكون اسمها مضمراً فيها، والذي يظهر للدارس أنّها تستخدم في الاستثناء ذات وجهين إلا أنّ استخدامها فعل أكثر.

وجاء في الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم :

"وقد تأتي "ليس" عاطفة بمنزلة "لا" وتقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، لأن المعنى نفي ما بعدها. وذلك استناداً الى قول الشاعر الجاهلي يذكر أبرهة الأشرم:

---

(١) سورة البقرة الآية: (٩٦).

(٢) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص، ٣٠٠-٣٠٣.

أينَ المفرُّ والإله الطالبُ والأشرمُ المغلوب ليس الغالبُ[١]

وورود "ليس" بمعنى لا قول ضعيف وقليل في الاستخدام، فلذا لا يقاس عليه.

وجاء في شرح كتاب سيبويه: "إذا قلت: أتوني إلا أنْ يكون زيدٌ، فالرفع جيّدٌ بالغٌ، وهو كثير في كلامهم؛ لأنّ يكون صلة أنْ، وليس فيها معنى الاستثناء، وأنْ يكونَ في موضع اسم مستثنى. كأنّك قلت: لا يأتونك إلا أنْ يأتيك زيدٌ. والدليل على أن يكونُ هاهنا ليس فيها معنى الاستثناء: أنّ ليس وعدا وخلا لا يقعن هاهنا. ومثل الرفع قوله تعالى: "إلا أن تكون تجارةٌ عن تراضٍ منكم"[٢] وبعضهم ينصبُ على وجه النصب في لا تكون، والرفع أكثر"[٣].

ففي الآية السابقة: تجارةٌ فاعلُ "تكون"، وإذا نصبت تجارةً وأنّثْت "تكون" فالتقدير: إلا أن تكون الأموالُ تجارة، ويجوز في العربية: إلا أنْ يكون تجارةً على معنى: إلا أن يكون بعضها تجارة، كما تقول: أتاني القوم إلا أن يكون زيداً، وإذا رفعت الاسم فـ "يكون" في معنى يقع؛ إلا أن تقع تجارةٌ؛ لأنّ "كان" إذا لم يكن لها خبر فهي في معنى: يقع، ويحدث، ويوجد[٤].

ليس ولا يكون يكونان بمعنى "إلا" الاستثنائيّة فيستثنى بهما، ولا يوجد مستثنى وإنّما الاستثناء وافق من جهة المعنى، وصار الإخراج بهما في المعنى دون اللفظ، والمستثنى بهما واجب النصب؛ لأنه خبر لهما واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعود على المستثنى منه ويكونان بلفظ واحد في الاستثناء وهو الإفراد والتذكير، ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز، ولا يصح في المستثنى بهما الإتباع، ولا يستعملان في الاستثناء المفرغ، وإذا كانت أداة الاستثناء فعلاً خالصاً وجب أن يكون الاستثناء تاماً متصلاً، موجباً أو غير موجب.

---

(١) نفيل بن حبيب قاله عند فراره وكان مع أبرهة الأشرم في حملته على البيت الحرام بمكة المكرمة. انظر الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم، محمد علي سلطاني، دار العصماء – سورية، ط١،١٤٣١هـ- ٢٠١٠م،ص٢٣٧.

(٢) سورة النساء الآية: (٢٩).

(٣) أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق، أحمد حسن مهدلي – علي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ٩٥/٣.

(٤) المصدر نفسة، ٩٨/٣.

الاستثناء بـــ "ما خلا وما عدا"

عدّ النحويون هذه التراكيب من أدوات الاستثناء وذهبوا فيها إلى أنّها تفيد ما أفادته "إلا" في الاستثناء وقد اختلفوا في تركيبها و جاء الخلاف في "ما" وفي دخولها على هذه الأفعال.

جاء في شرح ألفية ابن معطي وجوب النصب بعدهما حيث قال:

وإنْ أتَتْ ما مَعْ خَلا ومع عَدَا فَنَصْبُ مُسْتَثْنَاهُما فَرْضُ بَدَا

إن كان معهما "ما" فلا يكونان إلا فعلين، والنصب بها واجب ومنه قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل(١)

وإنما وجب نصب المستثنى بعدهما، لأنهما لما وصلت بهما "ما" المصدرية تعينا للفعليّة لكونها لا توصل "إلا" بالفعل غالباً، لا بحرف الجر. والفعل ينصب المفعول به في غير الاستثناء. فإن قيل: فهلا كانت ما موصولة معهما. قيل: لأمرين. أحدهما: لأن الموصولة تقع موقع الصفة والموصوف جميعاً، بدليل جواز: اشتريت ما تعلم، وامتناع اشتريت العبد ما تعلم. ولما ذكر هاهنا المستثنى قبلها دلّ على أنّها ليست موصولة.

الثاني: لو كانت موصولة لصح وقوع مَنْ موقعها، وعود الضمير على ما قبلها. وأجاز الربعي الجر بهما، لأنه يجعل ما زائدة لا مصدريّة، فعلى هذا لا يجب النصب بهما ومعهما ما"(٢).

"ما" في "ما خلا و ما عدا" مصدرية، ولا تكون صلتهما إلا فعلاً، وفاعلُهما مضمر مقدر بالبعض على ما تقدم، وما بعدهما في موضع مصدر منصوب، وذلك المصدر الواقع موقع الحال.

وقال صاحب شرح التسهيل:

"اتفق النحويون إلا أبا عمرو والجرمي على وجوب نصب المستثنى بـ "ما عدا وما خلا" كقول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ(٣)

لأن "ما" مصدريّة، ولا يليها حرف جر، وإنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة من مبتدأ وخبر. وروَى الجرميّ عن بعض العرب جرّ ما استثنى بما عدا وما خلا، والوجه فيه أن تجعل ما زائدة وعدا وخلا حرفي جرّ، وفيه شذوذ؛ لأن ما إذا

---

(١) ديوان لبيد بن ربيعة، ص١٣٢.
(٢) شرح ألفية ابن معطي، ٦١٣/١ – ٦١٤.
(٣) ديوان لبيد بن ربيعة، ص١٣٢.

زيدت مع حرف جر لا تتقدم عليه، بل تتأخر عنه نحو: ﴿فَبِمَارَحْمَةٍ﴾[1]،﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2][3].

الشاهد في البيت السابق نصب اسم الله تعالى بعد "ما خلا" فدل ذلك على أنّ الاسم الواقع بعد "ما خلا" يكون منصوباً على أنه مفعول به.

وجاء في العلل النحوية علة نصب المستثنى بـــ "عدا" و "خلا" إذا سبقتا بـــ "ما".

ويرى الشراح وجوب النصب بعد "عدا وخلا" إذا سبقتهما "ما" وبينوا مجمعين العلة في ذلك، قال ابن الناظم: "وتدخل "ما" على "عدا وخلا" نحو: قاموا ما عدا زيداً وما خلا عمراً، فيجب نصب ما بعدهما، بناءً على أنّ "ما" مصدرية فيجب فيما بعدها أن يكون فعلاً ناصباً للمستثنى لأن "ما" المصدرية لا يليها حرف جر، إنما توصل بجملة فعلية، وقد توصل بجملة اسمية.

فالعلة التي أوجبت نصب المستثنى كونه مفعولاً به لأن عدا والحالة هذه فعل إذ إن "ما" المصدرية لا يسوغ دخولها على حرف الجر، وهذا ما أشار إليه سيبويه والمتقدمون من النحاة قال: "فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب لأن "ما" اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل هاهنا. وهذا ما أكده الأنباري أيضاً قال: "ما خلا وما عدا فهما فعلان لأن "ما" إذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر، وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنهما الحرفية ووجبت لهما الفعلية وكان فيهما الفاعل، فكان ما بعدهما منصوباً"[4].

وجاء في الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي: "دخول "إلا" على هذه الأدوات: ومما جاء به بعض النحويين في هذه الأدوات هو دخول "إلا" على ما خلا وما عدا، نحو: جاء القومُ إلا ما خلا زيداً، وإلا ما عدا عمراً، ومثل هذا لا يمكن أن يكون المصدر فيه عاملاً عمل "إلا"، وإنما "إلا" هي أداة الاستثناء، والمصدر المؤول من "ما" وما دخلت عليه في موضع نصب مستثنى من القوم. وإلا فلا يمكن أن يجمع بين أداتين في الاستثناء، لأن هذا يجعل أن يكون لكل أداة مستثنى ومستثنى منه، وهذا أبعد من أن يكون، وإذا قيل أن الأداة الثانية تفيد توكيد الأولى، فإن التوكيد في الأدوات يتم إذا فرق بين أداتين كما هو الحال في "إنّ" واللام اللتين يفيدان التوكيد، فالنحويون يذهبون إلى أن اللام لا تدخل على "إنّ" وإنما على الخبر أو على الاسم إذا كان نكرة متأخرة، وعلة ذلك أنه لا تجتمع أداتان في معنى واحد متتاليتان فلا

---

(١) سورة آل عمران الآية: (١٥٩).
(٢) سورة المؤمنون الآية: (٤٠).
(٣) انظر شرح التسهيل، ٢٢٩/٢.
(٤) أحمد الفَتلي، العلل النحويّة دراسة تحليلية في شروح الألفية، كتاب ناشرون، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ص ٢٣٣ – ٢٣٤.

يقال: لإنّ زيداً مجتهدٌ، بفتح اللام، إذا أريد أن اللام تفيد التوكيد، وإنما يقال: إنّ زيداً لمجتهدٌ، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن "إلا" لها من العمل في الاستثناء ما يضعف قول من قال: إنّ الأداة الثانية تفيد تقوية الأولى، بقى هناك أمر وهو صلة "ما" ملازمة – في هذا التركيب – للماضي وهذا يتفق مع ما جاء في "ما" من أنّ صلتها في الماضي أكثر منها في المضارع"[1].

"ما خلا وما عدا" من أدوات الاستثناء الأفعال وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً والمنصوب بعدهما مفعول به منصوب، والاستثناء وافق من جهة المعنى، وموضع "ما" والفعل نصب، ووقع اختلاف في محل انتصابه فمنهم من أوله بمصدر منصوب وأنه لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين ثم اختار السيرافي أنه مصدر وقع موقع الحال، وفيه معنى الاستثناء.

(١) الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص٩٦.

الاستثناء بـــ "دونَ"

قال ابن منظور: "دون نقيض فوق، وهو تقصير عن الغاية، ويكون ظرفاً. والدُّونُ: الحقير الخسيس؛ وقال الشاعر:

إذا ما علا المرءُ رام العَلا ويَقْنَع بالدّونِ مَن كان دُونا[١]

ولا يشتق منه فعل. وبعضهم يقول منه: دانَ يدونُ دَوْناً وأدين إدانةً، ويُروى قولُ عديّ في قوله:

أنسَلَ الذِّرْعانَ غَرْبٌ جَزِمٌ وعلا الرّبْرَبَ أزْمٌ لم يُدَنْ[٢]

وغيره يرويه: لم يُدنّ، بتشديد النون على ما لم يسم فاعله، من دنّى يُدنِّي أي ضَعُفَ، وقوله: أنسل الذرعانَ جمع ذرعٍ، وهو ولد البقرة الوحشية؛ يقول: جرى هذا الفرس وحدّتهُ خلّف أولادَ البقرة خلفَه وقد علا الربربَ شدّ ليس فيه تقصير"[٣].

وذكر صاحب لسان العرب لها معانٍ ترد فيها حيث قال: "لـــ "دون" معاني ترد فيها، ومن بين هذه المعاني معنى "سوى" قال في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ﴾[٤]؛ دون الغـــوْص، يريد سوى الغوص من البناء"[٥].

والغوص هو النزول في قعر البحر، فكان الشياطين يفعلون ذلك لسليمان؛ لاستخراج الدر والجواهر. و "دون ذلك" أي: سوى ذلك. ولذا نرى أنّ أبا حيّان قد ذكرها مع أدوات الاستثناء، قال: "زعم عبيد الله محمد بن مسعود في كتابه "البديع": أنّ "دون" من أدوات الاستثناء"[٦].

واستخدام دون بمعنى "سوى" التي تفيد الاستثناء؛ يتوقف على الدليل الذي يثبت صحة إفادتها هذا المعنى.

من خلال ما سبق يبدو للدارس أنّ عدد أدوات الاستثناء سبع عشرة أداة، فمنها ما هو متفق عليه، ومنها ما وقع فيها الخلاف مع مَنْ عدّها من أدوات الاستثناء، ومنها ما هو قليل الاستعمال. والأدوات التي جاءت في المبحث الأول هي: أحرف أولها: إلا وهي حرف باتفاق وهي أم أدوات الاستثناء والأصل فيه ، وتستخدم في كل أنواع الاستثناء بالأصالة، ولا تخرج عن معناه ولا تفيد غيره، وتقع حيث لا يقع غيرها. وثانيها: "عدا، وخلا، حاشا" والمستثنى بهن مجرور أو منصوب فإن كان

---

(١) لم أقف عليه.
(٢) ديوان عدي، ولم أقف عليه.
(٣) لسان العرب مادة (دون).
(٤) سورة الأنبياء الآية: (٨٢).
(٥) لسان العرب مادة (دون).
(٦) ارتشاف الضرب، ٤٧٧/٢.

منصوباً فهن أفعال مستحقة التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها، وإن كان المستثنى بهن مجروراً فهنّ أحرف جر شبيهة بالزائدة ويجر الاسم بعدهن لفظاً فقط، منصوب محلاً على الاستثناء ويكون لهن محل من الإعراب كالزائدة، والكثير الجر بهن. وتفيد الجملة معنًى جديداً مكملاً لمعنى موجود و "حاشا" حرف جر عند سيبويه ولم يتعرض لفعليتها، وسمع النصب بها وإذا وليها مجرور فارقت الحرفية بلا خلاف، إذ لا يدخل حرف جر على حرف وتميزت "حاشا" من بين أخواتها بأنها بجانب الاستثناء تكون تنزيهيّة فيجر ما بعدها إما باللام، أو بالإضافة ويجوز حذف ألفها، ومتى استعملت للتنزيه المجرد كانت اسماً مرادفاً للتنزيه منصوباً على المفعولية المطلقة ولا تصحبها "ما" وهذا الذي ذكره الكثير من النحاة وقد تصحبها قليلاً. وثالثها: "لمّا" وهي من الحروف المهملة التي لا تعمل فيما بعدها وهي من أدوات الاستثناء قليلة الاستعمال.

والأدوات التي استخدمت في المبحث الثاني هي أسماء فمنها ما اتفق عليه ومنها ما وقع فيه الخلاف. أولها: "غير" وهي اسم باتفاق وأصله تفيد المغايرة والفرق بين "غير" إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً، ولم تنف عنه شيئاً لأنه مذكور على سبيل التعريف. وهي اسم من الأسماء المبهمة الصريحة الملازمة للإضافة، وأصلها الوصفية وهي محمولة على "إلا" في الاستثناء وتنصب غيراً بالعامل، وهي مشابهة الظروف في الإبهام، ولها حكم الاسم الواقع بعد "إلا"، وتختبر في هذا المعنى بصلاحية إلا موضعها، ولا تقع بعد الجمل، لأنها اسم مضاف إلى المفرد والمضاف إليه يحذف إذا دلت عليه قرينة وتقع في أنواع الاستثناء الثلاثة وتمتنع في موضع إلا إذا جاء بعدها جملة ابتدائية. وأصلها صفة والاستثناء عارض.

ثانيها: "سوى" ووقع فيها خلاف بين الاسميّة والظرفيّة، فبعض الأدلّة وجب انتفاء الظرفية منها كما هي منتفية عن غير، فإن الظرف في العُرْف ما ضُمّنَ معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً، وإن سلّم كونه ظرفاً لم يسلّم لزوم الظرفية للشواهد التي تقدم ذكرها نثراً ونظماً، فإن تعلق في ادعاء الظرفية بقول العرب: رأيت الذي سواك، فوصلوا الموصول بسواك وحدَه كما وصلوه بعِنْدي ونحوه من الظروف. ولا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفاً، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفاً، وإن سمي ظرفاً فمجاز، وإن أُطلقَ على "سوى" ظرف إطلاقاً مجازياً لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفاً بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحق. والدليل على اسميتها أنهم يدخلون عليها حروف الخفض. وتفارق غير في أنّ المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى، وأنّ سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام.

ثالثها: "لا سيمّا" وسيّ اسم نكرة، ولا نافية للجنس ووقع خلاف في "ما". فقيل زائدة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة ويحتمل أن تكون غير موصوفة ولا تأتي بعدها الجملة بالواو. ومن الواضح أن سبب الخلاف في هذه المسألة عائد إلي الخلاف في المقصود بالاستثناء، فمن توسع في مفهومه ليشمل أي نوع في الخلاف في المستثنى والمستثنى منه، أجاز الاستثناء بـ "لا سيما" ومن ثم لم يعدها من أدواته. والذي يظهر لي أنه لا مانع من عد "لا سيما" من أدوات الاستثناء، وذلك لأن المستثنى مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله، وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعاً. ولمّا كان ما بعدها بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأما على دخول الواو عليها فإنّما كان ذلك لأنّ المعنى مقدر بجملة وأضاف بعض النحاة أخوات لها وهي: لا مثل ما" – "لا سوى ما" والأولى أن نقتصر عليها في استعمالنا لشيوعها ووضوحها.

رابعها: "بَلْهَ" قال بعض الكوفيين: هي اسم بمعنى: "غير" وذهب النحويون فيها إلى مذاهب، منها أنّها تكون مصدراً بمعنى الترك، ويكون الاسم بعدها مجروراً، لأنه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى المفعول، والمذهب الثاني أنها تكون اسم فعل بمعنى "دع"، والاسم الذي يليها يكون منصوباً على المفعوليّة، وهذان المذهبان عليهما أكثر النحويين، والمذهب الثالث أنّها تكون بمعنى "كيف" ويكون الاسم بعدها مرفوعاً.

خامسها: "بَيْدَ" وهي اسم من أخوات "غير" الاستثنائيّة وتلحق بأدوات الاستثناء وهي اسم منصوب دائماً على الاستثناء المنقطع ومضافة إلى جملة أنّ الاسميّة المؤولة بالمصدر. أو على اعتبارها دائماً حالاً مؤولة بمعنى مغاير ولا يجوز قطعها عن الإضافة. وهي شبيهة بالاستثناء لا مثله تماماً.

والأدوات التي استخدمت في المبحث الثالث هي أفعال إلا "دُونَ" فمختلف فيها بين الظرفية ومعنى "سوى". أولها: "ليس ولا يكون" ويكونان بمعنى "إلا" الاستثنائيّة فيستثنى بهما، والمستثنى بهما واجب النصب؛ لأنه خبر لهما واسمهما ضمير مستتر وجوباً يعود على المستثنى منه ويكونان بلفظ واحد في الاستثناء وهو الإفراد والتذكير، ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز، ولا يصح في المستثنى بهما الإتباع، ولا يستعملان في الاستثناء المفرغ.

ثانيها: "ماعدا و ما خلا" عدّ النحويون هذه التراكيب من أدوات الاستثناء وذهبوا فيها إلى أنّها تفيد ما أفادته "إلا" في الاستثناء وقد اختلفوا في تركيبها إذ جاء الخلاف في "ما" وفي دخولها على هذه الأفعال. وإنما وجب نصب المستثنى بعدهما، لأنهما لما وصلت بهما ما المصدرية تعينا للفعليّة لكونها لا توصل إلا بالفعل غالباً، لا بحرف الجر. ثالثها: "دون" ووقع فيها خلاف بين الظرفيّة ومعنى "سوى"، والعمل بها قليل في الاستثناء.

وذكر بعض النحويين أدوات ونسبوها إلى أدوات الاستثناء والعمل بها قليل ولا يقاس عليه. أولها: "اللام" بمعنى إلافي المفرّغ، إذا سبقت بأن التي تفيد النفي، ومن قال بمعناها الفراء، في قوله: إنْ ضربت لزيداً، كمعنى قولك: ما ضربت إلا زيداً، ويسمونها لام "إلا". ثانيها: "ما" ذهبت طائفة من النحويين إلى أن "ما" أداة استثناء، واستدلوا على ذلك بقول العرب: "كل شيء مهه ما النساء وذكرهن"، ولم يطق استخدامها في الاستثناء إلا في هذا المثل، وقيل بعدها عدا محذوفة، والأولى عدم عدها من أدوات الاستثناء والله أعلم.

الفصل الثالث :

الاستثناء عند الأصوليين.

المبحث الأول : استـثناء المجهولات وتقدير الدلالة.

المبحث الثاني : قواعد استثنائية متفرّقة.

المبحث الثالث : الاستثناء من الأمور غير المنطوق بها.

المبحث الأول
استثناء المجهولات وتقدير الدلالة

من أوائل العلوم التي اهتم بها المسلمون - علم أصول الفقه؛ لأنّه هو العلم المنشغل بالحديث عن المصادر أو الأدلة الكليّة المعينة على استنباط الأحكام، وهذه المصادر أو الأدلة هي المنهاج الذي يهدي إلى الأحكام وإقرارها، وترجيح بعضها وتوهين بعضها الآخر، كما ينشغل هذا العلم بطرق الاستنباط والقواعد.

وقال صاحب المعاجم الأصولية: "تاريخ المصطلح الأصولي تاريخ قديم يمكن أن نقول إنه مرتبط بزمان التنزيل العزيز؛ لأنّ الألفاظ متعلقة بالحكم الشرعي، وهو أكبر أبواب علم أصول الفقه، وأكثرها تعلقاً به – ورد كثير منها في الكتاب الكريم، وكان دور المصنفين في علم الأصول هو الجمع والكشف والتحرير. فألفاظ من مثل: الواجب، والحرام والمكروه وغيرها وردت هي أو بعض اشتقاقاتها في آيات الكتاب الكريم. كما أنّ السنة النبويّة الشريفة دلت على كثير من أبواب علم الأصول ومصطلحات فيما بعد؛ إذ مارست السنة الشريفة عملياً القياس والاجتهاد، وهدت إليهما. ودلت ممارسات زمان النبوة الكريم على كثير من هذه المباحث. ثم جاء زمان الخلفاء الراشدين والتابعين الكرام لتبدأ مرحلة أولى من مراحل تبلور الحاجة إلى علم الأصول، ولا سيّما بعد ظهور الحاجة إلى المفتين والقضاة، وتصدى كثير من الصحابة الكرام والتابعين لهم من بعدهم للفتوى، وبالتالي أدى اجتهادهم واستنادهم إلى هذه المصادر الكبرى "قرآناً وسنةً وعملاً" إلى نوع مِن اختلاف حتى نضج الأمر"[1].

واهتمّ الأصوليّون بالاستثناء لاشتمال الكتاب والسنة على استثناءات كثيرة لإيضاح حقيقة الاستثناء فيها وما يترتب عليها من أحكام. وهو عندهم من المخصصات المتصلة، والتخصيص إخراج بعض ما يتناوله اللفظ. والمخصص لا يستقل بنفسه، بل يكون متعلقاً باللفظ الذي ذكر فيه العام. وذكر صاحب غاية المرام أنواع المخصصات المتصلة حيث قال: "المتصل يشمل خمسة أشياء وهي: الاستثناء المتصل، والشرط، والصفة، والغاية، وبدل البعض من الكل فمورد هذا التقسيم هو المخصِّص لا التخصيص، على أنّ المخصِّص في الحقيقة هو إرادة المتكلم، وإطلاق المخصِّص على اللفظ الدال على تلك الإرادة مجاز"[2].

---

(١) خالد فهمي، المعاجم الأصوليّة في العربيّة، دار المقاصد للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، ص، ١٥ – ١٦.

(٢) أبو العباس أحمد بن زكري التلمساني المالكي، غاية المرام في شرح مقدمة الإمام، تحقيق، محند أو إدير منْشان، دار التراث ناشرون - الجزائر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٥٠٩/١ – ٥١٠.

وعلم أصول الفقه من أوثق العلوم الشرعية صلةً بعلم اللغة العربية، وذلك أن علم اللغة العربية أحد العلوم التي يُستمد منها علم أصول الفقه، بل إنّ معظم المباحث في علم أصول الفقه مباحث لغوية قد بحثها اللغويون واستفاد الأصوليون من بحث أهل اللغة لها وهو أمر مشاهد يصدقه النظر في كتب أصول الفقه. فوجه التشابه بين مباحث علم أصول الفقه ومباحث علوم اللغة لا يعني أن الأصوليين يبحثون تلك المباحث كبحث اللغويين لها، بل قد اختلف بحثهم لها عن بحث اللغويين، الأمر الذي تفرد به الأصوليّون بمباحث لغوية ليست عند اللغويين.

أولاً: استثناء المجهولات:

المراد بالمجهولات ما يكون غير معلوم القدر، أو النوع، وهو جمع منكر، ووقع فيه خلاف بين الأصوليين في الجواز وعدمه، فذهب جماعة من الأصوليين إلى عدم دخوله الاستثناء لعدم الفائدة؛ لأن مقصود الاستثناء أن يخرج من الحكم ما لولاه لدخل، وذهب بعضهم إلى الجواز لوجود الفائدة.

وذكر ذلك صاحب الاستثناء عند الأصوليين حيث قال:

"الاستثناء من حيث صفة المستثنى والمستثنى منه ينقسم إلى أربعة أنواع:

الأول: أن يكون المستثنى منه والمستثنى معلومين، كقولك: أعتقت عبيدي إلا غانماً.

الثاني: أن يكون المستثنى منه معلوماً، والمستثنى مجهولاً، كقول المقر: له عليّ مائة درهم إلا دراهم.

الثالث: أن يكون المستثنى منه مجهولاً، والمستثنى معلوماً، كقولك: له عندي نقود إلا ديناراً.

الرابع: أن يكون المستثنى والمستثنى منه نكرتين، كما إذا قال: له علي ألف إلا ثياباً.

أما النوع الأول: وهو أن يكون المستثنى منه والمستثنى معلومين، فلم يُذكر فيه خلاف بين العلماء على ما نعلم.

وأما الأنواع الثلاثة الباقية: فقد اختلف في جواز وقوع الاستثناء فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: المجهول لا يجوز استثناؤه ولا الاستثناء منه مطلقاً.

القول الثاني: يجوز استثناؤه إذا أفاد.

القول الثالث: جوازه مطلقاً"[1].

فأما القول الأول: وهو عدم جواز الاستثناء في المجهولات مطلقاً سواء كان المجهول مستثنى منه، أو مستثنى، أو كليهما فقد ذهب إليه أكثر الأصوليين وذكر ذلك صاحب المسودة بقوله: "لا يصح الاستثناء من النكرات كما يصح من المعارف، وذكره ابن عقيل محل وفاق محتجاً به على أنّ الاستثناء ما يخرج ما

---

(١) الاستثناء عند الأصوليين، ص٢٩٨.

دخل، لا ما صح دخوله، والقاضي ذكر في مسألة الاستثناء من غير الجنس أنّ الاستثناء إخراج بعض ما يجب دخوله في اللفظ، وفي مسألة العموم أيضاً قرر ذلك وردّ على من قال: هو إخراج ما يصلح دخوله في اللفظ، ثم في مسألة الجمع المنكر احتج المخالف: بأنه لما صح دخول الاستثناء عليه فخرج بعضه، ثبت أنه من ألفاظ العموم كالجمع المعروف، فأجاب القاضي بأن الاستثناء يخرج البعض من البعض، ويخرج البعض من الكل فيخرج البعض من البعض الذي هو أقل الجمع"[١].

وقال الزركشي: "الاستثناء لا يصح إلا من مستثنى منه عام أو من عدد شائع، فالأول نحو: قام القوم إلا زيداً، وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[٢] والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[٣] ولهذا صحّ: عليّ عشرة إلا درهماً، لشيوع الخمسين في مطلق الألف والألف غير معينة بزمن مخصوص، وشيوع العشرة في مطلق العدد ومثله أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة، فإن ثلاثاً نكرة شائعة تقع على الطلاق المحرم والمكروه والمباح"[٤].

وعلل ذلك القَرافي بقوله: "إنما امتنع الاستثناء من المجهول؛ لأن الفائدة في الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول؛ لأنّك لو قلت: قام إخوتك، ولم تقل إلا زيداً، لكان زيد داخلاً في القيام مع الإخوة؛ لأنه منهم. وأما إذا كان المستثنى منه مجهولاً فلا يكون كذلك؛ لأنك إذا قلت: قام قوم إلا زيداً، لم يكن، "قوم" بظاهره يدل على أن زيداً داخل في القيام معهم، فتبطل حقيقة الاستثناء الذي هو الإخراج. وإنما امتنع أيضاً أن يكون المستثنى مجهولاً؛ لأنه لإبهامه لا يعلم قدره، فلا يتبين المستثنى. والمستثنى إنما وضع لإبانة ما أريد بالأول وإزالة اللبس، كقولك: قام الزيدون إلا أخاك، بين أن أخاك ليس بقائم، وأن جميع الزيدين غير أخيك قائمون. وإذا قلت: قام الزيدون إلا رجالاً، لم يعلم ما أردت بقولك "رجالاً" هل ثلاثة أو أربعة أو غير ذلك؟ ولا يعلم الباقي كم هو؟ وقد يتناول "رجالاً" أكثر من نصف الزيدين، فيمتنع على أحد المذاهب"[٥].

---

(١) آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق، أحمد بن إبراهيم الزروي، دار الفضيلة – الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٣٥٩/١-٣٦٠.
(٢) سورة الحجر الآيتان: (٣٠-٣١).
(٣) سورة العنكبوت الآية: (١٤).
(٤) البحر المحيط، ٢٧٦/٣-٢٧٧.
(٥) الاستغناء في الاستثناء، ص٢٨٨-٢٨٩.

دعوى انتفاء الفائدة في استثناء المجهولات مطلقاً مردودة، بل جميع صور الاستثناء الواردة في المجهولات سواء كانت النكرة هي المستثنى منه، أو المستثنى أو كليهما، فيها فائدة. ووجه الفائدة إذا قال القائل: جاءني رجال يجوز السامع أن يكون زيد أحدهم، ولعل مجيء زيد كان مما يؤلمه، فلما قال: إلا زيداً، علم المخاطب عدم وجوده مع القادمين فسُرّ بذلك وهذه فائدة عظيمة.

وجاء في المنحة الرضية جواز الاستثناء من النكرات وعدمه موقوف على تعريف الاستثناء عند الأصوليين: وذكر تعريف أبي البقاء الحنبلي صاحب شرح الكوكب المنير: الاستثناء المتصل إخراج شيء لولاه لوجب دخوله لغة، فعلى هذا لا يصح الاستثناء من النكرة، فلا يقال جاءني رجال إلا زيداً؟ لاحتمال أن لا يريد المتكلّم دخوله حتى يُخرجه. وقيل: إنّ الاستثناء إخراج ما لولاه لجاز دخوله، فعلى هذا يصحّ الاستثناء من النكرة. وأضاف قوله:

فَلا يَصِحّ مِنْ مُنَكّرٍ ولا مِنْ غيْرِ جِنْسٍ عِنْدَ بَعْضِ الفُضَلاء[1]

قال القرافي: "ولا يجوز أن تستثني من النكرة في الموجب، لا تقول: جاءني قوم إلا رجلاً لعدم الفائدة في استثنائه، فإن نعته أو خصصه جاز. وامتناعه من جهة الفائدة فحيث وقعت الفائدة جاز. قال الرماني: يجوز: "جاءني قومك إلا قليلاً منهم"، والفرق بينه وبين قولك: "جاءني أكثر قومك" من جهة المعنى أن الأول يتضمن النفي صريحاً بإلا، فإن موضوعها القضاء بالنفي على ما بعدها إذا جاء بعد إيجاب، وأما: جاءني أكثر قومك، فليس فيه نفي؛ لأنه إذا جاء قومك كلهم فقد جاء أكثرهم لا محالة، فليس فيه ما يوجب نفي مجيء القليل. قلت: الأمر كما قاله من جهة المنطوق، وأما من جهة المفهوم الناشئ عن التقيد بالكثرة، فيلزم نفي مجيء القليل عند القائلين بالمفهوم، ثم إنّ إلا أيضاً إنما يحصل النفي فيها بطريق المفهوم أيضاً، لأن "إلا" لما كانت تخرج من الثبوت السابق ودل العقل على أنّه ليس بعد الوجود إلا العدم، وأنّه لا واسطة بين النقيضين تعين العدم. فالعدم والنفي في الحقيقة إنما جاز من جهة العقل بواسطة اللفظ. وكذلك جميع المفهومات، ولهذا عن العلماء مفهوم الاستثناء من جملة المفهومات، كان في النفي أو الثبوت، غير أنّه مفهوم قوي، وبقوة المفهوم وضعفه يحصل الفرق بين المسألتين المذكورتين، لا من جهة أخرى"[2].

الثاني: جواز استثناء النكرات بشرط الفائدة: جوز العلماء استثناء النكرات حيث أفادت، وعدم جوازه حيث لم تفد، وذهب إليه كثير من العلماء. فالجواز متوقف على الفائدة عندهم؛ فإن أفاد جاز وإلا لم يجز. وجاء ذلك في شرح الكوكب المنير: "إنْ

---

(١) المنحة الرضية، ٣١٧/٣.

(٢) الاستغناء في الاستثناء، ص٢٩٠-٢٩١.

وُصفت النكرة صحّ الاستثناء منها، وإلا فلا". وقال البرماويُّ: أما إذا أفاد الاستثناء من النكرة، كاستثناء جزء من مركب فيجوز، نحو: اشتريت عبداً إلا ربعه، أو داراً إلا سقفها، فالاستثناء من النكرة إذا لم يُفِدْ لم يكن متصلاً، ولا يكون منقطعاً؟ لأن شرطه أن لا يدخل في المستثنى منه قطعاً"[1].

والفائدة في صور هذه المسألة كما بينها صاحب الاستغناء بقوله: "ثم إنّي أبين لك الفائدة في جميع صور هذه المسألة، سواء وصفت المستثنى منه أو لا، بأن أقول: إذا قلت: "جاءني رجالٌ إلا زيداً" هذا فيه فائدة قوية، وذلك أنّك إذا قلت: "جاءني رجال" فالسامع يجوز أن يكون من جملة الرجال زيد، ولعل ذلك من مؤلماته، كما إذا قلت: "قتلت رجالاً إلا زيداً"، فبقولك: "إلا زيداً"، لم يبق زيد صالحاً للدخول فيهم، فعدم بقائه في حيز الصلاحيّة إنما استفدناه من الاستثناء، فقد حصلت فائدة عظيمة في جميع صور الاستثناء من النكرات. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩﴾[2] فاستثنى عموماً غير متناه مضبوطاً بصيغته من نكرة غير محصورة، وهو "كثير من الخلطاء" الذي يصدق بعشرة من الخلطاء، فإنها عدد كثير. وكذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ ۚ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾[3] فقد استثنى من "أسوة" وهو نكرة موصوفة غير محصورة، ولم يتعين دخول ما استثنى منها تحت لفظها لغة. وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا ۚ وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4]

---

(١) محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الحنبلي المعروف بابن النجار، شرح الكوكب المنير المسمى التحرير أو المختبر المبتكر في أصول الفقه، تحقيق، محمد الزحيلي – نزير حماد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٢٨٣/٣.

(٢) سورة ص الآية: (٢٤).

(٣) سورة الممتحنة الآية: (٤).

(٤) سورة يوسف الآية: (٦٨).

في غير ما موضع من كتاب الله تعالى دليل على جواز استثناء المجهول منقطعاً ومتصلاً. بل أقول: إذا قلت: جاءني رجال إلا زيداً وعمراً و بكراً وخالداً فيه فائدة، وهو معنى صحيح عند العقلاء ومن مقاصدهم الجيدة بناء على قاعدة، وهي: أن كل شخص جزء فهو محل لأعمه، وجميع أجناسه الغالبة ونوعه الخاص به. فلما قلت: جاءني رجلٌ فقد أضفت المجيء لمفهوم الرجل، وهو حقيقة كلية، فقبل أن يحصل في زيد وعمر وبكر وما لا يتناهى من الأشخاص. والسامع يجوز أن يكون الرجل الذي جاءك هو كل واحد من هذه المستثنيات المذكورة . فباستثنائه خرج عن أن يكون الرجل الذي جاءك هو كل واحد من هذه المستثنيات المذكورة"[1].

الثالث: وهو الجواز مطلقاً وذكر الأصوليّون أدلة له وذكر صاحب الاستثناء عند الأصوليين منها:

الدليل الأول: أن الجمع المنكر من ألفاظ العموم وضعاً كالجمع المعروف فهو يعم جميع أفراده، وإذا كان عاماً كان دخول المستثنى في المستثنى منه أمراً محققاً، فإخراجه بالاستثناء فيه فائدة لا تخفى، وإذا حصلت الفائدة فلا مانع من الاستثناء بل يجب قبوله.

ويرد هذا الدليل: بأن كون الجمع المنكر من صيغ العموم أمر منازع فيه؛ إذ الخصم ينكر عمومه فلا يصلح هذا الدليل لإثبات الدعوى؛ لأنه محل النزاع، ومحل النزاع لا يستدل به.

الدليل الثاني: أنّ الاستثناء عبارة عما لولاه لصح دخوله، لا لوجب دخوله، والنكرة كذلك فإنها تصلح لدخول المستثنى فيها؛ فالاستثناء منها جائز. ويرد هذا بما سبق: من أنه استدلال بمحل النزاع فلا يصلح لإثبات الدعوى.

الدليل الثالث: ورود هذا النوع من الاستثناء – وهو استثناء النكرات – في القرآن الكريم"[2].

وقال صاحب الاستغناء: " ومن هذا الباب الاستثناء من الأفعال المطلقة، نحو صليت إلا عند الزوال وعند غروب الشمس وعند طلوعها، وإلا عند المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق، وإلا ضاحكاً وعابثاً، وغير ذلك من الأحوال، فإن الفعل الكلي المطلق يقبل أن يكون في كل زمان وفي كل مكان وفي كل حالة. فاستثناء بعض هذه الأجناس يخرجها عن الحلول فيها بعد أن كانت قابلة له ومندرجة في التوهم. فكذلك كل كلي مع محالة حتى يجوز بهذا التفسير أن يقول صاحب الشرع: أعتق رقبة إلا الكفار، فيستثنى من مفهوم الرقبة المطلقة التي يقتصر بها على فرد واحد جميع الكفار، وهم عدد غير متناه، فيعلم المتكلم أنّ الكافر لا يجوز عتقه، وقبل ذلك

---

(١) الاستغناء في الاستثناء، ص٢٩٢-٢٩٣.

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ٣١٥-٣١٦.

كان له أن يعتق رقبة كافرة. فقد حصلت مصلحة عظيمة وفائدة جليلة بالاستثناء من النكرات والمطلقات، توجب أن تجوز ذلك كما قاله ابن السراج أنّه متى أفاد أجاز، وبطل الزيدي وغيره أنه لا فائدة فيه، ويجوز ما تقدم إنكاره من قول القائل: قبضت جملة إلا دراهماً، فإنّ الجملة يجوز أن يكون من جملتها الدرهم وأن لا يكون بأن تكون جملة ثياب أو دنانير وليس فيها درهم. فإذا قال: إلا درهماً فقد حصلت الفوائد المتقدم ذكرها. وكذلك يبطل قول الزيدي لا يجوز: قام القوم إلا رجالاً، فإن بهذا الاستثناء نقص عدد القوم عدداً هو أقل الجمع، وقبل ذلك لم ينقص عددهم شيئاً. فهذه فائدة جليلة حصلت بالاستثناء، ولا يلزم من انتفاء فائدة التعيين بذكر المعنيين انتفاء أصل الفائدة، ولا كل الفوائد، بل تجوز تلك الفوائد الأخرى"[1].

بعد النظر في الأدلة الثلاثة في هذه المسألة يبدو للدارس أنّ الراجح في هذه المسألة هو إطلاق الجواز ؛ لأنّ الفائدة حاصلة في جميع صور الاستثناء في باب المجهولات، ومن ذلك إذا قال: "جاءني رجالٌ إلا زيداً وعمراً وبكراً وخالداً" ،فإنه أسند المجيء إلى عدد غير معين ممن يتحقق فيه مفهوم الرجل؛ فأجاز السامع أن يكون كل واحد ممن ذكر، وهو زيد، وعمر، وبكر، وخالداً داخلاً في من جاء المتكلم من الرجال، وأن لا يكونوا داخلين، وقد يكون السامع مريداً لمعرفة ذلك ومتشوقاً إليه لما يترتب له على ذلك من دخول مسرة أو حصول مضرة، فلما قال: إلا زيداً وعمراً وبكراً وخالداً حصل للسامع فائدة عظيمة لاطلاعه على ما كان يريد وقد يترتب للمتكلم على ذلك مقاصد أخرى من سلامة عظيمة ومكافآت جزيلة، وورود ذلك في القرآن الكريم دليل قاطع على أنّ الاستثناء في هذا الباب مفيد.

(١) الاستغناء في الاستثناء، ص٢٩٣- ٢٩٤.

تقدير دلالة الاستثناء على الباقي

اتفق العلماء على ما بعد "إلا" غير مراد مع حكم ما قبلها، ولكنهم اختلفوا في تقدير دلالة هذا الكلام الإقراري على المعنى المذكور. وذكر ذلك صاحب البحر المحيط بقوله: "ولقوة هذا الإشكال اختلف الأصوليّون في تقدير الدلالة في الاستثناء، وهل هو إخراج قبل الحكم؟ إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنّ المراد بقوله: عشرة، في قوله: عليّ عشرة إلا ثلاثة: سبعة. وقول إلا ثلاثة قرينة مبينة، لأن الكل استعمل وأريد به الجزء مجازاً، كالتخصيص بغير الاستثناء. ورده ابن الحاجب بالإجماع على أنّ الاستثناء المتصل إخراج، ولأن العشرة نصٌّ في مدلولها، والنص لا يتطرق إليه تخصيص. وإنّما التخصيص في الظاهر. وما قاله من الإجماع مردود، فإنّ الكوفيين على أنّ الاستثناء لا يُخرج شيئاً. فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، فإنك أخبرت بالقيام عن القوم الذين ليس فيهم زيد، وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه. وقد قال بعض الأئمة لا يستقيم غير هذا المذهب لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[1] فلو أراد الألف من لفظ الألف لما تخلف مراده عن إرادته، فعلم أنّه ما أراد إلا تسعمائة وخمسين من الألف، كما أن المتكلم بالعشرة مع استثناء الواحد لم يرد منها إلا التسعة"[2].

وذهب إلى هذا القول جمهور الأصوليين واستدلوا إلى قولهم: بأن مدلول العشرة بكامله لا يلزم المقر بالاتفاق؛ لأنه لم يقر إلا بسبعة، ولو كان مراداً للزم الإقرار به، إذ إرادة كامل مدلول العشرة في أول الكلام وعدم إرادته في آخره موجب للتناقض؛ لأن الإرادة تقتضي الإدخال في الحكم، وعدمها يقتضي الإخراج منه، فتبين أن العشرة غير مستعملة في مدلولها الحقيقي.

وجاء في الدر المصون: "ألف سنة: منصوب على الظرف. "إلا خمسين عاماً" منصوب على الاستثناء، وفي وقوع الاستثناء من أسماء العدد خلاف. وللمانعين منه جوابٌ عن هذه الآية. وقد رُوعيَتْ هنا نكتة لطيفة: وهو أن غايرَ بين تمييزيْ العدَديْن فقال في الأول: "سنة" وفي الثاني: "عاماً" لئلا يثْقُلَ اللفظ. ثم إنّه خصّ لفظ العام بالخمسين إيذاناً بأن نبيّ الله – صلى الله عليه وسلم- لما استراح منهم بقيَ في زمن حسنٍ، والعربُ تعبرّ عن الخِصْبِ بالعام، وعن الجدب بالسّنة"[3].

---

(١) سورة العنكبوت الآية: (١٤).

(٢) البحر المحيط، الزركشي، ٢٩٤/٣-٢٩٥.

(٣) أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ١٣/٩.

وفي دلالة الألفاظ على المعاني: "محصّله أن المستثنى منه مرادٌ به مجازاً الباقي بعد المستثنى والأداة وما بعدها قرينة على تلك الإرادة فقولنا: "له علي عشرة إلا ثلاثة" إنّما هو مجاز عن "السبعة" التي هي الباقي بعد إخراج الثلاثة وقرينة المجاز هو قولنا "إلا ثلاث". وعلى هذا فالاستثناء مبين غرض المتكلم به من المستثنى منه، فإذا قال: "له عليّ عشرة" كان ظاهراً ويحتمل إرادة بعضها مجازاً، فإذا قال: "إلا ثلاثة" فقد تبين أن مراده بالعشرة سبعة فقط"[١].

وذكر الشوكاني أصل الخلاف حيث قال: "وأصل هذا الخلاف في الاستثناء من العدد، هل يكون الاستثناء فيه كقرينة غيرت وضع الصيغة أو لم تغيره، وإنما كشفت المراد بها؟ فمن جعل أسماء العدد كالنصوص التي لا تحتمل سوى ما يفهم منها، قال بالأول وينزل المستثنى والمستثنى منه كالكلمة الواحدة الدالة على عدد ما، ويكون المستثنى كجزء من أجزاء هذه الكلمة، لمجموع هو الدال على العدد المنفي، ومن لم يجعل أسماء العدد كالنصوص، فإن العشرة ربما استُعملت في عشرةٍ ناقصة، جعل الاستثناء قرينة لفظية، دلت على المراد بالمستثنى منه، كما دلّ قوله: "لا تقتلوا الرهبان" على المراد بقوله: "اقتلوا المشركين". قال: فالحاصل أنّ مذهب الأكثرين أنّك استعملت "العشرة" في "سبعة" مجازاً دلّ عليه قولك: "إلا ثلاثة"، والقاضي وإمام الحرمين عندهما أنّ المجموع يستعمل في السبعة، وابن الحاجب عنده أنّك تصورت ماهية العشرة، ثم حذفت منها ثلاثة، ثم حكمت بالسبعة، فكأنه قال: له عليّ الباقي من عشرة أخرج منها ثلاثة، له عندي، وكل من أن يحكم على شيء بدأ باستحضاره في ذهنه، فهذا القائل بدأ باستحضار العشرة في ذهنه، ثم أخرج الثلاثة، ثم حكم، كما أنّك تخرج عشرة دراهم من الكيس، ثم تردّ منها إليه ثلاثة، ثم تهب الباقي، وهي السبعة"[٢].

وقال صاحب البحر المحيط: "المراد بالعشرة إنما هو السبعة مجازاً وإلا ثلاثة قرينة عليه صارفة عن حقيقتها إلى مجازها، فأطلق لفظ "عشرة" وأريد به "سبعة"، فاستعملت العشرة في معنى أنقص من مدلولها الحقيقي من باب تسمية الجزء الذي هو "سبعة" باسم الكل الذي هو "عشرة" والقرينة الدالة على المعنى المراد "إلا" مع مدخولها، ومدلول العشرة لا يلزم المقر، ولو كان مراداً للزم الإقرار به، إرادة كامل مدلول العشرة في أول الكلام وعدم إرادته في آخره موجب للتناقض؛ لأن الإرادة تقتضي الإدخال في الحكم، وعدمها يقتضي الإخراج منه، فتبين أن العشرة غير

---

(١) محمود توفيق محمد سعد، دلالة الألفاظ على المعاني، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٢٨١.

(٢) محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق، أبو حفص سامي ابن العربي، دار الفضيلة – الرياض، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٢/٦٤٥-٦٤٦.

مستعملة في مدلولها الحقيقي، والاستثناء إخراج بعض من كل، على تقدير عدم إرادة جميع مدلول المستثنى منه.

المذهب الثاني: أن عشرة إلا ثلاثة بمنزلة سبعة من غير إخراج، كاسمين وُضِعَا لمسمى واحد، أحدهما: مفرد والآخر مركب، واستنكر قول الأولين، وقال: إنه محال، لا يعتقده لبيبٌ. قال ابن الحاجب: وهذا المذهب خارج عن قانون اللغة إذ لم يُعْهد فيها لفظ مركب من ثلاثة ألفاظ وضع لمعنى واحد، ولأنا نقطع بدلالة الاستثناء بطريق الإخراج. وقال في شرح المقدمة: إنه غير مستقيم أيضاً لأنا قاطعون بأن المتكلم بالعشرة يعبر بها عن مدلولها، وهو خمستان، و بإلا عن معنى الإخراج، وبالواحد أنّه مخرج، ولو كان كما قالوا، لم يستقم فهم هذه منه كما لا يستقيم أن يُفهم من بعض حروف التسعة عند إطلاقها على مدلولها معنى آخر. وهذا الذي قاله مصادرة، ولا نسلم أنّه يفهم من العشرة خمستان مع استثناء الدرهم منها، بل المفهوم من ذلك تسعة لا غير ولا "بإلا" معنى الإخراج، لأن الاستثناء لغة: الصرف والرد. وقوله: كما لا يستقيم ليس بنظير ما نحن فيه، إذ عدم فهم ما ذكر لعدم الوضع والاستعمال في غيرها، والاستثناء مستعمل فيما ذكر لغةً وعرفاً"[1].

وهو مذهب الباقلاني واختاره الجويني والرازي محصّلُه أن مجموع التركيب: المستثنى منه والمستثنى والأداة موضوع بإزاء المعنى المقصود وهو الباقي من المستثنى منه، في قولنا: "لهُ عليّ عشرة إلا ثلاثة" يكون وضع لـ: "سبعة" اسمان مفردٌ: "سبعة" ومركب: "عشرة إلا ثلاثة" وعليه فالاستثناء لا يخصِّصُ؛ لأن التخصيص: قصر العام على بعض أفراده، وهنا لم يرد بالعام بعض الإفراد بل المجموع المركب. والظاهر أنّ أصحاب هذا المذهب على أنّ مفردات تركيب الاستثناء باقية في معانيها الإفرادية، "مثل مفردات المجاز المركب" والقول بأن هذا التركيب بإزاء "سبعة" إنّما هو باعتبار الحاصل من التركيب، وحاصله هو حاصل "السبعة" من حيث المآل، والاعتداد بما يفهمه السامع وما يقصده القائل، وهما متفقان. وكل من يفهم مفردات اللغة يفهم من قولهم "له عشرة إلا ثلاثة" أنّه أراد أن يقول: "له عليّ سبعة"، لا يختلف في ذلك اثنان، وكذلك إذا سمع "ما جاء القومُ إلا زيدٌ" يفهم منه كل ذي فهم أنّه أراد أن يقول: "جاء زيد وحده". هذا من حيث مآل المعنى أو المعنى الرئيسي المراد إيصاله إلى قلب السامع وتقريره فيه، ومع كل تركيب معان أُخر تقرّر الأول أو توضحُه الفطرة البيانية تستشعر فرقاً بين قوله "له علي عشرة إلا ثلاثة" وقوله "له علي سبعة". يُفهم من قوله: "له علي عشرة إلا ثلاثة" الإشارة إلى أن ما عليه وهو السبعة التي يقرّ بها إنما هي عنده في منزلة العشرة في عُسرها عليه، أو الإشارة إلى أن الذي كان عليه أولاً عشرة، ثم سقط

(١) البحر المحيط، الزركشي، ٣/٢٩٥-٢٩٦.

منها الثلاثة، إما أداة أو مقاصة أو بأي سبيل آخر. أو الإشارة إلى مزيد اعترافه بما عليه، وأنّه باستهلاله بلفظ "عشرة" يبعثُ الطمأنينة في قلب صاحب المال المستحق، حيث يسمع إقراره له بما هو فوق حقه، ثم يأتي قوله: "إلا ثلاثة" ليحقق له ما له ويحدّد ما على المتكلم تحديداً لا يتطرق إليه لبسٌ أو تأويلٌ، فلا يبقى احتمالٌ غير الإقرار بالسبعة. كلُّ هذه المقامات وكثيرٌ غيرها تقتضي تحرير العبارة بأسلوب الاستثناء في مقام يحتاج إلى تحريرها، ولن يأتّى لقوله "لهُ علي سبعة" أن يقوم بوظيفة "له علي عشرة إلا ثلاثة" في تلك المقامات، ولذا ذكر القرآن الكريم قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[1] حتى لا يتطرق احتمال التأويل إلى هذه المدة ولا سيما أن من مذاهب العرب ذِكر العدد ولا يراد حقيقة مدلوله. وإنما يقصد به إلى المبالغة في القلّة أو الكثرة، ومن ذلك جمهرة أهل العلم في قول الله تعالى:﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[2] وعدم قصد مفهوم العدد شائع في الناس عامتهم وخاصتهم، فحين يقتضي المقام دفع هذا الاحتمال يكون التعبير بأسلوب الاستثناء. ومثله يكون في الاستثناء من العام"[3].

قال الجصاص في الآية السابقة: "ذكر السبعين على وجه المبالغة في اليأس من المغفرة. وقد روي في بعض الأخبار أن النبي – صلى الله عليه وسلم – لما نزلت هذه الآية قال: لأزيدنّ على السبعين "، وهذا خطأ من رواية؛ لأن الله تعالى أخبر أنهم كفروا بالله ورسوله، فلم يكن النبي- صلى الله عليه وسلم – ليسأل الله مغفرة الكفار مع علمه بأنه لا يغفر لهم، وإنما الرواية الصحيحة فيه ما روى أنه قال: "لو علمت أني لو زدت على السبعين غفر لهم لزدت عليها. وقد كان النبي – صلى الله عليه وسلم – استغفر لقوم منهم على ظاهر إسلامهم من غير علم منه بنفاقهم، فكانوا إذا مات الميت منهم يسألون رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الدعاء والاستغفار له فكان يستغفر لهم على أنّهم مسلمون فأعلمه الله تعالى أنّهم ماتوا منافقين وأخبر مع ذلك أن استغفار النبي – صلى الله عليه وسلم – لهم لا ينفعهم[4].

---

(١) سورة العنكبوت الآية: (١٤).
(٢) سورة التوبة الآية: (٨٠).
(٣) دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، ٢٨١-٢٨٣.
(٤) أبوبكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، أحكام القرآن، سهيل – باكستان، ١٤٤/٣.

هذا المذهب مخالف لقواعد اللغة العربية فإنه لا يوجد فيها مركب من ثلاثة كلمات إلا إذا كان محكياً نحو: "تأبط شراً"، أو أوله معرباً مضافاً نحو: "أبي عبد الله"؛ "وعشرة إلا ثلاثة ليس مما ذكر".

المذهب الثالث: أنّ العشرة في قوله: "عشرة إلا ثلاثة"، "عشر" باعتبار الأفراد ثم أخرجت ثلاثة، ثم أسند الباقي تقديراً، فالمراد بالإسناد ما يبقى بعد الإخراج"[1].

وهذا مذهب ابن الحاجب ورجحه الهندي وجماعة من الأصوليين، ومحصّله أن المستثنى منه مرادٌ بتمامه، ثم أخرج المستثنى، ثم حكم بالإسناد على الباقي بعد الإخراج تقديراً، وإن كان قبله ذكراً فالمراد بقوله "عشرة إلا ثلاثة" عشرة باعتبار الأفراد ثم أخرجت "ثلاثة" بإلا، ثم أُسند إلى الباقي "سبعة" تقديراً، فالمراد بالإسناد ما يبقَى من العشرة بعد إخراج الثلاثة، وإن كان ظاهره الإسناد إلى العشرة قبل الإخراج، فكأنه قال: "له عليّ الباقي من عشرة أخرجت منها ثلاثة" فالثلاثة أخرجت من النسبة المضافة إلى الباقي إخراجاً دلّ على مخالفة حكم "الثلاثة" حكمَ ما أخرجت منه "العشرة" وذلك هو معنى النفي في هذا التركيب، فالنفي توارَدَ على "الثلاثة" والإثبات توارد على السبعة وعلى ذلك فالثلاثة لم يرِدْ عليها إلا النفي، والسبعة لم يرد عليها إلا الإثبات. كل من أراد أن يحكم على شيء أن يبدأ باستحضاره في ذهنه، فالقائل "له عليّ عشرة إلا ثلاثة بدأ باستحضار "العشرة" في ذهنه، ثم أخرج الثلاثة تحريراً لما سيسند إليه الحكم، ثم يحكم على ما بقى محرراً، ألا ترى أنّك تخرج من كيسك عشرة دراهم فترد منها ثلاثة وتدفع السبعة إلى ما تريد؟ كذلك الذي يقول "له عليّ عشرة إلا ثلاثة". وإذا كان مذهب ابن الحاجب قد اصطفاه جمهرة من القادرين على التورّك العقلي الذي حاولوا به إضعاف المذهبين السابقين، فإن منهم من ذهب إلى أنّ مذهب ابن الحاجب يرجع إلى أحد المذهبين؛ لأن كون الحكم على "السبعة" إما أن يكون باعتبار أنّها مدلول مجازي للتركيب كما هو المذهب الثاني: مذهب الباقلاني، وإما أن يكون باعتبار أمر يصدقُ عليه معناه المتبادر منه إلى الفهم وهو المذهب الأول: مذهب الجمهور"[2].

العدد باعتبار المفهوم اللغوي – هو ما يفهم منه عند الإطلاق – نص، وأما باعتبار الإرادة والحكم، فلا يكون نصاً إلا بالقرينة، والقرينة هنا هي الاستثناء، فإنه يجعل العدد نصاً في الباقي بعد إخراج المستثنى، واللفظ مطلق باعتبار ذاته لا يمنع من إرادة أكثر من معنى منه.

مَن قال بالمذهب الثالث لا فرق عنده أن يكون الاستثناء من ألفاظ العدد أو غيرها فإن الكلام في تقدير دلالة الاستثناء مطلق، وحينئذٍ يلزم أن يكون هذا المذهب مخالفاً

---

(١) إرشاد الفحول، ٢/٦٤٤-٦٤٥.

(٢) دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، ص٢٨٣-٢٨٤.

لإجماعهم على أن الفرد المخصوص من العام ليس مراداً منه. ومَن رأى أن أسماء العدد ليست نصاً فإن العشرة ربما استعملت في عشرة ناقصة، أي أن الاستثناء قرينة لفظية دلت على المراد المستثنى منه.

ثمرة الخلاف بين هذه المذاهب: روى مسلم في كتاب المساواة من حديث عبادة بن الصامت قال: "إنّي سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبُرّ بالبُرّ والشعيرِ بالشعيرِ والتمرِ بالتمرِ والمِلْحِ بالملح إلا سواءً بسواءٍ عيناً بعَيْنٍ فمن زاد أوِ ازدادَ فقَدْ أربى"[1].

على مذهب الجمهور يكون الكلام: أنهاكم عن بيع ما ذكر عموماً إلا ما كان متساوياً، فيدخل في النهي ما لم تمكن مغايرتُه لِقلتِه، ولم يكن متساوياً، كبيع حفنة من طعامٍ بحفنتين. فإنه يدخل في النهي عند الشافعية؛ لأن صدر الكلام انعقد على حرمة بيع الطعام بالطعام على العموم، وخرج عن هذه الجملة صورة المساواة بالاستثناء فيبقى الباقي، وهو غير المتساوي قليلاً أو كثيراً تحت حكم الصدر وهو النهي، فقوله – صلى الله عليه وسلم -: "سواء بسواء" تخصيص له دلالة على حكم المخالف.

وعلى مذهب الباقلاني الذي يرى أن الاستثناء تكلّمٌ بالباقي بعد الثُّنْيَا كأنه لم يتكلم إلا بالباقي، فالمعنى: أنهاكم عن بيع ما ذكرَ غير المتساوي، فلا يدخل في النهي إلا ما يمكن تحقيق المساواة، فإذا تساوى البدلان فبيعوا.

وعلى ذلك فإن البيع في شأن الطعام إذا كان حفنة بحفنتين لا يدخل تحت النص؛ لأن النهي ترك المساواة في بيع الكثير بالكثير، لا في بيع المطلقِ؛ لأن النهيَ إنما يتحقق فيما يقدر العبدُ على معايرته أما إن عجز فلا، لأن نهي العاجز قبيح، وهذا ما أخذ به الحنفية. وفي زماننا لم يَعُدْ تقدير أي شيء وإن كان بالغَ القلّةِ مما يُعجزُ عنه فلم يبق للمذهب أثر.

أما ثمرة الخلاف البيانية، فعلى مذهب الجمهور يكون التركيب مفيداً التّخصيص لما فيه من قصر العام على بعض مسمياته حيث قصر العشرة على بعض مسماه وهو السبعة. وعلى مذهب الباقلاني فالتركيب ليس بتخصيص لأنه ليس قصراً للعامّ على بعض أفراده بل عبّر عن المراد باسم مركبٍ يناظر اسمَه المفرد، فكأنهما مترادفان، والتعبير عن المعنى بأحد ألفاظه المترادفة على القول به – ليس تخصيصاً ولا مجازاً وكذلك ما كان منه بسبيل. وعلى مذهب ابن الحاجب يحتمل أحد أمرين:

الأول: ألا يكون التركيب تخصيصاً وفقاً للقول بأنه يرجع إلى مذهب الباقلاني.

---

(١) موسى شاهين لا شين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٣١١/٦.

الثاني: أن يكون تخصيصاً نظراً إلى كون الحكم للعامّ في ظاهر الأمر وفي الحق له بعد الإخراج منه، فيتحقق فيه إثبات بمنطوق ونفي بمفهوم إذا كان صدر التركيب إثباتاً، وعكسه إذا ما كان صدره نفياً وذلك هو جوهر التخصيص، وهو الذي يتناسق مع الواقع القصديّ لدى المتكلم والواقع الإدراكي لدى السامع"[1].

وعند الحنفية يجوز بيع ما لا يدخل تحت الكيل بجنسه متفاضلاً وأنّه ليس ربا، لأن العلة عندهم الكيل مع الجنس خلافاً للشافعية فإنه لا يجوز عندهم لعلة الطعم. وفي البر وأخواته، ورد لفظ الكيل صريحاً في الصحيحين وغيرهما فقال: الإمام فخر الإسلام ومن تابعه: مبناه أي مبنى هذا الخلاف أنّ الاستثناء معارضة عندهم، فالمعنى لكم بيع طعام بمساوٍ بحكم الاستثناء، فإنه دال على الحكم كالمخصص فما سواه مطلقاً سواء كان بيع طعام يدخل في الكيل ويكون متفاضلاً أو غير معلوم المساواة، أو بيع طعام لا يدخل تحت الكيل ممنوع بصدر الكلام، لأن الاستثناء إنما عارض في المساواة فقط، فتبين أنّه غير داخل في الحكم فقط فلا يجوز بيع حفنة من الطعام بحفنتين مثلاً لدخوله تحت عموم النص وعند الحنفية: لا حكم في المستثنى وهو المساواة لأنه بمنزلة المسكوت عندهم بل الحكم في الباقي بعد الاستثناء وهو المفاضلة حقيقة أو شبهة كالمجازفة فيحرم البيع فيها فقط وهما في الكيليّ بالكيل عادة لأن المعتبر المساواة فيه فقط، كما إذا بيع الحنطة بجنسه مساوياً في الكيل وكان متفاضلاً في الوزن يجوز، كما أن الموزون كالذهب إذا بيع بجنسه مساوياً في الوزن دون الكيل، وفي العكس لا يجوز فيهما فما لا يدخل تحته غير مذكور في الصدر والأصل الإباحة فبقي عليه فيجوز، وفيه نظر ظاهر، إذ بعد فرض الحكم في المساواة يحصل المقصود وهو حل بيع ما لا يدخل تحت الكيل أيضاً، فإن النفي والإثبات إنما يكونان في الداخل في الكيل لأنه مستثنى منه ويبقى الخارج عن الكيل خارجاً عن حكم النص ولا فرق على المذهبين إلا أن الحل في التساوي عند الحكم في المستثنى، والقول به، بالمنطوق وعند عدمه بالأصل ثم في كلامه نظر آخر هو أنّ الشافعية إنما استدلوا بحكم المستثنى منه لا بحكم المستثنى، فمقصودهم ثابت، سواء كان فيه الحكم أم لا، فإن حاصل دليلهم أنه استثنى حال المساواة في المعيار فبقي على الحرمة سائر الحالات التي سواها ومن جملتها بيع ما لا يدخل في المعيار لفقدان المساواة ونظر ثالث هو أنه لو كان مبنى الخلاف ما ذكر لكان الإمام فخر الإسلام وأمثاله قائلين بالحرمة، لأنهم قائلون بالحكم في المستثنى هذا، ثم هذه

(١) دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، ص٢٨٥-٢٨٧.

الإشكالات ليست إلا على من فسر كلامه على هذا النمط، وليس مطابقاً لكلامه، وإنما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في كلامه"[1].

والظاهر من الأقوال المذكورة أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور – والله أعلم – وهو أنّ المراد بقوله: عشرة، في قوله: عليّ عشرة إلا ثلاثة: سبعة. وقول إلا ثلاثة قرينة مبينة، لأن الكل استعمل وأريد به الجزء مجازاً، كالتخصيص بغير الاستثناء. لأن الإسناد تابع للإرادة. ففي قول الجمهور يراد بالعشرة السبعة بقرينة الاستثناء، وإسناد الحكم هو للسبعة أيضاً، لأنها الباقي بعد الاستثناء. والجواب الذي أجاب به الجمهور لا يستقيم غيره لقوة حجته؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ فلو أراد الألف من لفظ الألف لما تخلف مراده عن إرادته، فعُلم أنه ما أراد إلا تسعمائة وخمسين من لفظ الألف، والإسناد يتبين معناه لجميع أجزاء الكلام.

(١) محب الله بن عبد الشكور البهاري، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي محمد بن نظام السهالوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ١/٣٤٠-٣٤١.

المبحث الثاني
قواعد استثنائية متفرقة

القواعد الأصولية تؤصل للفروع والجزئيات الفقهية وهي قواعد عامة، ومعظمها قواعد لغوية، تحدد المنهاج والمعيار الذي تفسر على ضوئه النصوص الشرعية، وتستنبط على أساسه الأحكام الشرعية منها، ويرجع إليها الفقيه للاستنباط، والتخريج، والتفريع بحثاً عن الأحكام الشرعية، والقاعدة الأصولية ينظر إليها من حيث كونها دليلاً إجمالياً يستنبط منه حكم كلي.

القاعدة الأولى:

الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي:

اختلف الأصوليّون في هذه القاعدة إلى مذهبين:

الأول: قول جمهور العلماء من الشافعية، والمالكيّة، والحنبلية. فذهبوا إلى أنّ الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي، وهو مذهب نحاة البصرة. الثاني: قول أبي حنيفة – رحمه الله – وأكثر أصحابه. فذهبوا إلى أنّ الاستثناء لا يفيد نفياً ولا إثباتاً، بل غاية ما يدل عليه الاستثناء هو: أنّ المستثنى منه عبارة عما وراء المستثنى، وهم في ذلك موافقون لنحاة الكوفة. ومعنى القاعدة أنّ المستثنى يأخذ حكماً مغايراً للمستثنى منه. ومبنى هذه المسألة هو أنّ هناك معارضة بين حكم المستثنى منه وحكم المستثنى وهذه المعارضة يثبتها الاستثناء، فيبين أنّ للمستثنى حكماً معارضاً للمستثنى منه، فإذا كان حكم المستثنى منه الإثبات، بأن كان مثبتاً يكون حكم المستثنى النفي، فيكون منفياً، وإن كان حكم المستثنى منه النفي، بأن كان منفياً، يكون حكم المستثنى الإثبات فيكون مثبتاً.

وذكر ذلك صاحب المنحة الرضيّة فقال:

ثُمّةَ الاستثناءُ مِنْ نفي ثَبَتْ وعكسُه بالعكسِ عنْدَ مَنْ ثبَتْ

اختلف في الاستثناء من الإثبات وبالعكس، والصحيح، أنّه من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، وهذا مذهب الجمهور من المالكية، والشافعية، والحنبليّة.

وخالف في ذلك الحنفيّة في كون المستثنى من الإثبات نفياً، ومن النفي إثباتاً"[1].

الخلاف في الاستثناء من النفي، وأما الإثبات فقد وقع الاتفاق على أنه نفي، وذكر ذلك صاحب معراج المنهاج حيث قال: "اتفق العلماء على أنّ الاستثناء من الإثبات نفي كقوله: "علي عشرة إلا خمسة" فهو نفي للخمسة.

واختلفوا في الاستثناء من النفي: فعندنا: هو إثبات وقال أبو حنيفة: ليس بإثبات ومعناه: أنّه استثناء من الحكم، لا من المحكوم عليه، ولا يلزم من كونه مستثنى من

---

(١) المنحة الرضية، ٣٤٠/٣.

الحكم أن يحكم عليه بشيء، فإذا قلت: "ما قام القوم إلا زيد" فزيد مسكوت عنه، أخرجته عن حكمك بالنفي، لا عن القوم"[١].

والخلاف في هذه المسألة "مبني على أنّ المستثنى من حيث الحكم مخرج من المحكوم به فيدخل في نقيضه من قيام أو عدمه مثلاً أو مخرج من الحكم فيدخل في نقيضه أي لا حكم إذ القاعدة أنّ ما خرج من شيء داخل في نقيضه.

وذكر الرازي في المعالم أنّ الاستثناء من النفي لا يفيد الإثبات ويدل عليه:

أننا لوقلنا إنّ الاستثناء في النفي إثبات فحينئذٍ لا يفيد الإثبات كما في قوله – صلى الله عليه وسلم – "لا صلاة إلا بطهور"[٢]، و"لا نكاح إلا بولي"[٣].

قال أبو حنيفة: الاستثناء من النفي لا يكون إثباتاً له، بل دليلاً على إخراجه عن المحكوم عليهم؛ وحينئذٍ لا يلزم منه الحكم بالقيام"[٤].

المنازعة في نوع المخالفة: أبو حنيفة وتابعُوه على أنّ هذه المخالفة هي السكوت عن حكم ما بعد أداة الاستثناء باعتبار الدالة اللفظية خاصة فما قبلها دلت عليه العبارة، وما بعدها خالفَه، فلم تدلّ عليه العبارة، بل هو مسكوت عنه من دلالة العبارة، وليس معناه أنّه لا حكمَ له على الإطلاق، فلذلك لا يقالُ: أي أنّ العبارة لا تدل على شيء بشأن ما بعد "إلا" ولكنّ هذا الصمت اللغويّ عن حكم ما بعد "إلا" ليس هو المصير الأبدي لحكم المستثنى، فهناك اعتباراتٌ أخرى غيرُ لغوية تقوم بوظيفة تعيّن الحكم الواقع على المستثنى. هذه الاعتبارات محددة في الاستثناء من الإثبات في اعتبار واحدٍ هو مقتضى الأصل المعبّر عنه بالبراءة "نفي الحكم" وهو اعتبار لازمٌ لازبٌ. وهذه الاعتبارات في الاستثناء من النفي متعددة متنوعة تتفاوتُ بتفاوت المقامات، وهي في بيان الوحي لازمة لا تغيب، وإن خفيت على بعض الناظرين، فإنها لا تخفى على أهل البصيرة من العلماء، فما من استثناء من النفي في بيان الوحي قرآناً وسنةً إلا وفيه من القرائن ما يُعينُ حُكْمَ ما بعدَ إلا وأسلوب الاستثناء عند الحنفية مشتمل على عنصريْ الإثبات والنفي إلا أنّ رافد أحدِهما الدلالة اللغوية، ورافد الآخر دلالة سياقية.

---

(١) القاضي البيضاوي، شمس الدين محمد بن يوسف الجزري، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، شعبان محمد إسماعيل، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٣٧٥/١.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٤/١) كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة حديث (٢٢٤/١). والترمذي (٥/١) كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة حديث (١).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٣٥/١) كتاب النكاح: باب في الولي، حديث (٢٠٨٥) والترمذي (٤٠٧/٣) باب النكاح: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث (١١٠١).

فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المعالم في أصول الفقه، تحقيق، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ص٤٨.

(٤) جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، نهاية السُّول في شرح منهاج الوصول إلى الأصول، تحقيق، شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٥٠٢/١.

ليس مناطُ الاختلاف بين الحنفية وغيرهم هو تضمن الاستثناء نفياً وإثباتاً بل مناطُهُ طريق الدلالة على كل: هو عند الجمهور طريق واحد: دلالة اللغة منطوقاً أو مفهوماً؛ لأنه يدل على حكم ما قبل "إلا" بمنطوقه، وعلى ما بعدها بمفهومه، أيْ بمقتضى العقل الدال على أن إخراج "إلا" ما بعدها عمّا قبلها يلزمه دخوله فيما هو نقيضُ ما حكم به عليه، فيتعين الدخول في النفي إن كان الخروج من الإثبات المدلول عليه بوضع اللغة، أو الدخول في الإثبات إن كان الخروج من النفي المدلول عليه بوضع اللغة، فالدلالة على حكم ما بعد "إلا" من باب دلالة اللفظ على لازم مسماه، لا من باب دلالة اللفظ على نفس مسماه.

أمّا عند الحنفية فطريق الدلالة على حكم صدر التركيب غيره طريق الدّلالة على حكم عجُزُه: حكم الصدر ثابت بدلالة اللفظ وهو طريق ثابت. وحكم ما بعد "إلا" ثابت بطريق آخر غير اللغة وهي طرائق متغيرة متأثرة بمعارضة ما هو الأقوى ومن ثم كان الخلاف بين الجمهور، والحنفية خلافاً موضوعاً لا لفظياً "شكلياً": الاستثناء عند الحنفية بيان تغيير، أي يغير بيانه معنى الكلام فقولك: "قام القوم إلا زيداً" أثر الاستثناء فيه هو تغيير دلالة "قام القوم" فكأنّك لم تقل سوى قام القوم الذين ليس منهم زيد، فليس فيه تخصيص.

وهو عند الجمهور بيان معارضة، أي يعارض بيان الاستثناء حكم ما قبله بالتخصيص، فقولك: "قام القوم إلا زيداً" أثر الاستثناء فيه تخصيص دلالة ما قبل "إلا" أي قصره على بعض معناه، فكان الاستثناء قرينة من قرائن التخصيص غير المستقلة عندهم"[1].

وجاء في تنشيف المسامع تنبيهان:

الأول: حاصل مذهب الجمهور: أنّ الاستثناء دال على نقيض ما تقدم من النفي أو الإثبات، من جهة دلالة العقل على أن النقيضين لا ثالث لهما، فلو كان لهما ثالث، لم يكن أن يتعين النفي ولا الثبوت، بل أمكن أن يقال الواقع هو القسم الثالث.

الثاني: أنّ الخلاف يقوى في غير الاستثناء المفرغ، أما المفرغ فيقوى أنّه إثبات قطعاً، فإذا قلت: ما قام إلا زيدٌ، فليس معك شيء تثبت له القيام فيكون فاعلاً به إلا زيد، فهو متعين ضرورة للإثبات، بخلاف قولك: ما قام أحد إلا زيد، ويحتمل أن يقال: كمل الكلام قبل الاستثناء، وصار هذا فضلة، فأمكن ألا يكون محكوماً عليه بشيء لقول الحنفية"[2].

---

(١) محمود توفيق محمد سعد، دلالة الألفاظ على المعاني، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٢٩٨ – ٢٩٩.

(٢) تنشيف المسامع، ٣٧٤/١

وقال القرافي: "سألت أعيان الحنفية عن ذلك فقالوا: البابان عندنا سواء، والاستثناء من الإثبات ليس نفياً، ولا من النفي إثباتاً"[1].

ونقل بعض محققي الحنفية موافقتهم لمذهب جمهور العلماء في أنّ الاستثناء من النفي إثبات.

والتحقيق: أنّه لا فرق عند الحنفية بين الأمرين، لكنّهم في حالة الاستثناء من الإثبات ينفون الحكم عن المستثنى بإبقائه على البراءة الأصلية، إذْ إنّ الأصل هو العدم، فالاستثناء ليس فيه غير إخراج المستثنى عن أنْ يتناوله صدر الكلام في حكمه، وليس فيه حكم على المستثنى لا بنفي ولا بإثبات، كما هو الشأن عندهم في المفهوم المخالف"[2].

ومن أدلة الجمهور، ذكر منها صاحب مباحث التخصيص عند الأصوليين:

أولاً: لو لم يكن الاستثناء مفيداً لحكم مخالف لحكم صدر الكلام، لزم أن يكون الاستثناء المنقطع لغواً، لأن عدم إفادة الاستثناء لذلك، يكون ذكر المستثنى وعدمه سواء، إذ الاستثناء غير مفيد لإخراجه، فكأنه مسكوت عنه، وكان قبل ذكره، فوجب أن يكون مفيداً لحكم مخالف تفادياً للغو من الكلام، وإذا كان في المنقطع مفيداً للحكم، لزم أن يكون مفيداً لذلك في المتصل أيضاً لاستعمالهما على نمط واحد فالفرق بينهما يكون أحدهما مفيداً دون الآخر ترجيح بلا مرجح، وذلك باطل، فثبت إفادتها لحكم مخالف.

ثانياً: نقل عن أهل العربية أنّ الاستثناء من الإثبات نفي وبالعكس، وإثبات مدلولات الألفاظ يعتمد على ما نقلهم عنهم. ثم إنّ من زعم أنّ زيداً ليس بقائم، قال علماء المعاني: يصلح أن يرد عليه بقول القائل: "ما زيد إلا قائماً" وهذا الكلام من هؤلاء العلماء مبني على إفادة الاستثناء لحكم مخالف، لأن صلاحيّة القول السابق للرد متوقف على ذلك لأن الاستثناء لو لم يكن فيه حكم، لفقد هذا القول صلاحيته للرد.

ثالثاً: لو لم يكن الاستثناء من الإثبات نفياً، ومن النفي إثباتاً، لم يكن: "لا إله إلا الله" يتم به التوحيد لأن التوحيد إنما يتم بنفي الألوهية عن غير الله وإثباتها لله، وصدر الكلام إنما يفيد نفيها عن غيره فقط. وإثبات الألوهية له متوقف على أن يفيده الاستثناء، وذلك إنما يفيده لو كان الاستثناء من النفي إثباتاً فلو لم يفد الاستثناء ذلك لحصل شطر ما يتم به التوحيد دون الشطر الآخر، وعندئذٍ لو نطق بكلمة التوحيد منكراً لوجود الله لا يعلم بها إسلامه لعدم منافاتها لاعتقاده، وعدم إفادة هذه الكلمة

---

(١) الاستغناء في الاستثناء، ص٤٥٤.

(٢) يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، ١٥٣/٢.

للتوحيد باطل بالإجماع، لإجماع المسلمين وأهل اللسان كافة على أن التوحيد يتم بها"[1].

ورد الحنفية على قول الجمهور بكلمة التوحيد على أن الاستثناء من النفي إثبات وبالعكس بأربعة أوجه ذكرها صاحب الاستثناء عند الأصوليين وهي:

الأول: أنّ دلالة: "لا إله إلا الله" على إثبات الألوهية لله سبحانه إنما هي بعرف الشارع، فكان الشرع يحكم أن من نطق بالكلمة المذكورة فهو داخل في الإسلام، فصار هذا المفهوم معروفاً لدى الناس بما علموا من قصد الشارع. وأما من حيث اللفظ فلا تدل كلمة التوحيد إلا على نفي الألوهية عما سوى الله سبحانه. ذلك أن الاستثناء عبارة عما وراء المستثنى، وأما نفس المستثنى فمسكوت عنه.

ورد الجمهور على قول الحنفية: أن الكفار عندما خوطبوا بكلمة التوحيد أول مرة قبل تعارف الناس على مقصد الشرع يعني قبل أن يصير عرف الشرع مستعملاً بينهم؛ فهموا أن المراد من لفظ: "لا إله إلا الله" هو نفي الألوهية عن غير الله، وإثباتها له سبحانه. قال تعالى – حكاية الكفار- ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [2] وما هذا إلا لأنهم فهموا – وهم أهل اللغة وفي ذروة الفصاحة – أن المذكور بعد "إلا" يحمل حكماًمعارضاً لما قبلها؛ فإن كان الحكم منفياً عما قبلها – كما هو الحال في كلمة التوحيد – فإن "إلا" تجعله مثبتاً لما بعدها. فثبت أن التوحيد ثابت بكلمة التوحيد من حيث اللغة وليس من حيث العرف كما ادعاه الحنفية.

الوجه الثاني: أنّ المخاطبين كانوا مشركين يثبتون الألوهية لله سبحانه مع إثباتهم لآلهتهم – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً- فورد الخطاب حسب حال المشركين فنفي الألوهية عن غير الله عز وجل ولم يتطرق إلى إثباتها له سبحانه؛ لعدم الحاجة إلى ذلك بناء على اعترافهم لله تعالى بالألوهية. ويرد على هذا الوجه: أن يلزم انحصار الدعوة الإسلامية في المشركين الذين يذعنون بالله مع الإشراك بآلهتهم به سبحانه. ويلزم عدم قبول الإيمان من الطائفة الدهرية الذين لا يؤمنون بالله رباً بتلفظهم بكلمة التوحيد، وكلا الأمرين باطل. فإن الدعوة تعم جميع طوائف الناس على اختلاف معتقداتهم إلى آخر الدهر، كما أن من تلفظ بكلمة التوحيد من سائر الملل فإنه يعتبر داخلاً في الإسلام، ومقبولة سواء كان دهرياً، أو غيره، وبهذا ثبت أن خطاب الشرع بكلمة التوحيد يراد منه كل من نفي الألوهية عن غير الله، وإثباتها له سبحانه، وذلك لا يتم إلا على القول بأن الاستثناء من النفي إثبات.

---

(١) عمر بن عبد العزيز الشيلخاني، مباحث التخصيص عند الأصوليين، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ط١، ٢٠٠٠م، ص، ١٨٠ – ١٨١.

(٢) سورة ص الآية: (٥).

الوجه الثالث: أن القرائن الحالية تدل على أن الناطق بقول: "لا إله إلا الله" يريد إثبات الألوهية لله بعد نفيها عن غيره سبحانه، ولهذه القرائن يقبل إسلام المتلفظ بكلمة التوحيد لا لأن اللفظ يدل على ذلك، وهذا ليس مما نحن فيه، لأننا نتكلم عن دلالة اللفظ الاستثنائي من حيث هو لفظ بقطع النظر عن قرائن الأحوال.

قال القرافي: "قلت: وجوابهم أن الأصل عدم القرائن، وأن السامع لا يجد في نفسه الفهم مضافاً إلا للفظ، وأنه مستفيد للوحدانية، وعِلمِ زيدٍ من لفظ المتلفظ، ومن يراجع يقينه لم يجد في العرف إلا ذلك، وإذا كان ذلك في العرف وجب أن يكون لغة؛ لأن الأصل عدم النقل والتغيير.

وإذا كان الأصل عدم القرائن فحمل اللفظ على ما هو الأصل – وهو دلالته على معناه بلا واسطة بل بالوضع – واجب هنا إذ لا حاجة لنا إلى البحث عن القرائن الخارجة عن اللفظ في فهم معناه، فدلالة اللفظ المذكور على التوحيد لغوية وليست بالقرائن.

الوجه الرابع: أن دلالة كلمة: "لا إله إلا الله" على التوحيد بالنفي لغوية، وأما دلالتها على إثبات الألوهية لله سبحانه فبالإشارة وليست بالوضع اللغوي، وهو ما أشار إليه السرخسي: من أن النفي يتوقت بالإثبات، فإذا انتهى حكم النفي لم يبق هناك إلا الإثبات، كالغاية؛ فإن حكم المُغَيّا يتوقت بالغاية، فإذا انتهى إلى الغاية علم أن الغاية خارجة عن حكم المغيا لعدم علة توجب دخولها في حكم ما قبلها، فكذلك هنا، فإن لفظ التوحيد نَفَى الألوهية عن غير الله تعالى، ونفى الشركة في صفة الألوهية لغير الله معه، ثم يثبت التوحيد بطريق الإشارة إليه"[1].

وذكر صاحب فواتح الرحموت الفائدة في كلمة التوحيد حيث قال: "في كلمة التوحيد، إشكال مشهور فإن المقدر للخبرية إما وجوباً فالمعنى لا إله إلا الله فلم يلزم منه عدم إمكان إله سوى الله تعالى ولا يتم التوحيد الكامل وإما الممكن فالمعنى: لا إله ممكن بالإمكان العام المقيد بالوجود إلا الله فلزم منه وجوده تعالى فلم يفد التوحيد أصلاً ويجاب أولاً كما نقل عن شارح المختصر من كلمة التوحيد مبني على عرف الشارع فلك اختيار كلا الشقين إن شئت قدر الموجود وإن شئت قدر الممكن ، وتقول: ليس المعنى ما ذكر. بل عرف الشارع وقع على أن المعنى ليس إله ممكناً وموجوداً إلا الله، فإنه موجود واجب، ويعود ما مر أن عرف الشارع حادث فتأمل ويجاب ثانياً كما هو منقول عن بعض الحنفية أن وجوده تعالى تقرر في بداهة العقول لأن المنكر لم يكن دهريّاً والمقصود منه نفي الشريك لأن المخاطب مشرك، فإذن يختار أن المقدر الإمكان، وصلوح الوجود فيلزم منه نفي إمكان إله سواه تعالى، وأما وجوده تعالى فلكونه مسلماً لا يحتاج إلى التنبيه فتأمل فيه ويجاب ثالثاً

---

(١) الاستثناء عند الأصوليين، ص١٧٥-١٧٨.

كما هو منقول عن الزمخشري بأن لا حاجة ههنا إلى الخبر بل أصل التركيب "الله إلـه" وهـو المقصـود فـدخل عليـه إلا وإلا للحصـر أي لحصـر الألوهيـة فيـه تعـالى فالمسند إليه هو الله، والمسند هو إله وهذا الجواب بإبداء شق ثالث بأنه لا حاجـة إلـى تقدير الخبر وهذا الكلام ممـا يتعجب منـه فـإنهم يعدّونـه مـاهراً بالعربيـة ذا يد طـولى فيها كيف لا يتعجب منه فإن الاستثناء يقتضـي الحكم فـي الصـدر بالضـرورة ولعلـه بنى كلامه على لغة من ينفي خبر لا التـي لنفـي الجنس، ومقصـوده أن المعنـى انتفـى الإله الموصوف بالألوهية إلا الله الموصوف بها، وحينئذٍ لا وجه لهذا الاستبعاد، لكن يرد عليه شيء آخر وهو أنه لا يلزم منه نفي إمكان الغير، فالإشكال كمـا كـان، ولـك أن تقـول: إن لا التـي لنفـي الجـنس تفيـد نفـي الجـنس فـي حـد نفسـه، وهـو الامتنـاع والاستثناء منه وهو وجوده، في نفسه بنفسه، فيفيد وجود المستثنى، ولا يحتـاج إلـى الخبر وما قيل في تصحيحه لو بدل لا وإلا بإنما وقيل: إنما الإله الله لكـان كلامـاً تامـاً من غير تقدير، وإنما هو النفـي وكلمـة إلا أي ليس مفادهـا إلا مفـاد لا وإلا، فـلا وإلا أيضاً لا يحتاج إلى الخبر فأقول مدفوع هذا القول بأن المراد من قولهم إنمـا كـلا وإلا أن حاصله في التخصيص والقصر كلا وإلا فالملازمة بين تماميـة الكـلام مـن لا وإلا بـين تماميتـه مـن إنمـا ممنوعـة كمـا لا يخفـى ويجـاب رابعـاً كمـا أقـول ممـا حقـق فـي الكلام إن ما يمكن للواجب بالإمكان العام فهو ضروري، فيلزم من لإمكـان الوجـود أي يلزم من إمكان وجود الواجب وجوده بالضـرورة، فلنـا أن نختـار تقدير الإمكـان، ويلزم وجوده تعـالى بـالوجوب ويلـزم مـن عدمـه أي مـن عـدم الوجـود عـدم الإمكـان، فلنـا: أن نختـار تقدير الوجـود، ونقـول مـا انتفـى وجـود إلـه سـواه انتفـى إمكانـه، لأن الموصـوف بالألوهيـة لا يكـون ممكنـاً مخلوقـاً ألبتـة بالضـرورة ونبـه عليـه فـي علـم الكلام أيضاً وهذا الجواب بالآخرة يؤول إلى أن نفي الإمكان يفهم مـن خـارج، وإنمـا المقصود منه نفي الإله سوى الله تعالى رداً لزعم الحمقاء المشركين ويجـاب خامسـاً: إن مطلقات الإلهيات ضرورة للتعالي عن التغيير والتبدل فإن الإله ليس من شـأنه أن يوجد تارة ويعدم أخرى فيكون الإيجـاب هنـاك ضـرورياً كالسلب فهذه القضـايا وإن كانت مطلقات صورة ضرورية معنى فنختار تقدير الوجود، والمعنى: لا إله موجود بالضرورة إلا الله موجود بالضرورة، فلزم امتناع إله آخر غير الله سبحانه ووجوبـه تعالى"[1].

وجـاء فـي مباحـث التخصـيص فـي الاعتـراض علـى الحنفيـة علـى الاسـتلال بكلمـة التوحيد بأنها إنما تفيد التوحيد بناء على عرف الشارع، فيجاب عنه: "بأن هذه الكلمة أفـادت التوحيـد قبـل وجـود هـذا العـرف، فهـي كانـت كلمـة التوحيـد فـي أول الإسـلام، وحينئذٍ لـم يكـن هـذا العـرف قـد حـدث بعـد. ففـي أول الإسـلام حينمـا خاطـب الله بهـا

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ٣٣٨/١-٣٣٩.

الكفار، فإنهم فهموا منها التوحيد من غير أن يعرفوا الشرع وعرفه، لأن هذا العرف حدث بعد ذلك. فدل على أن إفادته للتوحيد إنما هي بناء على أنّها في اللغة كذلك، يدل على ذلك أيضاً أنه لو تكلم بها دهري منكر لله يقبل إسلامه ويعد موحداً مقراً بوجود الله تعالى. ثم إن كونها مفيداً للتوحيد في العرف يدل على أنها في اللغة أيضاً كذلك، لأن الأصل عدم النقل والتغيير وأما اعتراضهم بأن إفادة هذه الكلمة لإثبات الألوهية له تعالى إنما هي بطريق الإشارة، فيجاب عنه: بأن هذا اعتراف بكون الاستثناء نفياً وإثباتاً، لأن القائلين بإفادتها للإثبات لا يدعون أنها بطريق العبارة، وإن الكلام سيق لأجله، بل يدعون أن ثبوت الألوهية له تعالى يدل على اللفظ، وثابت بصيغة وثبوته بالإشارة لا يتعارض مع ذلك"[1].

وأضاف صاحب الاستثناء لهذه الأدلة من أدلة قول الجمهور:

العرف: دلّ العرف أنّ الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي. بيان ذلك: أن القائل إذا قال: لا قاضي في المدينة إلا زيد – تبادر إلى الفهم – نفي القضاء عن غير زيد، وإثباته له، وما ذلك إلا لدلالة اللفظ عليه[2].

وذكر صاحب العقد المنظوم احتجاج الحنفية بأمور:

أحدها: أنّ الألفاظ إنّما وضعت للصور الذهنيّة دون الأمور الخارجية، كما تقرر في كتب اللغات، فقولنا: قام القوم، أو: ما قام القوم. إنّما يفيد في الرتبة الأولى: أنّ المتكلم يعتقد ذلك؛ فيفيد بالصورة الحاصلة في ذهنه، والتصديق الذي أخبر عنه، وأنّ ذلك التصديق في ذهنه. ثم إنا نستدل بظاهر حاله على أن ما حكم به، وأخبر عنه حق؛ عملاً بظاهر حاله على أن ما حكم به، وأخبر عنه حق؛ عملاً بظاهر الحال؛ فيستفاد حينئذٍ قيام القوم أو عدم قيامهم من اللفظ بواسطة الصور الذهنية في الرتبة الثانية من اللفظ. وإذا كانت الألفاظ تفيد الصور الذهنية بغير واسطة، ولا تفيد الأمور الخارجية إلا بواسطة – كان صرف لفظ الاستثناء إلى ما هو مستفاد بغير واسطة أولى، وهو الصور الذهنية، وهي الحكم الذهني، وإذا خرج زيد من الحكم الذهني بقي غير محكوم عليه بشيء، وغير المحكوم عليه بالقيام محتمل للقيام وعدمه؛ فلا يتعين الإثبات، فلا يكون الاستثناء من النفي إثباتاً، وهو المطلوب.

وثانيها: قوله تعالى -: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾[3] فلو كان الاستثناء من الإثبات نفياً لم يذكر النفي بعد "إلا"؛ لئلا، يلزم التكرار، وإن مجرد الاستثناء يفيد

(١) مباحث التخصيص عند الأصوليين، ص، ١٨٩-١٩٠.
(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص١٧١.
(٣) سورة الأعراف الآية: (١١).

أنه لم يكن من الساجدين، فقوله تعالى – بعد ذلك: ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ لا من الاستثناء وهو المطلوب.

ثالثها: قوله – عليه الصلاة والسلام – "لا صلاة إلا بطهور"[1]، و"لا نكاح إلا بولي"[2] فلو كان الاستثناء من النفي إثباتاً لكانت صحة الصلاة حاصلة من الطهارة وغيرها، وصحة النكاح حاصلة عند الولي، وليس كذلك؛ بل إذا تطهر الإنسان أمكن ألا يصلي، وإذا صلى أمكن أن تكون صلاته صحيحة، وأمكن أن تكون باطلة؛ لعدم شرط، أو ركن وليس في اللفظ إشعار بشيء من ذلك؛ بل فائدة اللفظ بطلان الصلاة عند عدم الطهارة، أما عند وجودها كيف يكون الحال؟ لم يتعرض إليه اللفظ ألبتة. وكذلك القول في النكاح. وسائر اللفظ كذلك، فلو كان الاستثناء من النفي إثباتاً لزم ترك العمل بالدليل في هذه الصورة، لكن الأصل ألا يترك الدليل؛ فلا يكون الاستثناء من النفي إثباتاً، وهو المطلوب"[3].

قال الحنفية المحققون الذين وافقوا الجمهور في أنّ الاستثناء يفيد الحكم المخالف في المستثنى: "الحكم الذي بعد إلا إشارة، لأنه أي الاستثناء بمنزلة الغاية فإنها لانتهاء حكم الصدر، وتفيد عدم دخول ما بعده فيما قبله، كذلك الاستثناء وغاية الوجود عدم وبالعكس فلزم فيه الحكم المخالف إلا أن الصدر ثابت قصداً، وهذا لا بل تبعاً، فيكون إشارة والأوجه على ما في التحرير أن هذا ليس على الإطلاق، بل أنه أشار مرة إن لم يكن مقصوداً نحو: عليّ عشرة إلا ثلاثة، لأن المقصود منه سبعة أي الإقرار به، وأما نفي ما زاد فيلزم تبعاً وأنه عبارة ومقصود مرة أخرى ككلمة التوحيد، فإن الإثبات والنفي المفهومين فيها كلاهما مقصودان وقد يقال: لا قصد إلا إلى النفي، لأن المخاطب غير دهري، لكنه مشرك، فالمقصود منها رد زعمه، واكتفي في الإثبات بمجرد الإشارة، وهذا محتمل غير ضار لأصل المقصود، إذ لا يزيد على المناقشة في المثال بل قد يقصد الثاني بالذات فقط دون الأول إلا تبعاً في الاستثناء المفرغ نحو: ما أنت إلا حر وتحقيق كلامهم أنك قد عرفت أن الألفاظ في الاستثناء مستعملة في معانيها ويحصل من المركب مفهوم تقييدي يحكم عليه، وعرفت أنه يقيد المستثنى منه بإخراج البعض فيحصل مقيد هو المستثنى منه المنقوص منه البعض، ويعبر به عن الباقي، وفي هذا التعبير الأطول بذكر الكل،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٤/١) كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة حديث (٢٢٤/١). والترمذي (٥/١) كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة حديث (١).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٣٥/١) كتاب النكاح: باب في الولي، حديث (٢٠٨٥) والترمذي (٤٠٧/٣) باب النكاح: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث (١١٠١).

(٣) شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي المصري، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق، عادل محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ص، ٦٢١ – ٦٢٤.

ثم إخراج البعض إشارة إلى أن المخرج مخالف للصدر في الحكم، وهذه هي النكتة في الإطناب، واختيار طريق أطول، فحينئذٍ اندفع ما قال صدر الشريعة إن هذا إنما يصح باختيار القول الثاني هو أن يذكر الكل ويحكم على البعض، وأما على اختيار أن المجموع المركب هو الدال فالتخصيص بمفهوم اللقب ولا يكون إشارة، ووجه الدفع ظاهر ولعل من قال إنه لا حكم فيه لغة إنما يفهم عرفاً مراده، هذا يعني ليس اللفظ موضوعاً لإفادة الحكم، التام بالذات بل إنما هو قيد يستفاد الحكم ضمناً وإشارة، ويؤيده ما اتفقوا عليه أن المفرد لا يدل على جملة، ثم هذا الذي ذكر هو الأصل في الاستثناء، وقد يعدل عنه فنقصد هذه الإشارة في خصوص التركيب بالذات، فلا إشكال عليهم إلا من عدم التدبر في كلامهم"[١].

واحتج لأبي حنيفة: بأن دلالة الألفاظ على المعاني الذهنية أولاً، ثم المعاني الخارجية؛ وإذا كان كذلك، فنقول: الشيء: إما أن يحكم الذهن بثبوته، أو يحكم الذهن بعدمه، أو لا يحكم الذهن بشيء أصلاً، فالأحوال بحسب الذهن ثلاثة: حال الحكم بالثبوت، حال الحكم بعدم الثبوت، حال اللاحكم. وأما بحسب الخارج: فليس الأمر كذلك، بل هناك حالتان: حال وجود الشيء، وحال عدمه. فالاستثناء: إن صرف إلى الحكم، كان ذلك صرفاً إلى الشيء الثابت بلا واسطة، وإن صرفناه إلى الأمر الخارجي، كان ذلك صرفاً إلى الثابت بالواسطة؛ والأول أولى.

هذا ما احتج به لأبي حنيفة، ولم يجب عنه، وكان حقه أن يجيب عنه؛ لأنه اختار خلافه. ومما احتج به لأبي حنيفة قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – "لا صلاة إلا بطهور"[٢]، و"لا نكاح إلا بولي"[٣] فلو كان الاستثناء من النفي إثباتاً، يلزم صحة الصلاة عند الطهور، وإن انتفى غيره من الشرائط، فوجه اللزوم ظاهر، واللازم منتف"[٤].

لا يصدق على الطهور والولي اسم ما استثنى منه، فكان الاستثناء من غير الجنس، وإنما سيق ذلك لبيان اشتراط الطهور في الصلاة والولي في النكاح.

وقال الشوكاني: "لم يلزم تحقيق النكاح عند حضور الولي ولا تحقق الصلاة عند حضور الوضوء، بل يدل على عدم صحتها عدم هذين الشرطين ويجاب عن الأول:

---

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ٣٣٩/١-٣٤٠.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٤/١) كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة حديث (٢٢٤/١). والترمذي (٥/١) كتاب الطهارة: باب وجوب الطهارة للصلاة حديث (١).

(٣) أخرجه أبو داود (٦٣٥/١) كتاب النكاح: باب في الولي، حديث (٢٠٨٥) والترمذي (٤٠٧/٣) باب النكاح: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث (١١٠١).

(٤) أبو عبد الله محمد بن محمود بن عبّاد العجلي الأصفهاني، الكاشف عن المحصول في علم الأصول، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٤٤٩/٤ – ٤٥٣.

يمنع ما قالوه ولو سلم أنّه لا يستفاد الإثبات بالوضع اللغوي، لكان مستفاداً من الوضع الشرعي.
وعن الثاني: بأنه إن كان النزاع فيما يفيده ذلك باعتبار الوضع الشرعي، فلا بدّ من اعتبار تمام ما اشترطه الشرع في النكاح، والصلاة، وإن كان النزاع فيما يفيده ذلك باعتبار الوضع اللغوي، فدخول الباء في المستثنى قد أفادت معنى غير المعنى الذي كان مع عدمها، فإن مدخولها ليست بمخرج ما قبله، لأنّا لم نقل لا نكاح إلا الولي، ولا صلاة إلا الطهور، بل قلنا: "إلا بولي" و "إلا بطهور" فلابد من تقدير متعلق هو المستثنى منه فيكون التقدير: لا نكاح يثبت بوجه إلا مقترناً بولي"[1].
وأضاف صاحب مباحث التخصيص عند الأصوليين من أدلة الحنفية:
"ما نقل عن أهل العربية من أنّ الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا معنى هذا أنّ الاستثناء خال عن إفادة حكم معارض لحكم المستثنى منه، فالمستثنى مسكوت عنه وليس فيه تكلم لا نفياً ولا إثباتاً"[2].
ومن أقوال الحنفية ما ذكره الشيلخاني:
أولاً: لو كان الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس، لامتنع وقوعه في الأخبار الواقعة في كلام الصادق، لأنه يوهم الكذب باعتبار صدر الكلام، ففي الإثبات مثلاً يكون صدر الكلام موجباً في قدر المستثنى والاستثناء ينفيه في هذا القدر، فيكون إثباتاً ونفياً له، وهذا يؤدي إلى الكذب وهو باطل، لكنّه وقع في كلام الصادق، فيكون كونه نفياً وإثباتاً باطلاً. مثاله في قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[3].

فهذه الآية من الأخبار إظهار أمر قد كان، فلو انعقد في حق الحكم لكان إخبار عن لبثه ألف سنة، إذ المخبر عنه هو الألف، ومن شروط صحة الخبر وصدقه وجود المخبر عنه، ثم يتبين بالاستثناء بناء على كونه نفياً لدخوله على الإثبات أن الألف ليس بثابت، فتكون الآية دالة على ثبوت الألف ونفيه، وهذا باطل، فوجب أن لا يكون الاستثناء نفياً وإثباتاً.

ثانياً: لو كان الاستثناء من النفي إثباتاً وبالعكس لكان قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾[4]مقتضياً لجواز القتل الخطأ وموجباً لإذن الشارع به، لأنه

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ٦٥٨/٢- ٦٥٩.
(٢) مباحث التخصيص عند الأصوليين، ص١٨١.
(٣) سورة العنكبوت الآية: (١٤).
(٤) سورة النساء الآية: (٩٢).

حينئذٍ يكون معناه: "إلا أنّ المؤمن له أن يقتل خطأ" وهذا باطل، لأن الشارع لم يأذن به، وأنّ جهة الحرمة ثابتة فيه بناءً على ترك التروي، ولو كان جائزاً لما أوجب الشارع الكفارة فيه لكونه مباحاً محضاً[١].

وذكر صاحب نفائس الأصول قوله: "زعم أبو حنيفة - رحمه الله – أنّ الاستثناء من النفي لا يكون إثباتاً؛ قال: لأنّ بين الحكم بالنفي، وبين الحكم بالإثبات واسطة، وهي عدم الحكم؛ فمقتضى الاستثناء بقاء المستثنى غير محكوم عليه، لا بالنفي ولا بالإثبات"[٢].

وأجيب عن استدلال أبي حنيفة بعدة أوجه، منها:

١- أنّ الحصر قد يأتي للمبالغة لا للنفي، كقوله – صلى الله عليه وسلم -: "الحج عرفة"[٣]، وكذلك الأمر ههنا، لأنّ الطهارة لما كان أمرها متأكداً صارت كأنه لا شرط للصحة غيرها، حتى إذا وجدت وجدت الصحة.

٢- أنّ هذا استثناء من غير الجنس، إذ لا يصدق اسم الأول، وهو المستثنى منه، والاستثناء من غير الجنس باطل، وإنما سيق ذلك لبيان اشتراط الطهارة في الصلاة، والاستعمال يدل عليه، والمراد بيان الشرطية، ومن المعلوم أنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط" [٤].

ما على أدلة الحنفية:

يرد على ما تمسكوا به من أنه نقل، أن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا، أن هذا لا يدل على انتفاء كون الاستثناء من النفي إثباتاً ومن الإثبات نفياً. لأنهم يقصدون أنه ليس تكلماً بكل ما يتناوله المستثنى منه من الأفراد، بل إنه تكلم بالبعض الباقي فقط فما نقل من أهل العربية إنما هو باعتبار المستثنى منه، وهذا مسلم، ولكن لا يثبت مدعاهم، أنّ دعواهم إنما كانت تثبت لو كان ما نقل مفيداً أنّ الاستثناء اقتصار على حكم الصدر فقط، وهذا ما لم يتطرق إليه كلامهم ولا نص عليه فيه بل سكت عنه، وأمّا النقل الآخر وهو أنّ الاستثناء نفي وإثبات، فإنّه تطرق لحكم المستثنى منه والمستثنى، ونص على مخالفة حكم المستثنى لحكم المستثنى منه، بحيث لا يدع مجالاً للتأويل، ولهذا لا تنافي بين ما نقل من كلام أهل العربية: ويرد على ما تمسكوا به من قوله – صلى الله عليه وسلم – "لا صلاة إلا بطهور" عدة اعتراضات أهمها ما يلي:

---

(١) مباحث التخصيص عند الأصوليين، ص١٨١ – ١٨٢.

(٢) شهاب الدين أبو العباس القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق، محمد عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٦٠٠/٢.

(٣) أبو عبد الله أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق، شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ٢٤١/١٢.

(٤) دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين، ١٥٥/٢.

أولاً: أنّ بطلان الصلاة في بعض الصور التي تفقد فيها سائر الشروط والأركان لا يقدح في كون الاستثناء من النفي إثباتاً في هذا الحديث لأن كونه كذلك عام قابل للتخصيص، والأدلة القاطعة الدالة على اشتراط أمور أخرى غير الطهارة مخصصة لعموم حكم الاستثناء، فلا يلزم من بطلان بعض الصلاة بطلان كون الاستثناء نفياً وإثباتاً.

ثانياً: أنّ الاستثناء في الحديث يفيد ثبوت صحة الصلاة مع الطهور في الجملة وهذا يكفي لكونه من النفي إثباتاً، وصحة الصلاة مع الطهور في الجملة ثابتة، وذلك عند تحقق سائر الشروط والأركان التي اعتبرها الشارع في صحة الصلاة، فلا يضر عدم صحتها مع الطهور في الجملة أيضاً، وذلك عند فقدان سائر الشروط والأركان.

ويجاب عما تمسكوا به من استلزام كون الاستثناء نفياً وإثباتاً لا متناع وقوعه في كلام الصادق، بأن هذه الملازمة ممنوعة لأنّ لفظ الصدر يراد به كل ما يتناوله والإخراج إنما يكون في حكمة، والحكم لا يتعلق إلا بعد إخراج البعض لأن الكلام يتم بآخره. والفساد إنما كان يترتب لو تعلق الحكم بكل الصدر قبل الإخراج. فما دام تعلق الحكم يكون بعد إخراج فلا فساد ولا كذب. ويجاب عما تمسكوا به من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ بأنه لا حجة في هذه الآية على مدعاهم لجواز أن يكون الاستثناء منقطعاً وكونه متصلاً، وإن كان الأصل في الاستثناء إلا أن عدم صلاحيته المستثنى ليكون مخرجاً من المستثنى منه ظاهراً قرينة تبرر العدول عن هذا الأصل(١).

وتتفرع على ما سبق وتتأصل على الخلاف الآتي في أنّ الاستثناء من الإثبات نفي، وبالعكس؛ وهي أنّ الاستثناء يعمل بطريق المعارضة أو بطريق البيان، فقال الحنفية بالثاني، وهو عندهم بيان معنوي، أي إن المستثنى لم يكن مراداً للمتكلم من الأصل، لأنه منع دخوله تحت المستثنى منه، وأما بالنظر إلى صورة اللفظ فهو استخراج صوري. ونسبوا لأصحابنا الأول، وهو أنه يمنع الحكم بطريق المعارضة، مثل دليل الخصوص. والمراد بالمعارضة أن يثبت حكماً مخالفاً لحكم صدر الكلام، فإن صدر الكلام يدل على إرادة المجموع، وآخر يدل على إرادة إخراج البعض عن الإرادة، فتعارضا في ذلك البعض، فتعين خروجه عن المراد دفعاً للتعارض، كتخصيص العام، وعلى مذهب الآخرين هو متكلم بالباقي في صدر الكلام بعد المستثنى. قلت: هو نظير الخلاف في أنّ النسخ رفعٌ أو بيان: وقال صاحب "المحيط": الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثُّنيا، أي تكلم بالمستثنى منه بعد صرف الكلام عن المستثنى. وقال شمس الأئمة: لو قال: عبيدي أحرار إلا سالماً أو غانماً، لا يعتق واحد منهما؛ وإن كان المستثنى أحدهما، لأنه فيه، فثبت حكم الشك فيهما، ويصير

(١) مباحث التخصيص عند الأصوليين، ص١٨٦-١٨٧.

الكلام عبارة عما وراء المستثنى بطريق أنه لا بعض. ويصح الاستثناء وإن كان المستثنى مجهولاً، لأن الكلام لم يتناول المستثنى أصلاً، فلا أثر للجهالة فيه. وفي "المغني" لابن قدامة: الاستثناء إنما هو مبين أن المستثنى غير مراد بالكلام، وهو أن يمنع أن يدخل فيه ما لولاه لدخل، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[1] عبارة عن تِسعمائة وخمسين سنة، فخرج الخمسين المستثنى، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ﴾[2] فقد تبرأ من غير الله لا أنّه تبرأ منه أولاً ثم رجع عنه. وفصّل جماعة من الحنفية بين الاستثناء العددي وغيره، وقالوا في غير العددي: إنه إخراج قبل الحكم، ثم حكمه على الباقي، وقالوا في العددي: لا إخراج، حتى قالوا في إن كان لي إلا مائة وكذا، ولم يملك إلا الخمسين لا يحنث. قلت: وما نسبوه لأصحابنا ممنوع، وقد قال النووي في "الروضة": المختار أن الاستثناء بيان ما لم يُرد بأول الكلام، لا أنه إبطال ما ثبت، ولهذا لو قال: له علي عشرة إلا خمسة أو ستة، يلزمه أربعة، لأن الدرهم الزائد مشكوك فيه، فصار كقوله: عليّ خمسة أو ستة، فإنه يلزمه خمسة. واحتمل الرافعي أنه يلزمه خمسة، لأنه أثبت العشرة، والشك في المنفي. قلت: ويؤيده قول أصحابنا أنه يشترط في الاستثناء أن ينويه من أول الكلام، فكيف يكون مراداً بالكلام الأول وهو يريد أن لا يكون؟ وكذا قال صاحب الميزان من الحنفية: لو لم يكن الاستثناء بياناً لأدى إلى النسخ في كلام واحد، فيؤدي إلى التناقض في كلام الله تعالى. قال: ومسائل الشافعي كلها تخرج على البيان، ولا يمكن حمله على التعارض، لأن التعارض إنما يكون بين المثلين، ولا مماثلة بين المستثنى منه والمستثنى، لأن المستثنى منه مستقل، والمستثنى ناقص، ولهذا لا يبتدأ به. ويدل على بطلان دعوى الإخراج قوله تعالى في حق نوح: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[3] إذ لا يتصور أن يكون لبث فيهم ألف سنة، ثم يخرج الخمسين من الألف بعد الإخبار بلبثه الألف بكماله، فلم يبق إلا أنّه لولا الاستثناء لكان صالحاً لدخول الخمسين تحت الألف، وإنما أخرجه من الصلاحية الاستثناء، ولا يجوز أن يقال: إنه مريد للألف، ثم أخرجه، لأن الله علم أنه ما لبث الخمسين، فكيف يريدها؟[4].

---

(١) سورة العنكبوت الآية: (١٤).
(٢) سورة الزخرف الآية: (٢٦-٢٧).
(٣) سورة العنكبوت الآية: (١٤).
(٤) البحر المحيط الزركشي، ٢٩٨/٣-٣٠٠.

من ثمرات هذا الخلاف: وقد ترتب على هذا اختلاف الحنفية وغيرهم في صحة الاستثناء في مثل قول المقر: "له علي ألف درهم إلا ثوباً". فذهب الحنفية إلى عدم صحة هذا الاستثناء، وأن المقر يجب عليه الألف بلا نقصان، لعد اعتبار الاستثناء دليلاً معارضاً، ولأن الاستثناء إخراج وتكلم بالباقي بعد الثنيا، وهنا لم يصح استخراج المستثنى لعدم دخوله تحت صدر الكلام، لعدم وجود المجانسة بينهما فجعل المستثنى نفياً مبتدأ وبياناً أنه ليس عليه شيء من الثياب بل عليه ألف درهم فقط. وذهب الشافعيّة إلى صحة هذا الاستثناء، وتنقص قيمة الثوب من الألف استناداً إلى أن الاستثناء من الإثبات نفي، ودليل معارض لصدر الكلام، فينبغي العمل به ما أمكن، وهنا يمكن العمل به بجعل موجبه نفي قيمة الثوب، فيطرح قدر قيمة المستثنى مما أقرّ به إلا إذا بين بثوب قيمته ألف. حينئذٍ يلغوا الاستثناء لكونه مستغرقاً للمستثنى منه"[1].

لكن الذي يظهر لي – والله أعلم – أنّ إلحاق هذه المسألة بالمسائل التي اختلف فيها العلماء من حيث الصحة وعدمها بناءً على أنّ الاستثناء فيها من غير الجنس، أولى من جعلها في باب إفادة الاستثناء الإثبات والنفي؛ لأن الحنفية، وكثيراً من غيرهم، لا يقولون بصحة الاستثناء في هذه المسألة، فكيف نبني معهم الكلام على أن الاستثناء هل يفيد النفي في هذه المسألة أم لا؟

ومن فروع هذه المسألة كما جاء في القواعد والفوائد الأصوليّة: "إذا قال الزوج لزوجته: "أنت طالق واحدة إلا أن تشائي ثلاثاً" أو قال: "أنتِ طالق ثلاثاً، إلا أن تشائي واحدة" فشاءت الثلاث، أو الواحدة: لم تطلق في أحد الوجهين. بناء على أن الاستثناء من الإثبات نفي.

والوجه الثاني: تطلق في الصورة الأولى ثلاثاً، وفي الثانية واحدة. لأن المتبادر إلى الفهم: أن ذلك تخيير بين الواحدة والثلاث" [2].

وجاء في تنشيف المسامع: "والحق مذهب الجمهور؛ لأنّ قولنا: لا إله إلا الله توحيد وإثبات للإله ، فلو لم يكن المستثنى من النفي مثبتاً، لم يكن لا إله إلا الله توحيداً، والحنفية يقولون: إنّما استفيد من الحكم بالتوحيد من القرائن، فإن ظاهر حال كل متلفِظ بها، إنّه إنما يقصد التوحيد لا التعطيل، وأمّا العكس وهو من الإثبات نفي"[3].

---

(١) مباحث التخصيص عند الأصوليين، ص١٩٠.

(٢) أبو الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس الحنبلي المعروف بابن اللحام، القواعد والفوائد الأصولية، تحقيق، عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص٣٤٣-٣٤٤.

(٣) تاج الدين السبكي، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تنشيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق، أبو عمر الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٣٧٣/١ – ٣٧٤.

ومن خلال ما سقناه من أدلة الجمهور وأدلة الحنفية ومناقشة كل منهما، تبين – والله أعلم – أن مذهب الجمهور في إفادة الاستثناء من الإثبات نفياً، ومن النفي إثباتاً هو الحق الظاهر من استعمال اللغة، ونصوص الشريعة، ودعوى الواسطة مردودة، على أنها لو كان لها وجه لكان مثل ذلك لازماً في الاستثناء من الإثبات، واللازم باطل بالإجماع، فالملزوم مثله والله أعلم.

القاعدة الثانية

الاستثناء الوارد عقب جملتين أو أكثر

هذه المسألة من مسائل الاختلاف بين الحنفية وجمهور الأصوليين، وتعد من المسائل المهمة عند الأصوليين، ويقصد بحكم الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة، رجوعه إلى جميع ما تقدمه من الجمل، بأن يكون إخراجاً من كل جملة منها، أو إرادة إحدى الجمل، سواء كانت متقدمة أو متأخرة من نفس اللفظ أو من خارجه. وذكرَ كثير من الأصوليين الخلاف الواقع في الاستثناء الواقع بعد الجمل المتعاطفة بالواو، أما إذا كان العاطف غيرها كالفاء، وثم، فإن الاستثناء يختص بالأخيرة؛ حيث إنّ الفاء وثم يقتضيان الترتيب، وقال بعضهم لا فرق بينهم في العطف وهذا قليل. ومحل الخلاف في هذه المسألة إذا لم تكن هناك قرينة تعيّن المراد، وإن وجدت قرينة وجب العمل بها.

وذكر صاحب المهذب: "محل الخلاف في هذه المسألة إذا لم تكن هناك قرينة تدل على إرادة الجميع، أو قرينة تدل على أن المراد الجملة الأخيرة أو الأولى، فإن كانت هناك قرينة وجب العمل بما تقتضي تلك القرينة. ومثال الاستثناء الذي يعود إلى الجميع بقرينة: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[1] فإن الاستثناء هنا راجع إلى الجميع اتفاقاً، ونزلت هذه الآية في المشركين، فإن فعلوا شيئاً في شركهم فإنّ الله غفور رحيم، إذا تابوا وأسلموا، فمَن تاب منهم من قبل أن يقدر عليه لم يكن عليه سبيل. وأيضاً يمكن أن يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾[2] فإنه يرجع إلى الجميع اتفاقاً، والمعنى: إلا مَن ندم وآمن بربه، وتاب من الزنى وآمن بعد الشرك وعمل صالحاً

---

(١) سورة المائدة الآيتان: (٣٣-٣٤).
(٢) سورة الفرقان الآيات: (٦٨-٧٠).

فـي المسـتقبل. ومثـال الاسـتثناء الـذي يرجـع إلـى الجملـة الأولـى بقرينـة قولـه تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[1]، فالاستثناء هنا راجع إلى الجملة الأولى؛ لأن المعنى: فمن شرب منه فليس مني إلا من اغترف غرفة بيده فإنه مني، ولو كان الاستثناء راجعاً إلى الأخيرة لكان المعنى: ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف بيده، وهذا لا يراد. ومثال الاستثناء الذي يرجع إلى الجملة الأخيرة بقرينة قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾[2]، فإن الاستثناء راجع إلى الأخيرة؛ لأن تحرير الرقبة هو حق لله، فلا يسقط بإسقاطهم"[3].

وجاء في دلالات الألفاظ نوع آخر:

ما يتعين الاستثناء فيه إلى الأخيرة وبعض ما قبلها لا جميعه لقرينة تحرر ذلك المرجع.

ومِن هذا قول الله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4].الاستثناء في إلا ما ذكيتم يرجع إلى قوله: ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾دون قوله:﴿الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾. وإرجاع الاستثناء إلى المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة ومأكولة السبع إذا لم تُزهق روحها أو لم تبلغ درجة اليأس من بقائها وأمكن حياتها ولو لوقت غير طويل فإنّ تذكيته بالذبح تُحلّ أكله وهو ما عليه

---

(١) سورة البقرة الآية: (٢٤٩).
(٢) سورة النساء الآيات: (٩٢).
(٣) المهذّب في علم أصول الفقه المقارن، ١٦٩٣/٤- ١٦٩٤.
(٤) سورة المائدة الآية: (٣).

أبو حنيفة والشافعي وأحد القولين عن مالك، والمنقول عن علي وابن عباس والحسن وقتادة والجمهور. و القول بأن الاستثناء راجع إلى جميع ما تقدمه بعيدٌ، فمن قال به أغرب، وأقرب منه شيئاً القول بأنه راجع إلى الأخيرة وحدها "وما أكل السبع" والمعنى "إلا ما أدركتم فيه حياة مما أكل السبع فذكيتموه فإنه حلال". وذهب آخرون إلى أنّ الاستثناء لا يرجع إلى شيء من هذه المحرمات، بل هو راجع إلى التحريم في قوله: "حرمت عليكم" وهو غير دقيق، فالتحريم حكم من أحكام الله عز وجل، وليس في القول استثناء، إنما الاستثناء في المقول فيه، وهو المخبر عنه. كل هذه الوجوه بناءً على أنّ الاستثناء متصل. وذهب آخرون إلى أنّ الاستثناء منقطع عما قبله غير عائد إلى شيء من المذكورات ووجهه أنّ تلك الأسماء "المنخنقة ..." إنّما هي لما كانت هذه الأفعال قد أدت إلى موتها، أما أن لا تؤدي إلى موتها بل تكون مذكّاة بالذبح، فإنها تسمى مذكّاة لا مخنوقة ولا موقوذة ...إلخ، وإلا كان تسمية للشيء بما يتصف به على الحقيقة. والتحريم إنما يتعلق بهذه الأشياء بعد الموت وكيف تتأتى التذكية لهذه الأشياء بعد الموت"[1].

وأما إذا تجرد الكلام عن قرينة مبينة لما يعود إليه الاستثناء من الجمل السابقة، فاختلف فيه العلماء إلى أقوال أشهرها:

كما جاء في قواطع الأدلة في الأصول في هذه المسألة خمسة أقوال:

الأول: وهو جمهور الشافعية واختاره البيضاوي أنّ الاستثناء يرجع إلى الجمل كلها ولا يختص بالأخيرة.

الثاني: وهو للحنفية يختص بالأخيرة ولا يرجع إلى غيرها من الجمل، وهو قول أبي علي الفارسي من النحويين.

الثالث: وهو للمرتضى من الشيعة – يتوقف على تقوم القرينة المعينة لأحد الأمرين لأن الاستثناء الواقع بعد الجمل مشترك لفظي بين رجوعه للكل ورجوعه إلى الجملة الأخيرة والمشترك لا يعمل به في أي فرد من أفراده إلا بقرينة.

الرابع: وهو للقاضي أبي بكر الباقلاني والغزالي من الشافعية - يتوقف لعدم العلم بمدلوله فإنّه لا يدري أهو موضوع لرجوعه إلى الكل أو لرجوعه للجملة الأخيرة فقط.

الخامس: إن كان بين الجمل تعلق وارتباط في الحكم أو في الاسم بأن يكون حكم الأولى مضمراً في الثانية أو يكون ضمير المحكوم عليه في الأولى موجوداً في الثانية"[2].

---

(١) دلالة الألفاظ على المعاني عند الأصوليين، ص٣٢٥-٣٢٦.

(٢) أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السّمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق، محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٢١٥/١-٢١٦.

أدلة القول الأول وهم جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة:
أولاً: إن الاستثناء كالشرط، حيث إن كلاً منهما لا يستقل بنفسه، والشرط إذا ورد بعد جمل متعددة يعود إلى الجمل دون أن يختص بالأخير بالاتفاق، فلو قال القائل: "والله لا أكلت ولا شربت إن شاء الله" بالجملتين معاً بالاتفاق، فإذا أكل أو شرب فإنه لا يحنث، وإذا كان الشرط كذلك، ينبغي أن يكون الاستثناء أيضاً كذلك لأنه مثله.
ثانياً: إن الجمل المتعددة المعطوف بعضها على بعض كالجملة الواحدة لأنها وإن كانت متعددة في حد ذاتها، إلا أن حرف العطف يجعلها في حكم الواحدة لإفادته التشريك، والجملة الواحدة إذا تعقبها الاستثناء يرجع إليها بالاتفاق، فكذا ما في حكمها.
ثالثاً: لو لم يكن الاستثناء المتعقب للجمل راجعاً إلى جميعها، لانتفى طريق إرجاع الاستثناء إلى الجمل المتقدمة عليه، ذلك أن المتكلم إذا أراد أن يعيد الاستثناء على الجمل المتقدمة عليه كلها، فإن أمامه طريقان لذلك لا ثالث لهما.
أحدهما: أن يكرر الاستثناء عقب كل جملة.
ثانيهما: أن يذكر الجمل كلها دون أن يتوسطها استثناء، ثم يذكر الاستثناء عقب الجمل كلها. ولا يجوز للمتكلم أن يتخذ الأول طريقاً لمراده، لاتفاق أهل اللغة على ركاكة تكرار الاستثناء في كل جملة، وحكمهم بأن ذلك مستقبح، فلو قال: "إن دخل زيد الدار فاضربه إلا أن يتوب، وإن زنى فأضربه إلا أن يتوب" استقبحه أهل اللغة وعدوه مستقلاً، فلم يبقَ أمامه إلا الطريق الثاني وهو تعقب الاستثناء للجملة الأخيرة، فيتعين طريقاً في عود الاستثناء إلى كل الجمل. ثم إن استهجانهم لتكرار الاستثناء بعد كل جملة، دليل على أن الاستثناء المذكور عقب الجمل يرجع إلى جميعها، لأنه لو لم يكن راجعاً إلى الجميع لما استهجنوا تكراره، لأن الذي أدى إلى استهجان التكرار واستقباحه، إنما هو إغناء ذكر استثناء واحد عقب الجمل كلها عن التكرار، فلو لم يكن الاستثناء المتعقب للجمل عائداً إلى جميعها، لكان التكرار عند صد إرجاع الاستثناء إلى الجميع هو الطريق المتعين لذلك وتعينه طريقاً يستلزم عدم استهجانه.
رابعاً: لو لم يعد الاستثناء إلى جميع الجمل المتقدمة عليه لزم التحكم، لأن الاستثناء يصلح للعودة إلى كل واحدة من الجمل، وليس بعضها أولى بعودة الاستثناء إليه من البعض الآخر، فتخصيص أحديها بعودة الاستثناء إليها ترجيح بلا مرجح.
خامساً: لو لم يكن الاستثناء المتعقب للجمل عائداً إلى الجميع لما صح قول المقر: "له علي خمسة وخمسة إلا ستة" لأن الاستثناء لو اختص بالجملة الأخيرة فقط لكان مستغرقاً، لأن الستة يستغرق الخمسة لكونه أكثر منه. والمستغرق باطل. لكن هذا الاستثناء صحيح باتفاق العلماء، فدل ذلك على رجوعه إلى الجميع. وإذا استعمل في العود إلى الجميع يكون حقيقة في ذلك، لأن الأصل في استعمال الحقيقة. وإذا كان

عوده إلى الجميع حقيقة في هذه الصورة يكون حقيقة في سائر الصور أيضاً دفعاً للاشتراك والمجاز.

سادساً: إن قول القائل: "أكرموا بني تميم وربيعة إلا الطوال"، كقولك: بنو تميم وربيعة أكرموهم إلا الطوال" لاتحادهما في المعنى والاستثناء في الثاني يعود إلى الجميع باتفاق، فكذلك في الأولى، لأنه لا فرق بين تقديم الأمر بالإكرام وتأخيره، فإرجاع الاستثناء إلى الجميع في أحدهما دون الآخر تحكم"[1].

واشترط الجمهور لعودة الاستثناء إلى الجمل كلها شروطاً، منها:

١- أن تكون الجمل متعاطفة فإن لم يكن عطفاً فلا يعود إلى الجميع قطعاً بل يختص بالأخيرة لعدم الارتباط بين الجملتين. ومن أمثلة ذلك عندهم: يا طالق أنت طالق ثلاثاً إن شاء الله، أنّ الاستثناء منصرف إلى الثلاثة ووقعت واحدة بقوله: يا طالق، ولو كان العطف لا يشترط لكان الاستثناء عائداً إلى الجميع.

٢- أن لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل، فإن تخلل اختص بالأخيرة ومثلوا لذلك بأمثلة منها: وقفت على أولادي فمن مات وأعقب كان نصيبه لأولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وإلا فنصيبه لمن في درجته فإن انقرضوا صرف إلى أخوتي فلان وفلان الفقراء إلا أن يفسقوا.

٣- أن تكون الجمل منقطعة، بأن تنبئ كل واحدة عما لا تنبئ عنه أخواتها ومثلوا لذلك بأمثلة منها: اضرب العصاة، والجناة، والطغاة، والبغاة إلا مَنْ تاب، رجع الاستثناء إلى الجميع قطعاً"[2].

وبهذا القول قال الإمام مالك، والشافعي، وأحمد، وأكثر أصحابهم وابن حزم – رحمهم الله – فلذا يرى الدارس إذا أمكن أن يشترك في حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يقتصر عليه إن كان العامل واحداً.

أدلة القول الثاني وهو مذهب الحنفية: وهو يختص بالجملة الأخيرة ولا يرجع إلى غيرها من الجمل.

أولاً: لو كان الاستثناء عائداً إلى الجميع لكان المشكوك معارضاً للظاهر، ذلك أن الظاهر في الجملة الأولى ثبوت حكمها على وجه العموم دون أن يخرج منها بعض الأفراد، ورفع هذا الحكم عن البعض بالاستثناء مشكوك، وينبعث هذا الشك من جواز اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة وحينئذٍ لا يرفع حكم الجملة الأولى، ومن جواز تعلق الاستثناء بجميع الجمل المتقدمة فيرفع حكمها، ومن جملتها الجملة الأولى، وحينئذٍ يرفع حكم الجملة الأولى أيضاً. وهذان الأمران يجعلان رفع حكم الجملة الأولى مشكوكاً فلا يقوى على معارضة ما يفيده ظاهر الجملة الأولى من

---

(١) مباحث التخصيص عند الأصوليين، ص، ١٩٧ – ١٩٩.

(٢) أحمد عيسى يوسف العيسى، الآراء الأصولية للإمام القرطبي من خلا تفسيره، دار الكتب العلمية، بيروت - - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص١٧٣ – ١٧٤.

ثبوت حكمها عموماً فلا يظهر رجوع الاستثناء إليها. وأما الجملة الأخيرة فإن الظاهر فيها هو رفع حكمها، ولهذا لزم فيها الاستثناء بالاتفاق سواء رجع إلى الجميع أو اختص بالأخيرة، فليس فيها جواز عدم رفع حكمها، مثل الجملة الأولى التي تنازع في رفع حكمها الأمران. وإذا كانت الأخيرة ظاهرة الارتفاع بالاستثناء، ظهر رجوع الاستثناء إليها.

ثانياً: أن من شرط الاستثناء الاتصال، والاتصال متحقق في الجملة الأخيرة فقط، أما بالنسبة للجمل التي سبقت الأخيرة فشرط الاتصال منتف فيها. لأن الاستثناء قد تأخر عنها بالشروع في جملة أخرى، فتخلل الجملة الأخيرة بين الجمل التي سبقتها وبين الاستثناء قطع الاتصال بينهما، وحيلولتها بينهما منع من تعلق الاستثناء بها، فكان النطق بالأخيرة كالسكوت عمن سبقها من الجمل، والاتصال وإن أوجده العطف، إلا أن الاتصال الثابت بالعطف وحده من الضعف بحيث لا يكفي لتعلق الاستثناء بالجمل لأن ما يثبت بالعطف قد يثبت بدونه أيضاً، لأن العطف في الجمل لا يفيد إلا تحققها في الواقع، وتحققها في الواقع يحصل عند انعدام العطف أيضاً.

ثالثاً: أن الاستثناء لعدم استقلاله بنفسه لا بد أن يتعلق بشيء، وهذا التعلق تقتضيه ضرورة صون الاستثناء من أن يكون لغواً، وهذه الضرورة تندفع بتعلقه بجملة واحدة ويكفي في خروجه عن اللغوية ولا تبقى هناك حاجة إلى تعليقه بسائر الجمل، وتتعين الأخيرة للتعلق بها لأمرين:

أولهما: أنها قريبة وقد أجمع أئمة اللغة على أن للقرب تأثيراً.

ثانيهما: أن جميع من أعاد الاستثناء إلى جملة واحدة خصصوه بالجملة الأخيرة، ولم يذهب أحد إلى صرف الاستثناء إلى جملة واحدة هي غير الأخيرة وإذا كان تعلقه لضرورة وهي تندفع بالأخيرة فيقتصر عليها ولا يتعلق بغيرها لأن الضرورة تقدر بقدرها. ثم أن الكلام المستقل لا يتعلق بغيره، والاستثناء مع الجملة الأخيرة يستقل ويفيد، فتعليقه بالجمل الأخرى بالإضافة إلى الأخيرة يجري مجرى تعليق الكلام المستقل بغيره دون ضرورة.

رابعاً: أن الاستثناء يرجع إلى ما سبقه إذا كان الاستثناء من الاستثناء وفي استقلاله بالإفادة، لا يحتاج إلى أكثر من ذلك، فلو قال القائل: "علي عشرة إلا أربعة إلا اثنين" لزمه ثمانية، وذلك لأن الاستثناء الثاني وهو: "إلا اثنين" يعود إلى الاستثناء الأول وهو "إلا أربعة"، فلو كان الثاني راجعاً إلى الكل للزمه ستة. والاستثناء من الجمل مثل الاستثناء من الاستثناء في أن كلا منهما لا يستقل بنفسه بل يحتاج إلى غيره ليستقل بالإفادة. وإذا كان الاستثناء من الاستثناء يرجع إلى ما يليه، فالاستثناء من الجمل يرجع إلى ما يليه أيضاً.

خامساً: إذا كانت الجملة مثبتة، فإن ما بعد الاستثناء ينتصب بالفعل المتقدم بإعانة "إلا" وإلى هذا ذهب أكابر البصريين. فلو رجع الاستثناء إلى جميع الجمل لانتصب

ما بعد "إلا" بالأفعال التي تقدر في كل جملة، فيلزم منه أن يتوجه فعلان أو أفعال إلى متعلق واحد وتنازع عاملين أو عوامل في معمول واحد، وباب غير التنازع أكثر، فالحمل عليه أولى، بل لا يحمل على التنازع إلا بدليل"[1].

أدلة القول الثالث وهو الاشتراك: استدل القائلون بالاشتراك في حكم الاستثناء الوارد عقب الجمل المتعاطفة بما يلي:

أولاً: إذا قال القائل: "اضرب غلماني، وأكرم جيراني إلا واحداً". يحسن بالمخاطب أن يستفهم المتكلم عن إرادته بالواحد المستثنى: هل أراد الواحد من جميع الجمل أم أراد الواحد من الجملة الأخيرة فقط؟ وحسن الاستفهام عن إرادة المتكلم يدل على أن الاستثناء الواقع في كلامه بعد الجمل مشترك بين رجوعه إلى الجملة الأولى، وبين رجوعه إلى الجملة الأخيرة؛ لأن حسن الاستفهام دليل على الاشتراك إذ لو كان أحد المعنيين ظاهراً والآخر غير ظاهر لتبادر الظاهر إلى الذهن، ولكان الاستفهام عما أراده المتكلم قبيحاً، فلما حسن الاستفهام علمنا أنه مشترك.

ورد هذا الاستدلال: بأن حسن الاستفهام لا يدل على الاشتراك كما ادعيتم لأمرين:

أحدهما: أن حسن الاستفهام يجوز أن يكون لعدم معرفة المخاطب بالمعنى الحقيقي والمجازي للكلام أصلاً – كما هو مذهب الواقفية – فحسن له الاستفهام ليستبين المعنى.

ثانيهما: أن حسن الاستفهام قد يكون لدفع احتمال بعيد في الكلام ناشئ عن وجود معنيين للكلام: أحدهما حقيقي والآخر مجازي، فيسأل المخاطب ليتيقن أن المتكلم أراد المعنى الظاهر الحقيقي.

ثانياً: وجدنا بالاستقراء: أن الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة في القرآن، وفي اللغة العربية حيناً يعود على جميع الجمل المتقدمة، وحيناً يعود على الجملة الأخيرة، وآخر يعود على بعض الجمل السابقة دون بعض، وقد علم هذا من إجماع أهل اللغة، هذا هو ظاهر الاستعمال في القرآن واللغة، وظاهر الاستعمال دليل الحقيقة، وعند تعدد المعاني الحقيقية يجب الاشتراك.

والرد على هذا: أنّ الاشتراك مخل بمقصود وضع اللغة، إذ المقصود من وضع الألفاظ: إفهام المدلولات، وبيانها للمخاطبين، والاشتراك على عكس ذلك يجعل اللفظ غير مفهوم لحين الدليل المرجح، فالأصل في الكلام عدم الاشتراك، فلا يصار إليه إلا بموجب"[2].

وأضاف الآمدي حجة ثالثة وهي: الاستثناء فضلة لا تستقل بنفسها، فكان احتمال عوده إلى ما يليه، وإلى الجمل مساوياً، كالحال وظرف الزمان والمكان في قوله:

---

(١) مباحث التخصيص عند الأصوليين، ص، ٢٠٠ – ٢٠٢.

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص، ٢٥٥ – ٢٥٦.

ضربتُ زيداً وعمراً قائماً في الدار يوم الجمعة" ولقائل أن يقول: لا نسلم صحة ما ذكره في الحال والظرف بل هو عائد إلى الكل أو ما يليه على اختلاف المذهبين؛ وإن سلّم ذلك، غير أنّه آئلٌ إلى القياس في اللغة، وهو باطل"[١].

ويرد على هذا الدليل بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنا لا نسلم لكم تردد الأمر في الحال وظرف المكان كما ادعيتم بل الأمر مبني على القطع، فالقيود المذكورة راجعة إلى جميع الأفعال المتقدمة كما هو مذهب جمهور الأصوليين، وإلى الفعل الأخير كما هو مذهب الحنفية.

الوجه الثاني: أن نقول: لا يلزم من تساوي الاستثناء والحال والظرفين في كونها فضلة بعد تمام الكلام تساويها في رجوعها إلى متعلقاتها؛ لأن التساوي "من بعض الوجوه لا يقتضي التساوي من جميع الوجوه".

الوجه الثالث: أن ما ذكرتم من قياس الاستثناء على الحال والظرفين قياس في اللغة وهو باطل"[٢].

أدلة القول الرابع وهو الوقفية: استدل الأصوليون الذين قالوا بالتوقف في الحكم على مرجع الاستثناء المتعقب للجمل بما يلي:

أولاً: استعملت العرب الاستثناء الوارد بعد الجمل المتعاطفة على وجه العموم، فأرجعوه إلى جميع الجمل المتقدمة عليه مما يصلح للاستثناء، وعلى وجه الخصوص، فقصروه على الجملة الأخيرة فقط. ونظراً إلى هذين الاستعمالين للعرب يكون تعميم الاستثناء في جميع الجمل دون الاقتصار على الأخيرة، أو تخصيصه بالأخيرة دون التعميم في الجمل كلها: ترجيحاً بلا مرجح، ولا يعرف أيهما الحقيقة وأيهما المجاز، حتى يقال بظهور الذي هو حقيقة وعدم ظهور الآخر؛ فيجب التوقف إلى حين ظهور دليل ثابت بالتواتر من أهل اللغة يتبين به الاستعمال الحقيقي من المجازي في الاستثناء المتعقب لجمل متعاطفة.

ثانياً: اقتضت أدلة المعممين إجراء الاستثناء على جميع الجمل، واقتضت أدلة المخصصين اقتصاره على الجملة الأخيرة، فيتجاذب الطرفان من غير مرجح: فبطل القول بأحدهما؛ لأنه تحكم فوجب الوقف لعدم العلم بالحكم .

ثالثاً: ورد في القرآن استعمال الاستثناء عاماً في الجمل المتقدمة كلها ومقتصراً على الأخيرة فقط، وخاصاً بإحدى الجمل السابقة، والقرينة حددت ذلك، وورود هذه الأقسام كلها في القرآن دليل جواز اعتبار كل واحد منها في الأماكن التي لا يوجد فيها قرينة التحديد، فوجب التوقف إلى حين الظهور بالدليل"[٣].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ٤١٥/٢.

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص، ٢٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص، ٢٥٣ - ٢٥٤.

ويرد على هذه الأدلة: أن الوقف يؤدي إلى تعطيل الأحكام فلا بد من رفع الوقف، ودليل رفع الوقف في مسألتنا موجود وهو أن الواو ظاهرة في العطف؛ وذلك يوجب نوعاً من الاتحاد بين المعطوف والمعطوف عليه. فيعمم الاستثناء في الجمل كلها باعتبار أن الجمل المتعاطفة بمنزلة جملة واحدة، هذا بالنسبة إلى مذهب الجمهور. أما بالنظر إلى مذهب الحنفية؛ فإن قرب الأخيرة من الاستثناء يوجب رفع التوقف، ويقصره على الجملة الأخيرة، فلا سبيل إلى الوقف[1].

أدلة القول الخامس وهو: – التعلق والارتباط بين الجمل - أن الجملة الثانية لم تكن إضراباً عن الأولى وخروجاً عنها إلى موضع آخر، وجاز رجوع الاستثناء إليهما، وجب رجوع الاستثناء إلى الجميع. وإن كانت الثانية إضراباً عن الأولى، ولم تشتمل الثانية على ضمير يرجع إلى اسم مذكور في الجملة الأولى، فالاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة. وهذا مذهب الحسن البصري وبعض المعتزلة. ويحتوي كون الثانية إضراباً عن الأولى على عدة صور، ذكر الزركشي منها:

الأول: أن يكون بين الجمل تناسب. فإن لم يكن بينها تناسب لا يصح العطف. فضلاً عن إرادة البعض أو الكل. وهذا الشرط اعتبره البيانيّون في صحة عطف الجمل، فمنعوا عطف الإنشاء على الخبر، وعكسه. ووافقهم ابن مالك، لكن أكثر النحويين الجواز مطلقاً. وعلى الأول فلا يحسن التمثيل بآية القذف؛ لأن قوله:﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾جملة خبرية، عطفت على إنشائيّة؛ لكن يقال: وإن كانت خبرية لفظاً. لكنّها إنشائية معنى. نعم، مَنْ اشترط في عطف الجمل اتفاقها في الاسمية والفعلية، حتى لو اختلفتا امتنع، لم يحسن أن تكون الآية منه، فإن قوله:﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ﴾جملة اسميّة، وقوله:﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ﴾ جملة فعليّة، بل "الواو" هنا للاستئناف أو الابتداء، وإذا كان كلاماً مبتدأ منقطعاً عما قبله لم ينصرف الاستثناء إليه.

الثاني: أن يمكن عوده إلى كل واحدة على انفرادها، فإن تعذّر عاد إلى ما أمكن، أو اختص بالأخيرة"[2].

وأضاف صاحب تنشيف المسامع، أن يساق الكلام لغرض واحد: "ثنّ القائلون بعوده إلى الجميع، منهم من شرط فيه أن يساق الكلام لغرض واحد كأكرم بني تميم واخلع عليهم؛ فإن الغرض التعظيم فيهما، فإن اختلفا عاد إلى الأخيرة، وهو قول أبي الحسن. ومنهم من شرط كون العطف بالواو، وهذا ما نقله الرافعي في كتاب الوقف

---

(١)الاستثناء عند الأصوليين ، ص، ٢٥٤.

(٢) البحر المحيط، ٣١٥/٣.

عن إمام الحرمين، بعد أن ذكر أن أصحابنا أطلقوا العطف، فقال: رأى الإمام تقييده بأمرين، أحدهما: أن يكون العطف بالواو الجامعة، فإن كان ثم، اختص بالأخيرة.
والثاني: ألا يتخلل بين الجملتين كلام طويل، وعليه جرى الآمدي وابن الحاجب، والصواب أن "الفاء" و "ثم" و "حتى" كالواو، وقد صرح الغزالي في باب الوقف من "البسيط" بأن كل حرف يقتضي الترتيب كذلك، وصرح القاضي في التقريب بالفاء وغيرها، وذهب أبو حنيفة إلى عوده للأخيرة؛ لأنّ الجملة الأولى استقرت من غير استثناء؛ لأنّه إذا تخلل بين المستثنى والمستثنى منه كلام استقر، ولم يجز أن يرجع إليه"[١].
صوّر الأصوليون المسألة بالوارد بعد الجمل، والظاهر أنّه جرى على الغالب، فإن الوارد بعد المفردات أولى بعوده إلى الكل لعدم استقلالها، ولهذا اقتضى كلام جماعة الاتفاق في المفردات، وجعل الرافعي قوله: عمرة وحفصة طالقتان، إن شاء الله تعالى من باب الاستثناء عقب الجمل[٢].
وجاء في روايات الإمام أحمد: "واحتج من قال برجوعه إلى الجميع: بالقياس على الشرط، فالشرط إن تعقب الجمل عاد إلى الكل، فكذا الاستثناء، والجامع بينهما أن كل واحد منهما لا يستقل بنفسه، فلا فرق بينهما في المعنى، كقولك: امرأتي طالق، وعبدي حر، ومالي صدقة إن كلمت زيداً.
وأيضاً أن حرف العطف يُصيّر المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، فتكون الجملتان كالجملة الواحدة، فيعود الاستثناء على جميعها كما يعود على الجملة الواحدة.
وأيضاً أن ذكر الاستثناء بعد كل جملة قبيح وركيك باتفاق أهل اللغة، فإذا ذكره آخر الجملة سَلِمَ من الركاكة"[٣].
وجاء في المسودة: "لا فرق بين العطف بالواو، أو بالفاء، أو بثم على عموم كلامهم، وقد ذكروا في قوله: "أنت طالق ثم طالق إن دخلت الدار"[٤].
وفي شرح الكوكب الساطع:
الأول: أنّه يعود للكل إن سيق لغرض واحد، نحو: حبست داري على أعمامي، ووقفت بستاني على أخوالي، وسبلت سقايتي لجيراني، إلا أن يسافروا. وإلا فللأخيرة فقط نحو: أكرم العلماء، واحبس دارك على أقاربك، وأعتق عبيدك إلا الفسقة منهم.

---

(١) تنشيف المسامع بجمع الجوامع، ٣٧٦/١.
(٢) المرجع نفسه، ٣٧٧/١.
(٣) فهد بن عبدالرحمن بن محمد البطي، روايات الإمام أحمد الأصولية، دار الصميعي للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، ٣٧٥/١ – ٣٧٦.
(٤) المسودة في أصول الفقه، ٣٥٨/١.

الثاني: إن عطف بالواو عاد للكل، أو بالفاء أو ثم فللأخيرة فقط"[1].
وذكر الرازي سبب تعلق الاستثناء بالجملة الأخيرة ففيه طريقان:
الأول: أنه لما ثبت تعلقه بالجملة الواحدة وجب تعلقه بالجملة الأخيرة كي لا يحصل قول ثالث خارق للإجماع.
الثاني: أن القرب يوجب هذا الاختصاص ويدل عليه أمور أربعة:
الأول: اتفاق البصريين على أنه إذا اجتمع على المعمول الواحد عاملان فإعمال الأقرب أولى.
الثاني: أنّهم قالوا في ضرب زيد عمراً وضربته أن هذا الضمير يجب إلى الأقرب؛ لأنّ القرب يوجب هذه الأولويّة.
الثالث: أنّهم قالوا في قولنا ضربت سلمى سعدى أنّه ليس في إعراب اللفظ ولا في معناه ما يجعل أحدهما بالفاعلية أولى فاعتبروا القرب وقالوا تعلق الفعل بالفاعل أشد من تعلقه بالمفعول فوجب أن يكون الأقرب هو الفاعل.
الرابع: أنّهم قالوا في قولهم أعطى زيد عمراً بكراً، أنّه لما احتمل في كل واحد من عمرو وبكر أن يكون مفعولاً أولها وليس في اللفظ ما يقتضي الترجيح فوجب اعتبار القرب"[2].
وفي الآراء الأصولية للإمام القرطبي: "الذي يبدو لي أن رأي الجمهور لا يؤخذ به على إطلاقة وكذلك رأي الحنفية، إنما القول في هذه المسألة على وفق التفصيل الآتي:

أولاً: طبيعة الموضوع تأبى رجوع الاستثناء إلى الكل كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[3] لأن عقوبة الحد لا تسقط بالتوبة بالإجماع وإنّما الخلاف في العقوبة الثانية والثالثة فالجمهور يرون أنّ مَنْ تاب تقبل شهادته.
ثانياً: أن طبيعة الموضوع لا تأبي رجوع الاستثناء إلى الكل وفي ذلك أمثلة كثيرة منها:

---

(١) جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع للسبكي، تحقيق، محمد الحبيب بن محمد، مكتبة نزار مصطفى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٢٣٩/١.
(٢) المعالم في أصول الفقه، ص٤٩-٥٠.
(٣) سورة النور الآيتان: (٤،٥).

أ- لو أقرّ بحق عليه لغيره فقال: عليّ درهم ودرهم إلا درهماً فإن الاستثناء يرجع على الجميع وعليه يلزمه درهمان.
ب- لو قال أنت طالق وطلقة إلا طلقة يقع طلقتان وذلك أنّه قصد إيقاع طلقتين فقط"[1].

وجاء في فواتح الرحموت في فائدة الاستثناء في آية القذف: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[2] مقصور على ما يليه هو قوله تعالى:﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾عند الحنفية، فلا يقبل شهادة المحدود في قذف إذا تاب لعموم قوله تعالى:﴿وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ﴾ وعدم خروج التائب عنه بالاستثناء خلافاً للشافعي – رحمه الله – كما هو المشهور ومالك وأحمد كما هو في التيسير فيقبل عندهم وإنما خالفوا ردّاً له أي الاستثناء إليه أي إلى ما يليه مع قوله تعالى:﴿وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ﴾فإن قلت: كان ينبغي على رأيهم سقوط الجلد عنه بناء على رجوع الاستثناء المعقب للجمل إلى الكل، قال: ولو لا منع الدليل من تعلقه بقوله تعالى:﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ من كونه أي الجلد حقاً للآدمي وهو لا يسقط بالتوبة لتعلق الاستثناء به أيضاً ويسقط الجلد، أقول إنما يتم ما ذكر فارقاً لو لم يكن عدم قبول الشهادة من تمام الحد وهو ممنوع بل الحدّ عندنا الجلد مع قبول الشهادة، وهو مناسب لشرعه حداً لأن شرعه للزجر، وهو أيضاً زاجر، بل هو أشد من الضرب عند أصحاب المروءة، ثم الجريمة صدرت من اللسان، فيناسب الزجر عليها، فيجعل ما صدر عن لسانه مثل ما صدر عن البهيمة، وهذا مثل حد السرقة، فإنها صدرت عن اليد فشرع الحد فيها وأمر بالقطع، وهذا كله ما أشار إليه فخر الإسلام حيث قال: وعلى هذا قلنا في قوله تعالى:﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ﴾ إن قوله: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ﴾جزاء وقوله: ﴿وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ﴾ وإن كان تاماً لكنه من حيث إنه يصلح جزاء واحداً مفتقر إلى الشرط لأن الجزاء لا بد له من الشرط فجعل ملحقاً

(١) أحمد عيسى يوسف العيسى، الآراء الأصولية للإمام القرطبي من خلال تفسيره، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، ص، ١٧٦-١٧٧.
(٢) سورة النور الآيتان: (٤،٥).

بالأول، ألا ترى أن جرح الشهادة إيلام كالضرب، وألا ترى أنه فوّض إلى الأئمة، فأما قوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ لا يصلح جزاء، لأن الجزاء ما يقام ابتداء لولاية الإمام فأما الحكاية عن حال قامة فلا، فاعتبر تمامها بصيغتها، وكانت في حق الجزاء في حكم المبتدأ، وقال أيضاً: والشافعي رحمه الله قطع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا۟﴾ مع قيام دليل الاتصال، ووصل قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ بما قبله مع قيام دليل الانفصال، وقلنا نحن بصيغة الكلام أن القذف سبب والعجز عن البينة شرط بصيغة التراخي، والرد حد مشارك للجلد، لأنه عطف بالواو والعجز عطف بثم. وإن تأملت في هذا الكلام وجدت ما ذكره المصنف على وجه أتم وأيقنت بسقوط ما قيل إنه لا يصلح للجدية، لأن إقامة الحد فعل يجب على الإمام، كيف والامتناع عن القبول فعل له ومؤلم كما حقق هذا الحبر فافهم ويمكن أن يقرر كلام الشافعي – رحمه الله تعالى – من الأصل بأن الجلد أيضاً يسقط بالتوبة، لكن التوبة في حقوق العباد تتم بعفو صاحب الحق، وعنده يسقط بعفو المقذوف، لكن على هذا ينبغي ألا يقبل الشهادة إلا بعد العفو وهو خلاف مذهبه فتدبر وللحنفية أولاً ما تقدم من تعلق الاستثناء بالأخيرة ولهم ثانياً أن ما قبلها أي ما قبل آية القذف ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ فِعْليّه طلبية وهذا القول اسميّة إخبارية فلا تعطف على الأول، وهذا الوجه أشار إليه الإمام فخر الإسلام بقوله: ووصل قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ بما قبله مع قيام دليل الانفصال فتدبر، ويحمل الواو على الاعتراض، وإن جعل للعطف فيعطف على قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ﴾ فإنه مع الخبر المؤول بالقول جملة إخبارية، وعلى هذا فلا يتعلق الاستثناء بالجملة الطلبية أيضاً، وهذا بناء على أن الذين مبتدأ، وأما إذا كان معمولاً لفعل مضمر وجب القول بكون الواو للاعتراض، فإن قلت: لم لا يستثنى من الذين؟ قلت: فحينئذٍ يلزم سقوط الجلد أيضاً، فتأمّل قيل الممتنع إنما هو عطف الخبرية على الإنشائيّة فيما لا محل لها من الإعراب، وههنا لها أي للإنشائية محل من الإعراب لأنها خبر من المبتدأ، فلا يمتنع عطف هذه الاسمية عليها، وهذا إنما يرد لو جعل الذين مبتدأ، وأما إذا جعل مفعولاً لفعل مضمر والطلب تفسيراً فليس له محل من الإعراب فيمتنع العطف أقول لا كلام لنا في الامتناع، إنما الكلام في الترجيح إذا تردد في العطف على الإنشائية والخبرية ولا شك أن المماثلة أبلغ فالأولى عطف الجملة على مماثلها، فما ذكر يكفي للترجيح ولهم ثالثاً الجملة الأولى خوطب بها الحكام بدليل جمع المخاطب، وكون إقامة الحد مما يقوم به الإمام وهذه

الآية خطاب للنبي عليه و آله وأصحابه الصلاة والسلام بدليل الكاف وإفراده وإذا اختلف الخطاب فلا تعطف عليها، فلا يرجع الاستثناء إليهما، وهذا الوجه مما أشار إليه فخر الإسلام بقوله: ألا ترى أنه فوض إلى الأئمة، فإن التفويض كما يصلح قرينة على كونه من تمام الحد كذلك يصلح مرجحاً لامتناع العطف، وما في التلويح أنه لا امتناع في خطاب الجماعة بالكاف المفرد إذا كان حرفاً للخطاب كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2] وغير ذلك ساقط، فإن الكلام في الاستعمال الحقيقي، ولا شك أن الكاف موضوع لإفراد المخاطب بإطباق أهل النحو، كيف ولولاه لم يكن للتثنية والجمع فائدة، وفيما استشهد به يجوز أن يكون قوله من بعد ذلك خطاباً لغير بني إسرائيل على طريقة الالتفات إشعاراً بأنّهم غير قابلين للخطاب، وينبغي أن يخاطب غيرهم بإعلام حالهم، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[3] غير داخل تحت المقول، والمعنى: فقلنا اضربوه ببعض منها فضربوا فحيي، كذلك يحيي الله الموتى يا من صلح للاعتبار والتذكر وعلى هذا فقس، وبعد التنزل لا يضر استعماله في الجمع مجازاً، كما يستعمل ضمير المتكلم مع الغير في الواحد، وههنا لو عطف الاسمية على الطلبية يلزم اختلاف المخاطبين لو أبقى الكاف على الحقيقة، والحمل على المجاز خلاف الأصل، فلا يعطف عليه، ولو تنزل عن هذا أيضاً فلا شك في صلوحه مرجحاً فتدبر، أقول لو منع ذلك أي اختلاف الخطاب العطف على جزء الجملة وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْبَلُوٓاْ﴾ الجزء للاسمية وقع خبراً فيها لمنعه على كلها لكون المخاطب فيها أيضاً جمعاً والتالي باطل اتفاقاً فإنه لابد من العطف على واحد منهما، وفيه نوع خفاء، لأن احتمال جعل الواو للاعتراض قائم على ما جوز بعض النحاة، ثم إن الجملة الطلبية لا يصلح وقوعها خبراً إلا بتأويل القول على المشهور، فالتقدير: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ إلى الآخر مقول فيهم فاجلدوا ولا تقبلوا، وحينئذٍ يجوز أن يكون في الجملة الكبرى الخطاب له، عليه وآله وأصحابه الصلاة والسلام، وفي متعلق الخبر الخطاب للأمة، والمعنى والله أعلم: يا أيها النبي الذين يرمون المحصنات قيل فيهم كذا وكذا، وحينئذٍ لا مانع من عطف الجملة الإسمية على الكبرى لاتحاد الخطاب وأيضاً لا تقبلوا في محل الخبر فلو عطف عليه كان خبراً

---

(١) سورة البقرة الآية: (٧٤).
(٢) سورة البقرة الآية: (٧٣).
(٣) سورة البقرة الآية: (٧٣).

فيلزم تعدد الخطاب في جملة واحدة بخلاف الجملة الكبرى لأنها لا محل لها من الإعراب فلا يلزم من العطف عليها إلا الاختلاف في جملتين وهذا ليس بتلك المثابة فاحفظه ولا تغلط إلا أن يقال حينئذٍ العطف عطف الحاصل من الجملة الأخيرة على الحاصل من الكبرى من غير لحاظ الخطاب على ما جوز صاحب المفتاح في مثل: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق أنه من عطف الحاصل على الحاصل من غير لحاظ الخبرية والإنشائية وإنما لم يجوز العطف على لا تقبلوا من قبيل عطف الحاصل على الحاصل، لأنه إنما يكون في الجمل المنقطعة التعلق، ولا تقبلوا متعلقة بالخبرية فتأمل ولهم رابعاً أنه أي استثناء التائبين منقطع فلا يكون متصلاً مخرجاً لهم عن الفاسقين ولا عن المحكوم عليه بعدم قبول الشهادة، وهذا الوجه مما اختاره صاحب الهداية – رحمه الله تعالى – وذلك لأن في الجملة الأخيرة ذاتاً هي المشار إليهم بأولئك وصفة هي الفاسقون، فلو كان استثناء التائبين متصلاً فإما عن الذات المشار إليها بأولئك وهم الرامون أو عن صفة الفسق واستثناء الذات من الصفة لا يجوز لأن الذات غير داخلة فيها فبطل الثاني ولو كان الاستثناء من الذات أفاد عدم ثبوت الحكم للمستثنى وصار الحاصل: وأولئك هم الفاسقون الخارجون عن طاعة الله تعالى، إلا الرامين الذين تابوا فإنهم ليسوا فاسقين بل مطيعين وهو خلاف الواقع إذ التفسيق يعم الكل من التائب وغيره ولو لم يكونوا فساقاً فمن أي شيء تابوا؟ لكن التائبين يصيرون بعد التوبة صالحين والباقون هم الخالدون فيه لا أن التائبين غير متصفين به أصلاً وبالجملة الاتصال من أولئك أو من عموم الأحوال لا يستقيم إلا بتكلف غير مرضي عند الحذاق لفظاً كما إذا قيل الاستثناء من الأحوال والمعنى أولئك هم الفاسقون في كل وقت إلا وقت التوبة عنه ويأباه لفظ المستثنى إلا بتقدير مستغنى عنه أو معنى كما إذا استثنى عن أولئك بجعل فسقهم كلا فسق فتأمل"[1].

وذكر صاحب شرح المعالم: "المختار- عندنا-: أنّ الاستثناء المذكور عقب الجمل مختص بالجملة الأخيرة. والدليل عليه: أنّ المقتضيَ لثُبُوت الحكم في كل تلك الجمل قائم، وما لأجله تُرِك العمل به في الجملة الواحدة فمقصود في سائر الجمل على الأصل. أمّا بيان الأول: فهو أنّه أخبرَ عن ثبوت الحُكم في كل تلك الجمل، وأخبار الشرع حق وصدق. أمّا بيان الثاني: فهو أن الاستثناء غير مستقل بنفسه؛ فلا بد من تعليقه بجملة واحدة؛ حتى لا يصير لغواً، فإذا علقناه بجملة واحدة – فقد حصل المقصود؛ فتعليقه بسائر الجمل يقتضي مخالفة الدليل من غير حاجة؛ وإنّه لا يجوز"[2].

---

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، ٢٤٧/١-٢٥٠.

(٢) آل تيمية، شرح المعالم في أصول الفقه، تحقيق، أحمد بن إبراهيم بن عباس الزّروي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٣٥٥/١-٣٥٦.

وذكر صاحب الاستدلال: "إذا وردت أشياء معطوفات بعضها على بعض، ثم جاء الاستثناء في آخرها ولم يكن في الكلام نصّ بيان على أن ذلك الاستثناء مردود على بعضها دون بعض، فهل يحمل على جميعها أم على أقرب مذكور منها؟ فمذهب الظاهريّة القائلين بالعموم أنّه مردود على جميعها وهو قول طوائف من المالكية والشافعية والحنابلة. وحجة هؤلاء أن بعضها ليس أولى من بعض، ثم إن هذه المعطوفات ألفاظ جمعت في حكم واحد فلم يكمل بعد أمرها حتى ينقضي الكلام، والاقتصار به على بعض دون آخر هو دعوى مجردة لا دليل عليها. قال الإمام أحمد في بيان قوله – صلى الله عليه وسلم – "لا يُؤمُّ الرجلُ في سُلطانه، ولا يُجلسُ على تكرمته إلا بإذنه"[1] قال: أرجو أن يكون الاستثناء على كله، وقالت الحنفية: يعود إلى الأقرب لا غير؛ لأن الألفاظ التي قد حصلت على عمومها، فواجب ألا ينتقل عنه إلا بنصّ أو إجماع، ولأن ردّه على أقرب ما يليه يقين، وردّه على كل ما قبله شك ويردّ الفريق الأول بأنه ليس شكاً إذا قام الدليل على صحته، بل هو يقين، وأيضاً فظاهر اللفظ ردّه على كل ما قبله وتخصيص الظاهر بلا دليل لا يجوز"[2].

الظاهر - والله أعلم – أن أرجح الأقوال في الاستثناء الوارد بعد جملتين أو أكثر هو قول الجمهور من رجوع الاستثناء إلى جميع ما تقدمه من الجمل ما لم يمنع منه مانع؛ فإن منع مانع؛ فيقدر بقدره؛ لأن الاستثناء عقب الجمل صالح لجميعها فلا تخصص جملة دون أخرى إلا بدليل ، والواو العاطفة بين الجمل تجعل بينهما نوعاً من الاتحاد في الحكم وتجعلها كالجملة الواحدة.

---

(١) محمد بن عيسى بن موسى الضحاك الترمذي، الجامع الكبير – سنن الترمذي، تحقيق، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م، ٣١٣/١.

(٢) هشام قريشة، الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥، ص، ٥٣٤ – ٥٣٥.

القاعدة الثالثة

تقديم المستثنى على المستثنى منه

اتفق النحويّون والأصوليّون، وبعض البلاغيّين، على تقديم المستثنى على المستثنى منه أو صفته، ومنع بعض البلاغيين التقديم وعللوا ذلك بأنّه يؤدي إلى قصر الفعل قبل تمامه، ووقع الخلاف في تقديم حرف الاستثناء أول الكلام، وذهب الكوفيّون من النحاة إلى إجازة تقديمه في أول الكلام بشرط أن يسبق بحرف نفي، وذهب البصريّون إلى منع المسألة مطلقاً سواء تقدم حرف نفي أم لم يتقدم. واختلف الأصوليون في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، فقال الجمهور: بالجواز، وخالف البعض فقالوا: لا يجوز.

وجاء في الاستثناء عند الأصوليين، لتقديم المستثنى على المستثنى منه ثلاث صور:

الأولى: أن يتقدم على المستثنى منه فقط ، كقولك: "قام إلا زيداً القوم" أو على صفة المستثنى منه نحو: قام القوم إلا زيداً العقلاء".

الثانية: أن يتقدم على المستثنى منه وما ينسب إليه، بأن يتقدم في أول الكلام نحو: "إلا زيداً قام القوم" تقدم المستثنى هنا على المستثنى منه وهو "القوم" وعلى ما ينسب إليه وهو "قام".

الثالثة: أن يتوسط المستثنى بين جزأي كلام متقدماً على المستثنى منه والعامل فيه، نحو قولك: "القوم إلا زيداً جاءوا" ونحو "القوم إلا زيداً في الدار"[١].

الصورة الأولى: - تقديم المستثنى على المستثنى منه، أوصفته - ذكرها أبو حيان الأندلسي حيث قال: "ويجوز أن يتوسط المستثنى بين المستثنى منه، والمنسوب إليه بالحكم سواء أكان مسنداً إليه الحكم أمْ واقعاً على المستثنى منه؛ نحو: قامَ إلا زيداً القوم، والقوم إلا زيداً ذاهبون، وفي الدار إلا عمراً أصحابك؛ وهاهنا إلا زيداً قومك، وأينَ إلا زيداً قومك وكيف إلا زيداً قومك، ومثاله واقعاً على المستثنى منه: ضربتُ إلا زيداً القوم" [٢].

وذكر ابن مالك حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه إذا كان الكلام غير موجب بقوله:

وغَيْرُ نَصْبٍ سَابقٍ في النّفْيِ قَدْ يَأتي، ولكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجَباً أو غير مَوجَب فإن كان موجباً وجب نصْبُ المستثنى، نحو "قام إلا زيداً القومُ" وإن كان غير مُوجَب فالمختار نصْبُهُ، فتقول: "ما قام إلا زيداً القومُ"[٣].

---

(١) الاستثناء عند الأصوليين، ص٢٧٧.

(٢) ارتشاف الضرب، ٤٥٤/٢.

(٣) شرح ابن عقيل، ٥٤٦/١-٥٤٧.

ومما جاء في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه قول صاحب شرح المفصل: " إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه مذهبان:
أحدهما: مذهب سيبويه، وهو اختيار أبي العباس المبرد، أن تُبدله مما قبلَه، لأن الاعتبار بتقديم المبدلَ منه، وهو الاسم، ولا تكترث للصفة، لأنها فضلةٌ.
الثاني: أن تنصبه على الاستثناء، وهو اختيار أبي عثمان المازن. وذلك أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإذا كان كالشيء الواحد، كان تقديمه على الصفة بمنزلة تقديمه على الموصوف. فكما يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة. ومما يدلّ أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ [1]. ألا ترى أنه أدخل الفاء في الخبر ههنا لوصفك إياه بـ "الذي"، كما تدخل إذا كان المخبرُ عنه الذي، وكان موصولاً بالفعل أو ما يجري مجرى الفعل من ظرفٍ، أو جارّ ومجرورٍ. مثال ذلك قولك: "ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ. فقولك: "خير من زيد، وصف لـ "أحد"، المستثنى منه، و "الأبُ" هو المستثنى، وقد تقدم على الصفة، وأبدلته منه. وإن شئت نصبت، وقلت: "إلا أباك". وتقول: "ما مررت بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيد ". فقولك: "خير من زيد"، نعت "أحد" و "عمرو" مخفوض لأنه بدلٌ منه، وإن شئت نصبت على الاستثناء"[2].
وإن قدمته على صفة المستثنى منه، جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير، إلا أن الوصف يقوى ويحسن في حال التقدم على صفة المستثنى منه، وسبب ذلك الفصل بين الموصوف وصفته بالاستثناء والفصل بينهما قبيح، فضعف النصب وقوى الرفع على الصفة.
التقديم عند البلاغيين: يرى البلاغيون أنه لا مانع من هذا التقديم لوضوح المراد وزوال اللبس بمعرفة المقصور عليه، والمقصور عليه في طريق النفي والاستثناء هو المستثنى أي: الواقع بعد أداة الاستثناء، سواء تقدم أو تأخر، ومنع بعض البلاغيين التقديم في الفعل، وعللوا بأنه يؤدي إلى قصر الفعل وذكر صاحب علم المعاني قول السيد الحميري يمدح بني هاشم:

لو خُيّرَ المِنْبَرُ فِرْسَانهُ ما اخْتارَ إلا مِنْكُمُ فارِساً[3]

تجده قصر اختيار الفارس على كونه منهم، وهذا يعني أنهم جميعاً فرسان وأن المنبر لا يتجه إلا إليهم حين يتاح له أنْ يختار فارسه، ولو قال الشاعر: ما اختار منكم إلا فارساً، لتغير المعنى، إذ يصبح المراد: قصر اختيار المنبر منهم على

---

(١) سورة الجمعة الآية: (٨).
(٢) شرح المفصل، ٧٦/٢ – ٧٧.
(٣) الديوان، ص١٢٥.

الفارس دون غيره فهم ليسوا جميعاً فرساناً. وتلاحظ في البيت تقديم "إلا" وما وليها على المفعول "فارساً" وهو جزء من المقصور إذ المراد قصر اختيار المنبر فارسه عليهم دون غيرهم، وهذا التقديم، قد منعه بعض البلاغيين، وقالوا: إنه يؤدي إلى قصر الفعل قبل تمامه، وذهب البعض إلى أنّه كلامان وليس كلاماً واحداً، فالمفعول المؤخر، مفعول لفعل محذوف دلّ عليه المذكور، والمعنى: ما اختار إلا منكم. اختار فارساً"[1].

والراجح من أقوال البلاغيين التقديم مطلقاً من غير تصريح بالمستثنى منه، وإن كان هذا التقديم قليلاً في التعبيرات الجيدة، وحجتهم أن أداة الاستثناء لا يخرج بها إلا شيء واحد هو ما يليها، فلا يقع لبس فيما بعدها، فإذا قلت: ما ضرب إلا محمدٌ زيداً، لا يتوهم أنّ محمداً هو المستثنى وهو المقصور عليه وهذا هو أولى بالقبول لوروده في التعبيرات الجيدة، وطالما قد عرف موضع المقصور عليه وحده إذ هو دائماً الواقع بعد أداة الاستثناء، فلا ضير بعدئذٍ أنْ تتقدم به الأداة أو تتأخر، ولا مانع من أنْ يتأخر جزء من المقصور عن المقصور عليه، لأن الأخير قد حدد وعين موطنه، والمهم ألا تتخلى أداة الاستثناء عن المستثنى وألا تتزحزح عنه.

قال القرافي: "اتفق النحويون على جواز تقديم الاستثناء على المستثنى منه وعلى صفته، نحو: "قام القوم إلا زيداً العقلاء"، فقدمت الاستثناء على العقلاء وهو صفة القوم"[2].

ومن خلال ما سبق يبدو للدارس – والله أعلم – أن الصورة الأولى وهي: تقديم المستثنى على المستثنى منه، أو صفته فقط. فقد اتفق العلماء من النحويين والأصوليين وبعض البلاغيين، على جواز هذه الصورة، ولا يشترط في الاستثناء تأخير المستثنى عن المستثنى منه في اللفظ، فيجوز تقديمه عند الكل.

الثانية: أن يتقدم على المستثنى منه وما ينسب إليه، بأن يتقدم في أول الكلام نحو: "إلا زيداً قام القوم" تقدم المستثنى هنا على المستثنى منه وهو "القوم" وعلى ما ينسب إليه وهو "قام". وذكر ذلك صاحب القواعد حيث قال: "لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام، كقولك: إلا زيداً قام القومُ، كحرف العطف إذ معنى "إلا زيداً" "لا زيداً". واختاره الكوفيون: والزجاج. ولو تقدمه حرف نفي: فالمنع أيضاً باقٍ، كقولك: "ما إلا زيداً في الدار أحد"، بخلاف ما لو كان النافي فعلاً فإنه يجوز كقولك: " ليس إلا زيداً فيها أحد" وكذلك: "لم يكن إلا زيداً فيها أحد". ويتعلق بذلك: إذا قال المقر: ليس له عليّ عشرة إلا خمسة".

وفي المسألة قولان

---

(١) علم المعاني، ص٣١٢.

(٢) الاستغناء في الاستثناء، ص١٣١.

أحدهما: لا يلزمه شيء، لتخبط اللفظ [١].
الثاني: يلزمه – وهو الصحيح – يلزمه ما أثبته وهي الخمسة، لأن التقدير: "ليس له عشرة لكن خمسة". ولأنه استثنى من نفي، فيكون إثباتاً"[٢].
وذكر القرافي قوله في هذه الصورة: "إن قلت: "أين إلا زيداً أخوتك قيام" ؟ لم يجز؟ لأن العامل في زيد "قيام"، وقد تأخر عنه، فلم يجز ذلك، فإن نصبت قياماً جاز لك، لأنه يكون العامل في الاستثناء أين ولم يتقدم عليه. **فائدة:** "لا يجوز أن يتقدم الاستثناء على ناصبه؛ لأنه ليس بمفعول صحيح فيجوز فيه ما جاء في المفعول. ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قوي بإلا، ولا يجوز أن يتقدم على إلا؛ لأن إلا قد صارت حرفاً من الحروف النواصب". وحروف النصب لا يتقدم عليها معمولها في باب أن وأخواتها. وباب الأفعال ونواصبها"[٣].
وفصّل ابن الأنباري أقوال النحاة حيث قال:
"ذهب الكوفيّون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: "إلّا طَعامكَ ما أكل زيدٌ" نص عليه الكسائي؛ وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع. وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك.
أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديمه أنّ العرب قد استعملته مقدّماً: قال الشاعر:

خلا أنّ العِتَاقَ من المطَايا حسَينَ بِهِ فهُنَّ إليه شوسُ [٤]

وقال الآخر:

وبلدةٍ ليس بها طُوريُّ ولا خَلا الجنِّ بِهَا إنسِيُّ [٥]

---

(١) قال ابن السراج: "فإذا نصب فيكون قد نطق بكلام غير عربي، فيلغو". وتخبيط اللفظ هنا لأنه ليس من عادة العرب، إذا أراد أحدهم أن ينفي عن نفسه خمسة أن يقول مثل ذلك.
(٢) أبو الحسن علي بن محمد البعلي الحنبلي، القواعد، تحقيق، ناصر بن عثمان الغامدي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٩٦٠/٢ – ٩٦٢.
(٣) الاستغناء في الاستثناء، ص ١٣٤ – ١٣٥.
(٤) اللغة: العتاق: جمع عتيق وهو الكريم الأصيل. حسَين به أو حسِين به: أيقن. الشوس: جمع أشوس وهو الناظر بمؤخر عينه من الغيظ والتكبر.
المعنى: حتى الكريمات الأصيلات من الدوابّ قد أيقنت وأحسّت به، فنظرت إليه بمؤخر عيونها غيظاً منه، أو تكبراً عليه.
الشاهد فيه قوله: "خلا" حيث تقدم المستثنى في أول الكلام، وهذا دليل على جواز تقديم المستثنى قبل جملة الكلام. شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق، نوري حمودي القيسي، طبعة المعارف – بغداد، ١٩٦٧م، ص٩٦
(٥) اللغة: ليس بها طوريّ: أي ليس بها أحد، أو ليس بها غريب.
المعنى: هذه بلدة ليس فيها أحد سوى الجنّ.
الشاهد فيه قوله: "ولا خلا الجنّ بها إنسيّ" حيث قدم المستثنى قبل جملة الكلام، والأصل ولابها إنسيّ خلا الجن.

قالوا: ولا يجوز أن يقال إنّ الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم: "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ"، والمعنى واحد، فلما جاز البدل لم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه"، لأنا نقول: لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم.

قال الكميت:

فَمالِيَ إلّا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالِيَ إلّا مشْعبَ الحقّ مَشعبُ (١).

فقدم المستثنى على المستثنى منه، وهو مسبوق بغير النفي فلذلك وجب نصبه وامتنع جعل المستثنى بدلاً؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع وكان الوجه فيه النصب على الاستثناء وهو المختار على أصل الباب عند البصريين، وأجاز الكوفيّون والبغداديون البدل، والأصل في البيت السابق مالي شيعة إلا آل أحمد، ومالي مشعب إلا مشعب الحق، ويجعل ما بعده بدلاً منه وذلك قليلٌ، نحو قوله:

رأتْ إخْوتي بَعْدَ الولاءِ تتابعوا فلَمْ يَبْقَ إلا واحدٌ مِنْهمُ شُفْرُ (٢).

رُوي برفع واحد (٣).

وقال الآخر:

النّاسُ ألْبٌ عليْنا فيكَ ليس لنا إلاّ السُّيوفَ وأطراف القَنَا وَزَرُ (٤).

وعلل البصريون على ما ذكر جاء شاذاً في ضرورة الشعر فلا يقاس عليه غيره.

---

(١) اللغة: آل أحمد: أي أتباع النبي – صلى الله عليه وسلم – الشيعة: الأتباع والأنصار. مذهب: طريق.
المعنى: يقول ليس لي من أنصار إلّا أتباع محمد – صلى الله عليه وسلم – وليس لي من طريق إلّا طريقهم لأنه قويم وصحيح. الشاهد فيه قوله: "آل" وقوله "مشعَب" حيث تقدم المستثنى على المستثنى منه، فنصبه، وهذا هو الوجه. ويروى "مذهب" مكان "مشعب". شرح هامشيات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق، داود سلّوم – نوري حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٥٠.

(٢) البيت بلا نسبة ويروى صدره: رأت إخوتي بعد الجميع تتابعوا .. ..
والشاهد فيه قوله: " فلم يبق إلا واحد منهم شفر" حيث قدم المستثنى على المستثنى منه "شفر" ورفع المستثنى على تفريغ العامل وهو ضعيف والأقوى نصبه.

(٣) أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، المقرّب، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١،١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص٢٣٦.

(٤) اللغة: أَلَبَ إليه القوم: أتوه من كل جانب. القنا: الرّماح. الوزر: الملجأ.
المعنى: اجتمع النّاس ضدّنا بسببك وليس لنا ملجأ يحمينا منهم سوى السيوف والرماح.
الشاهد فيه قوله: "إلا السيوف وزر" حيث قدّم المستثنى على المستثنى منه، ولو جاء بالكلام حسب المعتاد لقال: "ليس لنا وزر إلا السيوف" عندئذٍ يصح نصب "السيوف" على الاستثناء، أو رفعها بدلاً من اسم "ليس". ديوان حسّان بن ثابت، ص١٢٠.

وقال أكثر العلماء من النحاة والأصوليين أنه لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام إلا شاذاً، وذلك في ضرورة الشعر، وقال الزجاج ومن تبعه من الكوفيين أن تقديم المستثنى في أول الكلام جائز.

أمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز، لأنّها حرف نفي يليها الاسمُ والفعلُ كحرف الاستفهام، وكما أنّه لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها. ومنهم من تمسك بأن قال: إنّما قلنا ذلك لأنّ الاستثناء يضارع البدل ألا ترى أنّك تقول: "ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ، وإلّا زيداً"، والمعنى واحد، فلمّا جارى الاستثناء البدلَ امتنع تقديمه كما يمتنع تقديمُ البدلِ على المبدلِ منه، وما ذكروه على هذا فنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم.

أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا احتجاجهم بقول الشاعر:

خلا أنّ العتاق منَ المطايا

فنقول: لا نسلم هاهنا أنّ الاستثناء وقع في أول الكلام، فإنّ هذا الشعر لأبي زُبيدٍ، وقبل هذا:

إلى أن عرّسُوا وأغبّ مِنْهُم قَرِيباً ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

خلا أنّ العتاق من المطَايَا حسِين به فهنّ إليه شوسُ

وأمّا قول الآخر:

وبلدة ليس بها طوريّ ولا خلا الجنّ بها إنسيٌّ

فتقديره: وبلدة ليس بها طوريٌّ ولا إنسيٌّ خلا الجن، فحذف "إنسيّاً" فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسيرٌ لما أضمره، وقيل: تقديره، ولا بها إنسيّ خلا الجنّ؛ فـ "بها" مقدرة بعد "لا" وتقديم الاستثناء فيه للضرورة؛ فلا يكون فيه حجة"[1].

وقال العكبري: "لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه كقولك: إلّا زيداً قامَ القومُ. وقال بعض الكوفيين يجوز ذلك.

وجهُ القول الأول: من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ حرف الاستثناء أتى به وصلةً للفعل، وتقويةً له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصل كواوِ "مع" فإنك لوقلتَ: وزيداً قمتُ لم يجُزْ.

الثاني: أنّ المستثنى يكون بدلاً من المستثنى منه، والبدل لا يتقدّم على المبدل منه، كذلك ههنا.

الثالث: أنه يلزم من التقديم عملُ ما بعد إلا فيما قبلها، وذلك غيرُ جائزٍ، و يدل على

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/ ٢٥٥-٢٥٧.

أنّ الاستثناء إخراج بعض الجملة، كما أنّ النّفيَ كذلك، وكما لا يجوز في النفي كذلك لا يجوز فيما هو في معناه"[١].

وجاء في ائتلاف النصرة قول البصريين: "لا يجوز ذلك؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي، ويليه الاسم والفعل كحرف الاستفهام"[٢].

وجاء في الأشباه والنظائر: "قيل: بالجواز. وقيل: بالمنع. قال أبو حيّان: وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى. فمن قال: إنّه ما تقدّم من فعلٍ أو شبهه منعه. ومن قال: إنّه "إلّا"، أو نحوه، جوّزه" [٣].

وجاء في همع الهوامع: "الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفياً فلا يقال: إلا زيداً قام القوم، ولا إلا زيداً ما أكل أحد طعاماً، ولا ما إلا زيداً قام القوم، لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن إلا مشبّهة بـ "لا" العاطفة، وواو "مع" وهما لا يتقدمان"[٤].

قال الرضي بعد أن ذكر قول الكوفيين السابق: "والأولى مذهب البصريين، لعدم سماع مثل هذا، ويمنعه القياس أيضاً، وذلك لأن المستثنى أُخرِج من المستثنى منه في الحقيقة أوّلاً، ثمّ نسِب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً، لأن الظاهر أنك أخرجت زيداً من المجيء في قولك: "جاءني القوم إلا زيداً"، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرَج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً، لكنه جوّز، لكثرة استعماله، تقدّمه على أحدهما، نحو: "جاءني إلا زيداً القوم"، "والقوم إلا زيداً إخوتك"، ولم يجز تقدّمه عليهما معاً. وفي المفرّغ الذي ليس فيه إلا الحكم، لم يجز تقدّمه عليه"[٥].

وقال صاحب أصول الفقه: "ويجوز تقديمه عندهم كقوله – عليه السلام -: "إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين"، متفق عليه[٦].

---

(١) أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان؛ ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م، ص ٤٠٦ – ٤٠٧.

(٢) عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ، ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبَصرة، تحقيق، طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص١٧٥ – ١٧٦.

(٣) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٥م، ٣٥٠/٣.

(٤) همع الهوامع، ١٩٤/٢.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب، ١١٨/٢.

(٦) وتمامه: "فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها". أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم في صحيحه ١٢٧٠ عن أبي موسى مرفوعاً، أصول الفقه، ابن مفلح الحنبلي، ٩١١/٣.

والراجح في الصورة الثانية وهي تقديم المستثنى على جميع أجزاء الكلام، بأن يتقدم على المستثنى منه وما ينسب إليه، أنه لا يجوز، لأنه ليس بمفعول صحيح، فيجوز فيه ما جاز في المفعول، وهذه الصورة لا تجوز إلا شاذاً، وذلك في ضرورة الشعر، وبهذا القول قال أكثر العلماء من الأصوليين والنحاة.

الثالثة: أن يتوسط المستثنى بين جزأي كلام متقدماً على المستثنى منه والعامل فيه، نحو قولك: "القوم إلا زيداً جاءوا"، ونحو "القوم إلا زيداً في الدار".

فأما إذا تقدم على المستثنى منه وعلى العامل، وتوسط بين جزأي الكلام، ففي ذلك مذاهب:

أحدها: الجواز على الإطلاق كان العاملُ متصرّفاً أو غير متصرف.

وصحح هذا القول بعض المغاربة لوروده قال:

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطل

فالاستثناء من ضمير "باطل" و "باطل" عامل في ذلك الضمير.

الثاني: المنع على الإطلاق. فلا يقال: القوم إلا زيداً قاموا، ولا القوم إلا زيداً قائمون ولا القوم إلا زيداً في الدار تشبيهاً بالمفعول معه، وهذا مذهب من يرى العامل في المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه.

الثالث: التفصيل بين أن يكون متصرّفاً فيجوز؛ نحو: القوم إلا زيداً جاءَ، أو غير متصرف، فلا يجوز؛ نحو: القوم إلا زيداً في الدار، وهو مذهب الأخفش، وهو الذي نختاره؛ إذ وردَ به السماع، ويحتاج جواز: القوم إلا زيداً في الدار إلى سماع، ولا خلاف في جواز، قامَ إلا زيداً القومُ. وفي "البسيط": وقع الإجماع على جواز تقديمه على أحد جزأي الجملة من فاعل أو مفعول، وإذا عطفتَ على المستثنى المقدم المنصوب اسماً نصبته؛ نحو: قام إلا زيداً وعمراً القوم، ولا يجوز غير النصب فإن أخرت المعطوف بعد المستثنى منه، فالمختار النصب؛ نحو: قام إلا زيداً القوم وعمراً، ويجوز أن يُرفع حملاً على المعنى، فتقول: قام إلا زيداً القوم وعمرو؛ لأن معنى الاستثناء لم يَقُمْ زيدٌ"[1].

وهذا ما عليه الأخفش وصححه أبو حيان، لأن السماع إنما ورد بالتقديم في المتصرف فيقصر عليه ولا يقدّم على غيره إلا بثبْتٍ من العرب.

وجاء في علم أصول الفقه المقارن: "يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه إذا كان متصلاً به، فيجوز أن تقول: "ما جاءني إلا أخاك من أحد"، و " قام إلا زيداً القوم"، و"القوم إلا زيداً ذاهبون"، و "في الدار إلا زيداً أصحابك" و"ضربت إلا زيداً القوم"[2].

---

(١) ارتشاف الضرب، ٤٥٤/٢- ٤٥٥.

(٢) المهذّب في علم أصول الفقه المقارن، ١٦٧٥/٤.

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وعلى العامل، ففي ذلك مذاهب: الأول: أنه يجوز مطلقاً سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفاً، كقولك: "إخوتك إلا علياً زاروني أمس"، أو جامداً نحو: "أصدقاؤك إلا خالداً عسى أن يفلحوا". الثاني: لا يجوز تقديم المستثنى في هذه الصورة مطلقاً. الثالث: يجوز إذا كان العامل متصرفاً، ويمتنع إذا كان العامل جامداً وهو الراجح[1].

ومن خلال ما سبق يبدو للباحث أنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز عند النحاة والأصوليين والبلاغيين، ووقع الخلاف في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، والظاهر متفق على عدم جوازه و مِن الأدلة المسموعة التي استدل بها المجوزون للمسألة؛ أن أداة الاستثناء المتقدّمة في الأبيات هي "خلا" ومعلوم الخلاف فيها بين النحويين: أفعل هي أم حرف؟ وقد أنكر سيبويه وأكثر البصريين حرفية "خلا"، وقالوا إنّها فعل بمعنى المفارقة والمجاوزة، وقد ضُمنت معنى الاستثناء. وعلى ذلك فلا مانع من تقدّمها مادامت فعلاً. أما حرف الاستثناء فالراجح أنه لا يجوز أن يتقدم على المستثنى في أول الكلام؛ لأنه ليس بمفعول صحيح فيجوز فيه ما جاز في المفعول، ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قوي بـ "إلا".

وفصّل صاحب القواعد بقوله: "إنه لا يجوز تقديم المستثنى في أول الكلام، كقولك: إلا زيداً قام القوم، كحرف العطف، إذ معنى "إلا زيداً" "لا زيداً" واختاره الكوفيّون والزجاج. ولو تقدمه حرف نفي: فالمنع أيضاً باقٍ، كقولك: "ما إلا زيداً في الدار أحد" بخلاف ما لو كان النافي فعلاً فإنّه يجوز كقولك: "ليس إلا زيداً فيها أحد" وكذلك: "لم يكن إلا زيداً فيها أحد". ويتعلق بذلك: إذا قال المقر: "ليس له علي عشرةٌ إلا خمسة". وفي المسألة قولان: أحدهما: لا يلزمه شيء لتخبط اللفظ.

الثاني: يلزمه – ما أثبته وهي الخمسة، لأنّ التقدير: "ليس له عشرة لكن خمسة".

ولأنه استثنى من نفي فيكون إثباتاً. وأمّا إذا توسط المستثنى بين المستثنى منه، والمنسوب إليه الحكم: فيجوز[2] كقولك: "قام إلا زيداً القوم، والقوم إلا زيداً ذاهبون" نعم إذا تقدم على المستثنى منه وعلى العامل ففي ذلك مذاهب[3]:

---

(١) أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن عباس الحنبلي المعروف بابن اللحام، القواعد، تحقيق، ناصر ابن عثمان بن عمير الغامدي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٩٦٢/٢.

(٢) هذه هي الصورة الثانية من صور تقديم المستثنى على المستثنى منه، و قد اتفق على جوازها النحاة والأصوليون، وهي التي عناها أكثر العلماء بقولهم: يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه.

(٣) الأول: أنّه يجوز مطلقاً سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفاً، كقولك: "إخوتك إلا علياً زاروني أمس"، أو جامداً نحو: "أصدقاؤك إلا خالداً عسى أن يفلحوا".
الثاني: لا يجوز تقديم المستثنى في هذه الصورة مطلقاً.
الثالث: يجوز إذا كان العامل متصرفاً، ويمتنع إذا كان العامل جامداً وهو الراجح.

وهو مختار أبي حيّان. إذا كان العامل متصرفاً كقولك: "القوم إلا زيداً جاؤوا" فيجوز، وإن كان غير متصرف نحو: "الرجال إلا عمراً في الدار" فلا يجوز"[1].
والراجح في الصورة الثالثة وهي: أن يتوسط المستثنى بين جزئي كلام متقدماً على المستثنى منه والعامل فيه، جواز ذلك لورود السماع.
الصورة الراجحة مما ذكر هي:
تقديم المستثنى على المستثنى منه، أو صفته فقط. فقد اتفق العلماء من الأصوليين والنحويين، وبعض البلاغيين على جوازها، ولا يشترط في الاستثناء تأخير المستثنى عن المستثنى منه في اللفظ فيجوز تقديمه، و تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل المتصرف جائز لوروده سماعاً، فكذلك يجوز فيما إذا كان العامل غير متصرف بجامع أن كلاً منهما عامل في المستثنى.

(١) القواعد ٢/٩٦٠-٩٦٣.

المبحث الثالث

الاستثناء من الأمور غير المنطوق بها

الاستثناء إما أن يرد على أمر ملفوظ به في الكلام، ويسمى هذا الاستثناء من الأمور المنطوق بها، وهي قسمان:

الأول: الاستثناء من الأحكام، فكل استثناء يرجع إلى الأفعال المنطوق بها، وإلى ما كان في معنى الأفعال، وهو اسم الفاعل والمفعول المنطوق بهما. الثاني: الاستثناء من الصفات وضابطه: أنّك تذكر موصوفاً بصفة ثم تستثني نوعاً من تلك الصفة أو متعلقاً، أو تستثنيها بجملتها عن موصوفها.

وإما أن يرد على أمر غير ملفوظ به في الكلام، ويسمى هذا الاستثناء من الأمور التي لم ينطق بها وهي ثمانية أقسام:

الأول: الاستثناء من الأسباب:

الاستثناء من الأسباب وذكر القرافي منه في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾[1] الاستثناء في هذه الآية واقع في الأسباب؛ لأن الباء في المستثنى للسببية، وتقدير الكلام: "وما هم بضارين بالسحر من أحد بسبب من الأسباب إلا بإذن الله" أي: إلا بقدرة الله تعالى وإرادته، فهذا هو السبب الذي إذا تيسر حصل الضرر بالسحر، وإلا فلا يحصل أصلاً "[2].

وفي هذه الآية الاستثناء متصلاً؛ لأنه من الجنس، فإنّ المتقدم قبل الأداة عدم الضرر وما بعدها الضر إذا حصل السبب. و "بإذن الله" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء في به، أي مقروناً بإذن الله، أو من الضمير في ضارّين، أو من أحد، ولفظ الجلالة "الله" مضاف إليه.

وجاء في اللباب في تأويل الإذن: "الإذن حقيقة في الأمر والله لا يأمر بالسحر، أنه – تعالى – أراد عيبهم وذمهم عليه، ولو كان قد أمرهم به لما جاز أن يذمهم عليه، فلا بد من التأويل وفيه وجوه:

أحدها: قال الحسن: المراد منه التّخْلية يعني الساحر إذا سحر إنساناً، فإن شاء الله منعه منه، وإن شاء خلّى بينه وبين ضرر السحر.

---

(١) سورة البقرة الآية: (١٠٢).

(٢) الاستغناء في الاستثناء، ص٤٩٣.

وثانيها: قال الأصم: المراد: "إلا بعلم الله"، وإنما سمي الأذان أذاناً، لأنه إعلام للناس بدخول وقت الصلاة، وسمي الإيذان إيذاناً؛ لأنه بالحاسة به تدرك الإذن، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [1]. أي: إعلام، وقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [2] معناه: فاعلموا، وقوله: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [3] يعني: أعلمتكم.

وثالثها: أن الضرر الحاصل عند فعل السحر إنما يحصل بخلق الله، وإيجاده وإبداعه، وما كان كذلك فإنه يصح أن يضاف إلى إذن الله – تعالى – كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [4]

ورابعها: أن يكون المراد بالإذن الأمر، وهذا الوجه لا يليق إلا بأن يُفسّر التفريق بين المرء وزوجه بأن يصير كافراً، والكفر يقتضي التفريق، فإن هذا حكم شرعي، وذلك لا يكون إلا بأمر الله تعالى"[5].

(٢) الاستثناء من الشروط التي لم يسبق لها ذكر في الكلام

ويعلم ذلك من الأسباب، بأن ما يذكر بعد "إلا" لا يلزم من وجوده الوجود، وما يذكر بعد "إلا" في الأسباب يلزم وجوده الوجود.

وهاتان الخصيصتان هما: خصيصة السبب، والشرط، فبإحداهما يعرف السبب وبالأخرى يعرف الشرط. كما أن المانع يعرف بأنه يلزم من وجوده العدم، فهو والسبب إذا وقعا في الاستثناء يتميز المانع على السبب بأن ما بعد "إلا" من الأحكام في السبب يكون وجوداً، وما بعد إلا من الأحكام في المانع يكون عدماً[6].

وزاد عليه صاحب الاستثناء عند الأصوليين من الأحاديث الواردة:

---

(١) سورة التوبة الآية: (٣).
(٢) سورة البقرة الآية: (٢٧٩).
(٣) سورة الأنبياء الآية: (١٠٩).
(٤) سورة النحل الآية: (٤٠).
(٥) عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود- محمد المتولي الدسوقي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩١م، ٣٥٢/٢.
(٦) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٢٠.

كقوله صلى الله عليه وسلم: "لا نكاح إلا بوليّ"[1]؛ المعنى – والله أعلم -: لا نكاح صحيح بشرط من الشروط إلا بشرط الولي، ولا يلزم أن يكون النكاح صحيحاً بمجرد وجوده؛ لأن الشرط لا يلزم من وجوده المشروط؛ بل يلزم لوجود المشروط وجود الشرط. وقوله صلى الله عليه وسلم-: "لا صلاة إلا بطهور"، وقوله: "لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل" من استثناء الشروط أيضاً والتقدير فيها كالذي في قبلها[2].

فهذه الصور كلها ما يلزم من وجود ما ذكر فيها بعد "إلا" ثبوت، فلا يلزم صحة الصلاة عند الطهور، ولا صحة النكاح عند الولي، ولا وقوع البيع عند التماثل، والاستثناء من غير الجنس، وإنما سيق ذلك لبيان اشتراط الطهور في الصلاة والولي في النكاح والتماثل في البيع، وهو استثناء من الشروط.

(٣) الاستثناء من المانع

المانع معنى معلوم محدد يمنع وجود الحكم، أو تحقيق السبب، وحقيقته أنه يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم. نحو قولك: ما تسقط الزكاة إلا بالدين ولا يمنع الميراث إلا بالقتل أو الرق أو الكفر، ولا تسقط الصلاة على المرأة إلا بالحيض. فجميع هذه المثل حكمنا بعد "إلا" بالعدم لأجل وجود ما ذكر من الأوصاف بعد "إلا" فإن التقدير: لا تسقط الزكاة إلا بالدين، معناه: "تسقط"، ولا يمتنع الميراث إلا بالقتل، أي: "يمتنع". ولا تسقط الصلاة إلا بالحيض، معناه: "تسقط". فتذكر بعد إلا وجود السبب ووجود الشرط ووجود المانع. وجود الثلاثة يذكر، وتقديم النفي قبل إلا، هذه أمور مشتركة في الثلاثة: غير أنّك في السبب تقضي بعد إلا بالموجود، وبعد إلا تقضي في المانع بالعدم، وبعد الشروط بعد إلا بشيء. فكل واحد من الثلاث خصوص لا يفارقه وبه يعرف إذا ورد في الكلام في الاستثناء وغيره"[3].

هذه الأمثلة كلها من استثناء الموانع، وتقدير الكلام في المثال الأول: ما تسقط الزكاة بمانع من الموانع إلا بمانع الدين، أي تسقط فريضة الزكاة بالدين، والتقدير في لا يمنع الميراث إلا بالقتل، أي لا يمنع الميراث بمانع من الموانع إلا بالقتل، وقس سائر الأمثلة عليه.

الفرق بين الاستثناء من الأسباب، والشرط، والموانع، ذكره صاحب الاستثناء عند الأصوليين بقوله:

---

(١) أخرجه أبو داود (٦٣٥/١) كتاب النكاح: باب في الولي، حديث (٢٠٨٥) والترمذي (٤٠٧/٣) باب النكاح: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث (١١٠١).

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص٣٥٨.

(٣) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٢١.

"تشترك هذه الثلاثة في الوجود بعد "إلا"، فكل واحد منها يذكر له وجود بعدها، وتشترك أيضاً في أن النفي يتقدم على "إلا" التي دخلت على كل واحد منها. والفرق بين الاستثناء من كل هذه الأمور الثلاثة ما يلي:

١- المذكور بعد "إلا" في الاستثناء من الأسباب يلزم من وجوده الوجود، كقولك: "لا عقوبة إلا بجناية" يترتب على حدوث الجناية وقوع العقوبة.

٢- المذكور بعد "إلا" في الاستثناء من الشرط لا يلزم من وجوده الوجود كقوله – صلى الله عليه وسلم - : " لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"[١] قراءة الفاتحة شرط في صحة الصلاة، ولكن لا يلزم من قراءة الفاتحة صحة الصلاة.

٣- المذكور بعد "إلا" في الاستثناء من الموانع يلزم من وجوده العدم كالمثال المتقدم: "لا تسقط الصلاة عن المرأة إلا بالحيض"، بوجود الحيض تمتنع الصلاة فتسقط فرضيتها عن المرأة"[٢].

(٤) الاستثناء من الأحوال

وضابط هذا أن تقع بعد إلا حالة وما يمكن أن تكون حالة، فيعلم أن الاستثناء وقع من الأحوال من غير منطوق.

جاء في البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٣] "إلا خائفين" نصب على الحال، وهو استثناء مفرّغ من الأحوال، وقرأ أبي: "إلا خُيّفاً" وهو جمعُ: خائف، كنائم ونُوّم، ولم يجعلها فاصلة فلذلك جُمعت جمع التكسير، وأبدل الواو ياء، إذ الأصل: خُوّف، وذلك جائز، كقولهم في صُوّم: صيّم. وخوفُهُم: هو ما يلحقهم مِن الصّغَار والذّلّ والجزية – أو مِن أن يبطش بهم المؤمنون، أو في المحاكمة وهي تتضمن الخوف أو ضرباً موجعاً؛ لأن النصارى لا يدخلون بيت المقدس إلا خائفين من الضرب، أقوال. والظاهر أن المعنى: أولئك ما ينبغي لهم أن يدخلوا مساجدَ الله إلا وهم خائفون مِن الله، وجِلون من عقابه، فكيف لهم أن يلتبسوا بمنعها من ذكر الله والسعي في تخريبها، إذ هي بيوتٌ أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، يسبح له فيها بالغدو والآصال، وما هذه

---

(١) متفق عليه بلفظ "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"، وعند الدار قطني: "لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد". انظر: صحيح البخاري في الصلاة – باب " وجوب القراءة للإمام والمأموم"، ومسلم في الصلاة – باب، "وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة".

(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص٣٥٩.

(٣) سورة البقرة الآية: (١١٤).

سبيله ينبغي أن يُعظم بذكر الله فيه، ويسعى في عمارته، ولا يدخله الإنسان إلا وجلاً خائفاً، إذ هو بيت الله الذي أمر بالمثول فيه بين يديه للعبادة" [1].

فهذا استثناء متصل من الأحوال من غير منطوق، أي: لا يدخلونها في حالة من الحالات إلا في حالة الخوف، و "خائفين" حال منصوبة من فاعل يدخلوها، وعلامة نصبة الياء.

وجاء في روح المعاني في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [2] إلا أن تتقوا على صيغة الخطاب بطريق الغيبة في استثناء مفرغ من أعم الأحوال والعامل فيه فعل النهي معتبراً فيه الخطاب أي لا تتخذوهم أولياء في حال من الأحوال إلا حال اتقائكم، وقيل: استثناء مفرغ من المفعول لأجله أي لا يتخذ المؤمن الكافر وليّاً لشيء من الأشياء إلا للتقية منهم أي من جهتهم؛ و – من – للابتداء متعلق بمحذوف وقع حالاً من قوله تعالى: "تقاة" لأنه نعت النكرة وقد تقدم عليها، والمراد – بالتقاة – ما يتقى منه وتكون بمعنى اتقاء وهو الشائع فعلى الأول: يكون مفعولاً به لتتقوا، وعلى الثاني: مفعولاً مطلقاً له، و "منهم" متعلق به، وتعدى – بمن – لأنه بمعنى خاف، وخاف يتعدى بها" [3].

تقديره – والله أعلم – لا تفعلوا ذلك في حالة من الحالات إلا في حالة الاتقاء، فهو استثناء من الحالات متصل، والمستثنى منه غير منطوق به. و "أنْ" مع الفعل بتأويل المصدر، والمصدر في تأويل اسم الفاعل المنصوب على الحال، وتقديره: إلا متقين منهم تقاة. و "إلا أن تتقوا" على صيغة الخطاب بطريق الالتفات من الغيبة استثناء مفرغ من أعم الأحوال والعامل فيه النهي معتبراً فيه الخطاب كأنه قيل لا تتخذونهم أولياء ظاهراً أو باطناً في حال من الأحوال إلا حال اتقائكم. و "أن" حرف مصدريّ ونصب "تتقوا" فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون والواو فاعل "من" حرف جر و "هم" ضمير في محل جر متعلق بـ "تتقوا" و "تقاة" مفعول مطلق منصوب نائب عن المصدر، ويجوز أن يكون منصوباً على أنه مفعول به أي أن تخافوا منهم شيئاً أو أمراً يجب اتقاؤه.

---

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٤٤٨/٢-٤٤٩.

(٢) سورة آل عمران الآية: (٢٨).

(٣) أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١٤٢٠،١هـ - ١٩٩٩م، ١٦١/٣.

وورد في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1] "فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون" هذا استثناء من الأحوال، أي إلا على هذه الحالة، والمعنى الثبوت على الإسلام، والنهي في الحقيقة إنما هو عن كونهم على خلاف الإسلام لا أنّ ذلك نهي عن الموت، ونظير ذلك في الأمر: مُتْ وأنت شهيد، لا يكون أمراً بالموت بل أمر بالشهادة، فكأنه قال لتستشْهد في سبيل الله وذكر الموت على سبيل التوطئة للشهادة. وقد تضمن هذا الكلام إيجازاً بليغاً، ووعظاً وتذكيراً، وذلك أن الإنسان يتيقن بالموت ولا يدري متى يفاجئه، فإذا أمر بالتباسٍ بحالةٍ لا يأتيه الموت إلا وعليها، كان متذكراً للموت دائماً، إذ هو مأمور بتلك الحالة دائماً، وهذا على الحقيقة نهيٌ عن تعاطي الأشياء التي تكون سبباً للموافاة على غير الإسلام"[2].

أي: لا تموتن في حالة من الحالات إلا في حالة الإسلام، والواو في قوله تعالى: "وأنتم" واو الحال، فهو استثناء من الحال استثناءً متصلاً من الجنس. و "أنتم مسلمون" "أنتم" ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ و "مسلمون" خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو. فالموت ليس في قدرة الإنسان حتى يُنهى عنه. ولكن في الحقيقة النهي إنما هو عن عدم إسلامهم حال موتهم، وإظهار موتهم لا على الإسلام موت لا خير فيه.

(٥) الاستثناء من المحال

ويراد به كل أمر كلي يتحقق ضمن المحال التي توجد فيها الكثرة، والمستثنى منه يكون من المحال المتعددة غير المنطوق بها في الكلام ويبقى الحكم ثابتاً بعد الاستثناء.

وذكر القرافي ضابط هذا الباب: "أن كل معنى عام أخرجت منه نوعاً أو شخصاً فهو استثناء من المحال، فإن كل معنى كلي هو جزء ذلك النوع وذلك الشخص؛ لأنه جزؤه، فكل شخص أو نوع فهو محل لأعمه الذي هو جنسه أو نوعه أو صنفه. فإن الإنسان محل الحيوان، والرجل محل الإنسان لوجوده في ضمنه، وزيد محل للجسم والحيوان والإنسان والرجل، لوجود جميع هذه المفهومات كلها فيه. ولما كان الأمر إذا ورد بأمر كليّ كان للمأمور أن يوقع ذلك الكلي في كل شخص من الأشخاص، ويخرج به عن العهدة كالمأمور بعتق رقبة يخرج عن العهدة بسعد الشخص وسعيد ومبارك وغيره من أشخاص العبيد؛ لوجود ذلك الكلي في كل شخص منها، وهو مفهوم الرقبة. وحينئذٍ قد يكون الأمر يكره بعض تلك المحال، ولا يؤثر تشخيص

---

(١) سورة البقرة الآية: (١٣٢).
(٢) البحر المحيط، ٣/١٢-١٣.

ذلك الكلي في ذلك المحل فيستثنيه عن ذلك الكلي بأن يقول له: أعتق رقبة إلا زيداً وعمراً وخالداً. أو أعتق رقبة إلا الكفار، أو: إلا المعيب، فيتجنب المأمور تلك المحال التي يكرهها الأمر. وهذا يرجع إلى باب الاستثناء من النكرات، غير أن ذلك الباب ذكر في بيان جوازه لغة، وهاهنا ذكر من جهة أنه قسم من أقسام ما يعرض للاستثناء وهو غير ملفوظ به. فإن الأشخاص التي استثناها الآمر إنّما استثناها من الأشخاص، فكأنه يقول للمأمور: شخص هذا الكلي في أي شخص شئت إلا في التي استثنيها لك، فهو استثناء متصل غير الملفوظ "[1].

ومثال ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩﴾[2] فكثير أمر كلي مشترك بين المحال التي يصدق على كل واحد منها أنه كثير، وقد استثنى منها المؤمنين، فيبقى الحكم ثابتاً في غير ذلك المحل مضافاً لذلك الكلي، وهو مفهوم كثير [3].

وذكر ابن عاشور المفيد أن بَغْي أحد المتعاشرين على عشيرة متفشّ بين الناس غير الصالحين من المؤمنين، وهو كناية عن أمرهما بأن يكونا من المؤمنين الصالحين وأن ما فعله أحدهما ليس من شأن الصالحين. وذِكر غالب أحوال الخلطاء أراد به الموعظة لهما بعد القضاء بينهما على عادة أهل الخير من انتهاز فرص الهداية فأراد داود - عليه السلام - أن يرغبهما في إيثار عادة الخلطاء الصالحين وأن يكره إليهما الظلم والاعتداء. ويستفاد من المقام أنه يأسف لحالهما، وأنّه أراد تسلية المظلوم عما جرى عليه من خليطه، وأن له أسوة في أكثر الخلطاء"[4].

إنّ "كثيراً" أمر كلي يتحقق ضمن المحال التي توجد فيها الكثرة ككثير من الخلطاء النصارى، واليهود، والمشركين، وغيرهم، ثم استثنى من هذه المحال غير المتناهية الذين آمنوا؛ فيبقى الحكم ثابتاً في سائر المحال ما عدا الذين آمنوا. وبهذا صار الاستثناء متصلاً باعتبار: أن الذين آمنوا محل من محال المفهوم الذي هو "كثيراً" وصار استثناء من المحال باعتبار أن الذين آمنوا مخرجون من محال "كثيراً" التي لم ينطق بها.

---

(١) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٢٢-٥٢٣.
(٢) سورة ص الآية، (٢٤).
(٣) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٢٣.
(٤) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت – لبنان،ط١، ١٣٥/٢٣-١٣٦.

(٦) الاستثناء من البقاع

مصطلح البقاع استعمله القرافي وأراد به أسماء الأمكنة وذكر ضابط ذلك بقوله: "وضابط ذلك أن يكون الواقع بعد "إلا" اسم مكان أو شيء لا يصح إلا بالمكان، فيعلم أن الاستثناء من البقاع. ومن ذلك قولك: إلا ميلاً وفرسخاً وبريداً، وما هو موضوع للمكان، فيعلم أن التقدير: سرت البقعة أو المسافة إلا أمامك أو إلا بريداً أو إلا ميلاً، فيكون استثناء متصلاً من الجنس، ويكون من غير المنطوق به. وكذلك إذا جاءت صفة تدل على المكان، مثل قولك: سرت إلا مجزرة، أو مزبلة، أو حماماً، أو نحو ذلك مما لا يكون إلا صفة لمكان. وكذلك الأحرة، وهي الحجارة السود، وإلا لابة، وهي الحجارة السود أيضاً. فهذا هو ضابط هذا الباب. فمتى وقع بعد إلا شيء من ذلك علم أن المستثنى منه بقاع، وأنه استثناء متصل على ما تقدم في الاستثناء من الأزمنة"[١].

وذكر صاحب الاستثناء عند الأصوليين أمثلة لذلك حيث قال: "مثال اسم المكان المذكور بعد "إلا": "سرت إلا أمامك" و "سرت إلا يسارك"، يعلم من وقوع اسم المكان بعد "إلا": أن المستثنى منه غير المنطوق به من البقاع، وتقدير المثالين المذكورين: سرت البقعة إلا أمامك، وإلا يسارك؛ فالاستثناء متصل وقع من البقاع التي لم ينطق بها. ومثال المذكور بعد "إلا" وهو اسم شيء لا يصح إلا بالمكان: قولك: "سرت إلا مجزرة"؛ فالاستثناء في هذا المثال استثناء متصل وقع من البقاع التي لم ينطق بها"[٢].

فإن كان له أن يوقع فعله في كل بقعة من هذه البقاع فاستثناؤها استثناء من المحال لا من نفس المدلول.

(٧) الاستثناء من الأزمنة

وضابطه: " أن يكون المذكور بعد "إلا" زماناً، أو لا يتم إلا بالزمان، أو صفة الزمان" مثال المذكور بعد "إلا" وهو زمان: قوله تعالى:﴿ نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذۡ يَقُولُ أَمۡثَلُهُمۡ طَرِيقَةً إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمٗا﴾[٣] تقديره – والله أعلم -: ما لبثتم شيئاً من الزمان: إلا يوماً، و "يوماً" زمان وقع بعد "إلا" وهو استثناء متصل من الأزمنة. ومثال المذكور بعد "إلا" وهو لا يتم إلا بالزمان: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ

---

(١) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٣١.
(٢) الاستثناء عند الأصوليين، ص٣٦٣.
(٣) سورة طه الآية: (١٠٤).

بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾[1] تقديره: "ما اختلفوا في زمن من الأزمنة إلا في الزمان المتأخر عن مجيء العلم"؛ فالبعدية أمر لا يتم إلا بالزمان.

ومثال المذكور بعد "إلا" وهو من صفة الزمان: قوله تعالى: ﴿قَـٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [2] قوله: "قليلاً" فيه احتمالان:

الأول: أن يكون صفة للمصدر، تقديره: "إن لبثتم إلا لبثاً قليلاً"، وعلى هذا التقدير لا يكون مما نحن فيه.

الاحتمال الثاني: أن يكون صفة للزمان، تقديره: إن لبثتم إلا زماناً قليلاً"، وعلى هذا التقدير يكون الاستثناء متصلاً من الأزمان التي لم ينطق بها [3].

وذكر القرافي في هذا من الشواهد: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [4] والمراد عشرة أيام، ولم يقل: أربعة أشهر وعشرة. وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: "من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر"[5]. ولم يقل: بستة من شوال، مع أن الصوم قطعاً لا يقع في الليل، فهو متعين للأيام بخلاف آية العدة. فإن العلماء اختلفوا: هل إذا طلع الفجر من اليوم العاشر تنقضي العدة أم لا، بناء على أن المراد الليالي، وقد انقضت الليلة العاشرة؛ أو الأيام فيمكن إلى آخر النهار وغروب الشمس؟ وحكى هذا الخلاف صاحب البيان والتحصيل وهذا الخلاف لا يمكن جريانه في حديث الصوم. وعلى كل تقدير يكون استثناء من الأزمنة، غير أن بين المواضع غموضاً أردت التنبيه عليه [6].

وجاء في حدائق الروح في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾[7] وهذا إقناط لهم مما علقوا به أطماعهم من شفاعة الملائكة لهم، موجب لإقناطهم عن شفاعة الأصنام بطريق الأولويّة.

---

(١) سورة آل عمران الآية: (١٩).
(٢) سورة المؤمنون الآية: (١١٤).
(٣) الاستثناء عند الأصوليين، ص٣٦١.
(٤) سورة البقرة الآية: (٢٣٤).
(٥) أخرجه ابن ماجة في سننه، الباب ٣٣ من كتاب الصيام، والترمذي في سننه، الباب٥٢ من كتاب الصوم.
(٦) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٢٨.
(٧) سورة النجم الآية: (٢٦).

و"كم" خبرية مفيدة للتكثير، في محل الرفع على الابتداء، والخبر هي الجملة المنفية. وجمع الضمير في "شفاعتهم" مع أفراد الملك باعتبار المعنى، أي: وكثير من الملائكة لا تغني شفاعتهم عند الله شيئاً من الإغناء في وقت من الأوقات، أي: لا تنفع شيئاً من النفع. وهو القليل منه أو شيئاً؛ أي: أحداً.

وليس المعنى: أنهم لا يشفعون فلا تنفع شفاعتهم، بل معناه: أنّهم لا يشفعون. لأنه لا يؤذن لهم كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ﴾ سبحانه لهم في الشفاعة "لمن يشاء" ويريد أن يشفعوا له "ويرضى" عنه، ويراه أهلاً للشفاعة من أهل التوحيد والإيمان. وأما من عداهم من أهل الكفر والطغيان فهم من إذن الله بمعزل ومن الشفاعة بألف منزل. فإذا كان حال الملائكة في باب الشفاعة كما ذكر فما ظنهم بحال الأصنام. والمعنى: أي وكثير من الملائكة لا تفيد شفاعتهم شيئاً إلا إذا أذن بها ربهم لمن يشاء، ويريد شفاعتهم له، ويرضى عنه عمله ممن أخلص له في القول والعمل. وإذا كان هذا حال الملائكة، وهم عالم روحي، لهم القرب من ربهم، والزلفى لديه، فما بالكم بأصنام أرضية ميتة، لا روح فيها ولا حياة، فهي بعيدة كل البعد عن الذات الأقدس. وخلاصة ذلك: أنه لا مطمع لهم في شفاعة هذه الأصنام، ولا تجد بهم نفعاً في هذا اليوم"[1].

وأضاف القرافي للآية الكريمة قوله: "مِن هاهنا لابتداء الغاية، وتكون جملة ابتداء الغاية داخلة في الحكم المغيّا، وليس المقصود أنه داخل، وأن الفناء واقع في جملة ما هو بعد الأذن، بل الفناء ليس واقعاً في جملة الأزمنة، بل قبول الزمن لذلك فإذا وقعت الشفاعة بقي بقية الظرف ليس فيه شفاعة، فلا يكون ظرفاً للشفاعة على معنى أن جميع هذا الزمان داخل في حكم وقوع الشفاعة، بل داخل في القبول فقط"[2].

وجاء في البحر المحيط في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾[3] هذا استثناء متصل، وهو استثناء من ظرف زمان عامّ، أو من علّة؛ كأنه قيل: ولا

(١) محمد الأمين بن عبد الله الأُرمي العلوي الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، دار طُوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ١٣١/٢٨-١٣٢.

(٢) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٣٠.

(٣) سورة النساء الآية: (١٩).

تعضلوهنّ في وقت من الأوقات إلا وقت أن يأتينَ، أو: لا تعضلوهن لعلةٍ من العلل إلا لأن يأتين"[1].

في قوله تعالى: "إلا أن يأتين بفاحشة مبينة" "إلا" أداة استثناء "أن" حرف مصدري ونصب "يأتين" فعل مضارع مبني على السكون في محل نصب و"النون" نون النسوة – فاعل "بفاحشة" جار ومجرور متعلق بـ "يأتين"، "مبينة" نعت لفاحشة، والمصدر المؤول "أن يأتين" في محل جر محذوف والتقدير: إلا في إتيان الفاحشة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال مستثناة من عموم الأحوال، والمعنى: لا يحل عضل النساء في كل حال إلا حال إتيان الفاحشة المبينة.

(٨) الاستثناء من مطلق الوجود

ولا يكون لشيء من خصوصيات الموجودات في ذلك مدخل، وهذا الباب أعمّ من جميع الأبواب التي يقع الاستثناء فيها من غير المنطوق، وهذا ثامنها وهو أعم منها كلها، وضابط ذلك: أن يقع بعد "إلا" موجود مجرد عن جميع خصائص الموجودات فيعلم أنه مستثنى من سائر الموجودات مع قطع النظر عن خصوصياتها. وقد وقع منه في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾[2] قال أهل العلم والتفسير والمعاني: معنى هذه الآية المبالغة في تحقير الأصنام واهتضامهم، وأنها أسماء فقط ليس وراء الاسم شيء. فحصرها في الأسماء وسلب ما عدا الاسم، فسلب عنها مطلق الوجود إلا موجوداً، هو اسم، فيصير المعنى: "ما الأصنام موجوداً من الموجودات إلا أسماء"، وإن في الآية بمعنى ما النافية، فهذا هو معنى الآية. ومما يشبه مثلها قول البغاذذة في الخلاوي:

أخاف من فِيّ إنْ كنّاك أو سمّى وأنت في خاطري من ناظري أسمَى
مَن هندُ؟ مَن دعدُ؟ مَن ليلى؟ ومَن أسما؟ الكلُّ أنت وهذي كلّها أسما

فقوله: "وهذي كلها أسما"، أي لا حقيقة لها، وليس الموجود منها إلا ألفاظ هي أسماء بغير مسميات مبالغة في تحقيرها، كما تقول: ما زيد بشيء، وما تكلم فلان بشيء، وإن كان قد تكلم مبالغة في تحقير كلامه. فهذا الاستثناء من مطلق الوجود لا من موجود بعينه"[3].

أي لا حقيقة للأصنام إلا أنها لفظ مجرد؛ فاستثنى اللفظ من مطلق الوجود على سبيل المبالغة في النفي، ومعنى هذه الآية: المبالغة في تحقير الأصنام، فسلب الله سبحانه

---

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ٥٢٦/٢ – ٥٢٧.
(٢) سورة النجم الآية: (٢٣).
(٣) الاستغناء في الاستثناء، ص٥٥٩.

وتعالى عن الأصنام مطلق الوجود إلا موجوداً واحداً هو الاسم فقط، وليس لها شيء من خصائص الموجودات سوى خصيصة الاسم فيصير المعنى: ما الأصنام من الموجودات إلا أسماء فالاستثناء في هذه الآية استثناء متصل وقع من مطلق الوجود الذي لم ينطق به في سياق الكلام والله أعلم.

فهذه الأمور الثمانية التي لم ينطق بها لم تذكر قبل الاستثناء، وإنما تعلم بما يذكر بعد الاستثناء وهو فرد منها فيستدل بذلك الفرد على جنسه، وأن جنسه هو الكائن بعد الاستثناء، وحينئذٍ ينبغي أن يعلم أنّ الاستثناء في هذه الأمور التي لم تذكر كلها استثناء متصل؛ لأنه من الجنس، وحكم النقيض بعد "إلا" وهذان القيدان وافيان بحقيقة المتصل.

الكثير من المسائل التي ذكرت في الاستثناء عند الأصوليين وقع فيها خلاف، ويعود ظهور الاختلاف في الفروع الفقهية إلى نشأة الاجتهاد في الأحكام، فقد بدأ يسيراً في زمن النبي – صلى الله عليه وسلم – وقد استغنى الناس بالوحي الذي كان ينزل على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلم يكونوا يختلفون كثيراً، كما لم يكونوا يسألون إلا عما ينفعهم ولكن الاختلاف توسع وزاد بوفاة الرسول – صلى الله عليه وسلم – وتوزع الصحابة في الأمصار وهو أمر طبيعي؛ لأن حكمة الله اقتضت أن يكون كثير من النصوص محتملة لأكثر من معنى واحد؛ إذ أنزل القرآن بلسان عربي مبين واحتمال الألفاظ في اللغة أمرٌ مُسلّم به، وكأن الله أراد بذلك التوسعة على الناس، فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف، وفتح باب للدخول في هذه الرحمة – كما اقتضت حكمة الله في خلقه أن يجعلهم متفاوتين في عقولهم ومداركهم؛ ليكمل الكون، ويبرز ميدان التفاضل والتمايز بالعلم والعقل، فالبشر مختلفون في مواهبهم واستعداداتهم واتجاهاتهم وعقولهم وطبائعهم، وبناء عليه توالى الاختلاف في الأحكام من زمن الصحابة رضوان الله عليهم، حتى امتدّ إلى تابعيهم، واتسع نطاقه في زمن التابعين وتابعيهم، تبعاً لكثرة الحوادث الجديدة، والمسائل المستخدمة التي تحتاج إلى بيان الحكم فيها، فكان اتساع الاختلاف في الأحكام الفقهية الفرعية أمراً طبيعياً، اقتضته طبيعة الحياة العلمية والعملية. ولقد كان لهذا الاختلاف الذي نشأ بعدهم عند التابعين وتابعيهم وأصحاب المذاهب الفقهية أسباب كثيرة دعت إليه.

وعلم أصول الفقه من أوثق العلوم الشرعية صلةً بعلم اللغة العربية، وذلك أن علم اللغة العربية أحد العلوم التي يُستمد منها علم أصول الفقه، بل إنّ معظم المباحث في علم أصول الفقه مباحث لغوية قد بحثها اللغويون واستفاد الأصوليون من بحث أهل اللغة لها وهو أمر مشاهد يصدقه النظر في كتب أصول الفقه. فوجه التشابه بين مباحث علم أصول الفقه ومباحث علوم اللغة لا يعني أن الأصوليين يبحثون تلك المباحث كبحث اللغويين لها، بل قد اختلف بحثهم لها عن بحث اللغويين، الأمر الذي تفرد الأصوليّون بمباحث لغوية ليست عند اللغويين.

بعد النظر في الأدلة الثلاثة في باب المجهولات يبدو للدارس أنّ الراجح في المسألة هو إطلاق الجواز ؛ لأنّ الفائدة حاصلة في جميع صور الاستثناء في باب المجهولات، ومن ذلك إذا قال: "جاءني رجالٌ إلا زيداً وعمراً وبكراً وخالداً" ،فإنه أسند المجيء إلى عدد غير معين ممن يتحقق فيه مفهوم الرجل؛ فأجاز السامع أن يكون كل واحد ممن ذكر، وهو زيد، وعمر، وبكر، وخالداً داخلاً في من جاء المتكلم من الرجال، وأن لا يكونوا داخلين، وقد يكون السامع مريداً لمعرفة ذلك ومتشوقاً إليه لما يترتب له على ذلك من دخول مسرة أو حصول مضرة، فلما قال: إلا زيداً وعمراً وبكراً وخالداً حصل للسامع فائدة عظيمة لاطلاعه على ما كان يريد وقد يترتب للمتكلم على ذلك مقاصد أخرى من سلامة عظيمة ومكافآت جزيلة، وورود ذلك في القرآن الكريم دليل قاطع على أنّ الاستثناء في هذا الباب مفيد.

وفي تقدير دلالة الاستثناء على الباقي، من الأقوال المذكورة أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور – والله أعلم – وهو أنّ المراد بقوله: عشرة، في قوله: عليّ عشرة إلا ثلاثة: سبعة. وقول إلا ثلاثة قرينة مبينة، لأن الكل استعمل وأريد به الجزء مجازاً، كالتخصيص بغير الاستثناء. لأن الإسناد تابع للإرادة. ففي قول الجمهور يراد بالعشرة السبعة بقرينة الاستثناء، وإسناد الحكم هو للسبعة أيضاً، لأنها الباقي بعد الاستثناء. والجواب الذي أجاب به الجمهور لا يستقيم غيره لقوة حجته؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾فلو أراد الألف من لفظ الألف لما تخلف مراده عن إرادته، فعُلم أنه ما أراد إلا تسعمائة وخمسين من لفظ الألف، والإسناد يتبين معناه لجميع أجزاء الكلام.

القواعد الأصولية تؤصل للفروع والجزئيات الفقهية وهي قواعد عامة، ومعظمها قواعد لغوية، تحدد المنهاج والمعيار الذي تفسر على ضوئه النصوص الشرعية، وتستنبط على أساسه الأحكام الشرعية منها، ويرجع إليها الفقيه للاستنباط، والتخريج، والتفريع بحثاً عن الأحكام الشرعية، والقاعدة الأصولية ينظر إليها من حيث كونها دليلاً إجمالياً يستنبط منه حكم كلي. ومن خلال ما سبق في الاستثناء عند الأصوليين وورود أدلة الجمهور وأدلة الحنفية ومناقشة كل منهما، تبين – والله أعلم – أن مذهب الجمهور في إفادة الاستثناء من الإثبات نفياً، ومن النفي إثباتاً هو الحق الظاهر من استعمال اللغة، ونصوص الشريعة، ودعوى الواسطة مردودة، على أنها لو كان لها وجه لكان مثل ذلك لازماً في الاستثناء من الإثبات، واللازم باطل بالإجماع، فالملزوم مثله والله أعلم.

ومن المسائل المهمة عند الأصوليين مسألة رجوع الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة وهي من مسائل الاختلاف بين الحنفية وجمهور الأصوليين، ومحل الخلاف فيها عدم القرينة، ويقصد بحكم الاستثناء بعد الجمل المتعاطفة، رجوعه إلى جميع ما تقدمه من الجمل، بأن يكون إخراجاً من كل جملة منها. وذكر كثير من الأصوليين الخلاف الواقع في الاستثناء الواقع بعد الجمل المتعاطفة بالواو، أما إذا كان العاطف غيرها كالفاء، وثم، فإن الاستثناء يختص بالأخيرة؛ حيث إنّ الفاء وثم يقتضيان الترتيب، وقال بعضهم لا فرق بينهم في العطف وهذا قليل. ومحل الخلاف في هذه المسألة إذا لم تكن هناك قرينة تعيّن المراد، وإن وجدت قرينة وجب العمل بها.

الظاهر - والله أعلم – أن أرجح الأقوال في الاستثناء الوارد بعد جملتين أو أكثر هو قول الجمهور من رجوع الاستثناء إلى جميع ما تقدمه من الجمل ما لم يمنع منه مانع؛ فإن منع مانع؛ فيقدر بقدره؛ لأن الاستثناء عقب الجمل صالح لجميعها فلا تخصص جملة دون أخرى إلا بدليل ، والواو العاطفة بين الجمل تجعل بينهما نوعاً من الاتحاد في الحكم وتجعلها كالجملة الواحدة.

وفي مسألة تقديم المستثنى اتفق النحويّون والأصوليّون، وبعض والبلاغيّين، على تقديم المستثنى على المستثنى منه أو صفته، ومنع بعض البلاغيين التقديم وعللوا ذلك بأنّه يؤدي إلى قصر الفعل قبل تمامه، ووقع الخلاف في تقديم حرف الاستثناء أول الكلام، وذهب الكوفيّون من النحاة إلى إجازة تقديمه في أول الكلام بشرط أن يسبق بحرف نفي، وذهب البصريّون إلى منع المسألة مطلقاً سواء تقدم حرف نفي أم لم يتقدم. واختلف الأصوليون في جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه، فقال الجمهور: بالجواز، وخالف البعض فقالوا: لا يجوز.

ومن خلال ما سبق يبدو للدارس أنّ تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز عند النحاة والأصوليين والبلاغيين، ووقع الخلاف في تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، والظاهر متفق على عدم جوازه و مِن الأدلة المسموعة التي استدل بها المجوزون للمسألة؛ أن أداة الاستثناء المتقدّمة في الأبيات هي "خلا" ومعلوم الخلاف فيها بين النحويين: أفعل هي أم حرف؟ وقد أنكر سيبويه وأكثر البصريين حرفية "خلا"، وقالوا إنّها فعل بمعنى المفارقة والمجاوزة، وقد ضُمنت معنى الاستثناء. وعلى ذلك فلا مانع من تقدّمها مادامت فعلاً. أما حرف الاستثناء فالراجح أنه لا يجوز أن يتقدم على المستثنى في أول الكلام؛ لأنه ليس بمفعول صحيح فيجوز فيه ما جاز في المفعول، ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قوي بـ "إلا".

الصورة الراجحة مما ذكر هي:

تقديم المستثنى على المستثنى منه، أو صفته فقط. فقد اتفق العلماء من الأصوليين والنحويين، وبعض البلاغيين على جوازها، ولا يشترط في الاستثناء تأخير المستثنى عن المستثنى منه في اللفظ فيجوز تقديمه، و تقديم المستثنى على المستثنى

منه والعامل المتصرف جائز لوروده سماعاً، فكذلك يجوز فيما إذا كان العامل غير متصرف بجامع أن كلاً منهما عامل في المستثنى.
الاستثناء إما أن يرد على أمر ملفوظ به في الكلام، ويسمى هذا الاستثناء من الأمور المنطوق بها، وهي قسمان:
الأول: الاستثناء من الأحكام، فكل استثناء يرجع إلى الأفعال المنطوق بها، وإلى ما كان في معنى الأفعال، وهو اسم الفاعل والمفعول المنطوق بهما. والثاني: الاستثناء من الصفات وضابطه: أنّك تذكر موصوفاً بصفة ثم تستثني نوعاً من تلك الصفة أو متعلقاً، أو تستثنيها بجملتها عن موصوفها وسبق التحدث عن ذلك. وإما أن يرد على أمر غير ملفوظ به في الكلام، ويسمى هذا الاستثناء من الأمور التي لم ينطق بها.

الفصل الرابع :
الاستثناء عند البلاغيين.

المبحث الأول : أقـوال البلاغيـين فـي الاسـتثـناء.

المبحث الثاني الاستثناء في أسلوب القصر.

المبحث الثالث : تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه.

المبحث الأول

أقوال البلاغيين في الاستثناء

نشأة البلاغة:

البلاغة قبل نزول القرآن الكريم:

قال صاحب المعاني في ضوء أساليب القرآن: "نشأت مباحث البلاغة عند العرب جنباً إلى جنب مع النقد، وكانت نشأتها ساذجة، وتتمثل في بذور البحث النقدي في الأحكام التي كان الشعراء وغيرهم يصدرونها، كما في قصة علقمة الفحل وامرئ القيس واحتكامهما إلى زوجته لتقرر أيهما أحسن تصويراً لفرسه، ففضلت قول علقمة:

فأدركهن ثانياً من عنانه يمر كغيث رائح متحلب[١]

على زوجها الذي قال:

فللسوط ألهوب وللساق درة وللزجر منه وقع أهوج منعب[٢]

وقالت لزوجها: فرسه أجود من فرسك، فأنت زجرت، وحركت ساقيك، وضربت بسوطك، أما هو فأدرك فرسه ثانياً من عنانه، لم يضربه بسوطه، ولم يتعبه. وتجديد الشعر وتنقيحه في الجاهلية يدل على معرفة بمقاييس بلاغية يطبقها الشاعر على قوله، فقد عرف زهير بن أبي سلمى، بتهذيب الشعر وتنقيحه، وسميت قصائده بالحوليات لأنه كان يتوفر عليها عاماً يزيد فيها وينقص، وسار على قاعدته تلك جماعة من بعده، وقد ظهر كثير من الأنواع البلاغية في الشعر الجاهلي قبل تدوين البلاغة، فهذا امرؤ القيس يشبه الليل بموج البحر يأخذه من كل جانب، ويشبه ظلماته بالسدول تغشيه من جميع جوانبه ونواحيه، ويصور الليل بصورة جمل برك فما يقوم، ألقى على الأرض صلبه وكلكله وأعجازه وتمطى فغطى الأرض واستراح إلى هذه الرقدة، فيقول:

وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُولَه علي بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له لما تمطى بصُلْبِه وأردف أعجازاً وناءَ بكلكلِ
ألا أيُّها الليل الطويل ألا انجلي بصبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثَلِ[٣]

---

(١) ديوان علقمة بن النعمان بن قيس "الفحل"، دار صادر – بيروت،ط١، ١٩٩٦م، ص٦.

(٢) في رواية الديوان: **فللساق ألهوب وللسوط درة وللزجر منه وقع أهوج منعب**
اللغة: الألهوب: زجر بالسوط. الدرة: الدفعة. الزجر: الانتهار. الأهوج: الأحمق. المنعب: المصاح عليه، من النعيب وهو التصويت ويروى:
فللزجر ألهوب وللساق درة وللسوط منه وقع أخرج مهذب الديوان، ص٣٥.

(٣) كموج البحر: يعني في ظلمته وكثافته. أرخى سدوله: أرسل ستوره. ويريد بها ظلماته. أردف أعجازاً: تابع أواخره بأوائله. بأمثل: يعني ليس الإصباح فيك بأفضل من الإمساء، يعني أن ما جلبته علي من الهموم جعل النهار عندي كالليل، فليس أحدهما فيما ابتليت به خيراً من الآخر. الديوان، ص١١٧.

ولو تتبعنا الآداب العربية القديمة قبل تدوين البلاغة، ومعرفة أبوابها رأينا أنها تحفظ لنا كثيراً من هذه الأنواع الاصطلاحية التي دونت فيما بعد، وأهم هذه الأنواع: التشبيه، والاستعارة، لأن التشبيه مجرد مقارنة يقتضيها الفهم والإفهام، وينبض بها الفكر والتفكير، فالإنسان إذا أراد أن يفهم استعان بمقارنة غير المفهوم بالمفهوم، وغير المعروف بالمعروف ليستحضر الصورة الذهنية التي يريد إيصالها إلى المخاطب، وكذلك الأمر في الاستعارة لأن أساسها التشبيه. وكذلك التجنيس، فهو من الأنواع التي تعتز بها الآداب عامة، والأدب العربي خاصة، فالأعرابي الذي يعرف كلمة "وجه" ويعرف كلمة "وجيه" تخطر بباله الكلمة إذا ذكرت مع أختها، أو ما يشابهها في اللفظ خطوراً طبيعياً أساسه الربط بين الجملتين واتفاق الجرس الصوتي، لذلك يقول واصفاً عباداً بليل: ما تراهم إلا في وجه وجيه. فالأدب صناعة، والبلاغة عناصر لهذه الصناعة، والنقد كشف لهذه العناصر في العمل الأدبي والحكم عليه، وما سمي بلاغة أو بديعاً لم يكن أكثر من عناصر للأدب تتحلى به هذه الصناعة، فهي قائمة منذ وجدت تلك الصناعة، أي منذ وجد أمثال زهير. فالصورة البلاغية قديمة قدم الصناعة الأدبية، وليس لجامعها إلا فضل الاكتشاف والجمع وإن لم تكن معروفة الأسماء والأقسام، وإنما كانت لمحات وخطرات يرى الشاعر أنها تكسب الصورة طلاوة وجزالة والمعنى وضوحاً وفخامة"[1].

أثر القرآن الكريم في البلاغة:

لقد عرفت فصاحة القرآن الكريم وبلاغته، وكان تأثيره واضحاً في اتخاذه مداراً للدراسات اللغوية، والبلاغية. وألف أبو عبيدة كتاب مجاز القرآن بسبب مسألة تتعلق بالتشبيه ذكرها ابن الأنباري في نزهة الألباء قال: "أرسل إليّ الفضل بن الربيع إلى البصرة في الخروج إليه، فقدمت عليه فلما استأذنت عليه أذن لي، وهو في مجلس له طويل عريض، فيه بساط واحد قد ملأه، وفي صدره فرش عالية لا يرتقي إليها إلا على كرسي وهو جالس عليها، فسلمت عليه بالوزارة، فرد وضحك واستدناني حتى جلست إليه على عرضه، ثم سألني وألطفني وباسطني، وقال: أنشدني، فأنشدته فطرب وضحك وزاد نشاطه، ثم دخل رجل في زي الكتاب له هيئة فأجلسه إلى جانبي وقال له: أتعرف هذا؟ قال: لا، قال: هذا أبو عبيدة علامة أهل البصرة أقدمناه لنستفيد من علمه. فدعا له الرجل وقرظه لفعله هذا، وقال لي: إني كنت إليك مشتاقاً، وقد سألت في مسألة أتأذن لي أن أعرفك إياها؟ فقلت: هات، قال:

---

(١) عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، المكتبة الأموية، ط٤، ١٩٨٣هـ ، ص١١-١٣.

قال الله عز وجل:﴿طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾[1]، وإنما يقع الوعد والإيعاد بما قد عرف مثله وهذا لم يعرف. فقلت: إنما كلم الله تعالى العرب على قدر كلامهم، أما سمعت قول امرئ القيس:

أيَقتُلني والمَشرَفِيُّ مُضاجِعي ومسْنُونةٌ زرْقٌ كأنْيابِ أغْوال[2]؟

وهم لم يروا الغول قطّ، ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أوعدوا به، فاستحسن الفضل ذلك واستحسنه السائل، واعتقدت من ذلك اليوم أن أضع كتاباً في القرآن في مثل هذا وأشباهه وما يحتاج إليه علمه، فلما رجعت إلى البصرة عملت كتابي الذي سميته المجاز. وسألت عن الرجل، فقيل لي: هو من كتاب الوزير وجلسائه، وهو إسماعيل بن إبراهيم الكاتب"[3].

ومن خلال هذه الأسئلة التي مرت يتضح أنّ العرب لديهم معرفة بالبلاغة بجانب النقد الذي يوضح جودة المقروء.

أقوال البلاغيين في الاستثناء:

البلاغة فن للقول الجيد الذي يسبي العقول بقوة أسلوبه، وسمو إلهامه كما تعني مجموعة من الخصائص التي تتوفر في هذا القول الجميل المؤثر. وتناول البلاغيون أسلوب الاستثناء في بابين من أبوابها أولها أسلوب القصر في علم المعاني، ورأس هذا الباب النفي والاستثناء، والآخر تأكد المدح بما يشبه الذم وتأكيد الذم بما يشبه المدح، والمهم في التأليف البلاغي الاقتراب من النصوص وتذوقها والإحساس بنبضها ورصد ما تشعه من انفعالات ومشاعر في قلب المتلقي، وأعظم أهداف الدرس البلاغي الارتقاء بالحس الفني والذوق الأدبي، وتطرقت إلى طبيعة المعنى المعبر عنه بأسلوب الاستثناء وطبيعة الموقف الذي يدعو إليه، ومواقع الكلمات في جملة النفي والاستثناء، ومدى تأثير المعنى بتغيير هذا الواقع. وهو أحد الأساليب المستعملة بكثرة في اللغة العربية، وهو ضرب من توكيد الكلام وتقريره وتمكينه في ذهن المخاطب، ويؤتى به لتقوية المعنى في ذهن السامع وإعطائه وقعاً حسناً في عملية التخاطب والتواصل وهذا هو رأس الأمر في الطريق فلا يأتي إلا في المعنى الذي يحتاج إليه فضل تقرير وتوكيد، وبيان وجه ذلك لا يدرك إلا بالتعرف الواعي على طبيعة المعنى، ومجرى السياق.

---

(١) سورة الصافات الآية: (٦٥).

(٢) المشرفي: السيف المنسوب إلى مشارف الشام وهي قرى للعرب تدنو من بلاد الروم. مسنونة زرق: محددة بالسن، أوهي نصال الرماح. زرق: صافية مجلوة. أغوال: همرج "التباس واختلاط" من همرجه الجن وإنما أراد التهويل: قال المبرد: لم يخبر صادق أنه رأى الغول. الديوان، ص١٢٥.

(٣) كمال الدين عبد الرحمن محمد بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص٩٧-٩٨.

والاستثناء هو أصل الطريق المخصوص الذي يقصده البلاغيّون في أسلوب القصر وهو أقوى الطرق وكثير من الطرق تفيد القصر بالحمل عليه. وذكر ذلك السيوطي في تعريفه للقصر حيث قال: "تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص"[١].

والاستثناء عند البلاغيين يتضمن ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه اللغوي. وذكر ذلك صاحب معجم البلاغة العربيّة في قول الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾[٢]. فإنّ هذا الاستثناء لو لم يتقدّم لفظه هذا الاحتراس من قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ لما جاز إثباته في أبواب البديع فإنّه لو اقتصر فيه على قوله: "فسجد الملائكة إلا إبليس" لاحتمل أن يكون من الملائكة من لم يسجد، فيتأسّى به إبليس، ولا يكون منفرداً بهذه الكبيرة، لاحتمال أن تكون آلة التعريف للعهد لا للجنس. فلما كان هذا الإشكال يتوجّه على الكلام إذا اقتصر فيه على ما دون التوكيد وجب الإتيان بالتوكيد، ليعلم أن آلة التعريف للجنس، فيرتفع هذا الإشكال بهذا الاحتراس. فحينئذٍ تعظم كبيرة إبليس، لكونه فارق جميع الملأ الأعلى، وخرق إجماع الملائكة، فيستحق أن يفرد بما جرى عليه من اللعن إلى آخر الأبد"[٣].

وقيد البلاغيون القصر بالتخصيص بالطرق المخصوصة ليخرج كل ما أفاد القصر بغير الطرق؛ لأنه ليس من دراسة القصر البلاغية. وأراد البلاغيّون تحديد سير البحث في هذا الباب فقيدوا تخصيص شيء بشيء، ولو كان من غير هذا القيد لكان غير منضبط لكثرة الأساليب التي تفيد هذا التخصيص، ثم إنهم حددوا طرقاً معينة فلم يبعدوا عن موضوع البحث ما يدل على القصر دلالة تنحدر من ألفاظ اللغة فقط.

طريق النفي والاستثناء في القصر هو الطريق الأم، وهو أكثر الطرق دوراناً وورود في لسان العرب، ويأتي طريق النفي والاستثناء على شكل استفهام، وعندما يأتي على هذا الشكل يكون هذا الطريق قريباً جداً من طريق "إنما" إذ يكون فيه معنى التعريض، ويكون في الغالب من أمر معروف لا ينكره أحد. وكل أداة نفي واستثناء يجتمعان في عبارة واحدة من غير أن يكون الاستثناء منقطعاً يتحقق بهما طريق القصر، وليس لطرق النفي والاستثناء أداة واحدة ثابتة كما لبعض طرق القصر الأخرى.

---

(١) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مطبعة مصطفى الحلبي – مصر،١٣٤٨هـ - ص١٥٥.

(٢) سورة الحجر الآيتان، (٣٠ – ٣١).

(٣) بدوي طَبَانة، معجم البلاغة العربيّة، دار المنارة للنشر والتوزيع – جدة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص١١٨.

الاستثناء التام عند البلاغيين:

ذكر البلاغيون الاستثناء التام المثبت وهو عندهم قيد مصحح للحكم لا غير ويفيد القصر، أي الإثبات والنفي؛ ولكنه ليس من طرقه ووقع الخلاف في التام المنفي وذكر ذلك صاحب علم المعاني حيث قال: "لا خلاف بين البلاغيين في أنّ الاستثناء التام المنفي في قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيد وما أكرمت أحداً إلا عمراً.

وقول أشجع بن عمرو السلمي:

كأنْ لَمْ يَمُتْ حيٌّ سِوَاكَ ولمْ يَقُمْ عَلى أحدٍ إلا عَلَيْكَ النّوائحُ[1]

لا خلاف بينهم في أنه يفيد القصر، ولكن الخلاف في جعله من طرق القصر الاصطلاحية، فبعضهم يرى أنّه ليس قصراً اصطلاحياً بل هو قيد يصحح الحكم المنفي، فإذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد، كان استثناء زيد قيداً مصححاً للحكم، لأن قولك: ما جاءني أحدٌ، حصل به الحكم المنفي، لكن لما كان هذا الحكم شاملاً لزيد وهو لم يأت، قيّد المجيء بغير زيد ليصح الحكم المنفي، وحجتهم أنّ ما قبل الأداة كلام تام يحسن السكوت عليه، فمناط الفائدة وهو الحكم قد حصل قبل الأداة، وعندئذٍ يكون ما بعدها كأنّه قيد مصحح. ويرى آخرون أنّه قصر اصطلاحي كالاستثناء المفرغ، ولكنّه جاء على خلاف الأصل، حيث صرح فيه بالمثبت له والمنفي عنه معاً، والجمهور على أنّ الأصل في طريق الاستثناء، النفي والاستثناء النص على المثبت له فقط. أما الاستثناء التام الموجب كقولك: جاء القوم إلا زيداً، وأكرمت الطلاب إلا المهمل، فالصواب أنه ليس قصراً، بل هو قيد مصحح للحكم لا غير، وكأنّك قلت: جاء القوم المغايرون لزيد وأكرمت الطلاب المغايرين للمهمل، كما تقول: جاء القوم الصالحون ... وقيل: إنّه قصر لأن المعنى على قصر عدم المجيء على زيد، وعدم الإكرام على المهمل وهذا ليس بقول، فالصواب هو الأول وهو أنّ الاستثناء التام الموجب يفيد القصر أي الإثبات والنفي ولكنّه ليس طريقاً من طرقه. وخلاصة القول أنّ الاستثناء المفرغ كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ، قصر اصطلاحي باتفاق البلاغيين، والاستثناء التام المنفي كقولك: ما جاءني أحد إلا زيد، قصر اصطلاحي على الراجح من أقوالهم، والاستثناء التام الموجب كقولك: قام القوم إلا زيداً يفيد القصر وليس قصراً اصطلاحياً على الراجح من أقوالهم"[2].

وجاء في عروس الأفراح: "الاستثناء قصر سواء كان مع النفي أم الإيجاب، كقولك: قام الناس إلا زيداً فإنّك قصرت عدم القيام على زيد، لا يقال: لو قصرت عدم القيام على زيد لكان في قولك: قام الناس إلا زيداً نفي لقيام غير الناس؛ لأنا نقول هو قصر لعدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد، كما أنك إذا قلت: ما قام

(١) شرح ديوان الحماسة لأبي تمام ، ٣٥٥/١.

(٢) علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، ص٣١٥ – ٣١٦.

الناس إلا زيداً لم تقصر القيام على زيد مطلقاً، إنما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس، فقولهم من طرق الحصر النفي والاستثناء لا يظهر فيه مناسبة للتعرض للنفي"[١].

القصر من الاستثناء الموجب:

يرى جمهور علماء البلاغة أنّ وجود النفي مع الاستثناء ضرورة لإفادة معنى القصر، وعلى ذلك فالاستثناء من الموجب لا يفيد القصر ولكنه مجرد قيد مصحح للحكم قبله كقولنا: قام القوم إلا محمداً، وقول امرئ القيس:

فجئتُ وقَدْ نضّتْ لِنومٍ ثيابها لدى السّترِ إلا لبْسَةَ المُتفضّل[٢]

وجاء في مواهب الفتاح: "الاستثناء من الإثبات كقولك: جاء القوم إلا زيداً لا يفيد القصر لأن الغرض منه الإثبات والاستثناء قيد مصحح له فكأنك قلت جاء القوم المغايرون لزيد ولو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لكان من طرقه الصفة أيضاً نحو جاء الناس الصالحون بخلاف ما تقدم فيه النفي ثم أتى فيه بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه أم لا نحو ما جاءني إلا زيد فإن الغرض منه النفي ثم الإثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل جاءني زيد والمحكم في ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك يستعمل النفي ثم الاستثناء عند الإنكار دون الإثبات ثم الاستثناء"[٣].

إفادة القصر من الاستثناء التام المنفي:

إذا بني الكلام على الاستثناء التام – بذكر المستثنى منه – نحو: ما قام أحدٌ إلا محمد، فإنه يفيد القصر عند البعض ولا يفيده عند الأكثرين لأمرين:

الأول: أنّ المستثنى الواقع بعد إلا في القصر ينبغي أن يكون داخلاً في تمام الدلالة، وذلك بناءً على أن القصر حكم مفاد مما بين النفي والاستثناء معاً، ولكن ذلك لا يكون في الاستثناء التام لأن الدلالة تتم فيه قبل ذكر المستثنى.

الثاني: الأصل في القصر الاصطلاحي بالنفي والاستثناء أن يدل منطوقه على حكم مثبت ويدل مضمونه على حكم منفي، لكن الاستثناء التام يدل على الموجب والمنفي معاً بمنطوقه، فهو على خلاف الأصل. ومع هذا لا نجد حرجاً في اعتبار القصر من الاستثناء التام إذا دلّ الكلام عليه دلالة قوية كقول الشاعر:

---

(١) بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي عبد الكافي السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق، خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١٤٢٢،١هـ - ٢٠٠١م، ٤٩٣/٢.

(٢) انظر الديوان، ص١١. نضت ثوبها: خلعته عند النوم. لبسة المتفضل: ما يلبس وقت النوم من نحو قميص أو إزار، علوم البلاغة، ص١٥٧.

(٣) أبو يعقوب المغربي، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ، ١٩١/٢.

لم يَغزُ قوماً ولمْ يَنْهضْ لمعركة إلا تقدّمه جيشٌ من الرعب[1]

فالاستثناء تام لذكر المستثنى منه، ومع هذا فإن دلالته على القصر واضحة، وقد قصر الغزو على حال واحدة هي أن يتقدم الغازي رعب وفزع لماله من هيبة ورهبة وذلك من عوامل الانتصار، وهو من قصر الموصوف على صفة قصراً حقيقياً ادعائياً"[2].

وجاء في دلالات التراكيب: "وقعت منازعة بين البلاغيين في عد الاستثناء التام المنفي من القصر الاصطلاحي، وقالوا إن دلالة النفي والإثبات على القصر دلالة وضعية، والدلالات الوضعية لا تتخلف، ولكن قد ترد هذه الأداة في سياق فيختبئ فيها هذا المدلول كما قال تعالى: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[3] فإن القصر في قول الرسل ليس مقصوداً لأن المخاطبين وهم الكفار يقولون ذلك ويقررونه، ولكنه جاء إقراراً من الرسل بهذه المقدمة التي استنبط منها الكفار نفي رسالتهم ليقولوا لهم أن اعتقادكم أن بشريتنا تهدم دعوانا الرسالة لا أساس له، فنحن بشر كما تقولون ولكن هذه البشرية حين يمنحها الله منّا وعطاء من سره تتحول طاقة هائلة تحمل كلمة الله وتتلقى وحيه جل جلاله، والمهم أنه لا معنى لأن يكون القصر مقصوداً ولكنهم من فرط دقتهم في الحوار ومحاولة إيناس نفوس المجادلين والاقتراب منها والسيطرة عليها بالحجة أعادوا هذه المسلمة كما نطقوا بها من غير أدنى تغيير. وذكر الشافعي – رحمه الله – في قوله تعالى:

﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾[4] أن القصر فيها غير مراد وذلك لأنها لم تشمل المحرمات، وإنما المراد مناقضة القوم الذين حرموا ما أحل الله وأحلوا ما حرمه، فقد ذكروا أنعاماً وحرثاً وجعلوها محجورة لا يطعمها إلا من نشاء وحرموا ما في بطون البحائر والسوائب، وقد أحلوا الميتة والدم ولحم الخنزير فناقضهم القرآن، وقال: لا أجد في ما أوحي إليّ محرماً إلا ما أحللتموه. قال السيوطي: "قال الشافعي ما معناه في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ أن الكفار لما حرموا ما أحل الله وأحلوا ما

---

(١) وفي رواية الديوان: **لم يَغزُ قوماً ولمْ يَنْهد إلى بلد إلا تقدّمه جيشٌ من الرعب**
لم ينهد: أي لم ينهض إليه. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق، محمد عبده عزام، دار المعارف، ط٥، ٥٩/١.

(٢) محمد إبراهيم شادي، علوم البلاغة، دار اليقين – مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠١١م، ص١٥٦-١٥٧.

(٣) سورة إبراهيم الآية: (١١).

(٤) سورة الأنعام الآية: (١٤٥).

حرم الله، وكانوا على المضادة والمحادة فجاءت الآية ناقضة لغرضهم فكأنه قال لا حلال إلا ما حرمتموه ولا حرام إلا ما أحللتموه نازل منزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة فتقول لا آكل إلا حلاوة، والغرض المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حرام إلا ما أحللتموه من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، ولم يقصد حل ما وراءه إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل قال إمام الحرمين: وهذا في غاية الحسن. والقصر وإن كان غير مقصود في هذه الآية والتي قبلها فإن المقصود من التركيب ناظر إلى هذا القصر المستكن فيه فالمناقضة والمضادة التي ذكرها الشافعي لا تنبثق من التركيب إلا لما فيه من ريح القصر لأنه يفيد أنه لا حرام إلا ما أحللتموه ولا حلال إلا ما حرمتموه، وهذا هو وجه التجهيل والتشهير بعبثهم، وأنهم يحلون ويحرمون، وكذلك مجاراة الخصم وإرخاء العنان له حتى يعثر في فضل خطامه في آية: ﴿إِنۡ نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ﴾ ناظر إلى ما يستكن في التعبير من قصر غير مقصود ولاحظ أنهم يقولون القصر فيها غير مراد وهذا تسليم بالقصر فيها ونفي لإرادته"[1].

من خلال ما سبق يبدو أنّ النفي والاستثناء في القصر هو الطريق الأصل، وكل أداة نفي واستثناء يجتمعان في عبارة واحدة من غير أنْ يكون الاستثناء منقطعاً يتحقق بهما طريق القصر، والاستثناء التام المثبت قيد مصحح للحكم، والتام المنفي يفيد القصر.

الاستثناء المنقطع عند البلاغيين:

وتقع هذه الصورة من تأكيد النفي بالاستثناء على مرتبتين:

الأولى: " ما هو تأكيد محض، وهو ما ليس بين المستثنى والمستثنى منه علاقة معنوية ولو على سبيل الشبه، وقد عبّر عن ذلك صاحب أثر الدلالات اللغوية بأنه "هو: ما كان المستثنى فيه منقطعاً عن المستثنى منه أصلاً ويبدو أنّه لم يجد عليه مثالاً في القرآن فمثل عليه بقول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غير أنّ سيوفهم بهن فلولٌ من قراعِ الكتائبِ[2]

والثانية: ما هو تأكيد في الجملة، وهو: ما يمتّ المستثنى للمستثنى منه بصلة مشابهة بوجه من الوجوه، وقد عبّر عن ذلك بأنه " هو: ما المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه لكنه قريب منه بالمشابهة ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ

---

(١) محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغيّة، مكتبة وهبة – القاهرة، ط٤، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ص ١٣٦ – ١٣٨.

(٢) الفلول: جمع فل بفتح الفاء الكسر يصيب السيف في حده. القراع: المقارعة والمضاربة. الكتائب: جمع كتيبة. المعنى: يقول: إن عيب جيش الممدوح الوحيد، هو أن سيوفهم تعلوها ثلوم من شدة الضرب وفي هذا البيت تأكيد للمدح بما يشبه الذم. ديوان النابغة الذبياني، ص٣٣.

عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ﴾[1] لأن الكلام على حذف مضاف يناسب أجراً، إذ التقدير: إلا عمل من شاء أن يتخذ إلى ربه سبيلا، وذلك هو اتباع دين الإسلام، ولما كان هذا إجابة لدعوة الرسول – صلى الله عليه وسلم – أشبه الأجر على تلك الدعوة"[2].

الاستثناء المفرغ عند البلاغيين:

الاستثناء المفرغ عند البلاغيين هو: "القصر" وهو في قوة جملتين في علم المعاني بأن يكون الكلام كثيراً بألفاظ قليلة، وله فوائد كثيرة منها ما ذكرها صاحب التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم حيث قال: ويذكر أهل البلاغة في إفادة القصر في الاستثناء المفرغ أنّ النفي في أول الجملة ينصب على المستثنى منه المقدّر، ففي قوله تعالى: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[3] فهنا المستثنى منه المقدر "وما يخدعون أحداً" فإذا ثبت شيء منه بواسطة إلا بعد النفي البات: "إلا أنفسهم أخرج بذلك البعض من الكل، فيتحقق حكم الإتيان للمذكور المستثنى، ويتقى عمّا سواه، المستثنى منه وذلك هو مفهوم القصر. والذي يذهب إليه بعض الباحثين اعتماداً على ملاحظة السيوطي بأن الحصر في الاستثناء المفرغ "في قوة جملتين" هو أنّ القصر في مظهره النحوي شكل متولّد عن جملتين، إحداها منفية والأخرى مثبتة: "وما يخادعون أحداً" "يخادعون أنفسهم"، وتبدو الجملتان متضاربتين لا يستقيم معنوياً توليهما في الكلام، لأن النفي في الأولى ينفي كل صيغة من صيغ الإثبات بعده، كما أنّ الإثبات في الثانية يستوجب مبدئيّاً إبطال كل نفي سابق. إلا أنّ التصرّف في عناصر الجملتين يحذف المفعول به في الأولى "أحداً" والمسند في الثانية "يخادعون" وتعويضهما بأداة الاستثناء "إلا" يجعل الجمع بين النفي والإثبات المتضاربين حسبما سبق ممكناً بل مقصوداً. إنّ الجمع بين النفي والإثبات في تركيب واحد وعلى حال من التآلف يجعل الكلام مخصوصاً بالمثبت دون المنفي، وهذا الجمع بين حكمين متنافرين في الأصل هو الذي يجعل القصر تركيباً طريفاً، مظهره جملة أحادية وأساسه جملتان مستقلتان متضاربتان فهو من هذه الناحية في قوة جملتين"[4].

المفرغ لا يأتي بعد الإيجاب وإنما اشترطوا له تقدم نهي أو نفي أو شبهه، وعللوا ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب، وأن يكون الكلام

---

(١) سورة الفرقان الآية: (٥٥).
(٢) أثر الدلالات اللغويّة في التفسير، ص٦٤٢.
(٣) سورة البقرة الآية: (٩).
(٤) ربيعة الكعبي، التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٨١.

محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وقد ورد في القرآن الكريم بعد الإيجاب، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه، والمصدر المؤكّد لعامله وكذا الحال المؤكد لعامله وسبب المنع وقوع التناقض بذكر المعنى مثبتاً ومنفياً قبل: "إلا" ثم مخالفته بعد: "إلا" يجوز أن يقع التفريغ في الفاعل والظرف والجار والمجرور والنعت بالجملة. وللقصر أنواع مختلفة وأقسام متعددة بحسب الأحوال والاعتبارات المتنوعة، وبحسب المقامات والقرائن في سياق الكلام وذكر ذلك الجرجاني في دلائل الإعجاز حيث قال: "وأما الخبر بالنفي والاستثناء نحو "ما هذا إلا كذا وإن هو إلا كذا" فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه. فإذا قلت: "ما هو إلا مصيب، أو ما هو إلا مخطئ": قلتَه لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته. وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت: "ما هو إلا زيد": لم تقله إلا وصاحبُك يتوهم أنه ليس زيداً وإنه إنسان آخر، ويجد في الإنكار أن يكون زيداً. وإذا كان الأمر ظاهراً كالذي مضى، لم تقله كذلك. فلا تقولُ للرجل تُرقّقُه على أخيه وتنبّهُهُ للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حُسن التحاب: "ما هو إلا أخوك". وكذلك لا يصلح في "إنما مصعب شهاب" فيصلح فيه أن تقول: "ما مصعب إلا شهاب"؛ لأنه ليس من المعلوم على الصحة، وإنّما ادعى الشاعرُ فيه أنّه كذلك. وإذا كان هذا هكذا، جاز أن تقوله بالنفي والإثبات؛ إلا أنك تخرجُ المدح حينئذٍ عن أن يكون على حد المبالغة، من حيث لا يكونُ قد ادعيت فيه أنه معلوم وأنه، بحيث لا ينكره منكرٍ ولا يخالف فيه مخالف. ﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [1]، إنما جاء – والله أعلم – بـ "إن" و "إلا" دون إنما. فلم يقل: "إنما أنتم بشر مثلنا" لأنهم جعلوا الرسل كأنهم بادّعائهم النبوة، قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشراً مثلهم، وادّعوا أمراً لا يجوز أن يكون لمن هو بشر. ولما كان الأمر كذلك، أخرج اللفظ مخرجه حيث يراد إثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعي خلافه، ثم جاء الجواب من "الرسل" الذي هو قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ لَهُمۡ رُسُلُهُمۡ إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ [2] كذلك بـ "إن و إلا" دون "إنما"، لأن من حُكم من ادعى عليه خصمُه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه، أن يعيد كلام الخصم على وجهه، ويجيءَ به على هيئته ويحكيه كما هو. فإذا قلت للرجل: "أنت من شأنك كيتَ وكيتَ"، قال نعم: "أنا من شأني كيتَ وكيتَ ولكنْ لا ضيرَ عليّ ولا يلزمني من أجل ذلك ما ظننته أنه يلزمُ"؛ فالرسل صلوات الله عليهم كأنهم قالوا: إن ما قلتم مِنْ أنّا بشرٌ مثلكم كما قلتم، لسنا ننكر ذلك، ولا نجهله ولكنّ ذلك لا يمنعنا من أن يكون الله تعالى قد منّ علينا وأكرمنا بالرسالة.

---

(١) سورة إبراهيم الآية: (١٠).
(٢) سورة إبراهيم الآية: (١١).

وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[1] فجاءنا بـ "إنما" لأنه ابتداء كلام قد أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – بأن يبلّغه إياهم، ويقوله معهم، وليس هو جواباً لكلام سابق قد قيل فيه: إنْ أنت إلا بشر مثلنا: فيجب أن يؤتى به على وفق ذلك الكلام، ويراعى فيه حذوه كما كان ذلك في الآية الأولى. وجملة الأمر أنك متى رأيت شيئاً هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي، فذلك لتقدير معنًى صار به في حكم المشكوك فيه. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[2] إنما جاء – والله أعلم – بالنفي والإثبات لأنه لما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ وكان المعنى في ذلك أن يقال للنبي – صلى الله عليه وسلم -: إنك لن تستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الإباء، ولا تملك أن تُوقِعَ الإيمان في نفوسهم، مع إصرارهم على كفرهم، واستمرارهم على جهلهم، وصدّهم بأسماعهم عما تقوله لهم وتتلوه عليهم، كان اللائق بهذا أن يُجعل حال النبي – صلى الله عليه وسلم – حال من قد ظن أنه يملك ذلك ومَن لا يعلم يقيناً أنه ليس في وسعه شيء أكثر من أن يُنذر ويُحذّر؛ فأخرج اللفظ مخرجه إذا كان الخطاب مع من يشك فقيل ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾. ويبيّن ذلك أن تقول للرجل، يُطيل مناظرة الجاهل ومقاولته: "إنك لا تستطيع أن تسمع الميت وأنْ تُفهم الجماد وأن تحوّل الأعمى بصيراً؛ وليس بيدك إلا أن تبين وتحتج، ولست تملك أكثر من ذلك". لا تقول ههنا: فإنما الذي بيدك أن تبين وتحتج، ذلك لأنك لم تقل له: إنك لا تستطيع أن تسمع الميت حتى جعلته بمثابة من يظنّ أنّه يملك وراءَ الاحتجاج والبيان شيئاً. ومثل هذا في الذي تقدم في الكلام، اقتضى أن يكون اللفظ كالذي تراه من كونه "بإن و إلا"، قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[3][4].

---

(١) سورة الكهف الآية: (١١٠).
(٢) سورة فاطر الآيتان: (٢٢،٢٣).
(٣) سورة الأعراف الآية: (١٨٨).
(٤) ومعناه لا أملك لنفسي خيراً ولا أدفع عنها شراً، فكيف أملكُ علم الساعة؟ ولو كنت أعلم الغيب لأجبتُ عن كل ما أسأل عنه. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١٤٢١،١هـ - ٢٠٠٠م، ص٣٣١ – ٣٣٣.

من خلال ما سبق في أنواع الاستثناء يتضح أنّ الاستثناء يتضمن معنًى زائداً على ما يدل عليه اللغوي، والاستثناء التام عند البلاغيين قيد مصحح للحكم ويفيد القصر، والتام المنفي يفيد القصر عند بعضهم، والمنقطع تأكيد للكلام ولا توجد علاقة بين المستثنى والمستثنى منه، والمفرغ هو القصر، وإلا في التفريغ أم في غيره تفيد الاختصاص.

القصر من الاستثناء المفرغ: وهذا قد أجمع البلاغيون على دلالته على القصر وبين ذلك السكاكي بقوله:

"إلا" في الكلام الناقص تستلزم ثلاثة أشياء:

أحدها: المستثنى منه، لكون "إلا" للإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجاً منه.

وثانيها: العموم في المستثنى منه؛ لعدم المخصص وامتناع ترجيح أحد المتساويين، ولذلك ترانا في علم النحو نقول: تأنيث الضمير في كانت، في قراءة أبي جعفر المدني: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ﴾[1] بالرفع وفي "تُرى" المبني للمفعول في قراءة الحسن: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾[2] برفع مساكنهم وفي "بقيت" في بيت ذي الرمة:

يَرى النّحْزَ والأجرَازَ ما في غَروضها وما بقيت إلا الضُّلوعُ الجراشِعُ

للنظر إلى ظاهر اللفظ، والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء.

وثالثها: مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه، وأعني بصفته كونه فاعلاً أو مفعولاً، أو ذا حال أو حالاً، أو ما يرى كيف يقدر المستثنى منه في نحو: ما جاءني إلا زيد، مناسباً له في الجنس والوصف الذي ذكرت، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيد، وفي: ما رأيت إلا زيداً، نحو ما رأيت أحداً إلا زيداً، وفي ما جاء زيد إلا راكباً، نحو ما جاء زيد كائناً على حال من الأحوال إلا راكباً. وهذه المستلزمات توجب جميع تلك الأحكام"[3].

القصر في الاستثناء المفرغ عند البلاغيين هو: "القصر" وهو في قوة جملتين في علم المعاني بأن يكون الكلام كثيراً بألفاظ قليلة.

الاستثناء والتخصيص عند البلاغيين:

البلاغيون لم تك لهم عناية في مبحث التخصيص إلا بصورة واحدة من صوره: وهي صورة الاستثناء المفرغ، وهم يؤكدون أنّ "النفي" بأي أداة من أدواته، كـ "ليس وما وإن" وغيرها من أدوات النفي، والاستثناء بإلا أو إحدى أخواتها صالحٌ طريقاً للتخصيص وهم يقصرون التخصيص الحصري على ما دل على إثبات شيء

---

(١) سورة يس الآية: (٢٩).

(٢) سورة الأحقاف الآية: (٢٥).

(٣) أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ٤٠٩-٤١٠.

لشيء ونفيَه عن غيره بطريق مخصوص، وأقوى هذه الطرق طريق الاستثناء المفرغ. وهو يمتاز بأمور منها:
الأول: التصريح بأداة النفي والاستثناء. والثاني: تنوع الأدوات تنوعاً يتلاءم مع المعنى الذي يُراد البيان عنه، والسياق الذي يتحدث فيه، فطبائع المعاني واختلاف السياقات تستدعي ما يتلاءم معها من أدوات النفي والاستثناء فالنفي بـ "لا" غيره بـ "لن"، والنفي بأداة استفهام غيره بأسلوب الخبر، والاستثناء بـ "إلا" غيره بـ "سوى" أو "غير" وذلك أمر تلاحظه البصيرة البيانية النقيّة، فلا تتساوى عندها عطاء الأدوات. وإذا كان جمهور البلاغيين لا يعتدّون في باب القصر "بصور الاستثناء الموجب التام، والمنفي التام فإن البهاء السبكي يذهب إلى أن الاستثناء قصرٌ سواء كان مع النفي أم الإيجاب، كقولك: "قام الناس إلا زيداً" فإنك قصرت عدم القيام على زيد. لا يقال: لو قصرت عدم القيام على زيد لكان في قولك: "قام الناس إلا زيداً" نفياً لقيام غير الناس. لأنا نقول هو قصر لعدم القيام بالنسبة إلى الناس على زيد، كما أنك إذا قلت: "ما قام الناس إلا زيداً" لم تقصر القيام على زيد مطلقاً، إنما قصرت عليه القيام بالنسبة إلى الناس، فقولهم من طرق الحصر النفي والاستثناء لا تظهر فيه مناسبة للتعرض للنفي"[1].
البلاغيون في دراستهم ينظرون إلى غرض المتكلم من الاختصاص وإلى حال المخاطب التي وقف عليها المتكلم، ثم النظر إلى طرق القصر وما بينها من فروق واعتبارات والنظر إلى طرفي القصر، والتخصيص يقع في واحد من الفاعل أو المفعول ولا يقع فيهما جميعاً.
الاستثناء المتقدم يفيد الاختصاص:
قال ابن الحديد: "نحو قولك: ما قام إلا زيداً أحدٌ، وإنه يدل على الاختصاص بخلاف قولك: ما قام أحدٌ إلا زيداً. أقول: لعمري إن قولك: ما قام إلا زيداً أحدٌ يدل على اختصاص زيد بالقيام، لا لأجل تقديمه على الفاعل، بل لأجل الاستثناء الذي يدل على إخراجه مما حُكم به على غيره، فلولا اختصاصه بذلك لبطلت فائدة الاستثناء، ولكن هذا المعنى مطردٌ في حالتيْ تقديم زيد وتأخيره، لأن الاستثناء يدل في كلا الموضعين دلالة واحدة على اختصاص زيد بالقيام دون غيره، لأنه لو قام غيره لكذب في قوله: إلا زيداً. ألا ترى أن من تُحاول تكذيبه تقول له كذبت، لأن خالداً قد قام أيضاً ؟ فلا فرق في هذا الاختصاص بين تقديم المستثنى وتأخيره. فإذا كان هذا الرجل بذوقه وحِسّه قد تفطن لاختصاص زائد على هذا المعنى عند تقديم المستثنى

(١) دلالات الألفاظ على المعاني، ص٢٩٩ -٣٠١.

لا يؤخذ عند تأخيره، فهذا الرجل قد أدرك ما غفل عنه الأولون والآخرون، ورزق حساً وذوقاً وقفَ على ما لم يقف عليه غيره"[1].

وجاء في معاني النحو: "إلا" سواء كانت في التفريغ أم في غيره تفيد الاختصاص، فإذا قلت قام الرجال إلا خالداً، فقد أثبت القيام لجميع الرجال ونفيته عن خالد حصراً، وإذا قلت ما قام إلا خالد، فقد نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لخالد حصراً، قال الرماني: "معنى "إلا" اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت جاءني القوم إلا زيداً فقد اختصصت زيداً بأنه لم يجيء وإذا قلت "ما جاءني إلا زيد" فقد اختصصت هذه الحال دون غيرها من المشيء والعدو ونحوه" غير أن القصر في التفريغ أعم وأشمل، وذلك إذا قلت: "ما حضر الرجال إلا خالداً" فقد استثنيت حضور خالد مع الرجال، وقد يكون أطفال أو نساء فإن قلت: "ما حضر إلا خالد" فقد نفيت كل حضور غير حضوره، ولذا لا يصح أن تقول: "حضر إلا خالداً" لأنه على ذلك يكون معناه أنه حضر كلّ من يمكن حضوره في الدنيا من رجال ونساء وأطفال وغيرهم إلا خالداً وهو غير صحيح، فإنه يمكن أن لا يجيئك إلا واحد، ولكن يمتنع أن يأتيك أهل الدنيا كلهم إلا واحداً"[2].

الاستثناء المتقدم يفيد الاختصاص، ولا مانع من التقديم لوضوح المراد وزوال اللبس بمعرفة موضع المقصور عليه.

الأصل في النفي والاستثناء أن يرد لأمر ينكره المخاطب أو يشك فيه، وقد يأتي لأغراض بلاغية أخرى وذكر ذلك صاحب علم المعاني:

قد يرد النفي والاستثناء فيما لا يتصور فيه إنكار مخاطب أو تنزيله منزلة منكر، تأمل قوله تعالى: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3]تجد أن صفة الألوهية قد قصرت على الله سبحانه وتعالى قصراً حقيقياً تحقيقياً، وطريق القصر هو النفي والاستثناء، ولا نستطيع القول بأن المخاطب هنا منكر أو منزل منزلة المنكر، كيف ويونس – عليه السلام – يتضرع إلى الله عز وجل بهذا الدعاء فلا يتأتى ولا فيه مراعاة حال المخاطب – جل وعلا – وإنما التأكيد هنا مرده إلى حال المتكلم وهو يونس – عليه السلام – ومدى انفعاله بالخبر، فقد ألقى الخبر مؤكداً كما أحس، وكما امتلأت به نفسه، وفاض به ضميره، دون نظر إلى حال مخاطب. وتأمل قوله:

---

(١) ابن أبي الحديد، الفلكُ الدائر على المثل الثائر، تحقيق، أحمد الحوفي – بدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي – الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص٢٤٣.

(٢) معاني النحو، ٢٤٩/٢-٢٥٠.

(٣) سورة الأنبياء الآية: (٨٧).

﴿إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وماذا لو قيل: لا إله إلا أنت سبحانك فأنا من الظالمين، إنه يكون كلاماً ساقطاً، فأنت تشعر عندئذٍ بخلخلة في السياق وعدم تناسق، مرده إلى التخلي عن التأكيد الذي يبرز قوة الخبر واستقراره في نفس المتكلم. وانظر إلى قول دريد بن الصّمة:

وهَلْ أنا إلا مِنْ غَزِيّةَ إنْ غَوَتْ غويت وإنْ تَرْشُدْ غَزِيّةُ أرْشُدِ(١)

إنه يفخر بالانتماء إلى قبيلته وقومه، وقد ألقى الخبر مؤكداً ليعبر عن استقراره في نفسه وعن عمق شعوره بهذا الانتماء، ولو حاولت أن تتصور هنا مخاطباً منكراً أو منزلاً منزلة المنكر لكنت كمن يحاول المحال، ويتعسف في القول تعسفاً الكلام في غنى عنه. وبهذا يتضح لك أنّ حال المخاطب لا يمكن أن يعول عليها دائماً في استخدام "النفي و الاستثناء" أو في تأكيد الخبر، بل قد ينظر إلى غير المخاطب"(٢).

وذكر صاحب دلالات التراكيب في القول السابق: "إنما يؤكد إحساسه بالانتماء إلى رهطه وأنه مقصور على كونه من هذه القبيلة يجري عليه ما يجري عليها، من هداية وغواية، وهذا شيء لا ينكره أحد على الشاعر، وليس معنى مستغرباً أن يكون الرجل على هيأة عشيرته في طبعه ومنهجه وسلوكه، فالتوكيد هنا لا يفسره حال المخاطب، وليس خصوصية في اللفظ مستقاة من خارج الذات المتكلمة، وإنما هو خصوصية تفسر شيئاً في الداخل المتكلم، ذلك هو إحساسه بهذا المعنى إحساساً عميقاً، وتعبيره عنه كذلك تعبيراً عميقاً، والكلام تجسيد لحقائق نفسية، وبناء صوتي لأحوال شعورية، وملامح هذه الحقيقة في النفس هي ملامح الصورة الكلامية، فلما كان إحساس دريد إحساساً مؤكداً ومقرراً في ضميره وشعوره، صاغه صياغة مؤكدة ومقررة، وليس المراد الرد على حال المخاطب، أو توهم أن أحداً أنكر عليه هذه الحقيقة لأن ذلك لو قلناه كان اعتسافاً، وإفراطاً في التكلف يفسد العبارة، ويهدر بلاغتها وجمالها، وأبين من ذلك فيما أريد بيانه في قوله تعالى:﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقۡدِرَ عَلَيۡهِ فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾(٣) الآية الكريمة فيها قصر الألوهية على الله سبحانه كما في قوله جل شأنه: ﴿فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ ٦١ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ

(١) شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، ٣٣٧/١.
(٢)علم المعاني ، ص٣٤٠ – ٣٤١.
(٣) سورة الأنبياء الآية: (٨٧).

﴿ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ۚ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [1] قصر الألوهية على الله منظور فيه إلى حال المخاطب، لأنه كلام موجه إلى من يرفض هذه الحقيقة ويجادل فيها، ويناهض بالحجة والدليل، وهو قصر صفة على موصوف قصراً حقيقياً تحقيقياً. وفي قوله تعالى:﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾ مما يكون فيه الحديث ضراعة متجهة إلى الله سبحانه، فلا يعقل فيه مراعاة حال المخاطب، جل جلاله لأنه سبحانه ليس كمثله شيء، وإنما هو حال المتكلم وحسه بالمعنى، وأنه متقرر في نفسه، مؤكد في ضميره، وتجد هذا في توكيد الخبر بـ "إن" في قوله:﴿إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فالتوكيد فيها لا وجه له إلا الذي قلناه، ولو أنك قلت: "لا إله إلا أنت سبحانك فأنا من الظالمين" لكان كلاماً مغايراً وتراخياً مفاجئاً في سياق متوتر مشدود"[2].

الأصل في النفي والاستثناء أن يرد لأمر ينكره المخاطب، ويكون للأمر غير المعلوم، وقد يستعمل النفي والاستثناء في الأمر المعلوم: لاعتبارات بلاغية مناسبة قال صاحب علم المعاني: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ﴾[3] ففي الآية قصر للرسول – صلى الله عليه وسلم - على صفة الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك، فهو رسول يموت ويخلو كما خلت الرسل من قبله، والمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم، يعلمون يقيناً أنه – صلى الله عليه وسلم – مقصور على الرسالة ولا يتجاوزها إلى الخلد، فهو غير جامع بين الرسالة والتخليد في الدنيا، ولكنهم لما كانوا متعلقين به – عليه الصلاة والسلام – ويستعظمون موته، ويعدونه أمراً خطيراً وحدثاً جليلاً، نزلوا منزلة من ينكر موته، ويعتقد أنه يجمع بين الرسالة والخلد أو التبري من الهلاك فخوطبوا خطاب المنكر.

والسر البلاغي هو تصوير حال الصحابة والإشعار بعظم ذلك الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه – صلى الله عليه وسلم – بينهم، كما لا يخلو الأمر من عتاب عنيف لهم لعدم مضيهم على وفق ما يعلمون، وهو راسخ في نفوسهم، ولا يخفى عليك هذا المعنى عندما تقرأ سياق الآية الكريمة:﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ

---

(١) سورة آل عمران الآيتان: (٦١-٦٢).
(٢) دلالات التراكيب دراسة بلاغية، ص ١١٥ – ١١٧.
(٣) سورة آل عمران الآية: (١٤٤).

مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[1]، فأنت تشعر بنعمة العتاب والتحذير من الانقلاب على الأعقاب وعدم المضي على ما ثبت في النفوس ورسخ، من إيمان واعتقاد، ولو استعملت "إنما" هنا، لكونها للأمر المعلوم غير المنكر فقيل: إنما محمد رسول يخلو كما خلت الرسل من قبله لما كان هذا المعنى ولما تحققت تلك المزية وهي إبراز حال الصحابة، وتصوير شدة الموقف وما أصابهم من هول. واقرأ قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾[2] فالرسل عليهم السلام لا ينكرون أنهم بشر ولا يجهلون ذلك، ولكنهم نزلوا منزلة من ينكر ذلك ويدفعه، فجاء القصر بالنفي والاستثناء: "إن أنتم إلا بشر مثلنا ..." لاعتقاده الكفرة أنّ الرسول لا يكون بشراً، وإصرار الرسل – عليهم السلام – على دعوى الرسالة، فهم بهذا الإصرار قد أنكروا بشريتهم – في اعتقاد المتكلمين وهم الكفرة – واعتقدوا أنهم ليسوا بشراً، فكان القصر: "إن أنتم إلا بشر" قصر قلب أي: أنتم بشر لا رسل، بناء على اعتقاده الكفرة الفاسد، التنافي بين الرسالة والبشرية وعدم اجتماعهما، وإيثار التعبير بالنفي والاستثناء في هذا الأمر المعلوم الذي لا ينكره الرسل بتنزيلهم منزلة المنكر، يصور حال الكفرة وما خيم عليهم من جهل واعتقادات فاسدة أعمتهم عن الحق وحالت بينهم وبين قبول الهداية. أما قول الرسل لهم "إن نحن إلا بشر مثلكم" فمن مجاراة الخصم، للتبكيت والإلزام والإفحام، لأن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف في أمر لا يخالف فيه ولا ينكر، أن يعيد كلامه على وجهه، كما إذا قال لك من يناظرك: أنت من شأنك كذا، فتقول: نعم أنا من شأن كذا ولكن لا يلزمني من أجله ما ظننت أنه يلزم، فكأن الرسل – عليهم السلام – قالوا: إن ما قلتم من أننا بشر مثلكم هو ما قلتم لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله قد من علينا بالرسالة فالله يمن على من يشاء من عباده. فقد سلم الرسل بتلك المقدمة: "إن نحن إلا بشر مثلكم" بألفاظها ومعناها وفي هذا ما يؤنس نفوس الكفرة، ويستميلهم نحو الحق

(١) سورة آل عمران الآية: (١٤٤).
(٢) سورة إبراهيم الآيتان: (١٠-١١).

والهدى، ولكنه لا يستلزم مقصودهم وهو أن الإنسان لا يرقى إلى أهلية الرسالة، إذ لا منافاة عند الرسل والمؤمنين بين الرسالة والبشرية فليس هناك ما يمنع من أن يرقى الإنسان ويسمو فيكون من عباد الله الذين اصطفى ويصير أهلاً للرسالة وتلقي الوحي"[١].

الفرق بين التردد والإنكار أن المتردد التأكيد له مستحسن والمنكر التأكيد له واجب، والمتردد يؤكد له الكلام بمؤكد واحد والمنكر يؤكد له الكلام بمؤكد أو أكثر وقيل بأكثر من مؤكد وفي التردد ترك التوكيد ليس خطأ وفي الإنكار يعد خطأ.

وجاء في السمات البلاغية في بيان النبوة لون آخر من النفي والاستثناء: "ونقصد هنا ما بمعنى النفي من استفهام، ونرى ما أضافه الاستفهام بدل النفي الصريح من اعتبارات خاصة إلى الأسلوب والمعنى: من حديث معاذ ابن جبل عن النبي – صلى الله عليه وسلم -: "وإنّا لمؤاخذون بما نتكلم به قال: ثكلتك أمك، وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم" رواه الترمذي[٢].

عن طلق بن علي قال: قدمنا على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما توضأ فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – "هل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه" رواه أصحاب السنن[٣].

عن أبي سعيد الخدري - في رواية – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم، قلنا يا رسول الله: كفارس والروم، قال: ومن الناس إلا أولئك" رواه الشيخان[٤].

وحديث معاذ يوضح أثر اللسان في إيراد صاحبه النار، ولقد سأل معاذ مستفسراً بشكل ساذج فكان الرد – له ولغيره – قوياً مثيراً مفترضاً في المخاطب قوة البديهة وكان التعبير "ثكلتك أمك" ذلك الذي يقال عند التوجيه واللوم. وكان الجواب في

---

(١) علم المعاني، ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) الثكل: الموت وفقد الولد والعزيز، وليس المراد الدعاء عليه بذلك، وإنما المراد التعجب والتنبيه إلى معرفة ما يلزم في الدين، أي لا يكب الناس في النار على وجوههم غالباً إلا الكلام، ففيه تحذير من إطلاق اللسان، فإن جرمه عظيم. منصور علي ناصف، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم -، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط٣، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م، ٥٠/٢.

(٣) أي: قطعة من جسمك كيدك ورجلك، فلا نقض بمسه، فههنا في القبل أحاديث ثلاثة: الأولان يقولان بالنقض، والثالث يقول بعدمه، ولكن الجمهور مع الأولين، فهما ناسخان للثالث، أو أنه خاص بالبدوي، لقلة ملابسهم وصعوبة تحفظهم، وقال الحنفية بعدم النقض لحديث البدوي وحملوا اللذين قبله على الوضوء اللغوي، وفيه تخفيف وفي قول الجمهور احتياط، التاج الجامع، ٩٨/١.

(٤) والمعنى: أي اتباع طرقهم وعاداتهم المنكرة الضالة، أي خطوة بخطوة في كل شيء، والضب حيوان صغير لا يسع الإنسان فهو غاية في اتباعهم في كل شيء، التاج الجامع، ٤٣/١.

صورة استفهام فيه معنى النفي الإنكاري ليحصر أسباب كب الناس – على وجوههم في النار – على كلام اللسان. وهو حصر ادعائي يقوى – مع الإثارة النفسية التي أوجدها الاستفهام – الترهيب من اللسان ثم نرى صياغة الجواب في صورة سؤال لباقة في العرض وشحذاً للذهن وإعمالاً للفكر وكل هذا يؤكد المعنى فوق تأكيده بالحصر، ومثل ذلك في الحديث الثاني: "هل هو إلا بضعة منه" وكان هذا أول الدعوة تيسيراً أو هو خاص بالأعرابي سعة عليه، ومع الإثارة تلمح العتب الرفيق ذلك بأن من يتوضأ لا يقصد من وراء المس غرضاً خسيساً وإن هي إلا حركة عشوائية، وإلا ما توضأ ليصلي لله. كما نجد ذلك أيضاً في التعبير "ومن الناس إلا أولئك" وكأن المخاطب حين يسمع صدر السؤال يتوهم أنه حقيقي، فيسرع باستحضار جواب يناسب حتى إذا أوشك معرفته جاء باقي الأسلوب مرسخاً اعتقاده أو ناسخه، وهنا يكمن المعنى بشدة، وبطرق أخص"[1].

معاني النفي والاستثناء:

النفي أولاً- متنوع الدلالات، ولكل أداة دلالتها المعينة المناسبة للتركيب، فلا يجوز أن تحل أداة محل أخرى، بلاغة، حتى وإن تشابها دلالة.

فهناك: "إن" النافية، تختلف عن "ما" وإذا كانت ما: تفيد التوكيد لأنها: تجاب بقد، يقال ما زيد فعل في جواب قد فعل، فإن "إن" أكثر توكيداً لشبهها بأن المخففة من الثقيلة، ولهذا تأتي في المقامات التي هي أكثر توتراً وأعلى حرارة، تلك التي تستدعي مزيداً من الوثاقة والتركيز، سواء دخلت مع الجملة الاسمية نحو: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ أو الماضوية نحو "إن أردنا إلا الحسنى" أو المضارعية نحو: "إن يتبعون إلا الظن" فدلالتها حالية كأنها توحي بالثبات والجزم، وبأن مدخولها محقق واقعاً، أو بشيء من المبالغة والدعوى كما في أقوال المعاندين. وهذا التنوع خاضع لقاعدة دقيقة في التعبير، وتصوير المقامات المتلائمة مع السياقات صياغة، وزمناً، وحالاً، وإيقاعاً.

تأمل حين يتوالى قصران أو أكثر، بحيث يكون الثاني مؤكداً لمضمون الأول ستجد في تواليهما ما يسمى بتصعيد المعاني وهو ما أطلق عليه علماؤنا "الترقي في الترتيب" وهو التدرج في التأكيد وصولاً إلى الغاية المناسبة اقتصاداً في التأثير وبلاغة في سياسة النفوس. وفي أحيان كثيرة يأتي الأسلوبان بأن و إلا في الأول، أو ما و إلا، وفي الثاني إن و إلا، أو في الاثنين بإن و إلا: قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ

(١) السمات البلاغية في بيان النبوة، ص٢٣٩-٢٤٠.

ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٞ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمۡ عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُكُمۡ وَقَالُواْ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفۡكٞ مُّفۡتَرٗىۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ﴾[1].

فقد تدرج انفعالهم اللاهث من سخرية وتهكم بالداعي عليه الصلاة والسلام إلى تأكيد افتراء المتلو وهو القرآن العظيم، حاشاه، ثم بلغ غضبهم حده فرموا بمقولتهم حارة دافقة متلمظة ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ﴾وقال أصحاب القرية لرسل عيسى عليهم السلام: ﴿ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴾ [2]

فالجملتان الأوليان مقدمة زائفة لهذه النتيجة – في زعمهم – ترقياً في التأكيد وتصويراً لتدافع الانفعال. وفي دعوة يوسف عليه السلام صاحبي السجن إلى عبادة الله وحده، وهي دعوة ذكية اعتمدت الأسلوب الخطابي والبرهاني أسلوباً نفسياً نبوياً مدعوماً بالمعجزة يقول فيها:

﴿ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [3]

أربعة أساليب متلاحقة بدأت بـ "ما" و"إلا" مؤكداً أن الأصنام تلك أسماء وهي لا مسمى لها في دنيا الواقع، لم يأذن بها الله كناية مصورة عن وضوح بطلانها وخرق عبادتها، ثم أكد ذلك بهذا المقابل الجليل ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ﴾ والثالث بالنهي والاستثناء دافعاً بالأسلوب والقضية إلى غايته وهدفه الحق ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ﴾ وجاء الرابع تأكيداً لذلك ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ ﴾ بتعريف الطرفين واتحادهما مدلولاً، تدرجاً إلى تقرير دين التوحيد وهو الدين القيم. وفي الترقي انفعالاً وتأكيداً جاء قول النسوة لما رأين يوسف وأكبرنه وقطعن أيديهن: "حش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم" والجملة الثانية – عند عبد القاهر الجرجاني – مداخلة للجملة الأولى من ثلاثة أوجه:
وجهان شبيهان بالتأكيد وهما أنه إذا كان ملكاً فهو على التحقيق لا يكون بشراً فانياً، وثانياً أن الحال إذا كان للتعظيم والتعجب من فرط جمال وحسن يراه الإنسان إذا قيل ما هذا بشراً أن يكون الغرض أنه ملك فهو تأكيد لأنه تحقيق لما فهم من قبل.
والوجه الثالث: شبيه بالصفة فهو أنه إذا نفى الجنس أثبت له جنس آخر، فإثبات أنه

(١) سورة سبأ الآية: (٤٣).
(٢) سورة يس الآية: (١٥).
(٣) سورة يوسف الآية: (٤٠).

ملك تبيين وتعيين لذلك الجنس وهو مبني على سؤال مقدر ويعني شبه كمال الاتصال. ونضيف هنا: أنّ هذا الترقي بالقصر تأكيداً ونعتاً، ما هو إلا تصوير لانبهار النسوة وسحرهن من حسن قاهر غلاب في لحظة دهش غطى فيها الانفعال والأخذ وكل رسل الوجدان على العقل الذاهل ولذا سارعت الألسن في لحن جماعي وجداني مأخوذ ليس للعقل فيه نصيب وذاك يجعل إثبات الملكية إنما هو على سبيل التحقيق انفعالاً لا التشبيه الذي يكون للعقل واليقظة فيه أثر، وهنا صياغة القلب الأنثوي المحترق الدائر في دوامة الكيد بعيداً عن قدس الإيمان. كما أنّ الأسلوب إذا بدأ بالأقوى "بإن و إلا" جاء الأسلوب الثاني مثله وهذا إذا كانت الجهة واحدة أو الغرض الخاص واحداً بدلالة المقام كقوله تعالى:

﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾[1] ومعنى يدعون: يعبدون، وعبادة الشيطان هي طاعتهم له في وسوسته وإغرائه على عبادة الأصنام – على التأويل – فلا ينافي في الحصر الأول وقيل: يدعون: يطيعون: قال هنا الألوسي: "فلا منافاة" والأخير واه، إذ ليس من دلالة دعا في القرآن: الطاعة بل: النداء أو التسمية أو الابتهال، والطاعة جزء من الدعاء بمعنى العبادة وهذا أبعد تأويلاً من الأول"[2].

أغراض النفي والاستثناء:

القصر في واقع البيان النبوي انفرد بسمات خاصة تطلبتها أساليب الدعوة، وجاء في صياغة لافتة للذهن وتعمق المعنى وتظهره في إطار يناسب درجة أهميته.

١- الترغيب: عن علي رضي الله عنه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "ما من مسلم يعود مسلماً غدوة إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يعشى، وإن عاده عشية إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح، وكان له خريف في الجنة" رواه الترمذي و أبوداود [3].

عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: "ما من عبد مسلم يعود مريضاً لم يحضر أجله: فيقول سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا عوفي" رواه الترمذي [4].

وفي الأول دعوة صريحة إلى عيادة المسلم المريض، وفي الثاني دعوة إليها باعتبار بركتها، ودعوة إلى هذا الدعاء المبارك، وصلاة سبعين ألف ملك على عائد

---

(١) سورة النساء الآيتان: (١١٧- ١١٨).

(٢) صبّاح عُبيد دراز، أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١٤٣٦،١هـ - ٢٠١٥م، ص١٢٩ – ١٣٢.

(٣) أي بستان فيها، التاج الجامع، ٣٥٠/١.

(٤) ولفظ غيره، إلا عافاه الله من ذلك المرض، التاج الجامع، ١٩٧/٣.

المريض أو ضمان المعافاة للمريض لمجرد كلمات تقال: حكم غريب يفجأ الخاطر وقد ينكره، ولذا ساقه الحديث قوياً مزيلاً لما يثار ضده من انفعال أوشك وذلك بالنفي والاستثناء، والمنفي نكرة مسبوقة بمن المؤكدة للنفي لجعلها تأخذ شكل القاعدة أو الحقيقة العامة.

٢- التفصيل في المقصور: "إثارة للشوق وتبريراً للحكم"

ونود هنا إلى أن ننبه إلى سمة خطيرة في القصر النبوي أثارت عقولنا، وحملتنا على التتبع المتأني، هذه السمة هي أنه في كثير من أحاديث القصر لا يتبع المقصور عليه المقصور مباشرة في النفي والاستثناء، لكن يتبع المقصور بفيض من الصفات المتلاحقة التي تجذب انتباه المخاطب وتثير أشواقه، اتتبع الكلام الذي يكون مقصوراً خاصاً بصفات معينة، وكل جملة تتبعه تزيد هذا الشعور حتى إذا جاء المقصور عليه وقع من النفس موقعاً مطفئاً هذا الشوق أولاً، ومؤكداً المعنى لغرابته ثانياً، وتحقيقاً للغرض الداعي إلى الكلام ثالثاً كما في الحديثين السابقين. ونقدم هذين الحديثين: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –" ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة برحمته إياهم" رواه البخاري والنسائي"[١].

عن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها، إلا كانت له كفارة لما قبلها من الذنوب، ما لم يأت كبيرة وذلك الدهر كله.

رواه مسلم[٢].

وفي الحديث الأول: تقدمت "من الناس" على الموصوف النكرة "مسلم" المتبوع بالوصف "يتوفى له ثلاثة" وصراحة النفي وعمومه يشد الانتباه والشوق ويثير شعور العطف عند المخاطب ويؤكد النفي، ثم تأتي العبارة "لم يبلغوا الحنث" بالاحتراس المقلل من العموم تثير مزيداً من اللهفة والعطف، وإن كان الوجدان يركن إلى جزاء طيب، يأتي بعد أداة الاستثناء "إلا" قصراً للمسلم في هذه الحالة السابقة على إدخاله الجنة دون النار، قصر موصوف على صفة، وهو جزاء لا مفر منه أثر الصفات التي تبعث المقصور وأفادت الترشيح، والتمهيد، والتبرير للحكم الذي ارتفع بالجزاء قمة تتناسب مع قوة الترغيب في الصبر على وفاة الأولاد.

والحديث الثاني: تتوالى صفات المقصور "امرئ مسلم" توالياً زمنياً تتعاقب فيه الأحداث التي تمهد للجزاء الذي جاء مقصوراً عليه تحقيقاً له، وحبساً للمقصور

---

(١) أي بسبب زيادة رحمة الله لتلك الأولاد أو الضمير للآباء أي بزيادة رأفة الله بالآباء يدخلهم الجنة. التاج الجامع، ٣٤٨/١.

(٢) التاج الجامع، ١٣٥/١.

عليه، فلا يتعداه فقد وضح أن الجزاء في الحديثين مرغب فيه وفي سببه من صبر وصلاة، ثم لأن الجزاء غيبي وجزيل وجب تحقيقه بالقصر الخاص.

٣- التفصيل في المقصور عليه: "تحقيقاً للمعنى ودعماً للغرض" سبق التفصيل في المقصور إثارة للشوق وتبريراً للحكم واستيفاء لأجزاء المقصور لكن قد يفصل في المقصور عليه لإتمام المعنى، وانصباب الاهتمام عليه، وتعلق الغرض به.

عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: "ما من يوم يصبح العباد فيه إلا من ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً" رواه الشيخان والنسائي(١).

وعنه عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "ما من مسلم يلبي إلا لبى من على يمينه ومن شماله من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الأرض من ههنا وههنا"(٢).

فالمقصور عليه "ملكان، مسلم" اسم موصوف وعطف عليه جمل تبين سر الترغيب والترهيب مع ما في الأول من أحداث غيبية مثيرة تقتضي تحقيقها بطريق القصر. كما نجد هذا التفصيل الغيبي الطريق في التجاوب المشرق بين الملبي ومظاهر الطبيعة، إن الإشعاع الوجداني يمتد فيجعل الكون كله في هيام وضراعة، ولما كان الحكم على جلالة وطوله غريباً أداهُ القصر.

٤- تأكيد حقيقة غيبية وصفية: عن أبي سعيد – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم -: "أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذٍ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي" رواه مسلم (٣).

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم – "ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحياً أوحى الله فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة" رواه مسلم(٤).

---

(١) ففي صباح كل يوم ينزل من السماء ملكان يدعو أحدهما للمنفق بالعوض ويدعو الآخر الممسك بالتلف، يسمعهما كل شيء إلا الإنس والجن، ولا شك أن دعاهم مقبول، التاج الجامع، ٤/٢.

(٢) المدر: قطع الطين اليابس فما من مسلم يلبي غلا أجابه كل شيء بلسان الحال أو المقال، قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ الإسراء:٤٤ ويكون أجره كأجر من يجيبه "الدال على الخير كفاعله"، التاج الجامع، ١٢١/٢.

(٣) وتكملة الحديث، فيأتيني الناس فأنطلق معهم، إلى أن قال: فأخر ساجداً فيلهمني الله من الثناء والحمد فيقال لي: ارفعْ رأسك سَلْ تُعطَ واشفَعْ تُشفّعْ وقل يسمع لقولك وهو المقام الذي قال الله: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ الإسراء:٧٩، التاج الجامع، ١٦٣/٤.

(٤) فكل نبي أيده الله بمعجزات تكفي للإيمان به ونبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – أعطي من المعجزات كثيراً ولاسيما القرآن الذي يتلى ما دامت الدنيا وهو مملوء بالآيات البينات ومحفوظ بعناية الله تعالى، ولهذا كانت الأمة المحمدية أكثر الأمم – صلى الله على نبيها وسلم. التاج الجامع، ٢٢٨/٤.

ونبي الرحمة عليه الصلاة والسلام قمة في التواضع حتى وهو يحدث بنعم الله نلحظ ذلك في تكرار اللازمة "ولا فخر" ولبيان أنه سيد الأولين والآخرين يأتي القصر تدعيماً للحقيقة ورداً لإنكار وجد أو افترض من لا يدين بالإسلام، وقد أتى الظرف والبدل وما عطف عليه "يومئذٍ آدم فمن سواه" تمهيداً وتقوية للقصر، وهو من قصر الموصوف "الأنبياء" على صفة "أتباع محمد – صلى الله عليه وسلم" والوقوف تحت لوائه، والقصر في الحديث الثاني يبين تنوع المعجزات ومناسبتها لمن سيقت إليهم وهو أمر خاص بتاريخ الأمم والشعوب، وتنوع عقلياتهم ومواهبهم، وذلك أمر يحتاج إلى تأكيد، فجاء القصر لبيان هذه الحقيقية النادة عن العقول، قصر كل "نبي" على إعطائه معجزة يؤمن عليها البشر، تحقيقاً لهذا الحكم وتمهيداً للأهم وهو بيان معجزة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – ولما كانت المعجزات قبله قد سلفت وانتهت بموتهم جاء النفي والاستثناء مؤكداً هذا الحكم الغيبي أو التاريخي، لكن لما كان وحي السماء معجزة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام قرآناً يتلونه جاء القصر بإنما لبيان المعجزة المحمدية وأنها وحي من عند الله لا من غيره، تعريضاً بوجوب اتباعه لأن معجزته جديدة دائماً تتحدى على الزمن.

٥- تحقيق الجزاء المثير: وقد يحقق الجزاء بطريق القصر، ويكون غيبياً مثيراً للدهشة، والغرابة فيؤكد بالقصر نفياً لكل شك، وتثبيتاً للحكم ترغيباً أو ترهيباً: عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم – قال: "ما من أحد يسلم عليّ إلا ردّ الله عليّ روحي حتى أرد عليه السلام" رواه أبو داود والبيهقي[١].

عن أبي ذر قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم -: "والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى يوم القيامة أعظم ما تكون وأسْمنَهُ تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها، كلما جازت أخراها ردت عليه أولاها حتى يقضي بين الناس". فرد روح النبي – عليه السلام – ليرد السلام على من يسلم عليه قد يغلفه توهم الريب فأكد الحكم مع صياغة الأسلوب وسوقه سوق الحقائق ترغيباً في التعبد بالصلاة والسلام على رسول الله – صلى الله عليه وسلم - كما أمر الله ويخيل إليّ أن في الحديث إيماء إلى حياة النبي في قبره لأنه لا تخلو لحظة يصلي فيها مسلم على نبيه عليه الصلاة والسلام. والحديث الثاني وعيد لمن لم يؤد زكاة أمواله، ولما كان المقام للوعيد والترهيب نجد هذه الصورة التي يتابعها الخيال بشغف ورغب، والصورة مؤكدة تنفي كل شك، كما نلاحظ التفصيل في الطرفين إثارة للشوق، وتحقيقاً للمعنى ودعماً للغرض"[٢].

---

(١) التاج الجامع، ١٨٩/٢.

(٢) صبّاح عُبيد دراز، السمات البلاغية في بيان النبوة، مكتبة وهبة – القاهرة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، ص ٢٣٤- ٢٣٨.

من خلال أغراض النفي والاستثناء في الأحاديث السابقة توجد ظاهرة في بعض أحاديث القصر: أن يتقدم نفي بـ "ما" النافية داخلة على المقصور اسماً نكرة مسبوقة بـ "مِن" الزائدة التي تؤكد هذا النفي، ليكون كل نفي لبنة في صرح التأكيد، وتقديم الصفة على الموصوف هنا مبالغة في النفي.

وأشار الزمخشري إلى إفادة "إلا" التأكيد، أي تأكيد ما استعملت فيه وهذا التأكيد معناه الذي تفرعت عليه دلالة القصر لأنه تأكيد على تأكيد ثم إنه يتجدد معناه تبعاً لتجدد الجملة واختلاف سياقها. فمن ذلك التأكيد في مقام النصح والإرشاد، وذكر قوله تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [1] "إلا من شاء" والمراد إلا فعل من شاء: واستثناؤه عن الأجر قول ذي شفقة عليك قد سعى لك في تحصيل مال ما أطلب منك ثواباً على ما سعيت إلا أن تحفظ هذا المال ولا تضيعه، فليس حفظك المال لنفسك من جنس الثواب، ولكن صوره هو بصورة الثواب وسماه باسمه، فأفاد فائدتين:

إحداهما قلع شبهة الطمع في الثواب من أصله كأنه يقول لك إن كان حفظك لمالك ثواباً فإني أطلب الثواب.

الثانية إظهار الشفقة البالغة وأنك إن حفظت مالك اعتد بحفظك ثواباً ورضى به كما يرضى المثاب بالثواب، ولعمري إنّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان مع المبعوث إليهم بهذا الصدد وفوقه"[2].

وجاء في تحرير التحبير: "الاستثناء استثناءان: لغويّ وصناعيّ، فاللغوي؛ إخراج القليل من الكثير، وقد فرغ النحاة من ذلك مفصلاً في كتبهم. والصناعي: هو الذي يُفيد بعد إخراج القليل من الكثير معنًى زائداً، يعد من محاسن الكلام، فيستحق به الإتيان في أبواب البديع، ومتى لم يكن في الاستدراك والاستثناء معنى من المحاسن غير ما وُضعا له، يعدّان من البديع. في كل واحد منهما معنى زائداً غير ما وضع له يدخله في المحاسن وذكر قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّـٰجِدِينَ﴾[3] فإنّ في هذا الكلام معنى زائداً على مقدار الاستثناء. وذلك تعظيم أمر الكبيرة التي أتى بها إبليس من كونه خرق إجماع الملائكة، وفارق جميع الملإ الأعلى، بخروجه مما دخلوا فيه من السجود لآدم. وذلك بمثابة قولك: أمر الملك بكذا وكذا فأطاع أمرَه جميع الناس من أمير ووزير إلا فلاناً، فإن الإخبار عن معصية هذا العاصي بهذه الصّيغة مما يعظم أمر معصيته، ويضخّم مقدار

(١) سورة الفرقان الآية: (٥٧).
(٢) الكشاف، ٩٧/٣.
(٣) سورة الحجر الآية:(٣١).

كبيرته بخلاف قولك: أمر الملك بكذا وكذا فعصاه فلان، وفي ضمن ذلك وصف الله - سبحانه وتعالى – بالعدل فيما ضربه على إبليس من خِزْي الدنيا وحتّمه عليه من عذاب الآخرة. ومثال ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[1] فإن في الإخبار عن المدة بهذه الصيغة تهويلاً على السامع لتمهيد عذر نوح – عليه السلام – في الدعاء على قومه، وحكمة الإخبار عن المدة بهذه الصيغة تعظيم المدة لكون أول ما يباشر السمع ذكر الألف، واختصار اللفظ، فإنّ لفظ القرآن أخْصر من قولنا تسعمائة سنة وخمسون عاماً كيفما قدرت اللفظين، "فلأن لفظ القرآن يفيد حصر العدد المذكور، ولا يحتمل الزيادة عليه، ولا أن ينقص منه، فإن إخبارك عمّن سكن داراً ثلاثين يوماً، بأنه سكن عشرين يوماً صادق لأنه سكن العشرين وزيادة بخلاف قولك: سكن أربعين إلا عشرة أيام، فإن هذا اللفظ لا يحتمل الزيادة – وكقوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[2] فإنه – سبحانه – لمّا علم أن وصف الشقاء يعم المؤمن العاصي، والكافر المسيء، استثنى من حكم بخلوده في النار بلفظ مُطمع، حيث أثبت الاستثناء المطلق وأكّده بقوله،

﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، أي أنه لا اعتراض عليه في إخراج أهل الشقاء من النار، ولمّا علم أن أهل السعادة لا خروج لهم من الجنة، أكد خلودهم بعد الاستثناء بما يرفع احتمال الاستثناء، حيث قال: ﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ أي غير منقطع، ليعلم أن عطاءَه لهم الجنة غير منقطع، وهذه المعاني زائدة على الاستثناء اللغوي"[3].

---

(١) سورة العنكبوت الآية:(١٤).
(٢) سورة هود الآيات: (١٠٦– ١٠٨).
(٣) ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق، حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث الإسلامي،ط،٢، ١٤٢٩هـ، ص٣٣٤ – ٣٣٦.

الفعل "زاد" في الاستثناء:

الاستثناء في هذا الفعل استدراك فهو ملحق بالمنقطع من تأكيد الشيء بما يشبه ضده، كناية دالة على نفي الزيادة والنفع. والفعل "زاد" في القرآن الكريم ذو شأن متنوع في أساليب القصر.

وجاء في أساليب القصر في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ۝٥ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾ [١] وهنا التعجب فما كان سبباً للهدى والإقبال انقلب لديهم سبباً لا للإعراض فحسب بل للفرار تصويراً حركياً لإدبارهم المستمر، ومن حديث نوح في سورته وهو تقرير مفصل أو اعتراف كامل بقصته على سبيل الإيجاز نحس الأسى والحزن والشكاة الجريحة، والتفويض الواثق ومنه ﴿وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا﴾[٢] وهنا أيضاً التناقض الحاد في موقفهم فالشيء أصبح نبعاً للنقيض: فالمال والولد وهما نعمة تبصر بالمنعم تلك التي لم تزدهم إلا وجاهة ومنفعة زائدة في الدنيا كانت سبب خسار ابتدأ بنهايتهم واستمر في آخرتهم وزيادة الخسار الأخروي توحي بأن الخسار كالصفة اللازمة لهم، بل سمة يعرفون بها تحقيقاً وتصويراً مؤكداً للخسار. والمقصود بقوله: ﴿وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا﴾ هم الملأ الأشراف من رؤسائهم وكبرائهم وقد قادوهم في طريق الضلال حتى أخسروهم وأهلكوهم. ثم كان دعاء نوح عليهم﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ [٣] ﴿وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا﴾ [٤] وقد وسمهم بالظلم مرتين لأنهم تجاوزوا الحد في الكفر وزادوا في الطغيان وهو سبب لهذا الدعاء عليهم الذي انتهى بطلب الهلاك الزائد تناسباً. وصف الكافرين بزيادة المقت أو النفور أو الخسار قريب المأخذ لأن أصل الحدث موجود بوجود رأس البلاء وهو الكفر بالله تعالى. كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا ۖ وَلَا يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا﴾[٥]

---

(١) سورة نوح الآيتان: (٥،٦).
(٢) سورة نوح الآية: (٢١).
(٣) سورة نوح الآية: (٢٤).
(٤) سورة نوح الآية: (٢٨).
(٥) سورة فاطر الآية: (٣٩).

وكقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟ وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾[1] والمراد بالناس الكفار والنفور من صفة الدواب وهو المعهود في ذم الكفار في القرآن. لكن المشكل وصف المؤمنين بزيادة الخبال أو وصف صالح عليه السلام بزيادة التخسير في بعض المواقف وقد قعد المنافقون مع الخالفين عن غزوة تبوك في جيش العسرة، واختلقوا أعذاراً ففضح الله نفاقهم، وعرى بواطنهم، ثم بين أنهم لو خرجوا لكانوا فتنة وبلاء قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2] ولما كان أصل الخبال غير موجود في معسكر المؤمنين فقد أورد بعض العلماء رأياً بالانقطاع أي ما زادوكم قوة ولا شدة لكن خبالاً كما رأى الزمخشري وغيره أنه من المتصل وليس المنقطع لأن المستثنى منه مقدر بأعم العام وهو شيء، والخبال بعضه ومعنى الخبال الفساد والشر وعلى هذا فمعنى زادوكم أورثوكم عندهم، وأحسب – والله أعلم – أنه عبر بالفعل زاد، لبيان خطر المنافقين الجسيم على الطائفة المؤمنة، كما يجوز أن يراد بالمخاطبين "بعضهم" بدليل "وفيكم سماعون لهم" أي فيكم قوم ضعفة نمامون أو يسمعون المنافقين كما أولها أبو السعود وهؤلاء الضعاف قد يسيئون فيسببون مع المنافقين البلبلة والفساد وتفريق الكلمة. كما جاء في مقاولة صالح عليه السلام لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ ۖ فَمَا تَزِيدُونَنِى غَيْرَ تَخْسِيرٍ﴾[3] أما إن عصيت بالمساهلة في تبليغ الرسالة، ومجاراتكم فيما تأتون وتذرون لا تفيدونني غير تخسيري وإبطال عملي، وقد أول بعضهم تزيد بمعنى تفيد إذ لم يكن فيه أصل الخسران حتى يزيدوه. ولم يوضح أحدهم سر استعمال الفعل زاد دون سواه، ويبدو – والله أعلم – أنه لزيادة التهويل، واستبعاد عصيان الله تعالى، وأن مجرد التفكير في ذلك يوقعه في الخسار العظيم، بله المعصية المرة ولعل مما يصعد هذا الشعور بالاستبعاد والتهويل أنه عبر بلفظ الجلالة بعد ذكر "ربي" في الآية قبلها – وذكره تقدس وجل – أدل على مواقف الأخذ والانتقام. ولذا نفهم دلالة الصياغ "تخسير" دون خسار مثلاً. أي أتجعلوني أكثر خساراً. فكان اتباعهم يضاعف الخسار مرتين

(١) سورة الإسراء الآية: (٤١).
(٢) سورة التوبة الآيتان: (٤٦،٤٧).
(٣) سورة هود الآية: (٦٣).

بالفعل: "تزيد" والمصدر "تخسير" وهو مناسب للمعروف في القرآن من تضعيف الجزاء خيراً حقيقة أو شراً تقديراً وفرضاً للرسل والأنبياء ونسائهم. وثم رأي آخر وهو أن التخسير معناه نسبتهم إلى الخسران فتكون صيغة نسب نحو كفر وفسق: أي نسبة للكفر والفسق، والمعنى: لا تزيدونني بهذا الرأي الفائل الآسن إلا أن أؤكد حكمي عليكم بالخسران، والأول أقوى وأقرب"[1].

من خلال ما سبق يبدو أن العرب لديهم معرفة بالبلاغة بجانب النقد في معرفة الكلام، والمهم في التأليف البلاغي أنْ نقترب من النصوص و نتذوقها، والاستثناء من الأساليب المستعملة عندهم، وهو ضرب من توكيد الكلام وتقريره وتمكينه في ذهن المخاطب، ويؤتى به لتقوية المعنى في ذهن السامع، واستدرك البلاغيون بالفعل "زاد" وهو ملحق بالمنقطع من تأكيد الشيء بما يشبه ضده.

(١) أساليب القصر في القرآن الكريم، ص ٥٠ – ٥٢.

المبحث الثاني

الاستثناء في أسلوب القصر

القصر من الأساليب الغنية بالاعتبارات الدقيقة والملاحظات اللطيفة، وهو فن لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفوائد. ويرجع ثراء هذا الأسلوب إلى كثرة فوائده وتنوع طرقه من فروق دقيقة واعتبارات وملاحظات. وجاء في لسان العرب "القصر" بمعنى: الحبس؛ قال الله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [1] أي محبوسات في خيام من الدّر مخدرات على أزواجهن في الجنات؛ وامرأة مقصورة أي مخدرة. وقال الفرّاء في تفسير مقصورات، قال: قُصِرْن على أزواجهن أي حبسن فلا يُردنَ غيرهم ولا يطمحْنَ إلى من سواهم. ومنه قول امرئ القيس:

من القاصراتِ الطرفِ لو دبّ مُحْولٌ من الذّرّ فوقَ الإتْبِ لأثّرا[2]

وجاء في أساس البلاغة بمعنى:

"قصرت طرفي: لم أرفعه إلى ما لا ينبغي، وهنّ قاصرات الطرف: قصرنه على أزواجهنّ. وقصر السِّتر: أرخاه؛ قال حاتم:

وما تشتكي جارتي غير أنّني إذا غاب عنها بعلُها لا أزُورُها
سيبلُغها خيري ويرجع بعلُها إليها ولم تُقْصر عليّ سُتورها[3]

وجارية مقصورة، ومقصورة الخطو وقصيرة وقصورة"[4].

القصر من علم المعاني وعرفه الخطيب القزويني بقوله: "هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال"[5].

وأسلوب القصر من طرق توثيق المعنى وتثبيته وتأكيده وتقريره في النفس بحيث يتمكن منها فضل تمكن فيحقق لديها الإقناع عن طريق التأثير والإمتاع بما يحققه من فائدة. ذلك أن بلاغة القصر تتركز وتتعين حين تُقرر المعنى في ذهن المتلقي بعد حصره وتحديده تحديداً واضحاً وتعيينه على نحو لا يشتبه بغيره ولا يلتبس بسواه. فهو تصفية للعبارة، وضغط لها، وتنقية وفرْز وتصعيد وتركيز، فجملة القصر تقوم بما تقوم به جملتان؛ ومن ثَمّ فإنها تنهض بالزيادة في دلالة الكلام حين

---

(١) سورة الرحمن الآية: (٧٢).
(٢) لسان العرب، مادة "قصر".
(٣) يقال للرجل بعْل، وللمرأة بعلة، وللرجل: عِرْسٌ، وللمرأة عرْسٌ. قصرت الستر: أرسلته. ديوان حاتم الطائي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص٨٩ – ٩٠.
(٤) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٨١/٢.
(٥) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، ط٦، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٨٤/١.

تترك مساحة يشتغل بها الذهن، ويعمل فيها الخيال على نحو يروق ويعجب؛ إذ إنّ أسلوب القصر في النهاية سبيل من سبل وجازة العبارة ولمّها وأدائها للمعنى الكثير باللفظ القليل. انظر إلى ما يقوله امرؤ القيس وهو يتغزل:

وما ذَرَفَتْ عيْناكِ إلا لِتَضْرِبي بِسَهْميْكِ في أعْشار قَلْبٍ مُقتّلِ(١).

إنّ الشاعر تراءى له الدموع التي تسحّ من عيني الحبيبة وتسيل فيرى فيها أضواءً سحرية تُنْشر على أعصابه وقلبه من خلال العاطفة التي تشع في النظرات، وتشيع في القسمات والنظرات الوديعة التي تنفذ إلى قلبه فتشعل فيه نار الرغبة بعد أن مزّقته وقتّلته سهام النظرات التي ضربتْ فأردتْ. ويعبر عن ذلك من خلال هذا القصر الذي جاء من أقوى طريق. إذْ نفى شيئاً، وأثبت شيئاً آخر فالسهام التي ضربت قلبه هي ثمرة لهذه الدموع التي ذرفتها عيناها. هو إذ يثبت أن ما أصاب قلبه، لا لأي شيء آخر غير هذا القصد والتعمد فأنت ترى تحطيم قلبه وتمزيقه وترك جراحه تفق بالدم قد تركز وحصر في تعمد وقصد ذرف هذه الدموع لا لأي شيء آخر"(٢).

الأصل في الجملة الواحدة أنْ تؤدي حكماً واحداً مقصوداً وقد يتبع هذا الكلام الواحد غرض ومعنى يترتب عليه، وقد تؤدي الجملة الواحدة حكمين مقصودين مختلفين في الإيجاب والسلب من طريق الوضع أو من طريق العقل والذوق وهذه هي الجملة التي حكم فيها بثبوت شيء لآخر على جهة الاختصاص.

وقال السيوطي: " وجه إفادة الحصر أن الاستثناء المفرغ لا بد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر وهو مستثنى منه، لأن الاستثناء إخراج فيحتاج إلى مخرج منه، والمراد التقدير المعنوي لا الصناعي، ولا بد أن يكون عاماً لأن الإخراج لا يكون إلا من عام، ولابد أن يكون مناسباً للمستثنى منه في جنسه مثل ما قام إلا زيد: أي لا أحد، وما أكلت إلا تمراً: أي مأكولاً، ولا بد أنْ يوافقه في صفته: أي إعرابه، وحينئذٍ يجب القصر إذا وجب منه شيء بإلا ضرورة فيبقى ما عداه على صفة الانتفاء"(٣).

والمراد بالنفي فيه كل ما يؤدي معنى النفي من أدواته مثل: "ما، لا، إن، وليس، ولمْ، ولنْ، والاستفهام الذي في معنى النفي" كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَآءُ

---

(١) ذرفت: دمعت. بسهميك: يريد بها عينيها. أعشار القلب: أجزاؤه. مقتل: مذلل بحبك. الديوان، ص١١٤.

(٢) الوصيف هلال الوصيف إبراهيم، الأداء الجمالي في البناء التركيبي من علم المعاني، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، ص١٧ – ١٨.

(٣) أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ١٠٧/٢.

ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴾[1] بمعنى ما جزاء الإحسان إلا الإحسان من قصر الموصوف على الصفة والمراد بالاستثناء أيضاً كل ما يؤدي معناه من أدواته مثل "إلا و غير وسوى".

قال الوصيف بن هلال: "وهذا الطريق أبلغ طرق القصر و أقواها، ولذا فهو يستعمل في تأدية المعاني الغريبة التي تحتاج إلى فضل تأكيد، وإلى زيادة تقرير، فهو يدفع الإنكار، ويصحح الأفكار، ويعتني بالموقف، ويحتشد له، ويحتفي به كما أنه يقوّم من معوجّ الاعتقاد، ومن خلل التفكير. تأمل حديث المتنبي عن عيني الأسد، ووصفه لهما حين جعل منهما ناراً متلظية بكل ما في النار من توهج ومن لمعان ومن إضاءة. لقد حصرهما وركزهما فيها فليستا سوى نار لا يتعدیانها إلا إليها ولا يتخطيانها إلى سواها وذلك في قوله:

ما قُوبلت عيناهُ إلا ظُنتا تحتَ الدّجَى نار الفريقِ حلُولا[2]

إنه يصف لك عيني الأسد فترى الشرر يتطاير منهما من خلال هذا الوميض والبريق، وإنهما ليبعثان بهما في لمعان وتوهج، ويرسلان بهما في إضاءة وإشراق لقد لمح المتنبي صلة بين بريق عيني الأسد، وما بهما من حمرة ووميض يشعّ باللمعان والتوهج، وبين النار المتلظية، أشعلها فريق من الناس والتفّوا حولها وسط ظلمة الليل الحالكة، فعقد مشابهة بينهما تجمع في اللون والشكل. وأنت ترى أن هذه الصورة قد سيقت عن طريق النفي والاستثناء الذي هو الطريق القوي من طرق القصر وهنا قد قصرت عينا الأسد على النار، فعينا الأسد "مقصور" والنار "مقصور عليها" وكون عيني الأسد ليستا غير نار لا يتخطيانها إلى أي شيء آخر ليس من الأمور التي يسلم بها العقل في يسر أو تطمئن إليها النفس في سهولة وسرعة فقصر العينين على النار قصر موصوف على صفة قصر العينين هنا على النار منظور فيها إلى حال المخاطب الذي يمكن أن يشك أو يجادل في كون عيني الأسد متركزة ومحصورة في النار، ومثل هذه المعاني غير السهلة الغريبة التي لا تقبل بها النفس في سرعة تحتاج إلى فضل تأكيد وتثبيت وعلى زيادة تقرير وتدعيم مما لا ينهض بها في قوة سوى طريق النفي والاستثناء الذي يعانق هذه المعاني، ويحتضنها، ويحتشد لها، ويحتفي بها"[3].

---

(١) سورة الرحمن الآية: (٦٠).

(٢) الفريق: الجماعة، وهو أكثر من الفرقة. حلولا: حالين به، أي نازلين. كأنها نار.
المعنى: يقول: عين هذا الأسد لحمرتها إذا رأيتها في الليل ظننتها ناراً أوقدت بجماعة نزلوا موضعاً، ويقال عين الأسد وعين الحية، تتراءى في ظلمة الليل بارقة كأنها نار. ديوان المتنبي، ٢٥٢/٣.

(٣) الأداء الجمالي في البناء التركيبي في علم المعاني، ص٨٦-٨٧.

النفي والاستثناء أكثر طرق الحصر وروداً، وهو الأصل، وكل أداة نفي واستثناء يجتمعان في جملة واحدة من غير أن يكون الاستثناء منقطعاً يتحقق بهما طريق القصر.

العطف بـ "لا" مع النفي والاستثناء:

وذكر ذلك الجرجاني بقوله: "لا نرى ذلك جائزاً مع "ما و إلا" إذ ليس من كلام الناس أن يقولوا: "ما زيدٌ إلا قائم لا قاعد"؛ فإن ذلك إنما لم يجُز من حيث إنّك إذا قلت: "ما زيد إلا قائم"، فقد نفيتَ عنه كل صفة تُنافي القيام، وصرتَ كأنك قلتَ: "ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكئ". وهكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من القيام. فإذا قلت من بعد ذلك "لا قاعد" كنت قد نفيت بـــ "لا" العاطفة شيئاً قد بدأتَ فنفيته، وهي موضوعة لأن تنفي بها ما بدأت فأوجبته، لا لأن تُفيدَ بها النفي في شيء قد نفيته. ومن ثَمّ لم يَجُزْ أن تقول: "ما جاءني أحدٌ لا زيد" على أن تعمد إلى بعض ما دخل في النفي بعموم "أحد" فنفيتَه على الخصوص، بل كان الواجبُ إذا أردتَ ذلك، أن تقول: "ما جاءني أحدٌ ولا زيد"، فتجيء بـــ "الواو" من قبل "لا" حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفة. وإذ قد عرفت فساد أن تقول: "ما زيدٌ إلا قائم لا قاعد" فإنك تعرِفُ بذلك امتناع أن تقول: "ما جاءني إلا زيدٌ لا عمرو"، "وما ضربت إلا زيداً لا عمراً". وذلك أنّك إذا قلت: "ما جاءني إلا زيد": فقد نفيت أن يكون قد جاءك أحدٌ غيرُه. فإذا قلت: لا عمرو: كنتَ قد طلبتَ أن تنفي بـــ "لا" العاطفة شيئاً تقدمتَ فنفيته؛ وذلك خروج بها عن المعنى الذي وضعت له، إلى خلافه. فإن قيل: فإنك إذا قلتَ: إنما جاءني زيد: فقد نفيت فيه أيضاً أن يكون المجيء قد كان من غيره. فكان ينبغي أن لا يجوز فيه أيضاً أن تعطف بـــ "لا" فتقول: "إنما جاءني زيد لا عمرو". قيل: إن الذي قلته من أنك إذا قلت: "إنما جاءني زيد" فقد نفيت فيه أيضاً المجيء عن غيره، غيرُ مسلّم لك على حقيقته؛ وذلك أنه ليس معك إلا قولك: "جاءني زيد". وهو كلام كما تراه مثبّتٌ ليس فيه نفي ألبتة، كما كان في قولك: "ما جاءني إلا زيد" وإنما فيه أنك وضعت يدك على "زيد" فجعلته الجائي، وذلك وإن أوجب انتفاءَ المجيء عن غيره، فليس يُوجبه مِن أجل أن كان ذلك إعمالَ نفي في شيء، وإنما أوجبه من حيثُ كان المجيء الذي أخبرتَ به مجيئاً مخصوصاً، إذا كان لزيد لم يكن لغيره، والذي أبيناه أن تنفي بـــ "لا" العاطفة الفعلَ عن شيء وقد نفيته عنه لفظاً"[1].

وذكر صاحب المطول وقوع الجملة بعد "إلا" بقوله: "واعلم أنه قد يقع بعد إلا في الاستثناء المفرغ الجملة، وهي إما خبر مبتدأ، نحو: ما زيد إلا يقوم، أو صفة، نحو: ما جاءني منهم رجل إلا يقوم، أو إلا يقعد أوحال، نحو: ما جاءني زيد إلا يضحك،

---

(١) دلائل الإعجاز، ٣٤٠-٣٤١.

وكثيراً ما يقع الحال بعد إلا ماضياً مجرداً عن قد والواو، نحو: ما أتيته إلا أتاني. وفي الحديث: "ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء"[1] وذلك لأنه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد إلا لما قبلها فأشبه الشرط والجزاء، وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله إلا على تأويل العزم. والتقدير: ما أيس الشيطان من بني آدم غير النساء إلا عازماً على إتيانهم من قبلهن"[2].

والجملة الاستئنافية لها أهمية من خلال تذوق النصوص. وأدوات المعاني لها ارتباط وثيق بهذه الجملة ولها أغراض كثيرة ومتنوعة، ومسائل دقيقة، وتقع بعد كثير من أدوات الاستثناء ونعرض إليكم وقوعها بعد "إلا" التي هي أم الباب.

ومن الشواهد على ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ ﴿٢٢﴾ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿٢٣﴾ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٍ﴾ [3]

فـ "إلا" بمعنى "لكن"، والاستثناء منقطع، والجملة بعدها اسمية ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: مبتدأ،و﴿لَهُمۡ أَجۡرٌ﴾ خبر. ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ﴿٢١﴾ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾ [4] الشاهد الجملة بعد "إلا" بمعنى "لكن"، الاستثناء منقطع والجملة تفيد الاستدراك. وهو المذهب الراجح [5].

قيمة أسلوب القصر: القصر من الأساليب الموجزة المؤكدة التي تحقق مطابقة الكلام لمقتضى الحال: حال المتكلم عندما يريد أن يفرغ شعوره العميق بشيء ما فينزع إلى التعبير عنه بشكل مؤكد وبالقصر خاصة لأنه من أقوى وسائل التأكيد، أو حال المخاطب عندما يراد إقناعه بفكرة ما، فالأنسب أن يكون خطابه بذلك الأسلوب المميز في تأكيده وفي قدرته على الإقناع، وتأكيده لا يعتمد على أداة ما من الأدوات المعروفة، ولكن تأكيد القصر نابع من ذاته وطريقة بنائه، لأنه جملة في قوة جملتين: إحداهما صريحة، والأخرى متضمّنة، فقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [6]جملة قصر تحمل وعداً صريحاً ووعيداً متضمناً، الوعد بنجاة من رحم الله من المؤمنين "نوح وأتباعه" والوعيد المتضمن يؤكد الآخر. لهذا كان وجود

---

(١) الكشف والبيان، ٢٣٦/١٠.
(٢) المطول شرح تلخيص المفتاح، ص٤٠٤- ٤٠٥.
(٣) سورة الانشقاق الآيات: (٢٢-٢٥).
(٤) سورة الغاشية الآيات: (٢١-٢٤).
(٥) أيمن عبد الرزاق الشوا، من أسرار الجملة الاستئنافية، دار العوثاني- دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٢٨٤.
(٦) سورة هود الآية: (٤٣).

القصر في كلام دليل على قوته وغنى دلالته. وقد اعتمد عليه القرآن في الحقائق الدينية الكبرى التي تعد الدعامة الأساس للعقيدة والتي تحتاج إلى قوة وحسم وإيجاز وتأكيد كما في: قضية الوحدانية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[1] وإخلاص العبودية والعبادة لله: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ﴾[2] وردت في مواقف كثيرة من سور عدة على لسان الرسل والأنبياء في خطاب أقوامهم بطريق النفي والاستثناء وهو يعني قصر العبادة على الله سبحانه لا تتعداه إلى أحد سواه، ولم يكن أنسب لتأدية هذا المعنى من أسلوب القصر لأنه يحقق غرضاً يتصل بمهمة كل رسول يدعو إلى عبادة الله وحده، إذ يرمي غرضين برمية واحدة، أي أنه يدعو إلى عبادة الله وحده، ويدعو إلى ترك عبادة ما سواه في جملة واحدة هي: "لا تعبدوا إلا الله"، فضلاً عن قدرة هذا الأسلوب بما فيه من تأكيد وقدرة على التأثير وحمل المخاطب على التفكير والانصياع. وفي قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3] تجد فيها أربع جمل قصرية متتابعة، وذلك لحسم الجدال في أمر الساعة ومتى تكون، وأن العلم بها مختص بالله سبحانه وأنها لا تأتي إلا بغتة، وبذلك يتبين أهمية هذا الأسلوب في حسم القضايا العقائدية والغيبية بما فيه من قوة وتأكيد وإيجاز حاسم. ثم تجد الشعراء يعتمدون عليه في التعبير عن معانيهم التي تمتلئ بها نفوسهم ويريدون نقلها مؤكدة إلى الآخرين كقول على الجارم:

هل الدهر إلا ليلةٌ طال سُهدها تنفّسُ عن يوم أحمَّ عصيب
وليس تراب الأرض غير ترائبٍ وغير عقولٍ حُطّمتْ وقلوبِ[4]

فإنه في البيت الأول يقصر الدهر على كونه ليلة واحدة لم يخلد فيها الإنسان لراحة أبداً؛ لأنها ليلة طال سهدها وهمها، وليت هذه الليلة على أرقها وتعبها كانت النهاية، ولكنّها تنفست عن يوم شاق عصيب: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾[5] لأنه اليوم الذي يأتي

---

(١) سورة آل عمران الآية: (١٨).
(٢) سورة هود الآية: (٢).
(٣) سورة الأعراف الآية: (١٨٧).
(٤) السهد: الأرق وعدم النوم. تتنفس: تتكشف وتسفر. الأحمّ: الشديد السواد. الترائب: عظام الصدر. ديوان علي الجارم، دار الشروق – القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٢٥٠.
(٥) سورة المزمل الآية: (١٧).

بعد ليلة هي الدهر، وربما قصد بالدهر العمر الذي يمضي سريعاً، وباليوم الأصم العصيب نهاية العمر وهي الموت، وعلى أيّ فقد اعتمد على أسلوب القصر في تأكيد إحساسه بوطأة الدهر وقسوته وظلمته وأنه لا يُشبِه شيئاً أبداً إلا ليلة طال سهدها. ثم يمضي الشاعر مع إحساسه القاتم بالموت وأنه يحصد الناس حصداً حتى يخلفهم تراباً نسير عليه:

وليس تراب الأرض غير ترائبٍ وغير عقولٍ حُطّمت وقلوبِ[1]

وهذا قصر ثان بطريق النفي والاستثناء يعكس إحساسه المؤكد بكثرة ما خلف الموت من ضحايا تحللت وتفتّت وانتشرت حتى صار تراب الأرض كله بقايا ترائب: بقايا أيدٍ وأرجل وأضلع وصدور بل ليس تراب الأرض إلا بقايا الراحلين[2].

القصر من الأساليب الموجزة وهو في قوة جملتين وله قيمة معنوية تحقق مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

بين القصر والحصر والتخصيص:

استخدم مصطلح القصر في البلاغة، وأريد أحد الضروب التي تدخل في علم المعاني، وأنه ضرب من الإيجاز بتقليل الألفاظ وتكثير المعاني. وأريد بمصطلح الحصر، حصر الفاعل أو المفعول بـ "إلا" على أن يكون الفعل مسبوقاً بالنفي، ومن هنا فإن كثيراً ممن استخدموا لفظة الحصر لم يفرقوا بينها وبين القصر، ومن الذين عدوا لفظة الحصر مرادفة للقصر "الزملكاني"، ومصطلح الاختصاص مرادف للحصر وسابق عليه، وأطلقه الجرجاني، واستخدمه بعده السيوطي، ويقع في واحد من الفاعل أو المفعول ولا يقع فيهما جميعاً كما أُطلق على حصر المبتدأ، والخبر وذكر صاحب فنون البلاغة التفصيل في ذلك بقوله:

"القصر يدل على التخصيص، والحصر يدل على الإحاطة والتضييق. وفي التخصيص تركيز على شيء معين دون غيره، وهذا يعني تحديد المقصود، وفيه نوع من الإحاطة والتضييق بحيث لا يبقى مجال لدخول غير المذكور في الحكم، وعلى هذا يكون القصر والحصر متقاربين. وهذا ما جعل بعض العلماء يعدونهما بمعنى واحد، كما فعل السيوطي. والقصر أكثر استعمالاً عند البلاغيين منه عند النحاة.

أما الحصر فمجاله الذي يكثر فيه استعماله هو علم التفسير والأصول، والعلوم الشرعية على العموم، والمصطلحان يحملان معنًى واحداً في الدرس النحوي، وإن كان الحصر أكثر استعمالاً من القصر في بيئة النحاة.

---

(١) ديوان علي الجارم، ص٢٥٠.

(٢) علوم البلاغة، ص١٣٥-١٣٧.

وأما التخصيص فهو معنى مستفاد من عدة تراكيب في اللغة ومنها القصر. فالتخصيص إذاً مستفاد من القصر ومترتب عليه. أي أن التخصيص مما يدل عليه القصر، فهو كالفرع عنه. وعلى هذا يمكن القول إنّ كل قصر تخصيص وليس كل تخصيص قصراً"[1].

وذكر الكعبي أقوال كثير من العلماء في هذا الشأن وسماها الفرق بين الحصر والاختصاص حيث قال: "وأهم ما نخرج به منها أنّ الحصر فيه معنى زائد على الاختصاص واقتبس السيوطي من كلام الشيخ السبكي صاحب الاقتناص قوله: "اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك ويقول إنما يفيد الاهتمام. وقال سيبويه في كتابه: وهم يقدمون ما هم به أعنى، والبيانيون على إفادته الاختصاص؛ ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر؛ والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وإنما عبّروا بالاختصاص. والفرق بينهما: أن الحصر إثبات المذكور ونفي غير المذكور. والاختصاص: قصد الخاص من جهة خصومه. ويقف السيوطي عند التعارض في فهم الاختصاص والحصر بين الزمخشري وغيره ممن ردّ عليه في فهمه للآية الكريمة: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾[2] فيقول: "وقال الزمخشري: في ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾، في تقديم الآخرة وبناء يوقنون على "هم" تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك. وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن؛ وقد اعترض عليه بعضهم فقال تقديم الآخرة أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها، وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر وليس كذلك. ثم قال المعترض: وتقديم "هم" أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون ايقان غيرهم بالآخرة إيماناً بغيرها حيث قالوا: "لن تمسنا النار"، وهذا منه أيضاً استمرار على ما في ذهنه من الحصر، أي أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها. وأردف السيوطي قائلاً: "إن هذا الفهم عجيب ألجأه إليه فهمه الحقير، وهو ممنوع. فقد اتضح لنا إذن أن الاختصاص هو طريقة من طرق الحصر ولكنه

---

(١) عبد العليم بوفاتح ، فنون البلاغة العربية، مطبعة ابن سالم – الجزائر، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص١٧٠.

(٢) سورة البقرة الآية: (٤).

ليس كل الحصر ولا يستعمل الاستثناء بخلاف الحصر الذي يستعمل فيما يستعمل الاستثناء وغيره"[١].

المصطلحات السابقة مستخدمة عند البلاغيين، وأراد البلاغيون بالقصر الإيجاز، والحصر مرادف للقصر وكثير من البلاغيين لم يفرقوا بينهما، والفرق بين الحصر والاختصاص أنّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور والاختصاص يقصد به إفادة السامع من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي.

موضع المقصور والمقصور عليه في النفي والاستثناء:

المقصور عليه هو ما يلي أداة الاستثناء سواء تقدمت به الأداة أو تأخرت، ولا مانع من هذا التقديم لوضوح المراد وزوال اللبس.

والمقصور عليه في طريق النفي والاستثناء هو المستثنى أي: الواقع بعد أداة الاستثناء، سواء تقدم أو تأخر تقول: ما جاء إلا زيد فتقصر المجيء على زيد. ويقول زهير بن أبي سلمى:

وما الحرْبُ إلا ما علِمْتُمْ وذقتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المُرجّمِ[٢]

فقد قصر الحرب على الذي علموه و ذاقوه من ويلاتها، قصر موصوف على صفة. وقول المتنبي:

لا يُدركُ المجدَ إلا سيّدٌ فَطِنُ لما يَشُقّ على السّادات فعّالُ[٣]

قصر إدراك المجد على السيد الفطن الذي يستطيع إدراك ما يشق على السادة الكرماء وتقول: لا أختار الوفي إلا منكم ولا أختار منكم إلا الوفي، فتفيد بالأول: قصر اختيارك الوفي على كونه منهم، ففيه مدح لهم وتنويه بشأنهم، وأن من أراد الوفي، فعليه بالاتجاه إليهم فهم جميعاً أوفياء، وتفيد بالثاني: قصر اختيارك منهم على الوفي، وهذا يعني أن الوفي وغير الوفي، فأنت تختار الوفي وتترك غيره، ولا يخفى عليك ما بعد القولين. وفي حال التقديم: قول السيد الحميري يمدح بني هاشم:

لو خُيّرَ المِنْبَرُ فِرْسانهُ ما اختارَ إلا مِنْكمُ فارِساً[٤]

تجده قد قصر اختيار الفارس على كونه منهم، وهذا يعني أنهم جميعاً فرسان وأنّ المنبر لا يتجه إلا إليهم حين يتاح له أن يختار فارسه، ولو قال الشاعر: ما اختار منكم إلا فارساً، لتغير المعنى، إذ يصبح المراد: قصر اختيار المنبر منهم على

---

(١) التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم، ص٧٤- ٧٥.

(٢) ذقتم: جربتم. الحديث المرجم: الذي يرجم فيه بالظنون. يقول: ليست الحرب إلا ما جربتم وذقتم من أهوالها، وليس هذا الأمر بالحديث الذي لا نعلم حقيقته، بل هو شيء ملموس عرفتموه وذقتم ويلاته وشروره ونتائجه. ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص١٠٧.

(٣) المعنى: يقول: لا يدرك السيادة وعلو القدر إلا من يفعل ما يشق على الكرماء الفضلاء. ديوان المتنبي، ٢٩٥/٣.

(٤) ديوان السيد الحميري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ص١٢٥.

الفارس دون غيره، فهم ليسوا جميعاً فرساناً. وتلاحظ في البيت تقديم إلا وما وليها على المفعول "فارساً" وهو جزء من المقصور إذ المراد قصر اختيار المنبر فارسه عليهم دون غيرهم"[١].

أقسام القصر:

ينقسم القصر إلى أقسام متعددة باعتبارات متعددة:

وينقسم باعتبار نوع المقصور والمقصور عليه وباعتبار طبيعته ولفظه إلى: قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة، والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير سواء كان فعلاً أو مصدراً أو مشتقاً أو جاراً ومجروراً أو غير ذلك. وليس المراد بها النعت النحوي؛ لأنه لا يقع قصر بين نعت ومنعوته.

القصرُ نوعانِ حقيقيّ وذَا ... نوْعَانِ والثّانِي الإضافِيّ كذَا
ففَصْرُ صِفَةٍ على الموصوفِ ... وعكسُهُ مِنْ نوعِه المعرُوفِ
طُرُقُه النّفيّ والاستثنا هما ... والعطفُ والتقديمُ ثمّ إنّما
دِلالة التقديمِ بالفحوى[٢] وما ... عَداهُ بالوضعِ وأيضاً مِثْلما
القصرُ بين خبرٍ ومبتدا ... يكونُ بين فاعلٍ وما بدَا
منهُ فمعلومٌ[٣] وقد يُنزّلُ ... منزلةَ المجهولِ أو ذا يُبْدلُ [٤]

الأبيات السابقة ذكرها أبو الوليد محب الدين الحلبي الحنفي، وذكر فيها أقسام القصر بأقسامه المتعددة حسب الاعتبارات، الحقيقي والإضافي، والصفة على الموصوف وعكسه، وطرق القصر، ودلالة التقديم بمفهوم الكلام، وأضاف أنّ القصر يقع بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمعلوم الذي ظهر من القصر في مقتضى الظاهر المعلوم في الكلام تحقيقياً.

١- قصر الصفة على الموصوف.

فقصر الصفة على الموصوف معناه: ألا تتجاوز الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر إذا كان القصر إضافياً، ولا يمنع هذا أن يتصف الموصوف المقصور عليه بصفات أخرى غير تلك الصفة المقصورة. ومثل لذلك صاحب علم المعاني بقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾[٥] حيث قصر العلم

---

(١) علم المعاني، ص٣١٢-٣١٣.
(٢) أي بمفهوم الكلام.
(٣) أي وما ظهر من القصر في مقتضى الظاهر المعلوم في الكلام تحقيقاً.
(٤) أو ذا: أي المجهول يبدل بالمعلوم. أبو الوليد محمد بن محب الدين بن الشحنة الحلبي الحنفي، مائة المعاني والبيان، تحقيق، حايف النبهان، دار الظاهرية – الكويت، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م،ص١٢١- ١٢٤.
(٥) سورة الأنعام الآية: (٥٩).

بمفاتيح الغيب على الله تعالى قصراً حقيقياً تحقيقياً فهو قصر صفة على موصوف ومنه قول أبي تمام:

لا يطْرُدُ الهمَّ إلا الهمُّ مِنْ رجُلٍ مُقَلْقِلٍ بَنَاتِ القَفْرَةِ النُّعُبِ[١]

فقد قصر الشاعر طرد الهم وهو صفة على الهم من رجل مقلقل لبنات القفرة وهو موصوف قصراً حقيقياً ادعائياً؛ لأن الناس يطردون همومهم بأمور كثيرة، ولكن الشاعر لم يعتد بشيء منها إلا بالرحلة التي غيرته وأضنته والتي كانت سبباً في حزن صاحبته وانسكاب عبراتها، فأراد أن يبين لها أن تلك الرحلة هي الوسيلة الوحيدة لطرد الهموم والأحزان[٢].

والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية، أي المعنى القائم بالغير، كالقيام والقعود ونحوهما، لا النعت النحوي.

يعني حصر الصفة في موصوف لا تتعداه إلى موصوف آخر مثل: لا ينجح إلا المجتهد، فهذا يعني قصر النجاح على المجتهد بحيث لا يتعداه إلى غيره من المهملين، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٣] قصر العبادة على الله سبحانه لا تتعداه لأحد سواه"[٤].

٢- قصر الموصوف على الصفة:

معناه: ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى أصلاً، إذا كان القصر حقيقياً أو إلى صفة أخرى معينة إذا كان القصر إضافياً، وهذا لا يمنع أن تكون تلك الصفة المقصور عليها وصفاً لموصوف آخر غير المقصور، فقولك: ما عمرو إلا شجاع. قصر لعمرو على صفة الشجاعة بحيث لا يتعداها إلى صفة أخرى، أما الشجاعة، فليس هناك ما يمنع من أن يتصف بها غير عمرو"[٥].

ولا يخفى عليك أن قصر الموصوف على الصفة يفيد بلوغ الموصوف الغاية، ووصوله حد النهاية في تلك الصفة، فقولك: "ما زهير إلا شاعر" يفيد كمال المبالغة في شاعريته، وأنه قد بلغ الغاية في الشعر، ووصل إلى حد جعلنا لا نعتد بالصفات الأخرى التي يمكن أن يتصف بها، وذلك لقصور تلك الصفات عن صفة الشعر التي

---

(١) "الهم": أول ما يجده الرجل في صدره مما يوجب رحيله، "والهم" الثاني الهمّةُ، وأصلها واحد، إلا أنهم استعملوا الأول فيما يُكْرَه واستعملوا الثاني فيما يُحمد. مقلقل: من القلقلة وهي الحركة العنيفة. بنات القفرة: الإبل جعلها بنات للقفرة لأنها تُقطع بها. النعب: جمع نَعوب، والنعبان تحرك الناقة رأسها في السير وذلك من النشاط. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، ط٥، ١١١/١ – ١١٢.

(٢)علم المعاني، ص،٢٩٦ – ٢٩٧.

(٣) سورة الإسراء الآية: (٢٣).

(٤) علوم البلاغة، ص، ١٣٩.

(٥) علم المعاني، ص، ٢٩٨.

تفوق فيها ووصل إلى حد النهاية. ولذا كان قولنا: "ما زهير إلا شاعر" أبلغ في وصفه بالشاعرية من قولنا: "ما شاعر إلا زهير" أو بمعنى آخر: يكون قصر الموصوف على الصفة أبلغ وأكمل وأقوى في اتصاف الموصوف بتلك الصفة من قصر الصفة على الموصوف، لاحتمال كون هذه الصفة التي قصرت على الموصوف دون المستوى الأمثل إذ لم تصل إلى حد الكمال كل ما هنالك أنها وجدت في زهير دون غيره من الناس. هذا والمراد بالصفة – كما قلت- الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بغيره كما أن المراد بالموصوف ما قام به غيره وإن كان هو في نفسه صفة، وقد نظر البلاغيون في جملة القصر ووضعوا لك ضوابط تعينك على تحديد كل من الصفة والموصوف، حتى ذكروا أن القصر إذا وقع بين ركني الجملة الاسمية، فإن قصر المبتدأ على الخبر يكون من قصر الموصوف على الصفة كقولك: ما زيد إلا أخوك، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[1] وقولك: وما الجود إلا أن تجود بالنفس، إلا إذا كان الخبر اسماً جامداً والمبتدأ مشتقاً، فإن القصر عندئذٍ يكون من قصر الصفة على الموصوف كقولك: ما الكاتب إلا زيد، وما القائم إلا عمرو، لأنك أردت الحكم على الكاتب بأنه زيد، وعلى القائم بأنه عمرو، فالكاتب مبتدأ خبره زيد والقائم مبتدأ خبره عمرو، والقصر قصر صفة على موصوف"[2].

وقال صاحب علوم البلاغة: "يعني حصر الموصوف في صفة معينة لا يتعداها إلى صفة غيرها كقوله تعالى:﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[3] قصر الرسول – صلى الله عليه وسلم – على صفة الإنذار لا يتعداها إلى صفة أخرى مما يدور في إطارها كالقدرة على الهداية مثلاً، وقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[4] قصر ما ينطق به – صلى الله عليه وسلم – على كونه وحياً يوحى من عند الله ونفى أن يكون من عنده هو كما كان الكفار يزعمون. ومن قصر الموصوف على صفة قولنا: "إنما المتنبي شاعر" نعني حصر المتنبي في هذه الصفة وقصره عليها لا يتعداها إلى صفة غيرها مما يدور في إطارها مثل خطيباً أو قصصياً أو نحو ذلك. والمراد بالصفة في قولنا: قصر الصفة على موصوف أو عكسه: الصفة المعنوية وهي أمر لوحظ قيامه بغيره وليس المراد به النعت النحوي، كما أن المراد من الموصوف كل شيء

---

(١) سورة الحديد الآية: (٢٠).
(٢) علم المعاني، ٣٠٠ – ٣٠١.
(٣) سورة فاطر الآية: (٢٣).
(٤) سورة النجم الآية: (٤).

لوحظ قيام غيره به، وليس المراد به الموصوف الذي عرفناه في باب النعت، فنحو محمد كاتب نجد "محمداً" موصوفاً غير نحوي وكاتب صفة غير نحوية، ولهذا يصح أن يقوم بينهما أسلوب قصر فنقول: "ما محمد إلا كاتب" من قصر الموصوف على صفة، "وما كاتب إلا محمد" من قصر الصفة على الموصوف، أما النعت والمنعوت النحويان فلا يقع بينهما قصر؛ لأنه ليس بينهما نسبة تامة يتوجه إليها الإثبات والنفي، فلا يمكن في نحو: "جاء محمد العاقل" أن نقول: ما جاء محمد إلا العاقل وإنما يصح: بصياغة أخرى تظل فيها الصفة في حيز الموصوف فنقول: ما جاء إلا محمد العاقل.

متى يجب التأويل في أحد طرفي القصر؟

قد تأتي بعض أمثلة القصر التي يظن فيها بادئ الرأي أن المقصور والمقصور عليه صفتان أو موصوفان، فحينئذٍ لا بد من التأويل في واحد منهما؛ لأن القصر لا يقوم مما بين صفتين أو موصوفين فقط، خذ مثلاً قول الشاعر:

هل الجودُ إلا أن تجودَ بأنفسٍ على كلّ ماضي الشّفرَتينِ صَقيلِ[1]

تجد أن المقصور هو الجود، والمقصور عليه: الجود بالنفس، وهما صفتان فلابد من التأويل في أحدهما تأويلاً تقبله اللغة والعقل، ولما كان الجود الأول أمراً لوحظ قيام غيره به وهو الجود بالنفس صح اعتباره موصوفاً واعتبار الأخير صفة، فيكون من قصر الموصوف على صفة أي قصر الجود على كونه بالنفس، وفي نحو قول الشاعر:

وما الحُسنُ إلا كُلّ حُسنٍ دعا الصّبا وألّفَ بينَ العِشقِ والعاشقِ الصّبّ[2]

الأقرب فيه أنه من قصر الصفة على الموصوف أي قصر صفة الحسن لأنه أمر لوحظ قيامه بغيره – على نوع معين منه هو المذكور بعد "إلا" وفي نحو، " ما محمد إلا أسد" نجد طرفي القصر في واقع الأمر ذاتين، فلا بد من التأويل في واحد منهما، والأحق بذلك هو الأسد؛ لأن المقصود من صفة الشجاعة، فيكون من قصر الموصوف على صفة، وكأننا قلنا: ما محمد إلا شجاع.

صياغات القصر وأثرها على نوعيْهِ السابقين:

هناك ثلاث صياغات أساسية للجملة القصرية:

١- أن يقع الفعل مقصوراً على الفاعل نحو: "لا ينجح إلا المجد".

٢- أن يقع الفعل والفاعل في جنب المقصور ويقع المفعول مقصوراً عليه كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ ، ﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ﴾ ،وهاتان الصياغتان من قصر الصفة على

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) العشق: بكسر الشين هنا بمعنى المعشوق. ديوان بشار بن برد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١٤١٣،١هـ - ١٩٩٣م، ص١٨٦.

الموصوف فقد قصر في الأولى النجاح على المجد، وقصر في الثانية العبادة على الله سبحانه.

٣- أن يقع المبتدأ مقصوراً على الخبر كقوله تعالى:﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[١] وقوله:﴿وَمَا الْحَيَوٰةُ الدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ الْغُرُورِ﴾[٢] وهذه من قصر الموصوف على الصفة كما هو واضح. والصياغة الثانية لا إشكال فيها، ولكن المتأخرين ألفوا لها مثالاً نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً وأداروا حوله افتراضات وخلافات لا طائل من ورائها، وحسبنا أن نقول إنه من قصر الفعل الواقع على المفعول في نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٣]، ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٤] قصرت العبادة الواقعة من العباد على الله سبحانه لا تتعداه إلى غيره. وعلى العكس من هذا قد يقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، فيكون الفاعل هو المقصور عليه كقولنا: "لا يعلم الغيب إلا الله"، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٥] فقد قصر العلم بالغيب على الله سبحانه في الأولى وقصر الخشية من الله على العلماء في الثانية لأنهم أكثر معرفة بالله. والفرق بين الآية السابقة وبين قوله تعالى:﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٦] أنّ اسم الله في الأولى وقع مع الفاعل مقصوراً، والعلماء مقصوراً عليه، فصار الغرض بيان الخاشين من هم؟ وأخبر بأنهم هم العلماء دون غيرهم، وفي الآية الثانية وقع اسم الله بعد "إلا" مقصوراً عليه لأن الغرض بيان المخشي من هو، والإخبار بأنه الله سبحانه دون غيره. وحاجة المعنى هي التي تحدد كون المقصور عليه فاعلاً أو مفعولاً"[٧].

القصر أسلوب دقيق في توضيح معاني الصفة على الموصوف والموصوف على الصفة، والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية، والصفة على الموصوف ألا تتجاوز الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر إذا كان القصر إضافياً، والموصوف على الصفة يفيد بلوغ الموصوف الغاية ووصوله حد النهاية في تلك الصفة.

---

(١) سورة فاطر الآية: (٢٣).
(٢) سورة الحديد الآية: (٢٠).
(٣) سورة الفاتحة الآية: (٥).
(٤) سورة هود الآية: (٢).
(٥) سورة فاطر الآية: (٢٨).
(٦) سورة الأحزاب الآية: (٣٩).
(٧) علوم البلاغة، ١٣٩ – ١٤٢.

هناك صياغات وصور أخرى للقصر منها:
١- قصر المفعول الأول على الثاني نحو: "ما أعطيت الطلاب إلا محاضرة" وعكسه نحو" ما أعطيت محاضرة إلا الطلاب".
٢- قصر الحال على صاحبها مثل: ما حضر مسروراً إلا محمد وعكسه أي قصر صاحب الحال عليها نحو: ما حضر محمد إلا مسروراً.
٣- قصر التمييز على مميزه نحو: ما طابت نفساً إلا سعاد، أي ما صاحبة النفس الطيبة إلا سعاد ، وعكسه: أي قصر المميز على تمييزه نحو: ما طابت سعاد إلا نفساً أي ما طاب منها إلا نفسها.
٤- قصر الفعل الصادر من الفاعل على الجار والمجرور مثل: ما تكلم محمد إلا بالحق وعكسه نحو: ما تكلم بالحق إلا محمد، والفرق بينهما واضح، ففي الأول: قصر كلام محمد على كونه بالحق لا بالباطل، وفي الثاني: قصر الكلام بالحق على صدوره من محمد فلا يصدر من غيره"[١].
الصفة والموصوف هما طرفا القصر، مهما تعددت الصياغة، أو تعددت الطرق التي تحمل على النفي والاستثناء فهو الأصل في هذا الباب، والسبب في إفادة القصر، في هذا الطريق، هو أن النفي في الاستثناء المفرغ "الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل "إلا" وشغل عنه بالمستثنى" هذا النفي يتوجه إلى مقدر عام ينساق إليه الذهن، ويرجع إليه تفصيل المعنى، هو المستثنى منه، مناسب للمستثنى في جنسه عرفاً، وفي صفته من الفاعلية والمفعولية.

القصر الحقيقي وغير الحقيقي:

القصر الحقيقي والإضافي، من تقسيمات القصر المراعية لغرض المتكلم.
وجاء في شرح مواهب الفتاح: "ينقسم القصر إلى: ما يسمى حقيقياً، وإلى ما يسمى غير حقيقي، وهو الإضافي وذلك؛ لأن تخصيص شيء بشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة أي: بحسب تقرر كمال معنى هذه الحقيقة في نفس الأمر، وذلك إضافي لا يتجاوز المخصص به إلى كل ما هو غيره أصلاً، وذلك كقولنا: ما نبي خاتم إلا محمد – صلى الله عليه وسلم – فلا يثبت ختم النبوة لغيره، وإنما قلنا كذلك؛ لأن التخصيص ضد المشاركة، وهذا المعنى هو الذي ينافي المشاركة مطلقاً، فهو الأولى أن يتخذ حقيقة للتخصيص فناسب أن يسمى قصراً حقيقياً وإما أن يكون بالنسبة إلى بعض ما هو غير المخصص بذلك، الشيء كقولك: " ما زيد إلا شاعر" فزيد مخصوص بالشعر دون الكتابة لا أنه لا يتجاوز الشعر إلى صفة أخرى أصلاً، فهذا، ولو كان فيه تخصيص مضاد لمشاركة الكتابة للشعر في زيد هو تخصيص بالإضافة إلى معين، فلصحة وجود مشاركة أخرى فيه لا ينبغي أن يتخذ حقيقة

(١) علوم البلاغة، ١٤٢- ١٤٣.

للتخصيص لكونه ليس بأكمل، ولو شمله مطلق التخصيص فناسب أن يسمى قصراً إضافياً؛ لأن التخصيص فيه إضافي. فالمسمى بالقصر الحقيقي والإضافي كلاهما حقيقة اصطلاحاً، وكمال الحقيقة في أحدهما دون الآخر أوجب مناسبة تسمية الأول حقيقياً، والثاني إضافياً فليس المراد بالحقيقي هنا ما يقابل المجازي؛ لأن التسمية في كليهما حقيقة اصطلاحاً، وعلى تقدير تكلف التوجيه لذلك بجعلها في الإضافي مجازاً لغوياً لا يتم، لوجود مطلق حقيقة التخصيص فيه فليفهم. لا يقال الاختصاص من حيث هو لا يجامع الاشتراك، فكيف كانت الحقيقة في الأول أكمل مع أن التحقيق أن الحقيقية لا تفاوت فيها؛ لأنا نقول الكمال بعروض نفي كل مشارك، ولا يقال فحينئذٍ يكون الحاصل أن هنا تخصيصين إضافيين معاً إذ لا يتحقق ثبوت تخصيص إلا بالنسبة إلى سلب الغير إلا أن أحدهما أكمل فكيف يسمى أحدهما إضافياً دون الآخر مع أن كلا منهما إضافي؛ لأنا نقول أن كلا منهما إضافي لكن خص أحدهما باسم الإضافة؛ لأن المضاف إليه فيه متعين فروعي ذلك التفريق بينه وبين الآخر على أنه لا حجر في الاصطلاح فانقسام القصر الذي هو إضافي مطلقاً كما قرر إلى إضافي وغير صحيح؛ لأن الإضافة المنقسم إليها خلاف مطلق الإضافة الموجودة في كليهما، وهو ظاهر"[1].

ومن أقسام القصر الحقيقي التحقيقي، والحقيقي الادعائي، والتحقيقي ما كان المنفي فيه عاماً يتناول كل ما عدا المقصور عليه من حيث واقع الحال وحقيقة الأمر، والحقيقي الادعائي أنْ يختص المقصور بالمقصور عليه بحيث لا يتعداه إلى غيره ادّعاءً ومبالغة.

وجاء في المطول القصر الحقيقي نوعان:

أحدهما: الحقيقي تحقيقاً. ويمكن أن يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة أيضاً بناءً على عدم الاعتداد بباقي الصفات، والفرق بين القصر الحقيقي التحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق.

والأول: أي: قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى أو مكانها أي: تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى. والثاني: أي: قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكانه"[2].

فالتحقيقي كما جاء في علم المعاني: "ما كان المنفي فيه عاماً يتناول كل ما عدا المقصور عليه من حيث واقع الحال وحقيقة الأمر ، فالمقصور يختص بالمقصور عليه لا يتعداه إلى غيره في واقع الأمر وحقيقة الحال. ومثل لذلك صاحب علم

---

(١) شرح مواهب الفتاح،٤١٧/١ – ٤١٩.

(٢) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم تحقيق، عبد الحميد هنداوي، ط١، ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠١ م، ص٣٨٣.

المعاني: "لا يحج إلى مكة إلا المسلمون" فالواقع يطابق هذا، لأن الحج إلى مكة مقصور على المسلمين، ومنفي عن كل من عداهم من أصحاب الملل الأخرى.

وذكر قوله تعالي: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1] فغفران الذنوب مختص بالله تعالى، منفي عما عداه في الواقع والحقيقة. ونلاحظ أن المقصور صفة والمقصور عليه موصوف، فالقصر الحقيقي التحقيقي يقع كثيراً في الكلام إذا المقصور صفة، ويقل في قصر الموصوف على الصفة، لأن الغالب في الموصوف أن يتصف بعدة صفات ولا يوقف على صفة واحدة، أما الصفة فيجوز وقفها على موصوف واحد وحصرها فيه. وقد غالى بعض البلاغيين فقالوا: إن قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً تحقيقياً لا يتأتى لأنه ما من موصوف إلا وله صفات كثيرة تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر، فإذا قلنا: ما زهير إلا شاعر ... وما زيد إلا كاتب ... لا يتأتى أن يكون زهير مقصوراً على صفة الشعر لا يتجاوزها إلى غيرها ... كيف وهما يأكلان ويتكلمان ويمشيان، ويتصفان بالحياة، وبالبياض أو السواد وبالقصر أو الطول وبالذكاء أو الغباء ... إلى آخر ما يمكن أن يتصف به الحي؟ بل إن البعض خرج بالمسالة عن نطاق الدراسة البلاغية، فقالوا: إن الصفة المنفية لها نقيض ألبته، وهذا النقيض من الصفات، فإذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين ... واحتدم النقاش واشتد الأخذ والرد، ودخلت المسألة في مماحكات كلامية ينبغي أن يتنزه عنها الدرس البلاغي.

وخلاصة القول أن المنفي عنه في القصر الحقيقي التحقيقي، ما هو بسبيل من المقصور عليه، وواقع في دائرته، ويتبادر إلى الذهن عند سماع أسلوب القصر، "فإذا قلت ما شاعر إلا زيد؛ فإنك لا تعني نفي الشاعرية عن كل من ولدته حواء في كل العصور وكل الأمم، وإنما تعني نفي الشاعرية في حدود ما يشير السياق والقرائن.

أما القصر الحقيقي الادعائي: فهو أن يختص المقصور بالمقصور عليه بحيث لا يتعداه إلى غيره، ادعاء ومبالغة، فالمقصور يختص بالمقصور عليه وينفي عن كل ما عداه مما هو بسبيل منه نفياً يقوم على المبالغة والتجوز، ولا يقوم على المطابقة الحقيقية للواقع. ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾[2] أثبت موسى عليه السلام، ملكيته لنفسه ولأخيه ونفاها عن كل من عداهما، والمراد: لا أملك في سبيل الله والدفاع عن كلمة الحق إلا نفسي وأخي، والسياق يرشد إلى أنه كان هناك رجلان يخافان الله، قد أنعم الله عليهما بالإيمان، ولكن موسى لم يعتد

(١) سورة آل عمران الآية: (١٣٥).
(٢) سورة المائدة الآية: (٢٥).

بإيمانهما، نظراً لتقلب قومه وتغير أحوالهم ولذا قال: ﴿فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ ومن ذلك قولنا: ما شاعر إلا زهير ... وما الرثاء إلا رثاء ابن الرومي، وما خطيب إلا زياد ... فقد بنى القصر على الادعاء والمبالغة وعدم الاعتداد بغير زهير في الشعر، وبغير ابن الرومي في الرثاء الحزين المؤلم، وبغير زياد في الخطابة وحسن البيان ... ومنه قول عمر اليافي:

لا سيفَ إلا ذو الفقا رِ ولا فتًى إلا علِي[1]

فالمراد إثبات القوة والمضاء لذي الفقار وهو سيف الإمام علي - كرم الله وجهه – ونفيها عما عداه، وإثبات الفتوة له – رضي الله عنه – ونفيها عن غيره، ادعاء ومبالغة في قوته وشجاعته، فهناك سيوف كثيرة ماضية نفاذة وهناك ألوان من الفتوة والبطولة لا تقل عن بطولته كرم الله وجهه – ولذا كان القصر في البيت من قبيل الادعاء والمبالغة ...

ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم –: "لا حسدَ إلا في اثنتينِ رجُلٌ آتاهُ الله مالاً فسلّطهُ على هلكَتِهِ في الحقّ، ورجلٌ آتاه اللهُ الحكمةَ فهوَ يقضي بها ويُعلّمُها"[2]، فقد قُصِرَ الحسد بمعنى الغبطة على هاتين الصفتين، ونُفِيَ عما عداهما ادعاء ومبالغة؛ لأن الغبطة تكون في غير الاثنتين المذكورتين ولكنه نزل غيرهما منزلة العدم على سبيل الادعاء. هذا والقصر الادعائي كثير في كلام العرب، ويرد في مقامات المبالغة والمدح والتعظيم نحو قولهم: ما مؤدب إلا فلان ... ما عالم إلا فلان ... ما شاعر إلا امرؤ القيس ... ما خطيب إلا صحار العبدي ... ما كاتب إلا فلان ... يبنون الكلام في ذلك على المبالغة وعدم الاعتداد بغير المذكور في تلك الصفات"[3].

البلاغيون نظروا في أحوال المخاطب في القصر الإضافي فذكروا أنه لا يخلو من حال من أحوال ثلاثة بالنسبة للحكم المثبت في جملة القصر:

١- من يعتقد بثبوتها ولكنه يضيف إلى هذا ثبوت ما نفته.

٢- أو يعتقد نفي ما أثبته وإثبات ما نفته.

٣- أو يكون متردداً بين الإثبات والنفي.

فالذي تقول له جاء محمد لا علي، إما أن يكون معتقداً أن المجيء كان منهما أو معتقداً أن الذي جاء علي لا محمد، أو متردداً في تحديد من ثبت له المجيء ومن نفي عنه.

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم برقم (٧٣/١٥).

(٣) علم المعاني، ٢٨٦ – ٢٩٠.

الحالة الأولى سماها البلاغيون قصر إفراد؛ لأن المخاطب فيها معتقد الشركة، وقد أفردت العبارة المذكور ونفت الشركة.
والحالة الثانية سماها البلاغيون قصر القلب؛ لأن العبارة قلبت معتقد المخاطب.
والحالة الثالثة سماها البلاغيون قصر تعيين؛ لأن العبارة عينت ما تردد فيه.
والحالات الثلاث السابقة تبين حال المخاطب وذكرها البلاغيون مفصلة أما بالنسبة إلى حال المخاطب فينقسم القصر إلى ثلاثة أنواع:
١- قصر القلب: هو تخصيص أمر مكان آخر ويخاطب به من يعتقد العكس. واشترطوا في قصر الموصوف على الصفة قلباً، تنافي الصفتين حتى يكون إثبات أحداهما مشعراً بانتفاء الأخرى. ومن شواهد الباب في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[١] القصر في قوله: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ يعني أنهم حين يقولون آمنا – وما هم بمؤمنين – لا يخدعون الله والذين آمنوا وإنما يخدعون أنفسهم، واضح أنّ هذا قصر قلب – هكذا يشير السياق إشارة بينة – لأنهم يقصدون خداع الذين آمنوا وأفاد القصر أنهم لم يخدعوا إلا أنفسهم فالنفي ليس موجهاً إلى كل ما عدا أنفسهم وإنما موجه إلى الذين آمنوا، ولا يعقل أن يكون إفراد لأنه يقتضي أنهم معتقدون أنهم يخدعون أنفسهم ويخدعون الذين آمنوا، وهذا محال، وتحديد نوع القصر هو في حقيقته تحديد لشكل المعنى وتوضيح له، ولو قلنا مثلاً إنّ هذا قصر تعيين كان معناه أن القوم لا يدرون، أهم بهذا يخادعون الذين آمنوا؟ أم يخدعون أنفسهم؟ وهذا غير مستقيم"[٢].
٢- قصر الإفراد: وهو تخصيص أمر دون آخر، ويخاطب به من يعتقد الشركة، أو يظن أنه توجد في شخص واحد صفتان فأكثر وتريد توضيح أنه ليس له إلا صفة واحدة، ويشترط في قصر الموصوف على الصفة إفراداً، عدم تنافي الوصفين حتى يتصور اجتماعهما لموصوف واحد في ذهن المخاطب، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٣] فهم يعتقدون الشركة وأنّ الله ثالث ثلاثة، وأفاد أسلوب القصر أنّ الإله واحد، "وما من إله إلا إله واحد" فهو قصر إفراد حيث اعتقدوا أنّ صفة الألوهية يشترك فيها ثلاثة، وأفرد لها

(١) سورة البقرة الآيتان: (٨،٩).
(٢) دلالات التراكيب، ص٦٩-٧٠
(٣) سورة المائدة الآية: (٧٣).

القصر واحداً يختص بها دون الآخرين. وتأمل في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [1] فالصحابة رضوان الله عليهم لشدة تعلقهم وحبهم للنبي – صلى الله عليه وسلم – نزلوا منزلة من يعتقد أنّ محمد عليه الصلاة والسلام يجمع بين صفتي الرسالة والخلد، فجاء أسلوب القصر مفيداً أنه عليه الصلاة والسلام مقصور على صفة الرسالة، فهو رسول يخلو كما خلت الرسل من قبله، لا يتجاوز صفة الرسالة إلى التخليد في الدنيا. وخذ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [2] فلما كان النبي- صلى الله عليه وسلم – يتمنى هداية قومه، حريصاً بل شديد الحرص على قبولهم الهداية، نزل عليه الصلاة والسلام منزلة من يعتقد أنه يجمع بين صفتي الإنذار والقدرة على خلق الهداية في النفوس التي أصرت على الضلال والمكابرة: فجاء أسلوب القصر:

﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ محدداً مهمة النبي- صلى الله عليه وسلم - وقاصراً له على صفة الإنذار، لا يتعداها إلى القدرة على إسماع من في القبور. ويشترط في قصر الموصوف على الصفة إفراداً، عدم تنافي الوصفين حتى يتصور اجتماعهما لموصوف واحد في ذهن المخاطب[3].

٣- قصر التعيين: وهو تخصيص أمر بأمر دون آخر، ويخاطب به المتردد بين شيئين.

تأمل قول أبي العلاء المعري:

فإن كان في لبْس الفَتى شرَفٌ لهُ فما السّيفُ إلا غِمْدُهُ والحمائلُ[4]

تجده قصراً إضافياً صالحاً لأن يكون قصر قلب أو إفراد أو تعيين، وذلك حسب تصورك لحال المخاطب، فإن كان يعتقد أن الشرف في اللبس والزينة دون الفضائل النفسية، فهو قصر قلب، وإن اعتقد أن الشرف فيهما معاً فهو قصر إفراد، وإن تردد وشك في مرجع الشرف، أ إلى اللبس والزينة يرجع أم إلى الفضائل النفسية فهو قصر تعيين، والأرجح أن يكون قصر تعيين؛ لأن الشاعر يريد أن يقرر أن مرد الشرف إلى ما يتصف به الإنسان من الفضائل لا إلى الشكل والزينة، فهذا من

---

(١) سورة آل عمران الآية: (١٤٤).
(٢) سورة فاطر الآيتان: (٢٢-٢٣).
(٣) علم المعاني، ص٢٩٢-٢٩٣.
(٤) أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص١٠٧.

الأمور الواضحة الجلية، ولا يرتاب فيها إلا من ارتاب في الأمور البديهية، كمن يرتاب مثلاً في مزية السيف وجودته أ إلى حدته وشدة قطعه ترجع أم إلى غمده والحمائل، فمن ارتاب في هذا الأمر البين، فقل له موبّخاً ومشيراً إلى ضعف عقله، وقلة تفكيره، وشدة غبائه: ما السيف إلا غمده والحمائل. هذا ومراد البلاغيين بحال المخاطب: ما وقف القارئ للتعبيرات الجيدة عليه من قرائن الأحوال وسياقات الكلام، فالسياق وما به من قرائن هو الذي يبرز لك حال المخاطب"[1].

إنّ الحكم في أسلوب القصر الذي يراد إثباته، ونفي ما عداه، وتردده بالنسبة للمخاطب بين القلب والإفراد والتعيين؛ راجع إلى ما يوحى به ذلك المخاطب إلى المنشئ وإلى ما يحسه من حالته ويستشعره منها إذ قد يعتقد اعتقاداً على خلاف الواقع فيعكس اعتقاده ويقلبه أو يكون متردداً في إثبات الحكم لجهة من جهتين فيثبته لجهة معينة وينفيه عن الأخرى ويستبعدها أو يكون جامعاً بين اثنين في حكم ومشترك لهما فيه فيثبت الحكم لواحد وينفي الشركة فيه فالقضية متكلم يتكلم إلى غيره ويخاطبه بما يتسع له مفهوم المخاطب الذي قد يكون فرداً أو أمة وكل ما من شأنه أن يخاطب إن المتكلم يتكلم بما لمسه من حال المخاطب وبما فهمه من هذه الحال وعقله عنها ووعاه منها.

(١) علم المعاني، ص٢٩٣-٢٩٤.

المبحث الثالث

تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه

الأول: تأكيد المدح بما يشبه الذم:

وجه تسمية هذا اللون بتأكيد المدح بما يشبه الذم، أنّ هذا الأسلوب ألِف الناس سماعه في الذم، لأن المتكلم عندما يذكر صفة ذم منفية أو صفة مدح مثبتة يعقب بأداة استثناء أو استدراك يتوقع السامع أن المستثنى أو المستدرك سيكون ذماً؛ لأن هذا ما قد ألفه واعتاده من مثل هذا الأسلوب، ولكن المتكلم يعدل عن ذكر ما قد ألِف إلى ذكر صفة مدح يؤكد بها المدح الأول، ولهذا سمي الأسلوب: تأكيد المدح بما يشبه الذم، ومثل هذا يقال في تأكيد الذم بما يشبه المدح"[١].

وهو فن لطيف من فنون المحسنات المعنوية في علم البديع عند المتأخرين، وقد جاء بحثه لدى ابن رشيق وافياً متعمقاً، وقف فيه على مدلول تسميته بالاستثناء، وأنها اصطلاح لا حقيقة وقد ذُكر أنّ ابن المعتز يسميه توكيد المدح بما يشبه الذم، وهي التسمية التي آثرها الآخرون. وليس هذا الاستثناء على ما رتبه النحويون، فتطلبه بحروف الاستثناء المعروفة. وابن المعتز أوّل من دون في هذا الفن.

وذكر ابن منظور في مادة "وكد": "وكد العقد والعهد: أوثقه: والهمزة فيه لغة. يقال: أوكدْتُه وأكّدتُه وآكدْتُه إيكاداً، وبالواو أفصح، أي شددته، وتوكّد الأمر وتأكد بمعنًى. ويقال: وكّدت اليمين، والهمزُ في العقد أجود، وتقول: إذا عقدت فأكّدْ، وإذا حلفت فوكّد. وقال أبو العباس: التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء، ومن ذلك أن تقول: كلمني أخوك، فيجوز أن يكون كلمك هو أو أمرَ غلامه بأن يكلمك، فإذا قلت كلمني أخوك تكليماً لم يجز أن يكون المكلّم لك إلا هو. ووكد الرحل والسرجَ توكيداً: شدّه"[٢].

وذكر صاحب القاموس المحيط: "الوَكْدُ بالضم: السّعْيُ، والجُهْدُ. وما زال ذلك وُكْدِي، أي فِعْلي وبالفتح: المرادُ، والهمّ، والقصد. وتوكّد وتأكّدَ: بمعنًى والمُوكدة: الناقة الدائبة في السير والمتوكد: القائم المستعد للأمر. والمياكيدُ والتأكيدُ والتواكيدُ: السيور التي يشد بها القرَبوسُ"[٣].

الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال أي كون المستثنى من جنس المستثنى منه وكون المستثنى منه، ملابساً لما يفيد فيه العموم بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه، وإنما كان الأصل في الاستثناء الاتصال لما تقرر في محله وهو أنّ الاستثناء المنقطع مجاز، وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فهو حقيقة

---

(١) علم البديع، ص٢٣٢.
(٢) لسان العرب، مادة: "وكد".
(٣) القاموس المحيط، مادة: "وكد".

اصطلاح وقيل إن لفظ الاستثناء في المنقطع مجاز أيضاً، وإذا كان في الأصل في أداة الاستثناء الاتصال أو في نفس الاستثناء فذكر أداته أي أداة الاستثناء، فالضمير في أداته عائد على الاستثناء، إلا أننا إن قلنا: إن المراد بالاستثناء أولاً أداته كان الضمير في أداته على الاستثناء بمعنى الأداة، أو بمعنى نفس الاستثناء على طريق الاستخدام. وإن قلنا إن المراد به الاستثناء بناء على أن لفظه مجاز في المنقطع، كان الضمير على أصله. فذكر الأداة قبل أن يتلفظ بما بعدها وهو المستثنى؛ لأن الأصل في الاستثناء الاتصال، فيفهم أولاً بناء على الأصل أنه أريد إخراج ما دخل مما قبلها أي مما قبل أداة الاستثناء، والذي قبل أداة الاستثناء هو المستثنى منه فإذا وليها أي فإذا ولي الأداة صفة مدح، وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع، وتعين أن المراد به الانقطاع جاء التأكيد لما في ذلك الاستثناء من زيادة المدح على المدح، مع أن المزيد على وجه أبلغ"[١].

ومن أمثلة الاستثناء البديعي في الشعر قول النميري:

فلو كنتَ بالعنْقاءِ أو بأطُومها لخِلْتُك إلا أنْ تَصُدَّ تَراني[٢]

فإنّ هذا الاستثناء يتضمن زيادة مدح المادح الممدوح، وذلك أنّ هذا الشاعر يقول: إنني لو كنت في حال العدم البحت – لأن العرب تضرب بالعنقاءِ لكل شيء متعذر الوجود – لخلتك متمكناً من رؤيتي، ليس لك مانع يمنعك منها إلا من جهتك، فأنت في القدرة عليّ غير مغالب، وهذا نهاية المدح. وكقول أبي نُواس:

لمن طللٌ عارِي المحلّ دفينُ عفا آيهُ إلا خوالدُ جُونُ[٣]

فهدا الاستثناء تضمن تعظيم الشاعر لما فيه من تعظيم أحبائه، ودل على شرف نفسه وعلو همته، إذ لا يسمو إلا لحب الكرماء من الناس، وذلك أنه استثنى من آيات الطلل ذكره الخوالد الجون وهو يريد الأثافي، فكونه وصفها بالخلود يدلّ على عظمها وعظمُها دليل على عظم القدور؛ وعظم القدور دليل على عظم الكرم، وأكد ذلك بجعلها جُوناً أي سُوداً لكثرة الوقود عليها، وإن كان الجُون يطلق على الأبيض والأسود ولكن القرينة ههنا خلّصته إلى السواد فتمّ للشاعر من الفخر إلى أهل هذا الطلل ما أراد"[٤].

---

(١) جلال الدين القزويني، ابن يعقوب المغربي، شرح مواهب الفتاح على تلخيص المفتاح، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م، ٥٧٤/٢.

(٢) شعر أبي حية النميري، تحقيق، يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد - دمشق، ١٩٧٥م، ص، ١٧٦.

(٣) الخوالد: الأثافي؛ الحجارة التي توضع عليها القدر. ديوان أبي نواس، دار صادر بيروت، ص٥٩٨.

(٤) ابن أبي الإصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق، حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، ١٤٢٩هـ ص٣٣٦ – ٣٣٧.

وهذا الفن على ثلاثة أضرب:
الأول: أن يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، وذلك هو الغاية القصوى في المدح كقول النابغة الذبياني:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب[١]

فقد أثبت لهم شيئاً من العيوب بتقدير عد فلول السيف من المعايب، وهذا محال؛ لأن ذلك دليل كمال الشجاعة وفرط الحمية، فكأنه في المعنى تعليق على المحال، كما قالوا في الأمثال: حتى يبيض الفأر وحتى يلج الجمل في سم الخياط"[٢].
وعلى هذا فإذا جئت بصفة مدح أو نحوها ثم جئت بعدها بأداة استدراك توهم السامع أن ما بعد أداة الاستدراك مخرج من الصفة الأولى وليس من قبيلها، فإذا جاء على نمطها وشاكلتها تأكد المدح بمدح آخر. مثال ذلك أن تقول: صديقي بحر في العلم لكنه جبل في الحلم، فقد أوهمت بالاستدراك أنك ستذكر عيباً في صديقك، لكنك ذكرت مدحاً آخر، فأكدت مدحك الأول بمدح ثان.
ومن هذا قول بديع الزمان الهمداني:

هو البدر إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه ضرغام، لكنّه الوبل[٣]

فالاستدراك بـــ "لكن" يجري مجرى الاستثناء بـــ "إلا" و "سوى"، وعلى هذا فالاستثناءان والاستدراك في هذا البيت من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو من الضرب الثاني، لأن الشاعر أثبت صفة مدح ثم عقبها بأداة استثناء جاء بعدها بصفة مدح أخرى، لذا جعلوا التأكيد فيه من الوجه الذي ذكروه في الضرب الثاني، وهو أنه مشعر بطلب استدراك ذم، فلم يجده فاضطر إلى استدراك مدح، فكأن كلامه مدحٌ على مدح.
ومثله قول ابن قلاقس:

هو الثغر إلا أنه الفجر طالعاً على أنه الكافور لكنّه البدر[٤]

ومثله قول السري الرفاء:

أما ترى الثلجَ قدْ خاطَتْ أنامِلُهْ ثوْباً يُزَرّ عَلَى الدّنيا بأزْرَارِ
نارٌ ولكِنّها ليستْ بمُبدِية نُوراً ومَاءٌ ولكنه ليسَ بالجاري[٥]

وذكر صاحب الدراسات المنهجية، سر التأكيد في هذا الضرب أمران:

---

(١) ديوان النابغة الذبياني، ص٣٣.
(٢) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ص٣٤٢.
(٣) ديوان بديع الزمان الهمداني، تحقيق، يُسرى عبدالغني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ص١٢٠.
(٤) لم اقف عليه في ديوانه.
(٥) البيتان للسّري الرفّاء في ديوانه، تحقيق، حبيب حسين الحسيني، دار الرشيد للنشر – العراق، ١٩٨١م، ١٨٣/٢. دراسات منهجية في علم البديع، ص١٩٠- ١٩١.

١- أنه كدعوى الشيء ببينة وبرهان، حيث يستدل فيه على نفي العيب عن الممدوح بتعليق وجوده على المحال، لأن المتكلم علق ثبوت العيب الذي هو نقيض المدعى على كون استثنى عيباً، وكونه عيباً محال، والمعلق بالمحال محال، فيكون ثبوت العيب محالاً وبذلك يلزم ثبوت نقيضه وهو عدم العيب.

٢- أنّ الأصل في مطلق الاستثناء أن يكون متصلاً، بأن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، فإذا نطق المتكلم بأداة الاستثناء توهم السامع قبل ذكر ما بعدها أن ما يأتي بعدها مخرج مما قبلها فيكون شيء من الذم ثابتاً، فإذا جاء بعد الأداة صفة مدح تحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد، لما في الاستثناء من زيادة المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع. يضاف إلى ذلك ما في الأسلوب من الخلابة والطرافة، واشتماله على عنصر المفاجأة والمباغتة الذي يثير الانتباه، ويوقظ الحس"[١].

الثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، وتعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له. كقول النبي – صلى الله عليه وسلم – "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"[٢].

فوصف نفسه بصفة من صفات المدح وهي الأفصحية، ثم أتى بأداة الاستثناء، وهذا يشعر بأنه أراد إثبات صفة أخرى مغايرة لما قبلها، فلما أثبت أنه من قريش، وقريش أفصح العرب كان ذلك تأكيداً للمدح، حيث أصبح مدحاً على مدح ومزيلاً لما توهمه السامع ومن هذا قول النابغة الجعدي:

فتًى كَمُلتْ أخلاقُه غير أنّه جوادٌ فما يُبْقِي من المال باقياً[٣]

فقد أثبت له كمال الأخلاق، ثم استثنى فأوهم أنه سيثبت صفة مغايرة لما تقدم، ولكنه أثبت صفة مدح أخرى وهي الجود، فتأكد المدح بمدح آخر جاء على خلاف ما يتوقع السامع.

ومنه قول الشاعر:

يسعى به البرق إلا أنه فارس في صورة الموت إلا أنه رجل[٤]

---

(١) الشحات محمد أبو ستين، دراسة منهجية في علم البديع، دار خفاجي للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٤م، ص١٨٧.

(٢) ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق، دار الفلاح للبحث العلمي والتراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ٥٥٢/٢٧.

(٣) جواد: كريم، سخي. المعنى: يقول: إنّ هذا الفتى كملت أخلاقه غير أنه جواد يغدق في العطاء، فلا يعدّ ولا ينظر إلى المستقبل، ولا يفكر في النتائج، فلا يبقي على ما بيديه. الديوان، ص١٩٨.

(٤) لم أقف عليه.

فالاستثناء في الشطرين يوهم أن المستثنى شيء معيب، لكنه جاء على خلاف المتوهم، فتأكد به المدح.

الثالث: أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً لفعل فيه معنى الذم ويكون الاستثناء حينئذٍ مفرغاً. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾[1] فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ والإنكار على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان يوهم بأن يأتي بعده ما يوجب أن ينقم على فاعله مما يذم به، فلما أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً المدح بما يشبه الذم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا﴾[2] أي ما تغيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بآيات الله عز وجل وهذا ليس بعيب فلا عيب فينا يستوجب النقمة. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾[4] وقوله تعالى﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾[5] أي بغير موجب سوى التوحيد الذي ينبغي أن يكون موجباً موجب التمكين والإقرار لا موجب الإخراج والتيسير"[6].

والنوع الأول أفضل الأنواع الثلاثة لإفادته التأكيد من وجهين:

الأول: أنّ الشاعر علق وجود العيب على محال وما عُلّق على محال فهو محال، لأن فلول السيف دليل على الشجاعة، وليست من العيوب، وقد أقام الدليل على دعواه فهم موصوفون بالكمال، وأنهم أبطال ينازلون الأعداء ويقارعونهم بالسيوف حتى تُفل وتُصاب بكسور في حدها من كثرة القتال وشدة المضاربة. فهذا الأسلوب كدعوى الشيء بدليل.

الثاني: الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا ذكرت أداة استثناء بعد صفة ذم منفية خُيل للسامع أن المتكلم سيثبت صفة ذم غير أنه أثبت صفة مدح فتأكد المدح على المدح في أجمل صورة، ولذلك كان هذا النوع أبلغ. لزوال توهم السامع بهذه

---

(١) سورة المائدة الآية: (٥٩).
(٢) سورة الأعراف الآية: (١٢٦).
(٣) سورة البروج الآية: (٨).
(٤) سورة التوبة الآية: (٧٤).
(٥) سورة الحج الآية: (٤٠).
(٦) دراسات منهجية في علم البديع، ص١٨٧ – ١٨٩.

المفاجأة التي لم يكن يتوقعها بتحويل الاستثناء إلى منقطع. ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ﴾[1][2].

تأكيد المدح بما يشبه الذم من المحسنات المعنوية البديعية وأَلِف الناس سماعه في الذم، والمتكلم يعدل عن ذكر ما قد أَلِف إلى ذكر صفة مدح يؤكد بها المدح الأول، وهو على ثلاثة أضرب، و أقواها أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها وذلك أقوى المدح.

وذكر صاحب شرح مواهب الفتاح قوله: "والاستدراك المفهوم من لفظ لكن في هذا الباب أي: في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم يفيده "كـ" ما يفيده "الاستثناء" لأنهما أعني الاستثناء والاستدراك من وادٍ واحدٍ، إذ كل منهما لإخراج ما هو بصدد الدخول، وهماً أو حقيقة فإنك إذا قلت في الاستدراك: زيدٌ شجاع لكنّه بخيل فهو لإخراج ما أوهم ثبوت الشجاعة دخوله؛ لأن الشجاعة تلائم الكرم كما أنك إذا قلت في الاستثناء: جاء القوم إلا زيداً، فهو لإخراج ما أوهم عموم الناس دخوله، وإن كان الإيهام في الأول بطريق الملاءمة والثاني بطريق الدلالة، التي هي أقوى، فإذا أتى بصفة مدح ثم أتى بآلة استدراك بعدها صفة مدح، أشعر الكلام بأنه لم يجد حالاً يستدركه على الصفة المدحية غير ملائم لها، الذي هو الأصل، فأتى بصفة مدح مستدركة على أخرى، فيجيء التأكيد كما تقدم في الضرب الثاني في الاستثناء ولم يكتف عن ذكر الاستدراك بخلاف إلا فيمكن أن تختص بهذا الحكم لصحة جعلها استثناء بالتأويل"[3].

والاستدراك المفهوم من لفظ لكن في هذا الباب أي تأكيد المدح بما يشبه الذم. كالاستثناء كما في قول الشاعر:

هو البدر إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه الضرغام لكنه الوبل[4]

فقوله "إلا" و "سوى" استثناء مثل قوله: "بيد أني من قريش". وقوله: لكن استدراك يفيد فائدة الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لأن "إلا" في الاستثناء المنقطع بمعنى لكن"[5].

وتأكيد المدح بما يشبه الذم هو "الاستثناء" عند بعض البلاغيين:

---

(١) سورة الواقعة الآيتان: (٢٥-٢٦).
(٢) محمد رمضان الجربي، البلاغة التطبيقية، مالطا، ٢٠٠١م، ص١١٦.
(٣) شرح مواهب الفتاح على تلخيص المفتاح، ٥٨١/٢ ــ ٥٨٢.
(٤) ديوان بديع الزمان الهمداني، ص١٢٠.
(٥) سعد الدين التفتازاني مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الشافعي، مختصر المعاني، تحقيق، محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، ص٤٤١-٤٤٢.

وجاء في معجم البلاغة العربية: "ومن الاستثناء نوع لا يدخل في أبواب البديع إلا بعد أن يوصف المستثنى بوصف يتضمن نوعاً من المحاسن، أو يذيّل بمعنى مرتبط بمعناه يتضمن معنى من معاني البديع. كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾[1] فإنه سبحانه كما علم أن أهل الشقاوة الذين تناولهم هذا الوعيد صنفان: عُصاة المؤمنين، وكفار الأمم. وأحد الصنفين غير مخلد في النار على مذهب أهل الحق. استثنى سبحانه من خلود الأشقياء استثناء مذيلاً بمعنى يشعر بانقطاع الخلود حيث قال. : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ فكان مفهوم ذلك الإعلام بأنه لا اعتراض عليه في إخراج بعض أهل الشقاوة من النار. ولما علم بأن كل من دخل الجنة لا يخرج منها، وأنّ أهل السعادة كلهم سواء في الخلود. كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾[2] وإن تفاوتت درجاتهم فيها، وصف سبحانه خلودهم بعدم الانقطاع، حيث قال: ﴿ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ أي غير منقطع. وإذا علم أن خلودهم في الجنة غير منقطع علم أن ذلك الاستثناء إنما كان لمدة مُقامهم في البرزخ، أو مقامهم في عرصة القيامة، أو غير ذلك من الأقوال التي يوحيها التأويل الذي وجه إليه لامتناع الاستثناء من الخلود. ولما كان المستثنى في هذا الاستثناء موصولاً بصلة تصحح معنى الكلام، وتوضح ما على ظاهره من الإشكال ليوصف بحسن البيان، استحق دخوله في أبواب البديع"[3].

تأكيد المدح بما يشبه الذم من الأساليب الرائعة التي وقف عليها علماء البلاغة الأوائل، وفصّلوا الحديث فيه وفي أمثلته مطلقين عليه تسميات مختلفة، كالرجوع ، والاستثناء، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، وهذا الأخير هو الأكثر شهرة واستعمالاً عند علماء البلاغة، وهو مبني على أسلوب بلاغي واحد وهو بناء حكم معنوي موهم بخلاف المقصود ثم الاستثناء منه بما يثبت غرض المتكلم. وهو من محاسن الكلام.

---

(١) سورة هود الآيات: (١٠٦-١٠٨).
(٢) سورة الحجر الآية: (٤٨).
(٣) معجم البلاغة العربية، ص١٤٢.

تأكيد الذم بما يشبه المدح

هو من الأساليب الخادعة حيث يوهم صدر الكلام أن عجزه من قبيل المدح فإذا به من قبيل الذم. وتسميته بهذا الاسم باعتبار الأعم الأغلب لأنه يقع في غير الذم. وهو على أضرب، ذكر منها صاحب البديع:

١- أن يستثنى من صفة مدح عن الشيء صفة ذم، بتقدير دخول صفة الذم المستثناة في صفة المدح المنفية. كقول الشاعر:

فإنّ مَنْ لامني لا خيرَ فيه سوى وصْفِي له بأخَسِّ النّاس كُلِّهم[١]

فالمعنى: أنه لا خير فيه سوى أنه أخس الناس، إن كانت تلك الصفة خيراً، وكون الأخسية خيراً محال، فيكون ثبوت الخير محالاً.

والتأكيد فيه من وجهين:

أ- أنه كدعوى الشيء بالبينة والبرهان، لتعلق ثبوت الخيرية له على المحال، وهو كون الأخسية خيراً.

ب- أن الأصل فيما بعد أداة الاستثناء مخالفته لما قبلها، ونفى صفة المدح ذم، فإذا أثبت صفة ذم بعد أداة الاستثناء جاء التأكيد على الوجه الثاني.

٢- أن يثبت للشيء صفة ذم، وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى، نحو: فلان متعطل إلا أنه منافق. والتأكيد فيه من وجه واحد – الثاني فقط.

ومنه قوله تعالى في وصف المنافقين: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾[٢]

فهؤلاء المنافقون الذين اقترفوا تلك الجرائم، ما أنكروا وما عابوا لعلة من العلل إلا لإغناء الله إياهم، فلقد كانوا حينما قدم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى المدينة في غاية من ضنك العيش، لا يركبون الخيل، ولا يحوزون الغنيمة، فأثروا بالغنائم. والإغناء من شأنه أن يكون صفة مدح، لكنه مع هؤلاء صفة ذم لأنه اقترن بالنكران والجحود، ولا شك أن الإغناء مع النكران والجحود يدل على طبع ردئ وخسة، وهذا من صفات الذم، فلما استثنى ذلك من قوله:

"وما نقموا" تأكد الذم على وجه أبلغ، إذ المقام يقتضي التنفير من صفات المنافقين وشدة التحذير من مكرهم"[٣].

---

(١) البيت لمعروف الرصافي ولم أقف عليه في ديوانه.

(٢) سورة التوبة الآية: (٧٤).

(٣) عبد الفتاح لاشين، البديع في ضوء أساليب القرآن، مكتبة الأنجلو - مصر، ط٣، ١٩٨٦م،ص٨٦-٨٧.

وجاء في دراسات منهجية زيادة على هذين الضربين ضرب ثالث حيث قال:
الثالث: أن يؤتى بمستثنى فيه معنى الذم معمولاً لفعل فيه معنى المدح، ويكون الاستثناء حينئذٍ مفرغاً. كقولك: لا يستحسن منه إلا جهله، ولا يحمد منه إلا لؤمه. ولا يشكر منه إلا انكاره المعروف. فالاستثناء في كل هذا مفرغ، والعامل صفة مدح منفية، والمستثنى صفة ذم وبها يتأكد ذمه على نهج بليغ. والتأكيد في هذا الضرب يأتي من وجهين كالضرب الأول.
والاستدراك في هذا الباب كالاستثناء.
ومنه قول الشاعر:

يا رسولاً أعداؤهُ أراذلُ النا سِ جميعاً لكنّهم في الجحيمِ

فأثبت لهم صفة ذم ثم استدرك بصفة ذم أخرى.
وزاد بعضهم ضرباً رابعاً هو: أن يؤتى بصفة ذم مثبتة ثم بصفة بعدها توهم رفع صفة الذم، ثم يعلق بها ما يبين أنها ذم، فتكون ذماً بعد ذم كقولك: رأيت عنق زيد عاطلاً فحليته بالصفع. فأثبت صفة ذم وهي كونه عاطلاً، ثم أثبت تحليته فأوهمت رفع الذم، فلما قلت: بالصفع تبين أن هذه التحلية ذم آخر أكد الأول. ومنه قول الشاعر:

يا زاعماً أنكَ لي ناصحٌ أنّي بهذا غير مغرُورِ
لمّا بدا قبحُ الذي قلتَهُ حسّنتَ ذاكَ القولَ بالزورِ

والشاهد في البيت الثاني حيث ذمه أولاً بقبح قوله، ثم أثبت تحسينه، فأوهم زوال الذم، ثم بين أن هذا التحسين نابع من قول الزور، فبين أنه ذم آخر تأكيد به الذم الأول، وهذا الضرب أبلغ في الذم لما فيه من التهكم والاستهزاء[1].

بلاغة هذين الأسلوبين:

وترجع بلاغة تأكيد المدح بما يشبه الذم أو الذم بما يشبه المدح إلى أمرين:
الأمر الأول: أن كلا منهما بمثابة الدعوى التي أقيم عليها الدليل والبرهان، وذلك أن المتكلم يستدل على نفي الذم أو المدح في الضرب الأول من كل أسلوب، وعلى إثباتهما في الضرب الثاني – يستدل على ذلك – بالتعليق على ما لا يكون، ولا يتحقق له وجود بحال من الأحوال. فعندما نقول: لا عيب فيك سوى أنك شجاع، فإننا نستدل على نفي العيب عنك بكونك شجاعاً، والمعنى: لا عيب فيك سوى الشجاعة إن كانت الشجاعة عيباً، وكون الشجاعة عيباً محال، فثبوت العيب لك محال، وعندما نقول: فتى كملت أخلاقه سوى أنه كريم، فإننا نستدل على كمال أخلاقه بكونه كريماً، والمعنى لقد كملت أخلاقه إلا من شيء واحد وهو الكرم إن كان الكرم ينقص من كمال الأخلاق، وكون الكرم ينقص من كمال الأخلاق محال،

(١) دراسات منهجية في علم البديع، ص١٩٣-١٩٤.

فيثبت بهذا أنه متصف بكمال الأخلاق، وكذا يقال في تأكيد الذم بما يشبه المدح، وما من ريب في أن إثبات الشيء بالدليل والبرهان يكون آكد وأبلغ من إثباته مجرداً عن الدليل.

الأمر الثاني: ما فيه من المفاجأة والمباغتة للسامع، فإن المتكلم عندما ينطق بأداة الاستثناء أو الاستدراك يتوهم السامع ويدور في خلده أن المستثنى أو المستدرك سيكون مغايراً ومخالفاً للمستثنى منه كما هو المألوف من هذا الأسلوب وعندما يأتي المستثنى مؤكداً للمستثنى منه وعلى خلاف ما كان يتوقع السامع تكون المفاجأة والمباغتة التي تكسب المعنى طرافة وتثير في النفس تنبيهاً، وبهذا يتأكد المدح في أسلوب تأكيد المدح، والذم في أسلوب تأكيد الذم"[١].

ومن حديث البلاغيين في هذين اللونين نراهم جعلوا الاستثناء عنصراً أساسياً فيهما، إلا أنه لا مانع من مجيئهما بغير أداة استثناء، وقد مثل بعضهم لتأكيد الذم بما يشبه المدح بقول ابن الرومي:

خَيرُ ما فيهِم ولا خَيرَ فيهم أنّهم غَيرُ مؤثمِي المُغتَابِ[٢]

فنفى عنهم الخير وأثبت لهم صفة بادعاء أنها خير، وهي أنهم لا ينكرون على من عاب أحد في مجالسهم ولا يمنعونه عن ذاك، وهي صفة لا خير فيها كذلك وبها تأكد ذمهم.

ويمكن أن يأتي هذا في تأكيد المدح بما يشبه الذم كأن تقول: شر ما فيه ولا شر فيه كرمه الزائد. أعيب فيه ولا عيب فيه صفحه المسيء وبهذا تتسع دائرة التعبير في هذا الفن الخلاب[٣].

وفي هذين اللونين البديعين طرف من الخداع والخلابة، ومشتملان على عنصر المفاجأة والمباغتة، فتأتي النتيجة فيهما غير متوقعة، وعلى خلاف ما تفيده المقدمات، وهذا يثير الفكر، ويوقظ العقل، ويشوق النفس، ويدفع إلى التأمل والتدبر، والاندماج في خبايا الأسلوب لكشف الحقيقة. واللونان يساعدان على ربط الكلام، ويعملان على تقوية أواصر العلاقة بين مفرداته من خلال الاستثناء الذي يجعل ما قبله شديد الصلة بما بعده، إذ بهما تكتمل الفائدة ويتحقق المراد.

---

(١) علم البديع، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٢) محمد بن أيدمر المستعصمي، الدر الفريد وبيت القصيد، تحقيق، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م، ١٩٨/٦.

(٣) دراسات منهجية في علم البديع، ص١٩٦.

الخلاصة

علم النحو يعدّ آلة لجميع العلوم، فهو الأساس لإدراك المعاني؛ لأنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون علم النحو والإعراب هو الذي يفتتحها، وهو علم قائم على بيان ما تستحقه الألفاظ من الحركات التي تلحق بآخرها إعراباً وبناءً، وبيان المعنى الذي يؤديه اللفظ المفرد ضمن التركيب. وعلم الأصول فيه مباحث مختلفة، منها ما يتعلق بالأدلة الشرعية، ومنها ما يتعلق بالحكم الشرعي، ومنها ما يتعلق بالاجتهاد والتقليد، وكذلك منها ما يتعلق بدلالات الألفاظ و وظيفة الأصولي مع الألفاظ غير وظيفة النحوي، فموضع نظر الأصولي ما تدل عليه الألفاظ بتركيباتها المختلفة من معانٍ تساعد على ربط ألفاظ اللغة بحيث تؤدي بعد ربطها معناها المعجمي الخاص مع المعنى الذي وظفت الكلمة للتعبير عنه أثناء التأليف.

والغاية من علم البلاغة يعني القول الجيد الذي يسبي العقول بقوة أسلوبه، كما يعني مجموعة من الخصائص التي تتوفر في هذا القول المؤثر الجميل. واشترك البلاغيون مع النحاة والأصوليين في كثير من الأبواب والأقسام ومن أهمها أسلوب الاستثناء وهو من الأساليب النحويّة التي اهتمّ بها الدرس القديم والحديث، وهو ذو مادة غنية للدراسة العلمية ويستخدم في الجملة اللغويّة للدلالة على كلمة مختلفة عن غيرها، وخصّه الدارسون بمزيد عناية، وهو باب كثُر فيه الخلاف، وتباينت فيه الآراء، سواء أكان ذلك في أدواته أم في قضاياه التركيبية والإعرابية؛ لاهتمام النحويين به من جهة، واختلاف لغة الحجاز وتميم في بعض قضاياه، ولتداخل بعضه بين النحاة والأصوليين والبلاغيين، وبما أنّ هذا الأسلوب في العربيّة يتجاذبه كل من النحاة والأصوليين والبلاغيين من خلال التعرّف على الصلة التي تجمع بينهم لبيان أثر كل منهم في الآخر، وتوضيح المعنى المراد وتبيان الدلالة المقصودة.

وقد اهتم الأصوليون بهذا الأسلوب لاشتمال الكتاب والسنة على استثناءات كثيرة، فتحتاج إلى نظر؛ لإيضاح حقيقة الاستثناء فيها وما يترتب عليها من الأحكام والفوائد المتعلقة بأدلة الكتاب والسنة، واختلفت عباراتهم في تعريف هذا الأسلوب، وذلك بحثاً منهم عن تعريف جامع، وبناءً على كونه حقيقة، أو مجازاً، لتفاوت أنظارهم حول مدلوله، وعلماء الأصول كان عطاؤهم في تنمية البحث البلاغي أكثر من أن يشار إليه؛ إذ إن مهمتهم هي استنباط الأحكام وذلك إنما يكون في غالب الأمر من النص القرآني لذا أوسعوه فهماً ودراسة واستنباطاً وكانت جولاتهم فيه ونظرهم المردد المكرر لآياته و خصائص تراكيبه سبيلين واضحين لبيان ما فيها من حقيقة أو مجاز ودراسة العام الذي يراد به الخاص، والخاص الذي يقصد به العام وهذه كلها من خصائص الدرس البلاغي، فوجه التشابه بين مباحث علم أصول

الفقه ومباحث علوم اللغة لا يعني أن الأصوليين يبحثون تلك المباحث كبحث اللغويين لها، بل قد اختلف بحثهم لها عن بحث اللغويين في كثير من المسائل، والبحث المشترك في القليل منها الأمر الذي تفرد الأصوليّون بمباحث لغوية ليست عند اللغويين.

واتضح مما جاء في أدوات الاستثناء أنّ النحويين أجمعوا على بعض الأدوات واختلفوا في بعضها الآخر وهذا الاختلاف ناتج عن اختلافهم في تفسير الشواهد التي جاءت فيها هذه الأدوات. ومن خلال عرض هذه الأدوات عند النحاة والأصوليين والبلاغيين، يبدو أنهمم اتفقوا على بعض الأدوات، واختلفوا في بعضها ولا يكون الاستثناء عند النحاة إلا بأدوات وعند الأصوليين يكون بالأدوات وبالألفاظ التي تدل على الاستثناء، واتفق البلاغيّون مع النحاة والأصوليين في إخراج بعض الجملة أو ما يعرض لها وذلك في أسلوب القصر. وفي تأكيد المدح بما يشبه الذم وعكسه لا يوجد إخراج؛ ولكن توجد صورة بديعيّة تفاجئ السامع وتؤكد المعنى.

وفي هذين اللونين البديعين طرف من الخداع والخلابة، ومشتملان على عنصر المفاجأة والمباغتة، فتأتي النتيجة فيهما غير متوقعة، وعلى خلاف ما تفيده المقدمات، وهذا يثير الفكر، ويوقظ العقل، ويشوق النفس، ويدفع إلى التأمل والتدبر، والاندماج في خبايا الأسلوب لكشف الحقيقة. واللونان يساعدان على ربط الكلام، ويعملان على تقوية أواصر العلاقة بين مفرداته من خلال الاستثناء الذي يجعل ما قبله شديد الصلة بما بعده، إذ بهما تكتمل الفائدة ويتحقق المراد.

وكان الاتفاق منهم مع النحاة في بعض أدوات الاستثناء ولا يكون الاستثناء عندهم إلا بأدوات، وهي موافقة لأدوات الاستثناء عند النحاة مع الاتفاق في بعضها مع الأصوليين إلا أنّ الأصوليين ينقصون عدد الأدوات التي ذكرها النحاة ويزيدون عليهم الألفاظ الدالة على الاستثناء، والمشيئة عند بعضهم.

وجمهور النحاة والأصوليين والبلاغيين على أن طرفي الدلالة اللغوية في الاستثناء إثبات ونفي، وأن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات بطريق اللغة، ونفي الحكم عما بعد "إلا" لا يحتمل المنازعة عند جمهور النحاة الأصوليين والبلاغيين. وطريقة الدلالة في كل من التركيب واحدة في الاستثناء من الإثبات كانت الدلالة على الإثبات بطريق المطابقة "المنطوق" وعلى النفي بطريق "المفهوم"؛ لأن خروج ما حكم به على ما بعد "إلا" مما حكم به على ما قبلها إنما هو بطريق العقل الذي يقضي بلُزوم دخوله في نقيض ما خرج منه ، وذلك ما عليه جمهور النحاة البصريين وجمهور الأصوليين، والبلاغيين.

من خلال ما سبق يبدو أنّ عدد أدوات الاستثناء سبع عشرة أداة، فمنها ما هو متفق عليه، ومنها ما وقع فيها الخلاف مع مَنْ عدّها من أدوات الاستثناء، ومنها ما هو قليل الاستعمال.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد أكملت البحث بعون الله وتوفيقه، والذي أرجو أن يكون قد حقق أهدافه التي بسطتها في مقدمته. وبعد البحث في هذا الأسلوب بين النحاة والأصوليين والبلاغيين تبين لي من النتائج ما يلي:

١- أسلوب الاستثناء مشترك بين النحاة والأصوليين والبلاغيين.

٢- أهمية أدوات الاستثناء في توضيح المعنى الدقيق في سياق الجمل.

٣- كثرة ورود أدوات الاستثناء في الكلام عند النحاة والأصوليين والبلاغيين.

٤- الاستثناء من غير الجنس ليس عين الاستثناء المنقطع، بل بينهما فرق.

٥- الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي بطريق المعارضة.

٦- جواز تقديم المستثنى عند النحاة والأصوليين والبلاغيين.

٧- جواز الاستثناء من النكرات في جميع الصور التي يقع فيها الاستثناء.

٨- الاستثناء دليل من أدلة التخصيص المتصلة عند الأصوليين.

٩- الاستثناء من الأمور غير المنطوق بها استثناء متصل.

١٠- اتفاق البلاغيين مع النحاة والأصوليين في إخراج بعض الجملة أو ما يعرض لها.

١١- النفي والاستثناء في أسلوب القصر هو الطريق الأم وأكثرها دوراناً في لسان العرب.

١٢- انفرد الأصوليون بمباحث استثنائية ليست عند النحاة ولا البلاغيين.

١٣- اتفاق النحاة والأصوليين والبلاغيين على الاستثناء المفرغ وتفرغه لعمل في ما بعده، وذكر جمهور النحاة أنّ المفرغ لا يأتي بعد الإيجاب وإنما اشترطوا له تقدم نهي أو نفي أو شبهه، وعللوا ذلك بأن وقوع المفرغ بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب.

هذه هي بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، والله أعلم بالصواب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

التوصيات

تناول هذا البحث الاستثناء بين النحاة والأصوليين والبلاغيين، وذِكر الصلة التي جمعت بينهم وأثر كل منهم في الآخر موضحاً نقاط الالتقاء والاختلاف بينهم.

وأوصي الباحثين من بعدي بالبحث عن جوانب لم أتطرق إليها في البحث وهي:

١- اجتماع آداتين من أدوات الاستثناء

٢- الاستثناء من اللفظ المشترك

٣- الاستثناء المشتمل على المتصل والمنقطع

٤- اندراج ما بعد الاستثناء فيما قبله

٥- جواز الحال من المستثنى ومن المستثنى منه ومن متعلقات الاستثناء

٦- الفرق بين الاستثناء والتخصيص

٧- الفرق بين الاستثناء والشرط

فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحات
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٥	الفاتحة	٢٦٧
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾	٧	الفاتحة	١٠٧
﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾	٤	البقرة	٢٦١
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾	٨،٩	البقرة	٥٢،٥٣، ٢٣٣، ٢٧٢
﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾	٤٥	البقرة	٥٣
﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾	٧٣	البقرة	١٩٦
﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾	٧٤	البقرة	١٩٦
﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾	٩٦	البقرة	١٤٢
﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ﴾	١٠٢	البقرة	٢٠٩
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾	١١٤	البقرة	٢١٢
﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾	١٣٠	البقرة	٣٠،٧٢
﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾	١٣٢	البقرة	٢١٤
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾	١٥٠	البقرة	٨،٣١،٨٣ ٦
﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾	١٨٧	البقرة	٦

﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾	١٩٦	البقرة	٦٩
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا﴾	٢٣٤	البقرة	٢١٧
﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾	٢٤٩	البقرة	٧،٤٦،٨٧، ٨٩، ١٨٤
﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ﴾	٢٧٩	البقرة	٢١٠
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾	١٨	آل عمران	٢٥٩
﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾	١٩	آل عمران	٢١٧
﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾	٢٨	آل عمران	٢١٣
﴿فَمَنۡ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ فَقُلۡ تَعَالَوۡاْ نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمۡ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمۡ ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ ٦١ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ ٱلۡحَقُّۚ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾	٦٢،٦١	آل عمران	٢٤٠
﴿لَيۡسُواْ سَوَآءٗۗ﴾	١١٣	آل عمران	١٤٠
﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	١٣٥	آل عمران	٢٧٠

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ ﴾	١٤٤	آل عمران	٢٤٠،٢٤١ ، ٢٧٣
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾	١٥٩	آل عمران	١٤٥
﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾	١١	النساء	١٣٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا ۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾	١٩	النساء	٢١٨
﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ ﴾	٢٢	النساء	٥،٨٥
﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾	٦٦	النساء	٨٧
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾	٩٢	النساء	١٧٧، ١٨٤
﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾	١١٧، ١١٨	النساء	٢٤٥
﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ ﴾	١٥٧	النساء	٣٧،٣٨
﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ﴾	١٥٩	النساء	١٣٧
﴿ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾	١	المائدة	١٠٧
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ	٣	المائدة	١٨٤

كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾			
﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ ﴾	٢٥	المائدة	٢٧٠
﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾	٣٤،٣٣	المائدة	١٨٣
﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ ﴾	٥٩	المائدة	٢٧٩
﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ ﴾	٧٣	المائدة	٢٧٢
﴿ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾	٢٥	الأنعام	٤٦
﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ ﴾	٥٩	الأنعام	٢٦٣
﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ ﴾	١٤٥	الأنعام	٢٣١ ،١٠٧
﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ ﴾	١٥٤	الأنعام	١٢٣

﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ لَمۡ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾	١١	الأعراف	١٧٤
﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾	٥٠	الأعراف	١٠٥
﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتۡنَا﴾	١٢٦	الأعراف	٢٧٩
﴿قَالَ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِيكُمۡ إِلَٰهٗا﴾	١٤٠	الأعراف	١٠٤
﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾	١٨٧	الأعراف	٢٥٩
﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾	١٨٨	الأعراف	٢٣٥
﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفٗا لِّقِتَالٍ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ فَقَدۡ بَآءَ بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأۡوَىٰهُ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾	١٦	الأنفال	٤٧،٥٣
﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ﴾	٧٣	الأنفال	٢٠
﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ فَإِن تُبۡتُمۡ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ غَيۡرُ مُعۡجِزِي ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٣	التوبة	٢١٠
﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾	٣٢	التوبة	٤٧

﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةٗ وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ﴿٤٦﴾ لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ إِلَّا خَبَالٗا وَلَأَوۡضَعُواْ خِلَٰلَكُمۡ يَبۡغُونَكُمُ ٱلۡفِتۡنَةَ وَفِيكُمۡ سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٤٦،٤٧	التوبة	٢٥٢
﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ وَهَمُّواْ بِمَا لَمۡ يَنَالُواْۚ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦ﴾	٧٤	التوبة	٢٧٩، ٢٨٢
﴿إِن تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ سَبۡعِينَ مَرَّةٗ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾	٨٠	التوبة	٦٧،٦٩، ١٦٢
﴿ لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡ﴾	١١٠	التوبة	٨٦
﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ﴾	٩٨	يونس	٤٧
﴿أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۚ﴾	٢	هود	٢٥٩، ٢٦٧
﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ﴾	٥	هود	١
﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾	٤٣	هود	٣٧،٥،٣٨، ٢٥٨
﴿يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي مِنۡهُ رَحۡمَةٗ فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِنۡ عَصَيۡتُهُۥۖ فَمَا تَزِيدُونَنِي غَيۡرَ تَخۡسِيرٖ﴾	٦٣	هود	٢٥٢
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٞ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا	١٠٦، ١٠٨	هود	٨٣، ٢٥٠، ٢٨١

﴿ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾			
﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾	٣١	يوسف	٣٨،٩٩
﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءً سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾	٤٠	يوسف	٢٤٤
﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمۡۖ﴾	٦٦	يوسف	٣٠،٩
﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾	٦٨	يوسف	١٥٦
﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأۡخُذَ إِلَّا مَن وَجَدۡنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾	٧٩	يوسف	٤٧
﴿إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾	١٠	إبراهيم	٢٣٤
﴿قَالَتۡ لَهُمۡ رُسُلُهُمۡ إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾	١١	إبراهيم	٢٣١، ٢٣٤
﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾	١١	الحجر	٤٩
﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٣٠ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾	٣١،٣٠	الحجر	١٢،٣٦،١ ٢٢٨،٥٤ ٢٤٩،
﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾	٤٢	الحجر	٧٢
﴿فِيهَا نَصَبٞ وَمَا هُم مِّنۡهَا بِمُخۡرَجِينَ﴾	٤٨	الحجر	٢٨١

﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾	٥٨- ٦٠	الحجر	٦٥، ٧٣
﴿إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾	٤٠	النحل	٢١٠
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾	٤٣	النحل	٩٠
﴿فَهُمۡ فِيهِ سَوَآءٌۚ ﴾	٧١	النحل	١٢٠
﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴾	٨١	النحل	٥٠
﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾	٢٣	الإسراء	٢٦٤
﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ وَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا نُفُورٗا ﴾	٤١	الإسراء	٢٥٢
﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ ﴾	٥٠	الكهف	٣٦
﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ ﴾	١١٠	الكهف	٢٣٥
﴿طه ﴿١﴾ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ﴿٢﴾ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰ ﴾	١ - ٣	طه	٧٩
﴿ نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذۡ يَقُولُ أَمۡثَلُهُمۡ طَرِيقَةً إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمٗا ﴾	١٠٤	طه	٢١٦
﴿هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ ﴾	٣	الأنبياء	٤٦
﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾	٢٢	الأنبياء	٨،٨٠،٨١، ٩٢،١١٧

﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ﴾	٨٢	الأنبياء	١٧،١٦،١ ٤٧
﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	٨٧	الأنبياء	٢٣٩ ،٢٣٨
﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۖ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾	١٠٩	الأنبياء	٢١٠
﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾	٤٠	الحج	٢٧٩
﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾	٦،٥	المؤمنون	٥٣
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	المؤمنون	١٤٥
﴿قَٰلَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ لَّوْ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	١١٤	المؤمنون	٢١٧
﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٥،٤	النور	١٩٣،١٩٤
﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَآئِهِنَّ أَوْ أَبْنَآءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ أَخَوَٰتِهِنَّ أَوْ نِسَآئِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ أَوِ ٱلتَّٰبِعِينَ غَيْرِ أُو۟لِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّجَالِ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ	٣١	النور	١٠٩

﴿عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ۖ﴾			
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۗ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾	٢٠	الفرقان	٨٩
﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾	٥٠	الفرقان	٤٧
﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾	٥٥	الفرقان	٤٤، ٢٣٣
﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾	٥٧	الفرقان	٢٤٩
﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾	٦٨ -٧٠	الفرقان	١٨٣
﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾	٦٥	النمل	٣٨
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾	٨٩	النمل	١١٣
﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾	١٤	العنكبوت	٦٦، ٦٧، ٧١، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٧، ١٨٠، ٢٥٠

﴿الٓمٓ﴾	١	السجدة	١٣٠،١٦
﴿وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ﴾	٣٩	الأحزاب	٢٦٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾	٥٣	الأحزاب	١٠٧
﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾	٤٠،٤١	سبأ	٣٦
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًىۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾	٤٣	سبأ	٢٤٤
﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾	٢٢،٢٣	فاطر	٢٣٥، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٣
﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾	٢٨	فاطر	٢٦٧
﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُۚ﴾	٣٧	فاطر	١٠٧
﴿وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًاۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا﴾	٣٩	فاطر	٢٥١

﴿ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾	١٥	يس	٢٤٤
﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً ﴾	٢٩	يس	٢٣٦
﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	٣٢	يس	١٠٤،١٠٥
﴿ فَاطَّلَعَ فَرَآهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾	٥٥	الصافات	١٢٠
﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ ﴾	٦٥	الصافات	٢٢٧
﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾	٥	ص	١٧١
﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾	١٤	ص	٨٦
﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ ۖ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ۗ وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴾	٢٤	ص	١٥٦،٢١٥
﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾	٧٣	الزمر	١٠٥
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ ﴾	٢٦،٢٧	الزخرف	١٨٠
﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ۖ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾	٥٦	الدخان	٢١،٨٥

﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾	٣٢	الجاثية	٤٧
﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾	٢٥	الأحقاف	٢٣٦
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ﴾	١٦	محمد	١١٦
﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾	٤	النجم	٢٦٥
﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾	٢٣	النجم	٢١٩
﴿ ۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾	٢٦	النجم	٢١٧
﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾	٦٠	الرحمن	٢٥٦
﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾	٧٢	الرحمن	٢٥٤
﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾	٢٥،٢٦	الواقعة	٣٦، ٢٨٠
﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾	٢٠	الحديد	٢٦٥، ٢٦٧
﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ۖ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾	٤	الممتحنة	١٥٦

﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ﴾	٨	الجمعة	٢٠٠
﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوۡتُ قَوۡمِي لَيۡلٗا وَنَهَارٗا ۝٥ فَلَمۡ يَزِدۡهُمۡ دُعَآءِيٓ إِلَّا فِرَارٗا﴾	٦،٥	نوح	٢٥١
﴿وَٱتَّبَعُواْ مَن لَّمۡ يَزِدۡهُ مَالُهُۥ وَوَلَدُهُۥٓ إِلَّا خَسَارٗا﴾	٢١	نوح	٢٥١
﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلٗا﴾	٢٤	نوح	٢٥١
﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارٗا﴾	٢٨	نوح	٢٥١
﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا﴾	٣،٢	المزمل	٧٢
﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا وَجَحِيمٗا﴾	١٢	المزمل	١١٦،١١٧
﴿يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾	١٧	المزمل	٢٥٩
﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾	٨	البروج	٢٧٩
﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ ۝٢٢ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُوعُونَ ۝٢٣ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٢٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ﴾	٢٢- ٢٥	الانشقاق	٢٥٨
﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾	٤	الطارق	١٥، ١٠٤
﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ۝٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ﴾	٢١- ٢٤	الغاشية	٧٩،٣٧،٨ ٢٥٨ ،٩
﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾	٢٠،١٩	الليل	٣٨

﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾	١	الناس	١٢٥

فهرس الأحاديث

طرف الحديث الشريف	الصفحة
"لا ثنى في الصدقة"	٢
"من حلف واستثنى عاد كمن لم يحلف"	٣
' أعددتُ لعبادي الصالحين ما لاعين رأتْ ولا أذُنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر ذخراً منْ بلْهَ ما أطلعتم عليه"	١٦
"من أعتق أو طلق، ثم استثنى فله ثنياه"	١٨
"من أعتق شِركَاً له في عبد فكان له مال يبلغ قيمته، قُوّم عليه نصيبه قيمة العدل، وأعطى شركاءه حصصهم وإلا فقد عتق منه ما عتق"	٢٠
"يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته"	٧٣
"إنّ لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحداً"	٦٨
"ما أيسَ الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قِبل النساء"	٨٨
"أسامةُ أحبُّ الناس إليّ ما حاشا فاطمة"	١٠١
"دعوتُ ربّي ألا يسلط على أمّتي عدواً من سوى أنفسها"	١١٨
'ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض"	١١٨
"نحن الآخِرون السابقون يومَ القيامة، بَيْدَ أنّهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناه من بعدهم"	١٣١
"أنا أفصَحُ مَنْ نطق بالضّادِ بَيْدَ أنّي مِنْ قُريشٍ، واسْتُرْضِعْتُ في بني سَعْدٍ"	١٣٢
"أنا أفصح العرب ميد أنّي من قريش واسترضعت في بني سعد"	١٣٢
"لو علمت أني لو زدت على السبعين غفر لهم لزدت عليها"	١٦٢
ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبُرّ بالبُرّ والشعيرِ بالشعيرِ والتمرِ بالتمرِ والمِلْحِ بالملح إلا سواءً بسواءٍ عيناً بعَيْنٍ فمن زاد أوِ ازدادَ فقَدْ أربى"	١٦٤

"لا صلاة إلا بطهور"	١٦٨،١٧٥،١٧٦،١٧٩
"لا نكاح إلا بولي"	١٦٨،١٧٥،١٧٦،٢١١
"الحج عرفة"	١٧٨
"لا يُؤمُّ الرجلُ في سُلطانه، ولا يُجلسُ على تكرمته إلا بإذنه"	١٩٨
"إني الله إن شاء الله لا أحلف على يمين"	٢٠٥
"لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل"	١٦٤،٢١١
" لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب"	٢١٢
"من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر"	٢١٧
"وإنّا لمؤاخذون بما نتكلم به قال: ثكلتك أمك، وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم"	٢٤٢
"هل هو إلا مضغة منه أو بضعة منه"	٢٤٢
"لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتموهم، قلنا يا رسول الله: كفارس والروم، قال: ومن الناس إلا أولئك"	٢٤٢
"ما من مسلم يعود مسلماً غدوة إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يعشى، وإن عاده عشية إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتى يصبح وكان له خريف في الجنة"	٢٤٥
"ما من عبد مسلم يعود مريضاً لم يحضر أجله: فيقول سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا عوفي"	٢٤٥
" ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة برحمته إياهم"	٢٤٦
"ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها، إلا كانت له كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يأت كبيرة وذلك الدهر كله"	٢٤٦
"ما من يوم يصبح العباد فيه إلا من ملكان ينزلان فيقول أحدهما اللهم أعط منفقاً خلفاً، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفاً"	٢٤٧

"ما من مسلم يلبي إلا لبى من على يمينه ومن شماله من حجر أو شجر أو مدر حتى تنقطع الأرض من ههنا وههنا"	٢٤٧
"أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر وبيدي لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذٍ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي"	٢٤٧
"ما من الأنبياء من نبي إلا قد أعطى من الآيات ما مثله آمن عليه البشر وإنما كان الذي أوتيت وحياً أوحى الله فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة"	٢٤٧
"ما من أحد يسلم عليّ إلا ردّ الله عليّ روحي حتى أرد عليه السلام"	٢٤٨
"والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى يوم القيامة أعظم ما تكون وأسْمنَهُ تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها، كلما جازت أخراها ردت عليه أولاها حتى يقضي بين الناس"	٢٤٨
"أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"	٢٧٨

فهرس الأشعار

البيت	القائل	الصفحة
حشَ رهط النبي فإن منهم بحوراً لا تكدرها الدلاء	لم أقف على قائله	١٠١
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب	النابغة	٢٧٧،٢٣٢،٤٣
لم يَفُزْ قوماً ولمْ يَنْهضْ لمعركة إلا تقدّمه جيشٌ من الرعب	لم أقف عليه	٢٣١
في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبُها	عدي بن زيد	٢٥
خير ما فيهم ولا خير فيهم أنهم غير مؤثمي المغتاب	لم أقف عليه	٢٨٤
فأدركهن ثانياً من عنانه يمر كغيث رائح متحلب	علقمة النعمان	٢٢٥
فَمالِيَ إلّا آلَ أحمدَ شيعةٌ ومالِيَ إلّا مشْعبَ الحقّ مَشعبُ	لم أقف عليه	٢٠٣
فه بالعقود ، وبالأيمان لاسيما عقد وفاء به من أعظم القرب	لم أقف عليه	١٢٥
وهَلْ كُنْتَ يا ابْنَ القَيْن في الدهر مالِكاً بغير بعيرٍ بَلْهَ مُهْريّةً نُجُبا	جرير	١٢٩
يَسُرّ الكرِيمَ الحمدُ لا سِيّما لدَى شهادةِ مَن في خَيْره يتَقلّبُ	لم أقف على قائله	١٢٤
تَمشِي القَطُوف إذا غنّى الحُدَاةُ لها مَشْيَ النّجِيبَة بَلْهَ الجِلَّةَ النُّجَبَا	لم أقف على قائله	١٣٠
فللسوط ألهوب وللساق درة وللزجر منه وقع أهوج منعب	امرؤ القيس	٢٢٥
مَشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غُرابها	الأحوص	٩٠
ليْسَتْ بفاحشةٍ في بيتِ جارتِهَا ولا تعَابُ ولا ترمَى بها الرّيب	ذي الرمة	١٤٠
أينَ المفرُّ والإله الطالبُ والأشرمُ المغلوب الغالبُ	نفيل بن حبيب	١٤٣
لا يطْرُدُ الهمَّ إلا الهّمُّ مِنْ رجُلٍ مُقَلْقِلٍ بَنَاتِ القَفْرَةِ النُّعُبِ	أبو تمام	٢٦٤
هل الدهر إلا ليلةٌ طال سُهدها تنفّسُ عن يوم أصمَّ عصيب	على الجارم	٢٥٩
وليس تراب الأرض غير ترائبٍ وغير عقولٍ حُطّمت وقلوبِ	على الجارم	٢٦٠،٢٥٩
وكُلّ مَنْ ظنّ أنّ المَوْتَ مُخْطِئُه مُعَلّلٌ بِسَواءِ الحقّ مَكْذُوبِ	أبو داؤد الإيادي	١١٥
وما الحسن إلا كلّ حُسنٍ دعا الصبا وألّف بين العشق والعاشق الصّبّ	بشار بن برد	٢٦٦

ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ غيرُ طعن الكلى وضرب الرقاب	عمرو التغلبي	٤٣
ولكنْ دِيافِيّ أبوه وأمّهُ بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُهُ	جرير	٣٩
كأنْ لَمْ يَمُتْ حيٌّ سِوَاكَ ولمْ يَقُمْ عَلى أحدٍ إلا عَلَيْكَ النّوائحُ	لم أقف عليه	٢٢٩،٣٢
فإنْ تُمْسِ في قَبْرٍ بِرهْوَةٍ ثاوِياً أنيسُكَ أصداءُ القُبور تَصِيحُ	أبو ذؤيب الهذلي	٣٥
وكان سِيّانِ ألا يَسْرحُوا نَعَماً أو يسرحوه بها واغبَرّت السُّوحُ	لم أقف عليه	١٢٢
وما الدهرُ إلا تارتانِ فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكْدَحُ	لم أقف عليه	١٣٨
والحرب لا يبغى لجـا حِمِها التّخيّلُ والمِراحُ إلا الفتى الصّبّارُ في النّجـ ـدات والفرَسُ الوَقَاحُ	سعد بن مالك	٣٩
لَعَمْرُكَ إنّ الموتَ ما أخْطَأ الفَتَى لكالِطَّوَلِ المُرخَى وثِنْياهُ باليَدِ	طرفة بن العبد	٢
وهَلْ أنا إلا مِنْ غَزِيّةَ إنْ غَوَتْ غويت وإنْ تَرْشُدْ غَزِيّةَ أرْشُدِ	دريد بن الصمة	٢٣٩
يا ابْنَيْ لُبيْنى لستُما بيَدٍ إلا يداً ليست لها عضُدُ	أوس بن حجر	٢٨
لم يبقَ إلا المجدَ والقصائدا غَيْرَكَ يا ابن الأكرمين وَالِدا	بلا نسبة	٤٨
بَيْدَ لا يَعْثُر بالرّدْفِ ولا يُسْلِمُ الحيّ إذا الحيُّ طُرِدْ	لم أقف على قائله	١٣٢
يُصِيخُ للنبأةِ أسْماعه إصاخةَ الناشِدِ للمُنْشِدِ	المثقب العبدي	٥١
يا كَعبُ صَبْراً على ما كان من حدثٍ يا كعبُ لم يَبْقَ منّا غيرُ أجسادِ إلا بغيّاتُ أنْفاسٍ نُحشرجُها كراحلٍ رائحٍ أو باكِرٍ غادي	حارثة بن بدر	٦٢
ولا أرّى فاعِلاً في الناس يُشْبِهُه ولا أحاشِي من الأقوام من أحدِ	النابغة	٩٩
الواهبُ المئةَ المِعكاءَ ، زيّن سعْدانُ تُوضِحَ في أوبارها اللّبدِ	النابغة	٦٦
مَنْ مُبْلِغٌ كِسْرَى إذا ما جئتُهُ عَنّي قَوافِيَ عارِماتٍ شُرّدا إلا كخارِجةَ المُكلّفِ نَفْسَهُ وابْنَيْ ٌقَبيصةَ أنْ أغيبَ ويشْهَدا	الأعشى الكبير	٨٤
أما ترى الثلجَ قدْ خاطَتْ أنامِلُهْ ثوْباً يُزَرّ عَلَى الدّنيا بأزْرَار نارٌ ولكِنّها ليستْ بمُبدِية نُوراً ومَاءٌ ولكنه ليسَ بالجاري	السري الرفاء	٢٧٧

يا زاعماً أنك لي ناصح أني بهذا غير مغرور لما بدا قبح الذي قلته حسنت ذاك القول بالزور	لم أقف عليه	٢٨٣
أبا أحْمَدَ ما الفَخْرُ إلا لأهْلِهِ ولا مْرِئٍ ما لمْ يُمْسِ مِنْ بُحْتُرٍ فَخْرُ	المتنبي	٨١
لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمى الدّهْرَ غَيّرَهُ وَقْعُ الحوادثِ إلا الصّارِمُ الذكرُ	لبيد بن ربيعة	٨٢
رأتْ إخْوتي بَعْدَ الولاءِ تتابعوا فلَمْ يَبْقَ إلا واحدٌ مِنْهمُ شُفْرُ	لم أقف عليه	٢٠٣
أصابَهُمُ بَلاءٌ كانَ فيهمْ سِوَى ما قدْ أصابَ بني النضِير	حسان بن ثابت	١٢٠
النّاسُ ألْبٌ عليْنا فيكَ ليس لنا إلاّ السُّيوفَ وأطراف القَنَا وَزَرُ	حسان بن ثابت	٢٠٣
لُذْ بِقَيْسٍ حِينَ يأبَى غَيْرَهُ تُلْفِهِ بَحْراً مُفِيضاً خَيْرَه	لم أقف على قائله	١١٠
وما تشتكي جارتي غير أنّني إذا غاب عنها بعلُها لا أزُورُها سيبلُغها خيري ويرجع بعلُها إليها ولم تُقْصر عليّ سُتورها	حاتم الطائي	٢٥٤
فقالوا ما تشاءُ فقلتُ ألْهُو إلى الإصباح آثِرَ ذي أثِيرِ	عروة بن الورد	٥١
هو الثغر إلا أنه الفجر طالعاً على أنه الكافور لكنّه البدر	لم أقف عليه	٢٧٧
من القاصراتِ الطرفِ لو دبّ مُحْولٌ من الذّرّ فوقَ الإتْبِ لأثّرا	امرؤ القيس	٢٥٤
تنوطُ التميمَ وتأبى الغَبُو قَ مِنْ سِنَةِ النّومِ إلا نهاراً	الأعشى	٥٠
كأنّ الحَصَا مِن خَلْفِها وأمامِها إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعسَرا	امرؤ القيس	٥١
ظَلِلْتُ بذِي دَوْرانَ أنْشُدُ نَاقَتِي ومالي عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ	نصيب بن رباح	٥١
في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصّليب إلهَهُم حاشاي إنّي مُسْلِمٌ معذورُ	الأقيشر الأسدي	١٠٠
وإذا تُباعُ كرِيمةٌ أو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بائِعُها وأنتَ المُشْتَرِ	محمد المدني	١١٨
تَرَكْنا في الحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ عوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ أبَحْنَا حَيّهُم قَتْلاً وأسْراً عدا الشّمْطاءِ والطّفْلِ الصّغِيرِ	لم أقف على قائله	٩٣
مالك عندي غيرُ سَهْمٍ وحَجر وغيرُ كبداء شديدةِ الوَتَرْ تَرمِي بكَفَيْ كانَ مِنْ أرْمي البَشَرْ	لم أقف عليه	١١١
هَلِ الدّهرُ إلّا ليلَةٌ ونَهارُها وإلّا طُلُوع الشمسِ ثمّ غِيارُها	أبو ذؤيب الهذلي	٥٩

فما لِيَ إلّا اللهُ لا ربّ غيرَه ومالي إلا اللهَ غيرَكَ ناصِرُ	الكميت الأسدي	٦٢
هو المنْزِل الآلافُ مِن جَوّ ناعِطٍ بَنِي أسدٍ، حزْناً من الأرض أو عَرَا	امرؤ القيس	٦٦
حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلداً قَفْراً	ذي الرمة	٨٣
إلى أن عرّسُوا وأغبّ مِنْهُم قرِيباً ما يُحَسُّ له حَسِيسُ خلا أنّ العتاق من المطَايَا حسِين به فهنّ إليه شوسُ	أبو زيد الطائي	٢٠٢،٢٠٤
وبلدة ليس بها طوريّ ولا خلا الجنّ بها إنسيُّ	لم أقف عليه	٢٠٢،٢٠٤
لو خُيّرَ المِنْبَرُ فِرْسانهُ ما اختارَ إلا مِنْكمُ فارِساً	السيد الحميري	٢٠٠
فُقِ النّاسِ في الحَمْدِ لا سِيّما يُنيلُك مِن ذي الجَلالِ الرّضا	لم أقف على قائله	١٢٤
يَرى النّحْزَ والأجرَازَ ما في غَروضها فما بَقِيَتْ إلا الضلوع الجرَاشِعُ	ذي الرّمة	٤٥
وخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ تَحِيّةُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وجِيعُ	بلا نسبة	٣٥،٤٣
فإنْ عُدَّ مجدٌ أو قديمٌ لَمعشَر فقومي بهم تُثْنَى هناك الأصابِعُ	بلا نسبة	٢
بالله ربكِ إلا قلتِ صادقة هل في لقائك للمشغوف من طمع	لم أقف عليه	٤٩
تَذرُ الجَماجمَ ضاحِياً هاماتُها بلْهَ الأكُفَّ كأنّها لَمْ تُخْلَقِ	كعب بن مالك	١٦،١٢٩
لدَيْكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤمّل وإنّ سَوَاكَ مَنْ يُؤمِلُهُ يَشْقَى	لم أقف عليه	١١٩
تَجَانَفُ عَنْ جَوّ اليَمَامةِ ناقَتي وما قَصَدَتْ منْ أهلِهَا لِسِوائِكا	الأعشى	١١٥
لا يُدركُ المجدَ إلا سيّدٌ فَطِنُ لما يَشُقّ على السّادات فعّالُ	المتنبي	٢٦٢
هل الجود إلا أن تجود بأنفسٍ على كلّ ماضي الشفرتين صقيل	لم أقف عليه	٢٦٦
فإن كان في لبْس الفَتى شرَفٌ لهُ فما السّيفُ إلا غِمْدُهُ والحمائلُ	أبو العلاء المعري	٢٧٣
ما قوبلت عيناه إلا ظُنتا تحت الدجى نار الفريق حلولا	المتنبي	٢٥٦
وما ذَرَفَتْ عيْناكِ إلا لِتَضْرِبي بِسَهْميْكِ في أعْشار قَلْبٍ مُقتّلِ	امرؤ القيس	٢٥٥
يسعى به البرق إلا أنه فارس في صورة الموت إلا أنه رجل	لم أقف عليه	٢٧٨
هو البدر إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه الضرغام لكنه الوبل	بديع الزمان الهمداني	٢٧٧،٢٨٠

يا صَخْرُ إنْ كنْتَ تُثْنِي أنّ سيْفَكَ مشـ ـقُوقُ الخَشِيبَةِ لا نابٍ ولا عصِلُ	أبو المثلّم الهذليّ	٢
أيَقتُلني والمَشرَفِيُّ مُضاجِعي ومسْنُونةٌ زرْقٌ كأنْيابِ أغْوال	امرؤ القيس	٢٢٧
خَلا اللهِ لا أرْجُو سِواكَ، وإنّما أعُدُّ عِيالِي شُعْبَةً من عِيالِكا	لم أقف عليه	٩٤،٩٣
ألا ربّ يومٍ صالحٍ لكَ منها ولا سيّما يوماً بدارةِ جُلجُلِ	امرؤ القيس	١٢٤،١٢٣
رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ الرّسُول ولا أرى كَيَوْمَئِذٍ شيئاً تُرَدّ رَسَائِلُه	لم أقف على قائله	١١٣
وهل يُنبت الخَطّيَّ إلا وشيجُه وتُغرسُ إلا في منابتِها النّخلُ	زهير بن أبي سلمى	٩٠
لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْها غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أوقَالِ	أبو قيس الأسلت	١١٠
مَتَى أنْفَلِتْ مِنْ دَيْنِ بيدانَ لا يَعُدْ لِبَيْدانَ دَيْنٌ في كرائمِ مالِيا على أنّني قدْ قُلْتُ ثِقةٍ ألا إنّما باعَتْ يَميني شِمالِيا	لم أقف على قائله	١٣١
ليْسَتْ كَمَنْ يكرهُ الجِيرانُ طَلْعَتها ولا تراها لِسِرّ الجارِ تَخْتَتِلُ	الأعشى	١٣٩
ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ	لبيد بن ربيعة	١٤٤
وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُوله علي بأنواع الهموم ليبتلي فقلت له لما تمطى بصُلْبه وأردف أعجازاً وناءَ بكلكلِ ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثَلِ	امرؤ القيس	٢٢٥
فجئتُ وقَدْ نضّتْ لِنومٍ ثيابها لدى السّترِ إلا لِبْسَةَ المُتفضّل	امرؤ القيس	٢٣٠
وبِنْتُ كِرَامٍ قدْ نَكحْنَا ولَمْ يَكُنْ لَنا خاطِبٌ إلا السِّنانُ وعامِلُه	الفرزدق	٣٧
وكُلّهُم حاشَاكَ إلا وَجدْتَهُ كَعَيْنِ الكَذوبِ جُهدُها واحْتِقالُها	لم أقف عليه	٤٩
أنا الزائدُ الحَامِي الزمارَ وإنّما يُدافِعُ عن أعْراضِهم أنا ومِثْلِي	الفرزدق	٥٢
مالَكَ مِنْ شَيخِكَ إلّا عَمَلُهْ إلا رَسِيمُه وإلّا رَمَلُهْ	لم أقف على قائله	٦٠
رأيتُ النّاسَ ما حاشا قريشاً فإنّا نحنُ أفْضلُهُمْ فَعَالا	الأخطل	١٠١
وما الحرْبُ إلا ما علِمْتُمْ وذقتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المُرجّمِ	زهير	٢٦٢

فإنّ مَنْ لا مني لا خيرَ فيه سوى وصْفِي له بأخَسِّ النّاس كُلِّهم	معروف الرصافي	٢٨٢
يا رسولاً أعداؤه أراذل النا س جميعاً لكنهم في الجحيم	لم أقف عليه	٢٨٣
لَيْسَتْ علَيهم إذ يَغدُون أردية إلا جيادُ قِسِيّ النبع واللّجُمُ	أبو تمام	٣٩
تَمُرّونَ الدّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُم عليّ إذَنْ حَرَامُ	جرير	٥٢
تزَوّدت مِنْ ليلَى بتكليمِ ساعةٍ فما زادني إلا غرَاماً كلامُها	مجنون ليلى	٩٠
أَنِيخَتْ فألْقَتْ بَلْدةً فَوْقَ بَلْدةٍ قَلِيلٌ بها الأصْواتُ إلا بُغامُها	ذي الرمة	٨٢
عَشيّةَ لا تُغني الرِماحُ مكانَها ولا النّبلُ إلا المَشْرَفيّ المُصَمّمُ	ضرار بن الأزور	٣٩
فرابيةُ السكران قَفْرٌ فمالهم بها شَبَحٌ إلا سلامٌ وحرْمَل	الأخطل	٣٩
عمّرتُكِ اللهَ إلا ما ذكَرْتِ لنا هَلْ كُنْتِ جَارَتَنا أيّامَ ذي سَلَمِ	الأحوص الأنصاري	٥٠
فإنْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرّفْقُ أيْمَنُ وإنْ تَخْرُقِي يا هنْدُ فالخُرْقُ أشْأمُ فَـأنتِ طَـلاقٌ والطّـلاقُ عزيـمة ثـلاثاً ومَـنْ يخـرُقْ أعـقّ وأظـلمُ	لم أقف على القائل	١٢٣
حاشى أبي مروان إنّ به ضناً عن المَلْحاةِ والشّتْمِ	الجميح الأسدي	٩٩،٩٨
لَمْ ألفِ في الدّارِ ذا نُطْقٍ سِوى طَلَلٍ قَدْ كادَ يَعْفُو وما بالعهد مِنْ قِدَمِ	لم أقف على قائله	١٢٠
فما ترَك الصّنْعُ الذي قد صَنَعْتَه ولا الغيظُ منّي ليسَ جلْداً وأعظُما	الأحوص الأنصاري	١٣٩
ألست بنعْمَ الجَارِ يؤلفُ بَيْته أخاثلةِ أو مُعْدمَ المالِ مُصْرِمَا	حسان بن ثابت	١٤٠
تُهدِي كتائبَ خُضْراً لَيْسَ يعْصِمُها إلا ابتِدارٌ إلى موْتٍ بإلجامِ	النابغة الذبياني	١٤١
أخاف من فِيّ إنْ كنّاك أو سمّى وأنت في خاطري من ناظري أسمَى مَن هندُ مَن دعدُ مَن ليلى ومَن أسما الكلُّ أنت وهذي كلّها أسما	لم أقف عليه	٢١٩
لو قلتَ ما في قومها لم تَيْثَمِ يفْضُلُها في حسَبٍ ومِيسمِ	حكيم بن معية	١٣٨
فلو كنتَ بالعنْقاءِ أو با أطُومها لخِلْتُك إلا أنْ تَصُدَّ تَراني	أبو حية النميري	٢٧٦
لمن طللٌ عارِي المحلّ دفينُ عفا آيهُ إلا خوالدُ جُونُ	أبو نواس	٢٧٦
قَالَتْ لَهُ: باللهِ ياذا البُردَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفَساً أوِ اثْنينْ	بلا نسبة	١٠٥

حَمَوْا حِمى بِطِعانٍ لَيْسَ يَمْنعُه إلا طعانُهُمُ لِلمَوْتِ من حانا	الفرزدق	٢٥
أفي جَنْبِ بَكْرٍ قَطّعْتَنِي مَلامَةً لَعَمْرِي لقد كانت مَلامَتُها ثِنَى	كعب بن زهير	٢
ألا لا مُجيرَ اليومَ مما قضتْ به صوارمُنا إلا امراً دانَ مُذْعِنا	لم أقف على قائله	٣٨
إذا ما علا المرءُ رام العَلا ويَقْنَع بالدّونِ مَن كان دُونا	لم أقف عليه	١٤٧
أنسَلَ الذِّرْعانَ غَرْبٌ جَزِمٌ وعلا الرّبْرَبَ أزْمٌ لم يُدَنْ	لم أقف عليه	١٤٧
ولكلّ أخٍ مفارِقُهُ أخُوهُ لَعَمْرِ أبيكَ إلا الفرقدان	عمرو الزبيدي	٨٤
ما بالمدينة دارٌ غير واحدةٍ دار الخليفة إلا دارُ مروانا	الفرزدق	٨٤
ولا ينْطقُ المكرُوهَ مَنْ كانَ مِنْهُم إذا جلَسُوا مِنّا ولا مِنْ سِوائِنا	المرار بن سلامة	١١٥،١١٨
يقولُ الذي يُمسي إلى الحَزْنِ أهْلُهُ بأيّ الحَشَا أمْسَى الخلِيطُ المُباينُ	مالك بن خالد	٩٨
حاشَا قُرَيشاً فإنّ الله فَضّلَهُمْ على البَريّة بالإسْلَام والدّين	لم أقف على قائله	١٠١
لا عَيْبَ فيهَا غَيْرَ شُهْلَةِ كذاكَ عِتاقُ الطّيْرِ شُهْلاً عُيُونَه	لم أقف على قائله	١٠٩
غَيْرُ مأسوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقضِي بالْهَمّ والحَزَنِ	أبو نواس	١١٠
أنَا ابْنُ جَلَا وطَلّاع الثّنايَا متى أضَعِ العُمامّةَ تعرفونِي	سحيم بن وثيل	١١١
وابْذُلْ سَوَامَ المالِ إنْ نَ سواءَها دُهْماً وجُوناً	لبيد بن ربيع	١١٦،١١٧
ولمْ يَبْقَ سوَى العُدْوا نِ دِنّاهُمْ كما دَانُوا	الفند الزماني	١١٩
أتَانَا ،فَلَمْ نعْدِلْ سِوَاهُ بغَيْره نَبِيٌّ بَدا في ظُلْمَةِ الليلِ هادِيا	عبد الله بن رواحة	١١٢
فإياكم وحَيّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزَ الناب ليس لكم بسِيّ	الحطيئة	١٢٢
فتًى كملت أخلاقه غيرَ أنّه جوادٌ فما يبقي من المال باقيا	النابغة	١٢٧،١٧٨
يُطالِبُنِي عَمّي ثَمانينَ ناقَةً ومالِيَ يا عَفْراءُ إلا ثَمانيا	عروة بن حزام	٤٥
عمداً فقُلْتُ ذاكَ بَيْدَ أنّي أخافُ إنْ هَلَكْتُ أنْ تُرِنّي	لم أقف على قائله	١٣٢
كأنّك مِنْ جمال بني أقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنّ	النابغة الذبياني	١٣٧
إنّ سليمى زانها مهها	لم أقف عليه	٩٧
يا مَنْ دَحا الأرْضَ ومَنْ طَحاها أنْزِلْ بهم صاعقةً أرَاهَا تحـرّق الأحـشاءَ مـن لظـاهـا عَدَا سُلَيْمى وَعَدا أباها	لم أقف عليه	٩٧
لا سيفَ إلا ذو الفقا رِ ولا فتًى إلا عِلِي	لم أقف عليه	٢٧١
بعد اللّتيَّا واللّتيّا والتي	العجاج	١٣٨

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق، حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث الإسلامي،ط٢، ١٤٢٩هـ.

٣- ابن أبي الحديد، الفلكُ الدائر على المثل الثائر، تحقيق، أحمد الحوفي – بدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي – الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤- ابن الخباز النحوي الموصلي، النهاية في شرح الكفاية، تحقيق، عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي.

٥- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق، دار الفلاح للبحث العلمي والتراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦- ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٧- ابن هشام الأنصاري.

أ/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

ب/ مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٨- أبو نواس، دار صادر بيروت.

٩- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبيّ، المقاصدُ الشافيةُ في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق، عيّاد بن عيد الثُّبيتي، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرّمة – ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٠- أبو إسحاق أحمد إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق، خالد بن عون العنزي – ناصر بن محمد بن صالح الصائغ – وآخرون، دار التفسير، المملكة العربية السعودية – جدة، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

١١- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري.

أ/ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق، غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، إعادة ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م، ط١.

ب/ ديوان أبي الطيب المتنبي، المسمى التبيان في شرح الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

ج/ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق، عبد الرحمن بن سليمان، العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان، ط١،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٢- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٣- أبو الحسن علاء الدين بن محمد بن عباس الحنبلي المعروف بابن اللحام، القواعد والفوائد الأصولية، تحقيق، عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٤- أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني النحوي، معاني الحروف، تحقيق، عبد الفتاح إسماعيل شَبيلي، مكتبة الطالب الجامعي – مكة المكرمة، ط٢، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
١٥- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المُرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٦- أبو الحسن علي بن محمد البعلي الحنبلي، القواعد، تحقيق، ناصر بن عثمان الغامدي، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٧- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي.
أ/ شرح جمل الزجاجي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
ب/ المقرّب، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٨- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق، محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٩- أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠١٤م.
٢٠- أبو العباس أحمد بن زكري التلمساني المالكي، غاية المرام في شرح مقدمة الإمام، تحقيق، محند أو إدير مَنْشان، دار التراث ناشرون - الجزائر، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢١- أبو العلاء المعري، سقط الزند، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٢- أبو الفتح عثمان بن جنّي، شرح اللُّمع، الأمارات العربية المتحدة – أبو ظبي، ط١، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.
٢٣- أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي.

أ/ الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
ب/ شرح الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع ، تحقيق، محمد الحبيب بن محمد، مكتبة نزار مصطفى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
ج/ عقود الجمان في علم المعاني والبيان، مطبعة مصطفى الحلبي – مصر،١٣٤٨هـ .
د/ الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٥م.
هـ/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٤- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٥- أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط١٤٢٠،١هـ - ١٩٩٩م.
٢٦- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي.
أ/ الكشاف عن حقائق وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مطبعة مصطفى البابي- مصر، الطبعة الأخيرة،١٣٩٢هـ .
ب/ أساس البلاغة، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٧- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق، علي توفيق، الحَمَد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٨- أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السّمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق، محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٩- أبو تمام، شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ .
٣٠- أبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف بن علي.
أ/ ارتشافُ الضرَب من لسان العرب، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١١م.
ب/ التذييلُ والتكميلُ في شرح كتاب التسهيل، تحقيق، حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع ، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

ج/ البحر المحيط ، تحقيق، محمد معتز كريم الدين – ماهر حبوش، دار الرسالة العالمية – دمشق، ط،١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٣١- أبو حية النميري، تحقيق، يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد - دمشق، ١٩٧٥م.
٣٢- أبو داؤد الإيادي، تحقيق، أنوار محمد الصالحي – أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء – سورية، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٣- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق، أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بورسعيد، ط١، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م.
٣٤- أبو زبيد الطائي، تحقيق، نوري حمودي القيسي، طبعة المعارف – بغداد، ١٩٦٧م.
٣٥- أبو سعيد الحسن ابن الحسين العسكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق، خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٣٦- أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحقيق، أحمد حسن مهدلي – علي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٧- أبو عبد الله أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، تحقيق، شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٣٨- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٣٨هـ.
٣٩- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، أروقة للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٨هـ ٢٠١٧م.
٤٠- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٤١- أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق، أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤٢- أبو يعقوب المغربي، مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ.
٤٣- أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٤٤- أبو يعلي محمد بن الحسين الفرّاء البغدادي الحنبلي، العدة في أصول الفقه، تحقيق، محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

٤٥- أبوبكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، أحكام القرآن، سهيل – باكستان.
٤٦- أبوعبد الله محمد بن محمود بن عبّاد العجلي الأصفهاني، الكاشف عن المحصول في علم الأصول، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
٤٧- أحمد بن عبد النورالمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق، أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤٨- أحمد بن محمد بن أبي بكر القتيبي، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية – مصر، ط٧، ١٣٢٣هـ.
٤٩- أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٥٠- أحمد عيسى يوسف العيسى، الآراء الأصولية للإمام القرطبي من خلال تفسيره، دار الكتب العلمية، بيروت - - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥١- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٤، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٥٢- ديوان الأخطل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.
٥٣- أسعد محمد سعيد الصاغرجي، الفقه الحنفي وأدلته، دار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٥٤- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللغة وصِحاح العربيّة، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٥- الأشموني.
أ/ حاشية الصبّان، على ألفية ابن مالك، دار الفكر بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
ب/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٦- الأعشى الكبير ميمون بن قيس، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
٥٧- الأقيشر الأسدي ، تحقيق، خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٥٨- أكرم بن محمد بن حسين أوزيقان، الاستثناء عند الأصوليين، دار المعراج الدولية للنشر ط٢، ١٤١٨ - ١٩٩٨م.
٥٩- آل تيمية.

أ/ المسودة في أصول الفقه تحقيق، أحمد بن إبراهيم الزروي، دار الفضيلة – الرياض، ط١٤٢٢،١هـ - ٢٠٠١م.
ب/ شرح المعالم في أصول الفقه، تحقيق، أحمد بن إبراهيم بن عباس الزّروي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٦٠- الإمام الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطُّوسي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق، محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٤١هـ - ٢٠١٠م.
٦١- امرؤ القيس، الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط٥، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٦٢- أوس بن حجر، تحقيق، محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٦٣- أيمن عبد الرزاق الشوا، من أسرار الجملة الاستئنافية، دار العوثاني- دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٦٤- بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي.
أ/ البحر المحيط في أصول الفقه، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
ب/ تنشيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق، أبو عمر الحسيني ابن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٦٥- بدوي طَبَانة، معجم البلاغة العربيّة، دار المنارة للنشر والتوزيع – جدة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٦- بديع الزمان الهمداني، تحقيق، يُسرى عبدالغني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ.
٦٧- بسيوني عبد الفتاح فيود، علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني، مؤسسة المختار للنشر – القاهرة، ط٤، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٦٨- ديوان بشار بن برد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٦٩- بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي عبد الكافي السّبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق، خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٧٠- بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٧١- جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، مطبوعات دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣.
٧٢- جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٧٣- جلال الدين القزويني، ابن يعقوب المغربي، شرح مواهب الفتاح على تلخيص المفتاح، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٧٤- جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي.
أ/ نهاية السُّول في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
ب/ الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النحوية، تحقيق، عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار – العراق، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٧٥- جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي الفاكهي، مجيب النّدا في شرح قطر الندى، تحقيق، مؤمن عمر محمد، ٢٠٠٨م.
٧٦- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني الأندلسي، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا – طارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
٧٧- حاتم الطائي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٧٨- حايف النبهان، مائة المعاني والبيان، تحقيق، دار الظاهرية – الكويت، ط١، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
٧٩- حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨٠- الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، فخر الدين قباوه- محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٨١- الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٨٢- حميد الفَتلي، العلل النحويّة دراسة تحليلية في شروح الألفية، كتاب – ناشرون، بيروت لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٨٣- خالد عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السُّور، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٨٤- خالد فهمي، المعاجم الأصوليّة في العربيّة، دار المقاصد للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
٨٥- الخضري، حاشية الخضري على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١.

٨٦- الخطيب التبريزي، ديوان أبي تمام بشرح ، تحقيق، محمد عبده عزام، دار المعارف، ط٥.
٨٧- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، ط٦، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٨٨- خليل إبراهيم حمودي السامرائي، نحاة من بلاد الأندلس، العراق – بغداد – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٨٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٩٠- داود سلّوم – نوري حمودي، شرح هامشيات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٩١- ذو الرّمة، عيلان بن عقبة العدَوي، تحقيق، عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان – بيروت – لبنان – ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٩٢- ربيعة الكعبي، التركيب الاستثنائي في القرآن الكريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
٩٣- رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
٩٤- زهير بن أبي سلمى، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٩٥- السّري الرفّاء في ديوانه، تحقيق، حبيب حسين الحسيني، دار الرشيد للنشر – العراق، ١٩٨١م.
٩٦- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني.
أ/ المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم تحقيق، عبد الحميد هنداوي، ط١، ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠١ م.
ب/ مختصر المعاني، تحقيق، محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٩٧- السيد الحميري، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٩٨- الشحات محمد أبو ستين، دراسة منهجية في علم البديع، دار خفاجي للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٤م.
٩٩- شمس الدين محمد بن مفلح المقدِسي الحنبلي، أصول الفقه، تحقيق، فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان- الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
١٠٠- شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي.
أ/ الاستغناء في الاستثناء، تحقيق، محمد عبد القادر عطا دار الكتب العلمية بيروت – لبنان،ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ب/ العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق، علي محمد معوّض – عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
ج/ نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق، محمد عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠١- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٠٢- صبّاح عُبيد دراز.
أ/ أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغية، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١،١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
ب- صبّاح عُبيد دراز، السمات البلاغية في بيان النبوة، مكتبة وهبة – القاهرة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
١٠٣- طرفة بن العبد، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان – ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٠٤- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف – مصر، ط٤، ١٩٧٣م.
١٠٥- عبد العليم بوفاتح ، فنون البلاغة العربية، مطبعة ابن سالم – الجزائر، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٠٦- عبد الفتاح لاشين.
أ/ المعاني في ضوء أساليب القرآن، المكتبة الأموية، ط٤، ١٩٨٣هـ .
ب/ البديع في ضوء أساليب القرآن، مكتبة الأنجلو - مصر، ط٣، ١٩٨٦م.
١٠٧- عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تحقيق، خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية – عمان، ط١٠، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
١٠٨عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٩عبد الكريم بن على بن محمد النملة، المهذّب في علم أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشد – الرياض، ط٧، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
١١٠- عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ، ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبَصرة، تحقيق، طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
١١١- عبد الله بن إبراهيم العَلوي الشنقيطي، نشرُ البنود على مَراقي السعود في أصول الفقه، مطبعة فضالة – المغرب.
١١٢- عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، وليد قصاب، دار العلوم، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١١٣- عروة بن الورد أمير الصعاليك، تحقيق أسماء أبوبكر محمد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
١١٤- عروة بن حزام، تحقيق أحمد عكيدي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب- دمشق.
١١٥- علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٦- علقمة بن عبدة بن النعمان بن قيس "الفحل"، دار صادر – بيروت،ط١، ١٩٩٦.
١١٧- على بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق، سيّد الجميلي، دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
١١٨- علي الجارم، دار الشروق – القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص٢٥٠.
١١٩- علي موسى الشوملي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق، مكتبة الخريجي، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.
١٢٠- عمر بن عبد العزيز الشيلخاني، مباحث التخصيص عند الأصوليين، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ط١، ٢٠٠٠م.
١٢١- عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٢٢- عمرو بن عثمان بن قنبَر الملقّب بسيبويه، الكتاب، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٢٣- عمرو بن معدي كَرِبَ الزُّبيدي، مكتبة العبيكان - الرياض – ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٢٤- فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر – الأردن،ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٥- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم تمام حسان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
١٢٦- فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي.
أ/ المحصول في علم أصول الفقه، ، تحقيق، طه جابر فيّاض العلواني، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
ب/ المعالم في أصول الفقه، تحقيق، محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٢٧- الفرزدق، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان- ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢٨- فهد بن عبدالرحمن بن محمد البطي، روايات الإمام أحمد الأصولية، دار الصميعي للنشر والتوزيع – الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
١٢٩- القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق، محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٧١.
١٣٠- القاضي البيضاوي، شمس الدين محمد بن يوسف الجزري، معراج المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، شعبان محمد إسماعيل، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م،١/٣٧٥.
١٣١- كاظم إبراهيم كاظم، الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
١٣٢- كعب بن زهير، تحقيق، علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٣٣- كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق، سامي مكي العاني، مطبعة المعارف بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ -١٩٦٦م.
١٣٤- كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفاء بن عبد الله الأنباري.
أ/ الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
ب/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
ج/ أسرار العربيّة، تحقيق، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م.
١٣٥- الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق، محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
١٣٦- لبيد بن ربيعة، دار صادر – بيروت.
١٣٧- المثقب العبدي، تحقيق، حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
١٣٨- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨م.
١٣٩- مجنون ليلى، دار صادر بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٤٠- محب الله بن عبد الشكور البهاري، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي محمد بن نظام السهالوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٤١- محمد إبراهيم شادي، علوم البلاغة، دار اليقين – مصر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠١١م.
١٤٢- - محمد أبو النور زهير، أصول الفقه، المكتبة الأزهرية للتراث – مصر.
١٤٣- محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي – القاهرة.
١٤٤- محمد الأثيوبي، المنحة الرضية في شرح التحفة المرضية في نظم المسائل الأصولية، المملكة العربية السعودية – مكتبة الرشد – ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
١٤٥- محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، نثر الورود على مراقي السعود، تحقيق، محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي، دار المنارة – جدة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٤٦- محمد الأمين بن عبد الله الأُرمي العلوي الشافعي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، دار طُوق النجاة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٤٧- محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، مكتبة دار الشرق – بيروت، ط٢، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١٤٨- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، مؤسسة التاريخ، بيروت – لبنان، ط١.
١٤٩- محمد بن أبي الفتح البعلي، الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٥٠- محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الحنبلي المعروف بابن النجار، شرح الكوكب المنير المسمى التحرير أو المختبر المبتكر في أصول الفقه، تحقيق، محمد الزحيلي – نزير حماد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٥١- محمد بن أيدمر المستعصمي، الدر الفريد وبيت القصيد، تحقيق، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
١٥٢- محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق، أبو حفص سامي ابن العربي، دار الفضيلة – الرياض، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٥٣- محمد بن عيسى بن موسى الضحاك الترمذي، الجامع الكبير – سنن الترمذي، تحقيق، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م.
١٥٤- محمد مصطفى رمضان، نزهة الأعين النواظر بشرح روضة الناظر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٤هـ.
١٥٥- محمد علي سلطاني، الأدوات النحويّة ومعانيها في القرآن الكريم، دار العصماء، سورية – دمشق،ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

١٥٦- - محمـد فاضـل السـامُرّائي، النحـو العربـي أحكـامٌ ومعـانٍ، دار ابـن كثيـر للطباعة والنشر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
١٥٧- محمـد محمـد أبو موسـى، دلالات التراكيـب دراسـة بلاغيّـة، مكتبـة وهبـة – القاهرة، ط٤، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
١٥٨- محمد محي الدين عبد الحميد.
أ/عـدّة السـالك إلـى تحقيـق أوضـح المسـالك، المكتبـة العصـرية، صـيدا – بيـروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
ب/ محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل، تحقيق، ابن عقيل.
١٥٩- محمد رمضان الجربي، البلاغة التطبيقية، مالطا، ٢٠٠١م.
١٦٠- محمود أحمد الصغير، الأدوات في النحو في كتب التفسير، دار الفكر، دمشق سورية، ط١، ١٤٢٢هـ .
١٦١- محمـود توفيـق محمـد سـعد، دلالـة الألفـاظ علـى المعـاني، مكتبـة وهبـة – القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٦٢- مشرف بن أحمد الزهراني، أثر الدلالات اللغويّة في التفسير عند الطاهر بن عاشور ،مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١٦٣- مصـطفى الغلاييني، جـامع الـدروس العربيّـة، المكتبـة العصـريّة صـيدا – بيروت، ط٣٥، ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
١٦٤- منصور علي ناصف، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول – صلى الله عليـه وسلـم – دار إحيـاء التـراث العربـي، بيـروت – لبنـان، ط٣، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
١٦٥- موسى شاهين لا شين، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، دار الشروق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٦٦- موفق الدين أبي البقاء يعيش ابن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
١٦٧- موفق الدين عبد الله ابن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد – الرياض، ط٥، ١٤٣٥هـ -٢٠١٤م.
١٦٨- النابغة الذبياني، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
١٦٩- نصيب بن رباح، مطبعة الإرشاد – بغداد- ١٩٦٧م.
١٧٠- هشام قريشة، الاستدلال وأثره في الخلاف الفقهي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥.
١٧١- الوصيف هلال الوصيف إبراهيم، الأداء الجمالي في البناء التركيبي من علم المعاني، مكتبة وهبة – القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

١٧٢- يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، دلالات الألفاظ في مباحث الأصوليين، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م